

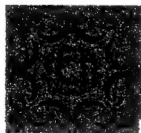
کتابخانه آصفیہ کراچی

نمبر	۴۴۷۳	۴۴۷۳
جلد	۱	۱
موضوع	مکتوبات	مکتوبات
تاریخ	۱۳۰۲	۱۳۰۲
نمبر کتاب	۴۴۷۳	۴۴۷۳

سید محمد بن عمر التتارانی، سید الدین
ع

5579
518
518

مكتبة المطبوعات العلمية في ١٤ شعبان سنة ١٣٠٤ و ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٣
تدريجاً في ١٤٨٨ نوسون في المطبعة العلمية طبع في المطبعة



قسطانيه

طبع في (المطبعة العلمية) لازالت شرفها الى يوم القيمة مع كمال الثقة
الى جميعها من النسخ المعتبرة والنظر الى نسخة وديتلى مرحوم
رحمة الله رحمة واسعة

١٣٠٤

١١	البلاغة	١١	واما العطف
١٢	العصاحة في المفرد	٢٨	واما تقديمه
١٢	التناثر	٩١	قضية المدولة المحمول
١٣	الغرابية	٩٥	واما تأخيرها
١٤	المخالفة	٩٩	مبحث الالتفات
١٦	التعقيد	١٠٤	مبحث القلب
١٨	العصاحة في التكامل	١٠٦	احوال المسد اما تركه
١٩	اللاغية في الكلام	١١١	واما ذكره
٢١	مقتضى الحل	١١١	واما افراده
٢٥	اللاغية في المتكلم	١١٤	واما كونه فعلا
٢٦	الن الاول علم المعنى	١١٥	واما تقييد الفعل بمفعول مطلق
٣٤	احوال الاسناد الخبرى	١١٩	تزييل المحاطب العالم مرة الجاهل
٣٦	وقد يثزل العالم منزلة الجاهل	١٢٠	التعليق
٤١	ثم الاسناد منه حقيقة عقلية	١٢٤	دخول ان السرطية في الحال
٤٤	او مجاز عقلى		والماضى
٤٨	واقسامه اربعة	١٢٤	التعريض
٥٣	احوال المسد اليه	١٣٢	واما تكثيره
٥٣	اما حده	١٣٣	واما تعريضه
٥٣	واما ذكره	١٣٧	واما كونه بجلة
٥٤	واما تعريضه عالا ضار	١٣٩	واما تأخيرها
٥٦	والموصولية	١٤٤	احوال متعلقات الفعل
٥٩	وبالاشارة	١٤٥	الفعل مع المفعول كالفعل مع
٦٠	واللام		الفاعل
٦٦	وبالاصافة	١٤٥	ينزل الفعل المتعدي منزلة اللارم
٦٧	واما تكثيره	١٤٧	ثم الحذف اما للبيان بعد الامام
٦٩	واما وضعه	١٤٨	واما الدفع توهم ارادة غير
٧٠	واما توكيده	١٥٠	واما للرعاية على العاصلة
٧٢	واما بيانه	١٥١	واما لاستنباح ذكره

١٥٦	واما لتكنة اخرى	٢١٨	الاجزاء والاعمال والمساواة
١٥٣	التخصيص لازم للتقديم غالبا	٢٢٢	انجاز التصرف
١٥٦	الناب الخامس التصرف	٢٢٣	انجاز الحذف والحذف اما
١٥٧	قصر الموصوف على الصفة		حره بجلة
١٥٩	قصر افراد قصر قلب قصر	٢٢٥	ومنها ان يدل العقل عليها
	تعيين	٢٢٦	ومنها المبروع في فعل
١٦١	وللقصر طرق منها العطف	٢٢٦	ومنها الاقتران
١٦٢	ومنها النفي والاستثناء	٢٢٧	باب نعم
١٦٢	ومنها اعا	٢٢٧	ومنه التوسيع
١٦٤	ومنها التقديم	٢٢٨	واما بالتكرار
١٦٩	وقديزل المجهول منزله المعاو	٢٢٨	راما بالايان
١٧٠	ثم القصر كما يقع بين لمدرا	٢٢٩	واما بالتدليل
	والخبر يقع بين الفاعل والمفعول	٢٣٠	واما ان يكد معلوم
١٧٢	ولا يجوز تقديم المقصور عليه	٢٣٠	واما بالتكميل
	فاما على غيره لللاس	٢٣١	واما باسمه واما بالاعتراض
١٠٣	باب السادس الاشياء	٢٣٣	واما بغير ذلك
١٧٤	كان حرف التقديم والتخصيص	٢٣٤	اعن ان في عمل لسان
١١٥	وهو الاستعظام	٢٤٠	قدم الحار على التلايه
١٨١	سمان هذه الكلمات الاستعظامية	٢٧٣	لحقيقة والحار
	كثيرا ما يستعمل في غير الاستعظام	٢٩٥	فصل في تحقيق معنى الاستعارة
١٨٤	ومنها ضمير		والكناية والاستعارة التحيلية
١٨٥	وقد يستعمل صيغة الامر لغيره	٣٠٣	ممن في امر انط حسان في نارات
	كالكناهة والتخوير	٣١٤	فصل في ان يطابق الحار على ك
١٨٨	ومنها النداء	٣١٦	الكناية
١٩٠	فصل والوصل	٣٢٢	فصل اطلق العلماء على ان الحار
٢٠٣	والاجماع من جديس		والكناية اطلع من الحقيقة
٢٠٤	وحده من التبيين ما على		والتصرخ
٢٠٥	وتن اوتصيف او حيلي	٣٣٣	لكن السالب عم الدبيع
٢٠٦	ومن محسنات الوصل تامة	٣٣٤	ما المعوى هذا المصنفه وسمي
	جديس		اصداق والتضاد
٢٠٤	سماح من الموصوف لحل	٣٣٥	وسمي الى في ايام التضاد

بجس النعليل	٣٤٠	مراعاة الظير وتشابه الاطراف	٣٣٦
التفريع	٣٤٢	ايام التماس	٣٣٧
تأكيد المدح بما يشبه الدم	٣٤٢	الارصاد والتدريج	٣٣٨
تأكيد الذم بما يشبه المدح	٣٤٤	المشاكاة	٣٣٨
الاستنماع	٣٤٥	المراوغة	٣٣٩
الادماج	٣٤٥	العكس	٣٣٩
التوجيه	٣٤٦	الرجوع	٣٣٠
الهرل	٣٤٦	التورية	٣٣٠
القول بالموجب	٣٤٧	الاستخدام	٣٣١
الاطراد	٣٤٧	الف والذمر	٣٣١
واما العطفية الجاس	٣٤٨	الجمع	٣٣٣
رد العبر على الصدر	٣٥٢	التعريق	٣٣٣
الصع	٣٥٤	التقسيم	٣٣٣
الموارنة	٣٥٨	الجمع مع التعريق	٣٣٤
التدريج	٣٥٩	الجمع مع التقسيم	٣٣٤
لوم ما لا يلزم	٣٥٩	الجمع مع التعريق والتقسيم	٣٣٥
حاشية	٣٦٢	التحريد	٣٣٦
		المالعة المقولة	٣٣٨



— كتاب —

— مطول للعلامة الفتازاني —

— على التلخيص للعلامة المصنوع —



استانبول

طبع في (المطبعة العثمانية) لازالت سرفها الى يوم القيمة مع كمال الدقة
الى تصحيحها من النسخ المعتبرة والطر الى نسخة ودينلي مرحوم
رحمة الله رجة واسعة

١٣٠٤

على التلخيص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ألهمنا حقايق المصافي ودقائق البيان * وخصنا بديع الابداء
وروايع الاحسان * اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال * واورده
برأفته فرق الانام في طرق الاكعام والافضال * والصلوة على سيد محمد خير من نبع
من شئضى الكرم والسماحة * واشرف من نبع من دوحه البين والقصاحة *
وعلى آله واصحابه الذين بهم تلا " قره الحق واشرق وجه الدين * واضطلع
دبحى الباطل ولمع نور اليقين (وبعد) فان احق التصانيف بالتقديم * واسبقها
في استحباب التعظيم * هو التجلى بمقايق العلوم والمعارف والتهدى للاخلاق بما
في الصاغات من النكت والطائف * لاسيما علم البيان * المطلع على نكت نظم
القرآن * فانه كشاف عن حقايق التنزيل رائق * مفتاح الدقائق التأويل فائق *
تيان لدلائل الاجاز واسرار البلاغة * ايضاح لعالم الايجاز وآثار القصاحة *
تطبيع لقوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله * تقريب للفوضى على فرائد جملة
ومفصله * قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل * موارد شافية عن التهاب
الاكباد الى اسرار التنزيل * به ظهر لباب آثار تراكيبه وضيق * ومنه هذب حباب
بحار اساليبه وصفه (شعر) لا يدرك الواصف المطرى خصائصه * وان يكن سابقا
في كل ما وصفا * ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد * فطفقوا يتماطونه
من غير توثيق وتسديد * يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويتقصرون

من تقرير لطائفة على ذكر المقام والجمال * لا يخرج من رتبة التقليد اصنافهم * حتى يسرح
 في رياض التحقيق اسدياقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم * حتى ينطبع
 دقائق التنقل في صمائرهم * كل بضاعتهم اللباج والعناد * وجل صناعتهم الانحراف
 عن منهج الرشاد * فبهات التنبه للرصة الدقيقة الشان * او التفتن للحمة الخفية
 المكان * واني بعدما قسنت من بعض العنون وطرى * واجلت في مستودعات
 اسراره قداح نظري * بعنى صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال * وفرط
 الشغف باخذ العلم من افواه الرجال * على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال
 الا فاصل * ونجيم ارباب الفضائل * صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن
 طوارق الحدنان * فشمرت عن ساق الجدالى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف * واغلاز
 الاناسى من عبوس الطوائف * وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم
 البيان * اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره * واباحث الخذاق
 الذين غاصوا على غرر العرائث في بحاره * وكثيرا ما كان يتحاج في قلبي ان اشرح كتاب
 تخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام * افضل المتأخرين
 اكل المتبحرين حلال الملة والدين * محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب يجامع
 دمشق افاض الله تعالى عليه شأيب العفران * واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته
 مختصرا جامعا لمرر اصول هذا الفن وقواعده * حاويا لكنت مسأله وعوائده *
 محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين * منطويا على دقائق هي نايج افكار
 المتأخرين * ماثلا من غاية الاطباب ونهاية الايجاز * لا يحاط عليه بخيال السهر ودلائل
 الاعجاز (شعر) ففي كل لمعنه روض من المنى * وفي كل سطر منه عقد من الدرر * وكان
 يعوقى عن ذلك انى في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاذه * وسدت مصادره
 وموارده * وخلت دياره ومراسمه * وعفت اطلاله ومعاله * حتى اشفت شموس
 الفضل على الافول * واستوطن الافاضل في زوايا الجول * تلهفون من اندراس
 اطلال العلوم والعنائل * ويتأسعون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل *
 وهكذا يذهب الزمان على العبر * ويعنى العلم فيه ويندرس الار * لكن لما رأيت توفر
 رصات المحصنين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاطاحة بجمله
 وتفاصيله * واكرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز
 والامرار * اذ لم يقع له سرح يكشف عن وجوه خرائذه الاستار * حتى ترى
 بعض متعاطيه قد اكسوا تا فهموه من ظاهر المقال * من غير ان يكون لهم اطلاع
 على حقيقة الحال * وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل * فاضلوا كثيرا
 وصلوا عن سواء السبيل * اخلست من اسماء التحصيل فرصا * مع ما تجرع
 من الزمان غمصا * وطشت اقمهم موارد السهر غاصا في لجم الافكار * والتقط

قرأته الصكر من مطارح الانظار * وبذلت الجهد في مراجعة القمصان المشار اليهم
 بالبيان * وبممارسة الكتب المصنفة في فن البيان * لاسيما دلائل الاجاز وامرار
 البلاغة * فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة * ثم جمعت لشرح هذا
 الكتاب ما بذلل صعاب هو يصاته الاية * ويسهل طرائق الوصول الى ذخائر
 كنوزه الخفية * واودعته فرائز نيسة وتخت بها كتب القدماء * وفوائد شريفة
 سمحت بها اذهان الاذكياء * وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق * ولطائف
 قرر اتخذتها من عين التحقيق * ونعمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف *
 ونجعت في رد ما اورد عليه مذهب البعي والاعتساف * واشرت الى حل اكثر
 خواص المصاح والايضاح * ونمت على بعض ما وقع من التساع للفاضل العلامة
 في شرح المشاح * واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذن في هذه
 الصناعة * واعضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من عبر بصاعة * ورفضت
 التأري بمجماعة حطروا تحقيق الواجبات * وما فرصت على نفسي سننم في تماوليل
 الواضحات * وحين فرغ من سويد الصحائف تلك اللطائف (سر) رماني
 الدهر بالارزاء حتى * فوأدى في عشاء من نبال * فصرت اذا اصابني سهام
 تكدرت الصال على الصال * وذلك من توارد الاخبار شعاع المصائب في العنائر
 والاخوان * عند تلاطم امواج العن في بلاد خراسان (سر) لاسيما ديارها حل
 الشباب تجمي * واول ارض مس حلدی ترابها * فاقد جرد الدهر على اهلها
 سيف العدوان * واناد من كان فيها من السكان * ولم يدع من اوطاها الادمية لم
 تتكلم من ام اوفى * ولم يبق من حربها الاقوم * سلدح نحن (سر) كان لم يكن
 بين الحجون الى الصعاء * ليس ولم يسم عكة سامر * فطرحت الاوراق في زوايا
 الهجران * ونسجت عليها عاكب السيان * وضربت يبي وينها جمان مستورا *
 وجعاتها كان لم يكن سيئا مدكورا * والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر
 على اساسد * وان احسن ندم عليه من ساعته * ثم الجاني فرط الملل واليق
 السال الى ان تلعطنى ارض الى ارض ويجرى رفع الى خفض حتى انفت
 محروسة هراة * حها الله تعالى عن الآفات وفع الله تعالى صبي بها على حة
 العيم بلده طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسها الايمان
 واليمن والامن * فشهدت ان قد سطعت اوار الم والم والهداية * وحدث يرا
 الجمل والعواية * وطل مل الملك بمدودا * ولواء الدرع بالمرسعودا * وعادعود
 الاسلام الى رواه * وآضى روص الفصل الى مائه * ونظم نمل الخلائق بد
 اسات * ووصل حلهم عتيب سات * واستطل الامام بطلال العدل والاحسان
 وارتموا في رياض الامن والامان * كل ذلك عيا من دوله سلطان الاسلام

ظل الله على الانام * مآلت رقاب الامم * خليفة الله في العالم * حامي بلاد اهل
 الايمان مآحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
 باسعاد مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء الولاية
 في الاقاصي مآلت سرير الخلافة بالا * مستحق المجتهد في نصب * سادق الامن والامان *
 الممثل بنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان * الخالص طويته في اعلاء كلمة الله
 الصادق نبته في احياء سنة رسول الله (شعر) خليفة ملك الاقاصي سطوته * والحق
 كان مداه اية سلكا * يحوم حول ذراه العالمون كما * ترى الجميع بيت الله معتركا * يحيي
 نسيم رضى منه الزمان وكى * مكافح بلظى من مخطئه هلكا * اطار صاعقه من فصله
 فيها * الى السماك لواء الشرع قد سما * وصادف الرشد منها كل معتسف * قد كان
 في ظلمات النقي منهمكا * فالدين صار قري العين مبتسما * والمالك اقبل بالاقبال متمسكا *
 علا فاصبح يدعوه الورى ملكا * وريثا فتصخوا صينا غدا ملكا * وهو السلطان الغازي
 المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين
 محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار معداته * واخصان اخيرات مورقة
 بسحاب رآفته * وهو الذي صرف عنان العناية نحو حاية الاسلام * وشيد بفيان
 الهداية اثر ما اشرف على الانهدام * وامطر على العالمين سحاب الافضال والانعام
 وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام (شعر) اقامت في الرقاب له ايام *
 هي الاطواق والناس الحمام * قرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن * ووسعت بنسيان
 الاحية والوطن * وصرت بحميم لطفه مغبوعا محطوطا * وبعين عنايته ملحوظا
 محفوظا * ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق واقاص على * مجال التوفيق * فشد
 ذلك عضدي * وهز من عطفي * حتى رجعت الى ماجعت وشمرت الذيل لتقصده
 وترتيبه * واستهضت الرجل والحيل في تنقيده وتهذيبه * واضفت اليه ماسمحه به
 في انشاء ذلك الفكر القاتر * وسبح بعون الله للنظر القاصر * فجاء بحمد الله كنزا مدفونا
 من جواهر القوائد * وبحرا مشحونا بفرائد القرائد فجعلته تحفة لحضرة العلية
 وخدمة لخدمة السدة لازالت ملجأ لطوائف الانام * وملاذ لهم من حوادث الايام *
 وحصنا حصينا للاسلام * بالنبي وآله عليه وعليهم السلام * والمرجو من خلاني *
 وخلص اخواني * ان يشعروني بصالح الدماء * ويشكروني ما عانيت في هذا التأليف
 من الكد والعناء * والى الله اتضرع في ان يقع به المحصلين الذين هم للحق طالبون *
 وعن طريق الهاد ناكبون * وغرضهم تحصيل الحق المبين * لتصوير الباطل بصورة
 اليقين * وهذا العمرى موصوف عن زمام * قليل الوجود في هذه الايام * فلقه غلب
 على الطبايع اللدد والعدا * وقتا الجدال والحسد بين العباد * ونش فآتني من الناس
 انشاء الجميل في الماجل * غسبي ما رجو من الثواب الجزيل في الاجل * وما توفيق

يعني ان التفضائل
النسبة الى اربعة لا تنك
الى غيره كالعلم والنجاة
وغيره والقواضل النعمة
الغبار اربعة بل تصل
الى غيره كالاعطاء

وانما قال بسبب
الانعام لانه يجوز
ان يكون لهم فضائل
كثيرة غير الانعام مثل
الحسن وغيره فجاء
ان يتوهم ان التعظيم
للحسن فزالت التوهم
بقوله بسبب الانعام

٢ هذا الوجه الاخير
ذكره صاحب
الكشاف في ارباب
العامة وهو المختار
صدي عليه التعويل

٨ وهي اربعة احدها
البيان واثنيها علم
النسب والاعمال
النسب واثنيها علم
المحركات فصار الى
الاول بقوله و علم
من البيان ما لم تعلم
والى الثاني بقوله
وافضل من اوتى
الحكمة والى الثالث
بقوله والصلوة على
سيدنا محمد والى
الرابع بقوله وقصل
الخطاب ببعض الامم
هذه الاربعة
المذكورة

الا بالله عليه توكلت واليه انبى قال المصنف رح (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله)
افتتح كتابه بعد التين بالتمجيد بحمد الله سبحانه اداء الحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه
التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الشاء باللسان على الخليل سواء تعلق
بالفضائل ام بالقواضل والشكر فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرها
باللسان او اعتقادا وحجة بالجان او عملا وخدمة بالاركان غورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه بيم النعمة وغيرها ومورد الشكر بيم اللسان وغيره ومتعلقه بكون النعمة
وحدها فالجدا بم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا
تحقق تصادقهما في الشاء باللسان في مقابلة الاحسان وتعارفهما في صدق الحمد فتدل على
الوصف بالعلم والنجاة وصدق الشكر قطع على الشاء بالجان في مقابلة الاحسان والله
اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق
او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض
الانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء
امقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وهذا يظهر ان ما ذهب اليه
من ان اللام في الحمد تعريف الجنس دون الاستعراق ليس كما توهمه كثير من الساس
مبني على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصلة النصب
والعدول الى الرفع دلالة على الدوام والسات والعمل انما يدل على الحقيقة دون
الاستعراق فكذا ما سوب ما به وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المعدر
المتكرر صل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد بها الاستعراق
فالاولى ان كونه للجنس متى على انه التبادر الى القسم الشائع في الاستعمال لاسيما
في المصادر وعند خفا قرأى الاستعراق او على ان اللام لا تعيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الاعلى سماه فادن لا يكون عنه استعراق وما في (على ما انتم) مصدرية
لاموصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى نعم به مع تعذره في المعطوف
عليه اعني علم لكون ما لم نعلم معوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم
بدل من الصمير المحذوف او خبر مستند محذوف او نصب مقدر اعني ٢ قد تعسف
واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المم امكن من الحمد على منس
النسمة ولم يتعرض للمم به لتصور العارة عن الاحاطة به ولذا يتوهم اختصاصه
بشيء دون سى ولهدف هس السامع كل مذهب ممكن م انه صرح ٨ عرض الم
امام الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بانه ان الانسان مدنى بالطبع اى يحتاج
في تمييزه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل

الغدا والمساكن وغير هذا وهو موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره
والاشارة لاني بالمعنومات والمقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانتم الله تعالى
عليهم بتعليم البيان وهو المنطق القصيح العربي عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما
يتكلم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه
ويقتضيه على من يزاحه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لاية اول
الجزيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهو علم الشرايع ولا بد لها
من واضع يقررها على ما ينبغي مصنوعة عن الخطأ وهو الشارع ثم ان الشارع لا بد
ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو ما يشترط بايات تدل على ان شريعته من صدر ربه وهي
المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن العارق بين الحق والباطل بقوله (و علم) من عطف
الخاص على العام رعاية لبراهه الاستهلال وتبسيها على جلالة نعمة البيان كما اسير
اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن في (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم)
قدم عليه رعاية للجمع (والصلاه على سيدنا محمد خير من فطرق بالصواب) دعاء
للشارع المقس لقوانين (وافضل من اوتي الحكمة) اشارة الى القوانين لان الحكمة
هي علم السرايع على ما عسر في الكشف ولقط اوتي نفسه على انه من صدر ربه لامن
عند نفسه وترك القاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله (وفصل الخطأ) اشارة الى
المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام الذين فصل بمعنى مصول فصل الخطاب
الذين من الكلام المحص الذي يتبينه من مخاطب به ولا يلبس عليه او بمعنى فاصل
اي العاقل من الخطاب الذي يصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم
دعى لمن تاون اشرار في تميز الاحكام وتبايعها الى العباد بقوله (وعلى آله) اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاسراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت
اعرابيا فصيحاً يقول اهل واهيل وآل واويل (الاطمار) جمع طاهر كصاحب
واصحاب (وصحابة الاخيار) جمع خير بالتشديد (اما بعد) اصله مهاباكن من شيء
بعد الحمد والساء فوقت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو السرط وقضيت
معاهما فلتضعها معنى السرط لرمتها العاه اللازمة للسرط غالباً وتضعها معنى الابتداء
لزمها لصوق الاسم للالزام للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاه بقدر الامكان وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات العمل (فلا كان) لما طرف بمعنى اذا يستعمل
استعمال السرط بلبه فعل ماضٍ لعل او معنى قال سيويه لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مل لوقوعهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوا لان لو لاتقاء الثاني
لاتقاء الاول ولما لسوب الثاني لسوب الاول والوجه ما تقدم (علم البلاغة) هو المعاني
والبیان (و) علم (تواصيها) هو البديع (من اجل العلوم قد راودها سرا)
لاحاجة الى تخصيص العلوم بالرعية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة

من العلوم اجمل بما صوّها وجعله من هذه البلاغة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون (اذبه) اي يعلم البلاغة وتوابعها لا يضرها من العلوم (يعرف دقائق العربية واسرارها) فيكون من ادق العلوم سرا (و) به (يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها) فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لأشغاله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاءه ليقني اثره فيفسار بالسعادات الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحه وقد صرح بهذا وما ذكرنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا يغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس القصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لاهل بعد علم الاصول ٧ اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام العيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن التعت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعاره تخيلية وذكر الوجوه ابهاما وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيعا وقد جربنا في هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلمنا بمعنى مفعول جيل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليا في الطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليا في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان لطائف العلمين مدخل فيه لانها لاتعلق بنفس الالفاظ فلماذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر (و) لما (كان القسم التائب من مفتاح العلوم الذي صنع العاقل العلامة) سراح الملة والدين (ابو يعقوب يوسف السكاكي) فتمده الله تعالى بغفرانه (اعظم ما صنف) خبر كان (فيه) اي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما (نفعنا) تمييز من اعظم (لكونه احسنها ترتيبا) اي

٧ قوله بعد علم
الاصول متعلق بما في
اكشف من معنى الفعل
والمعنى ان هذين
العلمين انما يكشفان بعد
حصول علم الاصول
والاحاطة به

لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء
 مرتبه فكل سبلة مثلاً مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان
 ثبت ان تعرف صدق هذا المقال فليكن بكتب الشيخ عبدالقاهر تراها كأنها عقد قد
 انقسم فنسارت لايه (و) لكونه (اتها تحريراً) وهو تهذيب الكلام (و)
 لكونه (أكثرها للاصول) والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعاً) لان
 معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع العمل وهو موصول ومعمول
 الفعلة لا يتقدم على الموصول لكونه كنتقدم جزء من السى المترتب الاجزاء عليه هذا
 والاطهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفاً او شبه قال الله تعالى - فلما بلغ معه السعى
 ولا تأخذكم بهما رأفة - ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكاف وليس كل مأول
 بشئ حكمه حكم ما اول به مع ان الطرف مما يكتفيه رابطة من العمل لان له شأنا ليس
 لغيره لتزله من الذى منزله لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع
 في الطرووف ما لم يتسع في غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) اى غير
 محفوظ (من الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (و) عن (التطويل) وهو الزائد
 على اصل المراد بلا فائدة وسيجى العرق يسمها في باب الاطباب (و) عن (التعقيد)
 وهو كون الكلام مغلفاً يتوعر على الدهن تحصيل معناه (قابلاً) خبر بعد خبر اى
 كان قابلاً (للاختصار) لما فيه من التطويل (مقتراً) خبر آخر اى كان محتاجاً
 الى الايضاح لما فيه من التعقيد (و) الى (البحرید) عفا فيه من الحشو (المت مختصراً)
 جواب لما اى كان ما تقدم سبباً لتأليف المختصر (يتضمن ما فيه) اى في القسم الثالث
 (من القواعد) جمع قاعده وهى حكم كل شئ ينطبق على حربه لانه يستفاد احكامها منه
 كقولنا كل حكم القية الى المذكر يجب توكيده فانه يطبق على ان زيدا قائم وان عمراً
 راكب وغير ذلك مما يلحق الى المذكر بان يقال هذا كلام مع المذكر وكل كلام مع المذكر
 يجب ان يؤكد فاعلم انه يؤكد (و) شمل على ما يحتاج اليه (لاعلى ما يستغنى عنه
 فيكون حشواً (من الامثلة) وهى الجريئات التى تذكر لايضاح القواعد وايضاها
 الى فهم المستفيد (والشواهد) وهى الجريئات التى تسهدها في اسات القواعد
 لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموقوع بعريتهم وهى اخص من الامثلة
 (ولم آل) من الاول وهو التقصير (جهداً) بالضم والفتح الاجتهاد وعن العرب
 الجهد بالضم الطاقة والفتح المشقة وقد استعمل الاول في قولهم لا اله الا الله جهداً
 الى معمولين والمضى لا امسك جهداً وحذف هما المعمول الاول لانه غير مقصود اى لم
 يمنع اجتهاداً (في تحقيقه) اى المختصر يسمى في تحقيق ماد كرفيه من اليجاب (وتهدية)
 اى تنبيه (وربته) اى المختصر (ترتياً اقرب - اولاً) اى اخذاً وهو في الاصل
 مداليد الى السى ليؤخذ (من ترتيبه) اى من ترتيب الكتاب اى والقسم الثالث اضافة

المصدر الى العاقل او المفعول (ولم بالغ في اختصار لفظه) اى المختصر (تقريبا)
 مفعول له لما قصده معنى لم بالغ كأنه قال توكت المألعة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه)
 اى تنسأله (وطنا لتسهيل فهمه على طالبه) ولو لم يأول العمل الذى ألمنت على
 مادكر لكان المعنى ان المألعة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل ل ل الامر آخر
 وهذا نى على اصل مادكره الشيخ في دلائل الاجمار وهو ان من حلم الذى ادخل
 على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصاً لا
 ادقيل لم يأتك القوم اجمعون كان معيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري
 لقد اهرط المصنف في وصف القسم الثالث ما فيه حشو او تطويلا وتقييدا تصرحا ولا
 وتلويجا ما يلى على مادكرنا وتعريفا ما لنا حيث وصف مؤلفه ما به مختصر متقن سهل
 المأخذ اى لتطويل فيه ولا حشو ولا تقييدا كما في القسم الثالث (واصغت الى ذلك)
 المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عزت) اى اطلعت (في بعض كتب القوم عليها)
 اى على العوائد (وروايت لم اطلع) اى لم امر (في كلام احد) من القوم (بالنصريح
 بها) اى بالروايت (ولا الاشارة اليها) ما يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعيه
 وان لم يقصدها يعنى لم تعرضوا لها لاهيا ولا انا كما كعض اعتراضاته على المتاح
 وغيره ولقد اعجب في حمل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومختبرات حاطره زوائد
 وسعيته تحبص المتاح واما اسأل الله تعالى لا يعرف لتقديم المسد اليه ههنا جهة
 حسن ادلا مقتضى للخصيص ولا للتقوى فكانه قصد حمل الواو للعال فانى الجملة
 الاسمية (من فصله) حال من (ان يجمع به) اى بهذا المختصر (كما به ماضله) وهو
 المتاح او القسم الثالث منه (انه) اى الله (ولى ذلك) الجمع (وهو حسى) اى
 محسوس وكافى لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل تقديم المفعول
 (ولم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسى والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى
 ثم بعد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما
 على حسى اى وهو ثم الوكيل وح المخصوص هو النضمير المتقدم كما صرح به صاحب
 المتاح وغيره في قولنا يريد ثم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح ما صار تخص
 المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى : فالى الاصباح وحمل الليل سكا . على رأى
 لكه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا أو ان الشروع في المقصود ومقول
 رتب المختصر على مقدمة وبلية فهو ان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاسد
 في هذا الصواب ولا الباقى المقدمة والاول ان كان العرض منه الاحتراز عن الخلل في تأدية
 المراد فهو الصواب والاول والاول كان العرض منه الاحتراز عن القيد المعسوس فهو الصواب
 الباقى والافهم ما يعرف به وجوه الخمس وهو الصواب وعليه مع ظاهر يدفع
 بالاستقراء وقيل رتبته على مقدمة وبلية فهو وحاشية لان الباقى ان توقف عليه المقصود

قديمة والافتقار والحق ان الجامعة اعماهى من الفن الثالث كما بين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في العنوان البلية صار كل منها مفهوما مفردة بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى مفكرا وقال (مقدمة) اى هذه مقدمة في بيان معنى المصاحفة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمى المعانى والسان وما يتصل بذلك بما ساق اليه الكلام وبحصولها ان يعرف على الصحيح والتفصيل عايد العلوم البلد ووجه الاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الحليس للجماعة المتقدمة منها من قدم معنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حذو وعائنه وموصوعه ومقدمه الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها واسماع عايد سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض من مقدمه العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التعصص عينا الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم البلية على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعانى والسان والانى ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والعرض منه وموصوعه رعا منهم ان هذا بين المقدمة واعلم ان اللسان في تفسير المصاحفة والبلاغة اقوالا ستنى لائمة في ارادها الا الاطبات فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب مقول (المصاحفة) وهى في الاصل تائى عن الامانة والظهور يقال فصيح الاعمى واصبح اذا انطلق لسانه وحلصت لعتنه من اللسكة وجادت فلم يلحس واصبح به اى صرح (وصفها المراد) يقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال فصيح في اثر وقصيدة فصيحة في النظم (والتكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تائى عن الوصول والاسماء (وصفها الاحيران) اى الكلام والتكلم (فقط) دون المراد يقال كلام بليغ ورجل لميع ولم يسمع كلمة نابغة وقوله فقط من اسماء الافعال معى انه وكيراما يصدر فالماء ترينا للفظ وكانه حراء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاحيرس فقط اى فاته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت المصاحفة عندهم يمال اكون اللفظ جاريا على القوايين المستسطة من استقراء كلامهم كبير الاستعمال على السنة الدرب الموقوف بعرضتهم وقد خلوا ان الالفاظ الكسيرة الدور فمما بينهم هى التى تكون حارية على اللسان سالمة من تاف الحروف والكلمات ومن العراة والتعقيد اللفضى والمعوى حرم المصنف ان اللفظ المصيح ما يكون سالما من مخالفة القوايين والتاخر والعراة والتعقيد وقد تساع في تفسير المصاحفة ٢ بالخلوص بما ذكر لكونه لارمالها تسهالا الامر بم لا كانت المصاحفة في المراد راحة الى اللة وفي الكلام الى الصو وكات العراة مختصة بالمراد والعقيد الكلام حتى صار فصاحة المرادو الكلام كالبهاجية ان محتاجا ان وكذا كانت البلاغة يقال عدهم لعان محصولها كون الكلام على وفق تعصص الحال وكان كل من المصاحفة والبلاغة تقع صفة للمتكلم معنى آخر

٢ وقيل وحده التسامح
ان الخلوص عدى
والمصاحفة وحودى
وتفسير الوحدى
بالعدى تسامح

يادر او لا الى قسميهما باعتبار ما تقعان وصفنا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه
ويطبق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما
كالحیوان المشترك بين الانسان والقرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام
الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة
ولا يخفى في تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصيح ان تفسير
الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يحده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقهم
واعتباراتهم وح توجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما
به بانه لا مدخل للرأس في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يحجب عنه بان المراد بالناس
الناس المهود كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بينه وجب تقديم
فصاحة المفرد (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس) الاقوى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء
من هذه الثلاثة لا يكون فصيحة (فالتنافر) وصف في الكلمة بوجوب ثقلها على الانسان
وعسر النطق بها فنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهمضع باخاء المججمة في قول امرأبي
سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهمضع ومنه مادون ذلك (نحو) مستنزرات
في قول امرئ القيس (غذاره) اي ذوابه جمع غديرة والضيم عائد الى الفرع
في البيت السابق (مستنزرات) اي مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل
او مرتفعات ان روى بالفتح استنزره اي رفعه واستنزر ارتفع يعدي ولا يعدي
(الى العلى) (تضل العقاص في منى ومرسل) تضل اي تغيب والعقاص جمع عقصة وهي
الحصلة المجموعة من الشعر والمثنى المقتول والمرسل خلاف المثنى يعنى ان ذوابه
مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومنى ومرسل والاول تغيب
في الاخير وبان عرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ النقل في مستنزرات هو
توسط الشين المججمة التي هي من المهموسة الرخوة بين البناء التي هي من المهموسة
الشديدة وازاء المججمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك التل
وهو سهولان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا
متنافرا بل منشأ النقل هو اجتماع هذه الحروف الخصوصية قال ابن الانبار
التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطرفة ولا بسبب
قرها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمثنى في القيد لما نجد غير متنافر من القريب
الخرج كالجيش والتجوى وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كطلع
بخلاف عم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة يسر من ادخاله
من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقى فكل

ماعده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متناثر سواء كان من قِرب المخرج
 او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتفصيله وبيان سببه
 لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام
 ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب لتقل الخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج
 الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
 غير عربية عن كونه عربيًا فلا يخرج سورة فيها الماعهد عن الفصاحة وابدء بعضهم
 بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا
 غلط فاحش لان فصاحه الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج
 الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم
 فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي
 فاسد لانه لم يوسم فالمعنى انه عربي السطو والاسلوب ولوسم فباعبار الاعم الاغلب
 ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام
 ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاین هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة
 عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشمال القرآن على
 كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة بما يقود الى نسبة الجهل او البخر الى الله تعالى
 عما يقول الطالبون علوا كبيرا (والغرابية) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
 ولا مانوسة الاستعمال فله ما يحتاج في معرفته الى ان يقر ويبحث عنه في كتب اللغة
 المبسوطة كتكا^١ ثم وافرقتوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار
 واجتمع الناس عليه ما لكم تكا^٢ كما^٣ ثم على كما^٤ تكا^٥ كوكم على ذى حنة افرقتوا على
 اجتماعهم نصوا على كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جارا لله العلامة في الاثر انه
 قال الجاحظ مر ابو حنيفة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فونب عليه قوم
 يعصرون امرامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكا^٦ كما^٧ ثم على كما^٨
 تكا^٩ كما^{١٠} فونب على ذى حنة افرقتوا على فقال بعضهم دعوه فان شيطانهم يتكلم بالهندية
 ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرح في قول الصحاح ومقله وحاجبا
 مرجبا اى مدققا مطولا (وحاجبا) اى شعرا اسود كالنجم (ومرجبا) اى انفا (مسرجا)
 اى كالسيف السريحي في الدقة والاستواء) والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف
 (او كالسراج في البريق) واللحمان وهذا قريب من قولهم سرح وجهه بالكسر اى
 حسن وسرح الله وجهه اى بهجد وحسنه واعلم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم
 لم يعرفوا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستخدما من السراح على انه
 لا يبعد ان يقال ان سرح الله وجهه ايضا من باب العراة واما صاحب مجمل اللغة فقد
 قال سرح الله وجهه اى حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابية كاتهم

من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتاد وهي بحسب قوم دون
 قوم والوحشية هي المشقة على تركيب يقتدر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب
 يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد انفساحة المفرد
 وان اريد بالوحشية غير مذكورنا فلان ان القرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا
 نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش
 الذى يسكن الغفار استعيرت للاعطاء التى لم يونس استعمالها والوحشى قسمان غريب
 حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذى لا يصاب استعماله على العرب لانه لم يكن
 وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واخلر وهي في النظم احسن منها في الشعر
 ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشى
 الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيل على السمع كربها على الذوق
 ويسمى المتوهم ايضا وذلك مثل جمحيش للفريد والظلم الامر وجنحت وامال ذلك
 وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأثورة الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه محلا بالفصاحة
 المتداولة فيما بينهم ظاهر القساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعت ان شيئا من
 التنافر والقرابة والمخالفة لا تخل بها فلا مشاحة (والمخالفة) ان تكون الكلمة على
 خلاف القانون المستتب من تتبع لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم الموضوعه وما هو
 في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتغل عليه
 علم التصريف واما نحو ابى واور يعور واستخوذ وقطط شتره وآل وما وما
 اشبه ذلك من الشواذ النابتة في اللغة فليست من المخالفة في شئ لانها كذلك بقت عن
 الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل
 المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجل بفك الادغام في قوله
 (الحمد لله العلى الاجل) والقياس الاجل (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر
 (ومن الكراهة في السمع) بان يترأ السمع من سماعه كما يترأ من سماع الاصوات المكرة
 فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه
 (نحو) الجرشي في قول ابى الطيب في مدح سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم
 اغر القلب (كريم الجرشي) اى النفس (تتريف النسب) فالاسم مبارك لموافق اسمه
 اسم امير المؤمنين على بن ابي طالب رضى الله عنه والقب مشهور بين الناس والاسم
 من الحيل الايض الجبهة سم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لانهاداخله تحت
 العرباة المعصرة بالوحشية لظهور الجرشي اما من قبل تكا كما هم وافر منعو او الجمحيس
 واطلمهم وقد كرهها وجوه اخرى الاول انها ادت الى القتل فقد دخلت تحت التنافر
 والا فلا تخل بالفصاحة الباني اما ذكره هذا القائل في بيان هذا السرط ان اللفظ من قبيل
 الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضمف هذين

الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكروكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بنغم للقطع لاستكراه الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جففت وملع دون فحرت وعلم الراجع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كما فظ ضيرى ودرس ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاختلاف بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيهين في الحاشية ولفظ ضيرى ودرس كذلك (و) الفصاحة (في الكلام) خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلامه واحتزبه عن نحو زيد اجلل وشعره مستنزر واقفه مسرح ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متافرة كانت ام فصيحاً لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمنع الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (بحوضه بخلامه زيد) فانه غير فصيح وان كان مل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازته الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء العمل للمفعول به كالفعل واستشهد بقوله * جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا يصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعد لواوها قرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا العيلان عن كبر وحسن فعال كما يجزى سمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومهم زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذا لا يقاس عليه (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فله ما هو متناه في النقل (كقوله وليس قرب قبر حرب) اسم رجل (قبر) صدره وقبر حرب بكان قراى خال من الماء والكلاء ومنه مادون ذلك مل (قوله) اي قول ابي تمام (كريم متى امدحه امدحه والورى معي) واذا ماثلته وحدي * الورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملائته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام نبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما مانه صاحب قال المص فان في امدحه نقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من القل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك القل وحصل التنافر ولم يردان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باستعمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترى عليه

المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من جاب هذا البيت على ابن تمام بحيث قال
هذا التكرار في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج
عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه نقلا لكان اولى وبين
المتناهي فرقى آخر وهو ان ملشاً القل في الاول اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف
متنا وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها بجمع سطل مع قدبل
ومسجد بالنسبة الى الحامى مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يثقل
بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى
المفعول (ان لا يكون) اى الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) مند (لحال)
واقع (اما في النظم) بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم
او تأخير او حذف او اختصار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا
في الكلام جازيا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها
شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلنا ببعض منها لكنه
مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللعطى كما توهمه بعضهم (كقول الرزديق) في مدح (حال هشام) بن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الهزوي (وما مثله في الناس الا ملكا ابوامدحى
ابو يقاربه اى) ليس مثله في الناس حى (يقاربه اى احد يشبهه) في الصفات
(الملك) اعطى الملك والسال اعنى هشاما (ابوامدحى) اى ابوام ذلك الملك
(ابوه) اى ابوا ابراهيم الممدوح والجملة صفة لملك اى لا يماثله احد الابن اخوه
الذى هو هشام فقيه فصل بين المبتدأ والخبر اعنى ابوامه ابوه بالاجنبى الذى هو حى
و بين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى
اعنى ملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فاختار البديل بهذا التقديم
شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قبل مله مبتدأ وحى خبره وما غير تاملة
على اللغة التسمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين موجب
لقفاق المعنى يطهر بالتأمل في قولنا يماثله في الناس حى يقاربه اولى حى يقاربه مما لاله
في الناس فالصحيح ان مله اسم ما وفي الناس خبره وحى يقاربه بدل من مثله فقيه فصل واقع
بين البديل والبديل منه (واما في الاقوال) اى لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد لخلل
في انتقال الدهن من المعنى الاول المهموم بحسب اللغة الى الناق المقصود وذلك لخلل
يكون لايراد الوارم البعيدة المعتقرة الى الوسائط الكسيرة مع خفاء القرائن الدالة على
المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحف (ساطلب بعد الدار عكم لتروا
و تكسب) اى نصب ما رفع وهو الرواية الصحيحة اى عليها كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز والنصب توهم (هيناي الدموع لجمدا) جعل مكب الدموع وهو الكاء

كنية ما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه
 يقال انكافى واضمحكنى اى سادى ودمرى (بث) ابتكى الدهر ويارعا ضحكى الدهر بما
 رضىنى ، ولكنه اخطفنى الكنية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح
 والسرور بجمود العين (فان الانتقال من جود العين الى ضلها بالدموع) حال ارادة
 البكاء وهى حالة الحزن على مفارقة الاحبة (لالى ما قصده) الشاعر (من السرور)
 الحاصل بملاقة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لازالت
 عينك جامدة كما يقال لا انسى الله عينك ويقال سنه جاد لامطر فيها وناقة جاد لابن
 لها كاسما بخلان بالطريرك قال الحماسى الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك يحارى
 دمعها لجود فان قيل استعمل الجود فى مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب
 استعمال المقد فى المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لارمالها عادة قلنا هذا اما يكفى
 لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعسوى لطهور ان الذهن لا ينتقل الى
 هذا بسهولة والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول
 الى الثانى ظاهرا حتى يغفل الى السامع فهمه انه من حاق اللفظ واما لكلام الذى ليس
 له معنى فان وهو منزلة الساقط من درجة الاعتبار عند العلماء كما استعرف فى بحب بلاغة
 الكلام ومعنى البث ان عاده الزمان والاخوان الاتيان بقيض المطلوب والجريان على
 عكس المقصود وادى الى الان كبت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن
 والعراق معد هذا اطلب البعد والعراق لمحصل القرب والوصال واطلب الحزن
 والكافة لمحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تكسب بعدد ان عطفها على بعد الدار
 وان رمت كما هو الصواب فالمعنى انكى واتحزن الآن لمحصل فى المستقبل السرور
 والفرح بالقرب والوصال وحيث لا يدخل سكك الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه
 ولا ربه ملازمة الامر المط لطلب الدهران مطاوبه فأتى بضده هذا هو المعنى المشهور
 فيما من العوم ولا تخفى ما هو من التكلف والتعسف ومنشأ عدم التعمق فى المعانى
 وذلة التصحح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب العراق طيب النفس
 به وتوطيها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطلب بها بالعراق والعراق
 واطمأ على معاشاة الاحرار والاسواق وانجرح غصصها واحتمل لاجلها حرنا
 يعيض الدموع من عيني لا سب ذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر
 متاح الفرح ومع كل عسر وسرا وكل بداية نهاية هذا هو المعنى من دلائل الانجاز
 وعلى ها فالسير فى ساطل لحد التاكيد على ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله
 تعالى : سكبت ما قالوا وغير ذلك (قيل) وصاحبة الكلام خلوص بما ذكر (ومن
 كبرة التكرار) وهو ذكر الشيء مره بعد اخرى وكرته ان يكون ذلك فوق الواحد
 (وسابع الاصافة) فكرة التكرار (كقوله) قول انى الطيب وتسعدنى فى عمرة

والقمر ما يفترق من الماء والمراد الشدة (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح وهو الشدة حدو القمر يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرما حسنة الجري لانتعاب راكبيها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال شواهد (وعليها) متعلق بها (وشواهد) فاعل الظرف اعني لها الاعتماد على الموصوف والضماير كلها لسبوح يعنى ان لها من نفسها علامة شاهدة على نجابتها (و) تنابع الاضافة مثل (قوله) اى قول ابن بابك (جاءه جرحى حومة الجنادل اسمعى) فقيه اضافة جماعة الى جرحى وهى ارض ذات رمل مستوية لا تثبت شيئا ثابت الاجرع قصرها للضرورة واطافة جرحى الى حومة وهى معطم التئى واطافة حومه الى الجندل وهى ارض ذات ججارة والسبع هدير الحام ونحوه ونمامه فانت جرحى من سعادو مسمع * اى بحيث تراك سعادو تسمع صوتك يقال فلان جرحى منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتنابع الاضافات ان نقل اللفظ بسببه على اللسان قد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والافلاخل بالفصاحة فكيف وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الريم بن الكريم بن الكريم بن الريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فى العجاء كقوله يا على بن حزة ابن عمارة انت والله بلجة فى خيارة نم قال لاسك فى نقل ذلك فى الاكثر لكنه اذ اسلم من الاستكراه ملغ ولطف كقوله وظلت تدبر الكأس ايدى جائز عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله بعثية ابن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف فى الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تنابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف كما فى البيت او غير مترتبة كما فى الحديث وانه اورد الحديث مالا لكثرة التكرار وتنابع الاضافات جميعا وانه اراد بتنابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتنابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فى البيت والحديث سالم من هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا بظلا وبشاعة فذلك والافلاجحة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقع فى التنزيل كقوله تعالى * مثل دأب قوم نوح * وقوله تعالى * ذكر رجلة ربك عبده زكريا * وقوله تعالى * ونفس وما سواها فاهمها فجورها وتقواها * (و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) هى قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضى قمعة ولان نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا بالمعهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة النابتة فى المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والعمل والانفعال وبالنابى الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات القتضية للقسمه او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره التأخرون وهوانه

عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في عمله اقتضاء
اوليا تم الكيفية ان اختصت بذات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة
في موضوعها تسمى ملكة والاشمى حالاً لملكته كيفية راسخة في النفس قوله ملكة
اشعار بان فصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير
رسوخ ذلك فيه لاسمى فصيحاً في الاصطلاح وقوله (يقتربها على التعبير عن المقصود)
دون بعبر اشعار بانه يسمى فصيحاً حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يمبر
لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله (بلفظ
فصيح) ليم المقرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه
قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على
التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير بالماقرد
كما اذا اردت ان تلتقي على الحاسب اجناساً مختلفة ليرفع حساباتها فتقول دار غلام جارية
نوب بساط الى غير ذلك فلماذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون
كلام فصيح اولفظ بليغ سهو فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ومحوهما بما يتوقف عليه اقتدار المذكور قلنا لان هذه اسباب بل شروط
ولوسلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الباء
السياسة (والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال) المراد بالحال الامر الداعي الى
التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى
خصوصية ما هو مقتضى الحال من كون مخاطب منكر الحكم حال يقتضي تأكيده
والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقتها له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكداً
وان اقتضى الاطلاق كان ماريماً عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه
حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتملة عليها علم المعاني (مع
فصاحته) اي فصاحة الكلام فان البلاغة اما تتحقق عند تحقق الامرين (وهو) اي
مقتضى الحال (يختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) الحال والمقام متقاربا المفهوم
والتعابير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محل لورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زماناً له وايضا المقام يعتبر اضافته
الى مقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى مقتضى
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللاحق بهذا المقام غير الاعتبار اللاحق بذلك
واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم تترع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما

سيفي اعتبار مناسب للجمال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجلتين
فصاعدا ولا يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد
ككونه ماري من التأكيد او مؤكدا استحصانا او وجوبا تأكيديا واحدا او اكثر او الى
المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معروفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
بشئ من التوابع او غير محبوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فضلا او غيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غيره مقيد على ما ستفصل واما الثاني
فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطاب على الوجوه
المذكورة في بابيه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذما عهد هذا فنقول مقام
التكثير اي المقام الذي يناسبه تكثير المسند اليه او المسند بيان مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه بيان مقام تفصيله بمؤكده
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته بيان مقام تأخيريه وكذا مقام ذكره بيان مقام حذفه وهذا هو قوله
(مقام كل من التكثير والاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافة) اي خلاف كل
منها وانما فصل قوله (ومقام الفصل بيان مقام الوصل) لامر من احدهما التنبيه
على انه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة العمل
والوصل والباقي انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله (ومقام
الايجاز بيان مقام خلافة) اي الاطاب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او حرفا
ولانه باب عظيم كبير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطاب
بقوله ولكل حديثي اليه الكلام مقام فان لكل من الانيجاز والاطاب كونهما
نسيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يبين مقام الآخر (وكذا خطاب الذي
مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يبين مقام الثاني فان الذي يناسبه من الاعتبار
اللطيفة والمعاني الدقيقة الحبيقة ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الظن لان الذكاء سدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الدهن
وجودة تميزها لتصور مبرد عليها من الغير القطنة والغباوة عدم القطنة مما من شأنه
ان يكون فطنا مقابل الغبي هو الفطن (ولكل كلمة مع صاحبها) اي مع كلمة اخرى
صوحبت معها (مقام) ليس لها مع ما تشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى ملا
العمل الذي قصد اقتراحه بالسرط فله مع كل من ادوات السرط مقام ليس له مع
الآخر ولكل من ادوات السرط ملا مع الماضي مقام لبس له مع المضارع وكذا
كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد ملا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا
او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او السرطية او الطرفية مقام آخر اذا مراد

بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع
 الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام لجميع ما ذكر من التقديم
 والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب والمحملة له) اي انحطاط شأنه
 (بعدها) اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر
 الذي اعتبره المتكلم مناسبة بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال
 اعتبرته الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا
 وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الفصحى لكونه اشارة
 الى ما سبق اذلا ارتفاع لغير الفصحى واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخلى في البلاغة
 دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها
 خارجة عن حد البلاغة (مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام كالتأكيد
 والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه بصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق
 والعمق في قوله مقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
 انه قد علم بما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصحى بمطابقته للاعتبار المناسب لاغير
 لان اضافة المصدر تقييد الحصر كما يقال ضربى زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما
 يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصحى بمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان
 احدهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا
 بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا
 والا بطل احد الحصرين او كلاهما وبه نلناه وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى
 الحال هو الذي يسمى الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو
 فيما بين الكأف على حسب الاغراض التي يمساغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في
 مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو
 وتعمل على قوانينه نل ان تنظر في الجبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق
 وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو
 منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان يخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج
 فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرعا او هو مسرع
 او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه ونجى به حيث
 ما ينبغي له وتنتظر في الحروف التي تشترك في معنى يفردها كل منها بخصوصية في ذلك
 المعنى فتضع كلامك في ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نبي الحال وبلن في نبي
 الاستقبال وبان فيما يرجع بين ان يكون وبين ان لا يكون وبان فيما علم انه كائن وتنظر
 في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع

الواو من الماء والماء من م الى غير ذلك وتنصرف في التعريف والتكثير والتمديد والتأخير والحذف والتكرار والاطهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينشئ له ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتكثير والتمديد والتأخير راجعة للالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاعراض التي يساغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض قرب تكثير مثاله مربة في لفظ وهو في لفظ آخر في مائة الفصح بل وهذه اللفظة مسكرة في بيت آخر فصحة والى هذا اشار المصنف قوله (طاللاع صعه) (راجعة الى اللفظ) لكن لا من حيث انه لفظ وصوت (بل باعتباره اقاوته المعنى) يعنى العرض المنوع له الكلام (بالتركيب) متعلق باقاوته وذلك لما مر من انها صادرة عن مطابقة الكلام المصحيح لمة على الحال وطاهر ان الكلام من حيث انه اللفاظ مفردة وتكلم بمفرده من غير اعتباره اقاوته المعنى عند التركيب لا تصعب بكونه مطابقة له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى اما يتحقق عند تحقق المعاني والاعراض التي يصاح لها الكلام (وكثيرا ما) نصب على الطرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكساف في قوله تعالى : قليلا ما تشكرون اى في كثير من الاحيان (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاححة ايضا) كما يسمى الالفة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض التوهم من كلام الشرح عند الماهر في دلائل الانحراف انه ذكر في مواضع منه ان الفصاححة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه اللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان صلة الكلام للفظ لانه حتى ان المعنى ان مطروحة في الطريق يعرفها الاعمى والعري والقروى والدوى ولا شك ان الفصاححة من صفاته الفاصلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق من الكلام ان انه اراد بالفصاححة معنى اللاعة كما صرح به وحيث انبت انها من صفات الالفاظ اراد ان صفاتها باعتبار اقاوتها المعاني عند التركيب وحيث من ذلك ان انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المفردة من غير اعتبار التركيب وحيد لاتناقض امار محلي النقي والامات هذا خلاصه كلام المصنف وكما به لم يمتح مع دلائل الانحراف حق التصحيح ليطالع على ما هو مقصود السمع فان محصول كلامه هو ان الفصاححة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا راع في رجوعها الى من اللفظ والباقي وصف في الكلام به تقع التعاضل وبتت الانحراف وعلى طلق اللاعة والاراعة والناس وما سائل ذلك ولا راع ايضا في ا، الموصوف ، ما هو اللفظ اذ يقال لفظ بسميع ولا يقال معنى فصيح واما الراجع في ان منسأ هذه الصيغة ومحلها هو اللفظ المسمى والسمع مكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذى يندق فيه الطر ويضع به العاضل هو الذى يدل لفظه على . اذ لا وى سعا لذلك

المعنى دلالة ثابتة على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان أول ٨ ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الأول بل على ترتيبها في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان القضاة من الاوصاف الراجعة اليها وان القضية التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالقصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينشأ ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا اجل كلامه على هذا بل هو صرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تبيين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق فتمجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بمحذف الترتيب واذوا صفوا اللفظ بما يدل على نفيها لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضع فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بقولنا على ما ندركه باصهارنا فكما ان تبيين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدأتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفنا قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نذ بما ذكره الشيخ ثم انه شدد التأكيد على من زعم ان القصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب القساد عدم التمييز ما هو وصف لشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان المعنى القصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالقلم بعد سلامته من الحسن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لانكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب القضية وبؤكد امر الإعجاز وانما ننكر ان يكون الإعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة وما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان القضية التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالقصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والعصاة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك القضية فيتبع ان يوصف بها المعنى كما يتبع ان يوصف بانه دال (ولها) اي البلاغة في الكلام (طرفان اعلى) اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح (وهو حد الإعجاز) وهو

٨ يريد بالمعنى الاول
مدلولات التراكيب
وبالمعنى الثاني
الاغراض التي
يصاغ لها الكلام
مثلا اذا قلنا هو اسد
في صورة انسان
فالمعنى الاول هو
مفهوم هذا الكلام
والمعنى الثاني انه
شجاع وسيضع هذا
في علم البيان فالمعنى
الثاني هو الذي يراد
ايراده في الطرف
المتخلفة والمفهوم
من الطرق هو المعنى
الثاني

ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويهجرهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كاقول يا تمام هذين الامرين من اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيا حتى ارضية فيأبى بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم لان هذه الحال تقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو لم فاما كان الاحاطة بهذا العلم لغير علام القيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام يبلغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الانجاز وما يقرب من حد الانجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لعله من الطرف الاعلى الذى اليد ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالانجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الانجاز في كلام غير الينس وما يقرب منه في كلام البتر فالاول حد لا يمكن للبتر ان يعارضه الثاني حد لا يمكنه ان يتجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الانجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما انجاز قلنا اما الاول فشى لا يضمن من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بتر او غيره واما الثاني فلا يدفع التصاد على ان الحق هو ان حد الانجاز بمعنى مرتبة اى مرتبة البلاغة ودرجة هى الانجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشف في قوله تعالى لو وجدوا غير اختلاف كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا فتفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغادح الانجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبما الهمة بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير منه طائد الى الطرف الاعلى لا على حد الانجاز اى الطرف الاعلى مع ما يبرهنه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الانجاز وهذا هو الموافق لما في الفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الانجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الانجاز لاهو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الاباء اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الانجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز (واسفل وهو ما) اى طرف ٩ البلاغة (ادا غير) الكلام (عنه الى مادونه) اى الى مرتبة هى ادنى منه وازل (المحنى) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء) باصوات الحيوانات (تصدر عن محالها بحسب ما سبق من غير اعتبار اللطائف والحواس الزائدة على اسل المراد) (وثبهما) اى من الطرفين (مراب تيرة) متعانة بعضهما على من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والمد من اسباب الاختلال بالبلاغة (وتبنيها) اى بلاغة الكلام (وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورب

٥ وقد اطلعت بعد ذلك على كلام نهاية الانجاز وتأملت في عبارة الفتاح فوجدتها موافقة لما الهتم

٩ صرح بذلك تنبيهها على ان طرف الاسفل ايضا من البلاغة واحتراز عما وقع في نهاية الانجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شى

الكلام حسناً) هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولقط نخبها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والتصاحبة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفاً بصفة كالقصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة (و) البلاغة (في المتكلم ملكه يقتدر بها على تأليف كلام يبلغ فهم) تفرغ على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الغنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المتنازع حيث لم يجعل البلاغة مستمرة للقصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والتصريف والتعويضي علم مما تقدم امران احدهما (ان كل بليغ) كلاماً ما كان ٩ او متكلماً (فصحيح) لان القصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ماسبق (ولا عكس) اي ليس كل فصيح بليغاً وهو ظاهر ٤ (و) الثاني (ان البلاغة) في الكلام (مرجعها) وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم لواقع ولا مطابقة اي ما به يتحققان ويحصلان (الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) والاربا ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق بمقتضى الحال فلا يكون بليغاً لما مر من تعريف البلاغة (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والاربا اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضاً بليغاً لماسبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع القصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقعه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلّة العائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اردت بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حل كلامه على خلاف ما صرح به وارىد بالبلاغة بلاغة المتكلم وهو فاسد ايضاً لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او توقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فارجوع الى الحق خير والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الانصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فارجع البلاغة الى تلك العلوم جميعاً لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله (والثاني) اي تمييز الفصيح من غيره معنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك بغير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه بتمييز السالم من الغرابية عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابية دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من الصالحة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالقصاحة بتمييز السالم من الغرابية عن غيره

٩ على سبيل استعمال المشترك في معنييه او على تأويل كل ما يطلق عليه تعلق البليغ

٤ لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال

بين في علم متى اللغة اذ به يعرف ان في تكا كاسم ومسرجا غرابية بخلاف اجتماعهم
وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المتأوسسة علم ان
ماعداهما بما يقتضي الى تقديرها وتخرج فهو غير سالم من الغرابية اذ يضلها تبين الاشياء
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره بين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجل
مخالص للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فانضج ان تميز الفصح عن غيره
(منه ما بين) اي يوضح (في علم متى اللغة) كالغرابية اعني تميز السالم من الغرابية عن غيره
واما قال متى اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية
(او) في علم (التصريف) كمخالفة القياس (او) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد
اللفظي (او يدرك بالحس) كالتماهر اذ به يدرك ان مستثنى متناظر دون مرتفع
وكذا تنافر الكلمات (وهو) اي ما بين في هذه العلوم او يدرك بالحس (ماعدا التعقيد
المعنوي) اذ لا يعرف تلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره
والفرض من هذا الكلام تعيين ما بين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويعتز
بها عما يجب ان يحتز عنه ليعلم انه لم يبق لنا بما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز
عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحتز عن التعقيد فست الحاجة
الى علم به يحتز عن الخطأ وعلم به يحتز عن التعقيد ليم امر البلاغة فوضعوا لذلك
على المعاني والبيان وسموها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا
اشار بقوله (وما يحتز به من الاول) يعني الخطأ في التأدية (علم المعاني) فالمراد بالاول
اول الامرين الباقيين الذين احتجج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للنائي
الذي هو تمييز الفصح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لانفس الخطأ (وما يحتز
به من التعقيد المعنوي علم البيان) فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني
والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا عليك بالتأمل في هذا
المقام فان من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا
علم البديع واليه اشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا
المختصر في علم البلاغة وتوابعها المحصر مقصوده في الفنون السلة (وكثير) من الناس
(يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني والاخرين) يعني البيان والبديع
(علم البيان والثلة علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسبة

هو الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المرد من المركب لان البيان علم يعرف به اراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست
علم في المعاني والمرد مقدم على المركب طبعاً وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى

تعرّفه وضبط ابوابه اجالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم ففى مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لتلا يقوته ما يعينه ولا يصعب وقته فيما لا يعينه فقال (وهو علم) اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنتلة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بما يتمكن من استحضارها والاتصاف اليها وتصيلها متى اريد وهى العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك الا يرى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجالية هى مبدأ تفصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويموز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئى او البسيط والعلم الكلى او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمه وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او الاخير من الادراكين لتسمى واحد اذا تداخل بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم زهل عنه ثم ادرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال (يعرف به احوال اللفظ العربي) دون يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكنا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجوده مالا نهاية له محال وعلى هذا يدفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير مشاهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصل لا احد او البعض فيكون حاصل لكل من عرف مسألة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما شبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا الحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفيفة على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار هذه الخفية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان ينصور معنى التعريف والتكثير والتقديم والتأخير سلا ٩ وهذا واضح لزوماً وفساد او بهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازاً او كناية سلا وان كانت احوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يصب عنها في علم البيان من حيث انها بطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال

٩ قوله مثلا اشارة الى ان ذكر التصور دون التصديق على طريق ضرب المثال وكذا ذكر التعريف والتكثير

٤ وجه القزوم انه لا يفهم من معرفته الادراك التصورى بانه ماهو والتصديق التسهل هو ووجه بانه ادغى عن البيان

من العوام أن يعرف قهها البلد فينتج اقوالهم من غير أن يعرف أن الله علم بالحكم
الشرعية القرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ط وافول لا يفهم من قوله توفية
خواص التراكيب حقها إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيبه في المورد
الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بأن يستعمل مثلاً أن زيدا قائم فيها إذا كان
المخاطب شاكاً أو منكراً أو والله أنه لقائم فيما كان مصراً وزيدا ضربت فيما
إذا كان المخاطب حاكماً حكماً مشوباً بصواب وخطأ لأن خاصية أن زيدا أن يكون
لنفي شك أورد انكار وخاصية زيدا ضربت أن يكون لخصر وتخصيص إلى
غير ذلك فتوفيتها حقها أن يورد التركيب في مؤرده وفيما هو له وهذا بعينه معنى
تطبيق الكلام لمتنضي الحال فغنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام
مواقعاً لمتنضي الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما
يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا قوله وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكنية
على وجهها إذا لم يأت له إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكنية
كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على أنه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على
وجهرها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم
هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب
البلغاء فعرف التي بنسبه ومفاسدة التأمل بما يضيق عن الإحاطة بها نفاق البيان ثم
الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمتنضي الحال
(ويختصر) المقصود من علم المعاني (في غاية أبواب) انحصار الكل في أجزاءه لا الكل
في جزئياته والألصق علم المعاني على كل باب فظاهر هذا الكلام يشترط أن العلم عبارة
عن نفس القواعد على أمر وتعرف العلم وبيان الانحصار والنبية الاتي خارجة عن
الافي الأول (أحوال الاسناد الجبري) الثاني (أحوال المسند إليه) الثالث (أحوال
المسند) الرابع (أحوال متعلقات الفعل) الخامس (القصر) السادس (الإنشاء)
السابع (العصل والوصل) الثامن (الابتداء والاطباء والمساواة) وانما انحصر
فيها (لأن الكلام إما خبر أو إنشاء) لأنه لا محاله يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها وقوع النسبة أو لوقوعها أو بإفناء النسبة وانتزاعها
خطأ في هذا المقام لأنه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح القسم بل النسبة ههنا
هو تعلق أحد جرتي الكلام بالآخر بحيث يصح السكون عليه سواء كان إيجاباً
أو سلباً أو غيرهما كما في الانشائيات فكذلك (أن كان لتبينته خارج) ٧ في أحد الأزمنة
البلغة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة جوئية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك
النسبة ذات الخارج بأن يكونا جوئيين أو سلبيين (أو لا تطابقه) بأن يكونا أحدهما نوبياً
والآخر سلبياً (فتجرب) أي فالكلام خبر (والأ) أي وأن لم يكن لنسبته خارج كذلك
(فإنشاء) وسيرداد هذا وضوحاً في أول النبية (والجبر لا بدله من مسند إليه ومسندو اسناد

٩ لأن المذكور في
الأبواب الثمانية
القواعد والاصول

٧ وقولنا في أحد
الازمنة الثلاثة
إشارة إلى أنه لا يخرج
عن ذلك نحو قولنا
سيقوم زيد على ما
يتوهم لأن فيها أيضاً
نسبة نوبية أو سلبية
بالنظر إلى الاستقبال
بما يعتبر صدقه وكذبه
لأباحتمسار النسبة
الحالية ولا يلزم
كذب كل خبر
استقبالي إيجاباً لأن
النسبة بينهما في الحال
منقية فليتام

والمسند قد يكون له تعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالصدر واسم الفاعل والمفعول
والطرف ونحو ذلك وهذا الوجه تخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره
وقد يكون لمسند ايضا تعلقات (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير
قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البالغ
اما زائد على اصل المراد لعائدة) احتزبه عن التطويل على ما يبيح ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبالغ لان مالا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحاصل فائز لا لعائدة
لا يكون بليغا (او غير زائد) هذا كما ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من
القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابله انما هي من احوال الجملة او المسند اليه
او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها
بابا برأسه والافتقار كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير
ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا
بالتزديد بين النفي والايات فساد كلامه اكر واظهر فالقرب ان يقال اللفظ اما مفرد
او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمرد اما جملة او فضلة والعمدة اما مسند
اليه او مسند فجعل احوال هذه السلسلة ابوابا بل تممها بين الفضلة والعمدة المسند اليه
او المسند م لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد عوض وكثرة اباحت وتعدد طرق
وهو القصر افراد بابا حاسما وكذا من احوال الجملة ماله مزيد نرف ولهم به زيادة
اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافه من احوال الجملة ولدالم يدل
احوال القصر و احوال الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال مالا تختص مفردا
ولاجلته بل يجرى فيها وكان له سبوع وتفرع كبيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها
احوال يسترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هها ابواب راجعة الى الانشاء حاسمة
جعل الانشاء بابا ناسا فالتخصر في ثمانية ابواب تنبيه ، ومن هذا الحب بالنسبة
لا به قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه ولا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون
لنسبته خارج في احد الازمة السمة تطابقه ولا تطابقه فظهر على هذا المعنى الكلام
الخبر به كافي قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار
كافي قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به دليل تعديته بمن فلا دور
وايضا الصدق والكذب بوصف هما الكلام والتكلم والمذكور في تعريف الخبر
صفة الكلام بمعنى مطابقة نسيته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء به كذا تعريف
لما هو صفة للتكلم ولا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا
للمباحط من اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره
المصنف بقوله (صدق الخبر مطابقة) اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب
الى الحكم اولا والادوات والى الخبر ثانيا والواضحة (للواقع) وهو الخارج الذي

الاجل صاحب
الفتاح تعريفهم للخبر
بما يحتمل الصدق
والكذب بانه يستلزم
الدور لانهم عرفوا
الصدق بانه الخبر عن
الشيء على ما هو به
فيتوقف معرفة الخبر
على معرفة الصدق
المتوقعة على معرفة
الخبر فاجبنا عنه اولا
بان الخبر المذكور
في تعريف الصدق
خبر الخبر المأخوذ في
تعريفه الصدق لانه
بمعنى الاخبار اي
نسبة الشيء الى
الشيء على وجه
الابقاع والانتزاع
وهو غير الكلام
الذي يقال له الخبر
ويعرف بما يحتمل
الصدق والكذب
وانبأ بان الصدق
المعرف به الخبر غير
الصدق المعروف بالخبر
لان الاول صفة
الكلام والثاني صفة
التكلم

٢ اشارة الى جواب

سؤال مقدر وهو ان يقال ان النسبة من الامور التي لا وجود لها الا في الازهان كما صرح به ارباب العقول فكيف يصح ح قولكم ان النسبة من الامور الخارجية حقت معنى مطابقة الكلام للواقع ان يكون النسبة التي هي الحاصلة بين الشئين انجائية صكانت اوسلية في الذهن يطابق تلك النسبة الخارجية فعلي هذا يلزم ان يكون النسبة امرا موجودا محققا في الخارج هف وجوابه ان يقال فرق بين قولنا القيام حاصل في الخارج وقولنا حصول القيام امر محقق موجود في الخارج فان الساني كاذب لان الحصول بينهما امر معقول لا وجود له الا في العقل لما مر آتسا والاول صادق لان بدبهة العقل شاهدة على ان القيام حاصل في الخارج وهذا ما اردنا من وجود النسبة الخارجية

يكون للنسبة الكلام الخبري (وكذبه عدما) اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شئين اما بالتبوت بان هذا ذاك او بالتنبؤ بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة بوجوبية اوسلية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا بوجوبيتين اوسليتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وارادت به الاخبار الخالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ فتعقد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بيعت الانشائي فانه لا خارج له فتعقد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يندفع في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لفرق الطاهر بين قولنا القيام حاصل في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمنا بالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (وقيل) قاله النظام ومن تابعه (صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المحبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدما) اي عدم مطابقته لاعتقاد المحبر ولو كان خطأ قول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله وانطن وهو الحكم بالطرف الراجح فانظر العلوم والمعتقد والمطنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتنت الوسيلة الهم الا ان يقال اذا انتفى اعتقاد محقق عدم المتيقنه لاعتقاد فيكون كاذبا لا يقبل المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا وكاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب العقول لانا نقول لاحكم ولا تصديق للشك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا ووقعها وذهنه لم يحكم بسى من النفي والابات لكه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار ملا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا نيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر ومسك الطام (بدليل) قوله تعالى (اذا جاءك الماسقون قالوا نسعدك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يسعد ان الماسقين لكاذبون) فانه سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لاصح هذا (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون في

الشهادة) وأدعائهم فيها المواطأة والتكذيب راجع إلى قولهم لشهد بإعتقادك بضمه خبراً
كاذباً وهو أن شهادتنا هذه من جميع القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة أن واللام
والجملية الاسمية ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل أنه راجع إلى قولهم تشهد وأنه خبر غير مطابق للواقع ليس
بشيء لا لانسلم أنه خبر بل انشاء (أو) المعنى أنهم لتكذبون (في تسميتنا) أي في تسمية
هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لأن المواطأة مسروطة في الشهادة وفيه نظر
لأن مثل هذا يكون غلطاً في إطلاق اللفظ لا كذا لأن تسمية شيء بشيء ليس من باب
الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة موع وحاصل الجواب مع كون
التكذيب راجعاً إلى قولهم أنك رسول الله مستدداً بهذين الوجهين من الجواب على
تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله (أو في المسبود به) أي المعنى أنهم لتكذبوا
في المنهود به أعني في قولهم أنك رسول الله لكن لا في الواقع (بل في زعمهم) العائد
واعتقادهم الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً عندهم أنكد
صادق في نفس الأمر لوجود المطابقة فيه فليتأمل اثلاثتهم أن هذا اعتراف بكون
الصدق والتكذيب باعتبار مطابقتها للاعتقاد وعدمها بين المعنيين بون بعد فظهر بما
ذكرنا فساد ما قيل أن الجواب الحقيقي مع كون التكذيب راجعاً إلى قولهم أنك
رسول الله والوجه الثلث لبيان السدو وأعلم أن ههنا وجهاً آخر لم يذكره اليوم وهو
أن يكون التكذيب راجعاً إلى حلف المساقين ورعهم أنهم يقولوا لا نسقوا على من
عند رسول الله حتى يعصوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم
رضي الله عنه أنه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول لا نسقوا على
من عند رسول الله حتى يعصوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجنا الآخر منها
الأدل فذكرت ذلك لعمى فذكره لعمى صلى الله عليه وسلم فذكرنا في حديثه فإرسال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا أنهم ما قالوا فكذبني
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فأصابتني هم لم يصيبني ماله قط فجلست في الدب
فقال لي عمى ما أردت إلى أن كذبك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومثلك فارتد الله
تعالى « إذا جاءك المنافقون » فبعث إلى النبي عليه السلام فقرأ علي هال أن الله صدقت
ياريد (الجاحظ) أكثر انحصار الخبر في الصدق والتكذب وأبانت الواسطة وتحقيق
كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع أولاً وكل واحد منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق
أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد بهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو
المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير مطابق مع اعتقاد أنه غير
مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب عنده صدق الخبر (مطابقاً) للواقع (مع
الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها معه) أي عدم مطابقتها للواقع مع

٦ يعني ان الجمهور
اكتفوا في الصدق
بطائفة الواقع وفي
الكذب ههنا والنظام
اكتفى في الصدق
بطائفة الاعتقاد
وفي الكذب بعدمها
والجائز اعتبار في
الصدق ههنا الواقع
اعتقادها هو يستلزم
مطابقة الاعتقاد لانه
اذا اعتقد انه مطابق
قد اتفق الواقع
والاعتقاد واعتبر في
الكذب عدم مطابقة
الواقع مع اعتقاده وهو
يستلزم عدم مطابقة
الاعتقاد بالواقع والواقع
والاعتقاد وكلما تحقق
الامر ان تحقق احد
هما ضرورة فيتم
ما ادعينا

٧ اي الدلالة على
ان المراد بالاتي غير
الصدق لان عدم
اعتقادهم صدقه
مستلزم لعدم ارادتهم
صدقه فيكون مستلزما
لارادتهم غير الصدق
بواسطة واما اعتقادهم
عدم صدقه فمستلزم غير
الصدق بلا واسطة
فيكون اظهر دلالة
عليه

اعتقاده غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة
توافق الواقع والاعتقاد (وغيرهما) وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد
الا مطابقة او يدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او يدون الاعتقاد
(ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب يتسميه شخص منه بصير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين ٦ اكتفوا بواحد منهما فيعتبر
فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح
المفتاح ما يفضي منه الجنب واستدل الجاحظ (بدليل) قوله تعالى (افترى على الله
كذبا ام به جنة) لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم * بالحسر
والنسر في الافتراء والاخبار حال الجنب على سبيل منع الخلو ولا شك (ان المراد بالاتي)
اي الاخبار حال الجنب (غير الكذب لانه قسم) اي لان الثاني قسم الكذب اذا لمعنى
الكذب ام اخبار حال الجنب وقسم الشيء يجب ان يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم
يعتقدوه) اي الصدق فمضاد اخبار تكذيبه لا يريدون بكلامه عليه السلام الصدق الذي
هو مبراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر ٧ وايضا لدلالة
لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق وجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه
فرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنب غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان
عارفون بالغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذاهم يزعمهم
وان كان صادقا في نفس الامر فلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم
الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل
على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر (ورد) هذا الدليل
(بان المعنى) اي معنى ام به جنة (ام لم يقرضه عنه) اي عن عدم الافتراء بالجبة
لان المحضون يلزمه (ان لا افتراء له) لانه الكذب من عمد ولا عمد للمجنون والاتي
ليس قسما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب
في نوعه اعني الكذب من عمد الكذب لانه عمد لو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى
اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجبة فان قلت الافتراء هو
الكذب مطلقا والتعبد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قالوا لى ان المعنى افترى
ام لم يفتري بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصده بعبده ولا شعور فيكون
مرادهم حصرة في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كنى دليلا في التعبد نقل ائمة الامة واستعمال العرب ولانهم ان القصد والشعور
مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او التام او الساهى زيد قائم كلام ليس
بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه يجب واعلم ان المشهور
فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى في غيره من المركبات
مثل الغلام الذي زيد ويزيد القاضل ونحو ذلك مما يستل على نسبة وذكر بعضهم انه

في بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه غير معلوم بكلام تام بل هي خبرا
 بتمهيدنا كقولنا زيد انسان او قرس والاي شيء مركبا تقييدا وتصورا كما في قولنا
 يازيد الانسان او القرس واياما كان المركب اما مطابق فيكون صادقا وغير مطابق فيكون
 كاذبا فيازيد الانسان صادق ويازيد القرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل وفيه نظر
 لوجوب علم الخاطب بالنسبة في المركب التقيدي دون الاخباري حتى قالوا ان
 الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق
 والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم انبائه او نفيه والنسبة
 الوصفية ليست كذلك ولوسلم فاعلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف
 لما هو العمدة في تفسير الالفاظ احسن اللغة والعرف وان اريد بجديد اصطلاح فلامشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما
 ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اول من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه
 ثابت له او منفي عنه كما في الافتتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
 في عرفهم وانما ابتدا بالبحث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي تصور
 بالصور الكثيرة وفيه يقع الصيغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل
 ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باستتقاق كالامر والهي او نقل
 كعسى ونم وبعث واشترت او زياده اداة كالاستعظام والتخني وما سبه ذلك ثم قدم بحسب
 احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين
 لان علم المعاني انما يوجب عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا
 الوصف انما يتحقق بعد تحقق الامتداد لانه ما لم يستند احد الطرفين الى الآخر لم يصبر
 احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين
 ولا بحث لما عساه (لا سآ ان قصد المحرر) اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام لامن
 يتلطف بالجملة الخبرية فانه كبيرا ما يورد الجملة الخبرية لافراض اخر سوى افادة الحكم
 او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها انى اظهارا للخصم
 على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتمس الى ربها لانها كانت زرجو وتمدران تلد
 دكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب انى وهن العظم منى اظهارا
 للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الاية اذ كارا لما بينهما
 من التفاوت العظيم ليتألف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزله وماله هل
 هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحجية الجاهل وامال هذا اكثر
 من ان يحصى وكفالك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المروزقي في قوله قومي

أهم فقلوا أنهم أئمة * فإذ ربيت بصيبي سمي * هذا الكلام يحزن وتجميع وليس باختيار
 لكنه إذا كان بصدده الاختيار فلا شك أن قصده (بجبره أداة الخصايب أما الحكم)
 كقولك زيد قائم لمن لا يعرف أنه قائم (أو كونه) أي كون الخبر (عالمه) أي بالحكم
 كقولك قد حفلت التورية لمن خطه والمراد بالحكم ما وقع النسبة مثلا لا بيقاضها
 لظهور أن ليس قصد الخبر أداة أنه وقع النسبة أو أنه عالم بأنه وقعها وأيضا
 لو أريد هذا لما كان لا تكرر الحكم معنى لا متع أن يقال أنه لم يقع النسبة فإن قلت قد
 اتفق القوم على أن مدلول ٢ الخبر إنما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الالبات وبعدمه
 في البات وأنه لا يدل على بقاء المعنى وانعائه والاما وقع الشك من سامع في خبر
 يصحده لم يعلم بقاء المعنى وانعائه مابني ادلا معنى للدلالة الاقائمه العلم بذلك الشيء
 ولما صح ضرب زيد الأوقد وجد منه الصرب لثلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي
 وضعه وحيث لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بأمرين
 متناقضين قلت طاهر أن العلم بدبوت الشيء لا يستلزم بقاءه فكأنهم أرادوا أنه
 لا يدل على بقاء المعنى في الواقع قطعا بحجب لا يحتمل عدم البقاء والافكار دالة
 الخبر على سوت المعنى أو اسائه معلوم الاطلاع قطعا ادلا معنى قدلالة الافهم المعنى
 منه ولا شك أنك إذا سمعت خرج زيدتهم منه أنه خرج وعدم الحروح احتمال عقلي
 ولهذا يصح إذا قيل لك من أن تعلم هذا أن تقول سمعته من فلا ولو كان مفهوم
 القضية هو الحكم بالسوت أو الاتماء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح
 قولهم بن معهودي زيد قائم وردي ليس قائم تناقض لا متع تحقق المتناقضين ثم الحق
 ما ذكره بعض المحققين وهو أن جميع الاخبار من حجب اللفظ لا يدل الأعلى الصدق
 وأما الكذب فليس بمدلوله بل هو تقيصه وقولهم يحتمله لا يردون أن الكذب
 مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمله من حجب هو أي لا يمنع عملا أن لا يكون
 مدلول اللفظ ناشئا (وسمى الأول) أي الحكم الذي قصد بالخبر اقائمه (قائمه الخبر
 والناهي) أي كون الخبر عالما به (لارمها) أي لارم قائمه الخبر لما ذكره صاحب المفتاح
 أن القائمه الأولى بدون النائية تمتع وهي بدون الأولى لا تمتع كما هو حكم اللازم
 المحصول المساواة أي اللازم الأعم بحسب الواقع أو الاعتقاد فان المعلوم بدونه تمتع
 وهو بدون المعلوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فقل هذا قائمه الخبر هي الحكم ولازمها
 كون الخبر عالما به ومعنى الروم أنه كلما افاد الحكم افادته عالم به من غير عكس كافي
 حطمت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح أن قائمه الخبر هي
 استعادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استعادته منه أن الخبر عالم بالحكم وهو
 خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسد إليه لكنه يوافق ما أورده
 المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال أي تمتع أن لا يحصل العلم بالناهي وهو علم

٢ حاصل هذا الكلام
 أن الخبر لا يدل على
 الثبوت ولا على النفي
 فإنه لو كان كذلك
 يلزم الفساد من ثلثة
 أوجه الأول قوله
 لما وقع آه والناهي
 قوله لما صح آه
 والثالث قوله لزم آه

٤ يعني إذا قلنا الخبر
 يدل على الثبوت أو
 الانقضاء لم يلزم من ذلك
 إلا أن يحصل في العقل
 عند إطلاقه أن الحكم
 ثابت أو منتف
 يلزم منه أن يكون
 في الواقع كذلك الثبوت
 حتى لا يمكن وقوع
 الشك ويلزم صدق
 جميع الاخبار ويتحقق
 التناقض قولنا العلم
 بالسوت معنى أنه
 بهم من العطل لا يستلزم
 الثبوت فسقط جميع
 ما ذكره من الأدلة

٩ اشارة الى كلام الخليلي حيث قال في التعليل كان الغرض ان الثاني لا يحصل الا عند الخبر مع ان سماع الخبر في الخبر كاف في حصول الثاني

٧ وجه النظر ان يقال لانفس ان هذا ضروري وانما يلزم ان لو كان السماع حلة تامة وهو ممنوع بل يتوقف على الثبات النفس

٦ وانما قال ومثله دون منه اشارة الى انه لا يقال لهذا انزيل العالم منزلة الجاهل بل سوق المعلوم مساق غيره

المخاطب بان الخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو محله بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبله او لم يحصل بعد والاو باطل لان العلم يكون الخبر عالم بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصل في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني ٩ لانه حله حصوله سماع الخبر من الخبر اذا التقدير ان حصوله لهما ما هو من نفس الخبر فيه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصل قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالمعلم بكونه حافظا للتورية وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم قائدة الخبر بناء على انه من شأنه ان يستمد من الخبر فان قيل كثير اما تنع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن الخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون خبره عالم به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصل فائنه انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن الخبر ضروري لوجود علمه اعني سماع الخبر والذهول عما هو من العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ٧ ويمكن ان يقال ان لازم قائدة الخبر هو كون الخبر عالم بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان الخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا بنا في تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو محزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فاما تفرصه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لانتم انه كلما افاد الحكم افادته عالم به لجواز ان يكون خبره مطمونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار (وقد يترد) المخاطب (العالم بما) اي بقائده الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلحق اليه الخبر وان كان عالما بالقائده (لعدم جبره على موجب العلم) فان من لا يجري على مقتضى العلم هو الجاهل سواء كان يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل والوسائل المعارف بما بين يديه ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي ٦ عصا في جواب ١ ومثلك يمينك ٢ ونظاره كسيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فقل بكلام رب العزة ولقد علموا ان اشتراطه ما له في الآخرة من خلاق ولئس ما ترواه انقسم لو كانوا يعلمون كيف يتجدد صدره بصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التاكيد القسبي وآخره بغيره عنهم حيث لم يعلموا يعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم

بأنهم من فائدة الخبر وغيره يترتب منزلة الجاهل به لاعتبارات خطافية لان الآية من
امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل به على ان قوله تعالى لو كانوا
يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشئ لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون
وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام أ يلوح عليه اثر الهمال او على ان قوله
تعالى ولقد علموا الآية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام
واصحابه ولا دليل على كونهم طالين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق
ما في المباح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره
يترتب منزلة عدمه فقال وتطيره في النقيض والامات اى في نقيض شيء واسائه وما ربيت
ادريت واذا كان قصد الخبر ماد كـ (فيسعى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)
حدرا عن الامور واسار الى تفصيله بقوله (فان كان) المحاطب (حالى الدهن من الحكم
والتزددية) اى لا يكون طالما وقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا فان النسبة
هل هى واقعة ام لا فليعلم ان ماسقى الى بعض الاوهام من انه لاحاجة الى قوله والتزدد
فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم
يوجب حصول الحكم فى الدهن ليس بسى الا ترى انك تقول ان زيدا فى الدار
لم يتردد فى انه هل هو فيها ام لا ولا يعنى بسى من النقيض والابات بل الحكم الدهنى
والتزدد متناهيان لا يجمعان قط (استعنى) على لفظ المنى للمعمول (عن مؤكداً
الحكم) وهى ان اللام واسمية الجملة وتكررها ووجوب التأكيد واما النثرية
وحروف التبيين وحروف الصلة (وان كان) المحاطب (متزددية) اى فى الحكم
(طالما له حسن تقويته) اى الحكم (مؤكد) قال السجى فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع
ان محكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف
ما انت تبحثه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم
لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه
صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل له (وان كان) المحاطب (مكرا) للحكم حاكما
مخلافه (وجوب توكيده) اى الحكم (نحو الاسكار) قوة وصعفا فكلها ارداد
فى الانكار زيد فى التأكيد (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام
ادكدوا فى المرة الاولى اما اليكم مرسلون) مؤكدا ما واسمية الجملة (وفى) المرة
(الباية) راسيعة (اما اليكم مرسلون) مؤكدا بالقسم وان اللام واسمية الجملة
للماعة المحاطين فى الانكار حبيب قالوا ما انتم الا درمنا وما ارسل الرحمن من سى
ان انتم الا تكذبون وكان الرسل يدعوهم الى الاسلام على وجه طوبى واصحاب
وحى ورسلا من الله تعالى ما على ان رساله من رسول الله تعالى رساله من الله تعالى
ولذا قال اذ ارسلنا اليهم ابراهيم صعدوا فى نبي الرسالة من الصريح الى الكساية التى

٩ هذا اشارة الى رد
قول المحاطب حيث
قال قلنا لا بأس لو
جعل مسا لان تنزيل
الصالح بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل
لان قوله لو كانوا
يعلمون معناه لو كان
لهم علم بذلك الشئ
لا يمتنعوا منه اى ليس
لهم علم به فلا يمتنعون
عنه وهو الخبر الذى
لقى اليهم

٨ لان هذا الخبر اعنى
ليس لهم به علم لو
رضى كونه ملقى اليهم
فلا معنى لكونهم
طالين بمصونه كيف
وقد تحقق فيضه
وهو ان لهم علما

في قوله ما اتاكم الا بشر ما قلنا زعمنا منهم ان القدر المذكور زعموا لا اليقنة والا
 القنوية في اعتقادهم انما اتاكم الرسالة من الله تعالى لان رسول الله وقوله لا كذبوا
 اي الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للتاخر لاتحاد المرسل
 والمرسل به والاطاكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اى
 الى اصحاب القرية وهم اهل انصافية اثنين وهما ثعمون ويحيى فكذبوهما فمزدنا
 الثالث اى قريتهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار (ويسمى الضرب
 الاول ابتدائيا والثاني طليا والثالث انكاريا) يسمى (اخراج الكلام عليها)
 اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا
 فى الثانى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر)
 وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
 الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر
 فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا قائم
 يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى
 الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بلغ فمح يكون
 بينهما عموم من وجه لامطلق قلنا لانم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان مقتضى
 ترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لامطلق الحال والبر من كونه على
 خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه بطلاقا لان انتفاء الخاص
 لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار م تأكيد الكلام
 اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه (وكثيرا ما) نصب على الطرف
 او المصدر اى حينما كبيرا او اخراجا كثيرا (يخرج) الكلام (على خلافه) اى على
 خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى
 مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا (فيجعل غير السائل كالسائل
 اذا قدم اليه) اى الى غير السائل (ما يلوح له) اى لغير السائل ٩ (بالخبر) اى يشير
 اليه (فيستسرف) اى غير السائل (له) اى بالخبر يعنى ينظر اليه يقال استسرف
 السى اذا رفع رأسه ينظر اليه ويسط كرهه فوق الحاجب كالستل من السس
 (استسراف المتزدد الطالب نحو ولا تخاطبني فى الذين ظلموا) اى لاندعنى بانوح فى
 شان قومك واستدفاء العذاب عنهم شفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من
 قوله تعالى واصنع الملك باعيننا فصار المقام مقام ان يتزدد المخاطب فى انهم هل
 صاروا محكوم عليهم بالاغراق ام لا وطلبه وزل منزلة الطالب (وقيل لهم مرفوعون)
 مؤكدا اى محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم بشير اشارة مالى جنس
 لغير حتى ان النفس القيطى والقسم التسارم يكاد يتزدد فيه ويطالب لانه يشترى الى

٩ فان قلت اذا كان
 الملوح بحيث يصير
 الخاطب به طالبا
 المحكم مترددا فكون
 ايراد المؤكد حيث ذكر
 باب اخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر فلا
 يكون مما نحن فيه
 قلت لان سلم ذلك
 وانما يكون ان لو
 كان ايراد المؤكد
 نظرا الى كونه
 الخاطب طالبا
 مترددا بل انما هو
 بالنظر الى الملوح
 الذي من شأنه ان
 يصير الخاطب بسببه
 طالبا فلا يرد ما
 ذكرتم

الحقيقة المحررة ومقصودنا من ذلك ما ابرئ نفسي ان النفس لا مارة بالسوء وصل
 عليهم ان صلواتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
 وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
 القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه القادة
 فيه ومعنى فناء القاد (و) يجعل (غير المنكر كالمكرر اذا لاح) اي ظهر (عليه) اي
 على غير المنكر (شيء من امارات الانكار نحو) قول جمل بن نضلة (جاء شفيق)
 اسم رجل (حارضا رحمه) اي واصعاعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف
 على الفخذ فهو لا ينكر ان في شيء رماحا لكن بحجة واضعا الرمح على العرض من
 غير الثفات وتبني اماره انه يعتقد ان لارمح فيهم بل كلهم عزل لاسلح معهم فنزل
 منزلة المنكر وخطوب خطاب الثفات بقوله (ال نبي علك فيهم رماح) مؤكدا بان
 وسله سم انكم بعد ذلك ليتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان محاديه
 في العطف والامراض عن العمل لما عده من اماره الانكار (و) يجعل (المكرر كغير
 المنكر اذا كان معه) اي مع المنكر (ما تأمله) اي شيء من الدلائل والشواهد
 ان تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون
 معلوما له ومحسوسا عنده كما يقول لمكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما عده
 من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار
 وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لاقادة في ايرادها وقوله (نحو
 لا ريب فيه) ظاهر في التمثيل لما نحن بصده فان قيل التمثيل لا يكاد يصح لو جهن
 احدهما ان هذا الحكم اعني في الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرأتين
 فضلا عن ان يؤكد والباقي انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب
 فيه ما كيد لموله ذلك الكتاب فيكون مما اكده فيه الحكم بالتكثير نحو زيد قائم زيد
 قائم ويكون على مقتضى الطاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كالا انكار
 نوعيلا على ما يزيله فيترك التأكيده كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح
 نفي الريب بالكلية مع كثرة المرأتين فيكون نظيرا للتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه
 اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع
 كثرة المرأتين ذكر والله تأويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب
 كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مالا لما نحن فيه وانيها ما ذكر صاحب
 الكشف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا
 لوقوع الارتاب فيه لانه من وصوح الدلالة و سطوع البرهان بحيث لا ينبغي
 لاحد ان يرتاب فيه فكاه قيل هو بما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عد الله تعالى وهذا
 حكم صحيح لكن ينكره كبير من الاشقياء فينفي ان يؤكد لكن ترك تأكيد لانهم جعلوا

غير المتكرر لهم من الدلائل المنزلة لهذا الانتكار لو تأملوها وهوانه كلام مجزائي
 به من دل على نيوت بالمجرات الباهرة وعن البسائي ان المذكور في بحث الفصل
 والوصل انه بمنزلة التأكيدي المعنوي ووزانه ٩ وزان نفسه في العجني زيد نفسه دفعاً لتوهم
 السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الابهاز يؤكد السؤال
 وهوانه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب * وزيادة تبينه
 وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتبينه فان قلت
 قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لاهل مقتضى الظاهر على الوجوه المذكورة
 يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء ليقول ذهن عنه الى ملومد فسا
 وجهه قلت لعل وجهه ان اراد الكلام في مقام لا ياسب بسبب الظاهر كناية عن امك
 نزلت هذا المقام والحال التحقيق منزلة المقام والحال الذي يطالبه طاهر الكلام واعتبرت
 فيه الاعتبار اللاحقة بذلك المقام لان هذا المعنى بما يلمر اراد الكلام على الوجه
 المذكور وينقل عنه اليه ملاقول لمكر الاسلام الاسلام حق بمجرد عن التأكيد كناية
 عن امك جعلت انتكاره كلا انتكار وزنه منزلة حالي الذهن تقويلا على ما زيل الادكار
 لان سوق الكلام مع المتكرر مساقه مع حالي الذهن بما يقتل عنه الى هذا المعنى ونظير
 ذلك ما ذكره صاحب الالباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده ا ا الرجابة
 ساطع البرهان * ان قوله اثر الرجابة ساطع البرهان بجلة مستأنف جواباً عن سؤال كانه
 قبل كيف ذلك الاحبار والنطق مع انه رصيع في المهد في هذه الجملة اخراج الكلام
 على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقاً وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندوره
 بما لا يلوح صدقه لاسماع في ابدى الرأي وبحوجه الى السؤال عن بيان كيمته وبيان
 صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستعرف الى كيفية بيان السررب
 الى ساطع رهاه وقس على هذا البواق ولما كانت الاملة المذكورة للاعتبارات
 السابقة من قبيل الابات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعجب دفعا لتوهم التخصيص
 فقال (وهكذا اعتبارات التي) من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته
 بمؤكد استحساناً في الطلي ووجوب التأكيدي بحسب الانتكاري والاسلة طاهرة ٢
 وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وهما بحسب
 لابد من التنبيه عليه وهوانه لا يخصص قائدة ان في تأكيد الحكم فنيالئك اورد
 الاكار ولا يجب في كل كلام مؤكدا ان يكون العرض مسدد الاكار بمحقق او معدر وكذا
 المجرد عن التأكيدي قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان
 من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك لسيء وهو مجرى ومسمع من مخاطبته
 كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان سم انه فعل جرائ ما ترى وعليه رب اتي

٢ هذا في الطاهر
 دليل واحد لكنه
 اشارة الى دلائل
 كثيرة لان نفس كونه
 مجزاً دليل وكذا
 كونه مأنيابه من قبل
 من اتي بمجيزة كذا
 وكذا الى ما يخص
 ومعنى من دل من
 هدى لا رشد من
 قولهم دلتى فلان
 على الطريق

٩ اى موازنة لا
 ريب فيه مع ذلك
 والكتاب وزان
 نفسه مع زيد في
 جاء في زيد نفسه
 فظهر ان لفظه
 وزان في قوله
 ووران نفسه ليس
 زائد كما توهم

٢ تقول لحالي الذهن
 ما ريد قائماً وليس
 زيد قائماً وللطالب
 ما زيد بقائم وللمكر
 والله ما ريد بقائم
 وعلى هذا القياس

٦ اضراب من عدم الاستئذان الى عدم الاستئذان وهو صطف على مضمون الكلام كأنه قال من خصا ئصها ان في بعض الموضع

٨ يعنى انهم ليسوا ادعاء معنى يكون جدير بالكلام القوى التوكيد فكيف الاقوى والا وكذا هذا والطاهر انه لم يقصد بالا قوى التفضيل على كلام قوى ويرشدك الى هذا جعله من مخاطبه احوالهم منطية لتحقيق ومثله للتوكيد

٢ الى قوله تعالى ان المبشرين لكاذبون ايهام بان الكذب راجع الى قوله انك رسول الله لا الى عدم اعتقادهم بهذا الخبر وان قال والله يعلم انك رسوله فقد دفع هذا الابهام

وصفها اني ورب ان قومي كاذبون ومن خصا ئصها ان لخصير الشأن منها حسنا ليس بدولها بل لا يصح بلوغها نحو انه من شق وبصر الا يتوانه من يحمل سوء وانه لا يطلع الكافرون ومنه تبيته النكرة لان الصلح مبتدأ كقوله ان شواء وشوة ونخب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة ترابع ان احسن كقوله ان دره املف فعملى بسعدى زمان بهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالاوان ولدوا وان زيدوا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يحز انتهى كلامه وقد يؤكد تأكيد الحكم المكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تأكيده لكونه غير معتقده اولانه لا يروح منه ولا يقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواح قال صاحب الكشف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا حكم ليس ما حاطبوا به المؤمنين جدرا ٨ باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لافى ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان اسمهم لا تساعد على عدم الباعب والمحرك من العقائد واما لانه لا يروح عنهم لوقالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالببات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهورايح عنهم متقبل منهم فكان ملية لتحقيق ومثله للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب يكر كون المتكلم مائلا به معتقده كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تبته المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم فان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق مادعاء وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك رسوله فانما اكذابه بما يحجب ان بالغ في تحقيقه لانه دفع الابهام ٢ والا فالمخاطب عالم به ولازمه فتأمل واستخرج من امال هذا ما مناسب المقام (تم الاساد) مطلقا سواء كان اخباريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الطاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاساد الجرى (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاساد ما ليس بحقيقة ولا مجاز حده كما اذا لم يكن المسد فضلا او معاه كقولنا الحيوان جميع فكاه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاساد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب الفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة النسبة التي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لانه لا واسطة وعلى قولهما لاستعماله على ما ينسب الى العقل اعنى الاساد يعنى ان نسبة الاساد حقيقة انما هي باعتبار انه ثابت في محل ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة تنبى يحصل بهصد المتكلم دون واسع الامة فان ضرب ملا لا يصير خبرا عن زيد بواضع الامة بل بمن قصد ابات الضرب فعلا له وانما الذي

يعود الى الواضح انه لا يثبت الضرب دون الخروج في الزمان الماضي ^{لوق المستعمل}
 فالاسناد يسبب الى العقل بلا واسطة والكلام يسبب اليه باعتبار ان اسناده منسوبها
 اليه فان قيل لم يلزم كبر بحث الحقيقة والمجاز العقلين في علم البيان كما فعله صاحب
 الاقتراح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني
 على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات
 وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها المقط
 مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقلين ليس من هذه الحقيقة فلا
 يكون داخلا في علم المعاني والافاقية والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
 او المسند (وهي) اي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل او معناه) كالصدر واسم الفاعل
 واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند
 فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم (الى ما) اي شيء (هو) اي الفعل او معناه
 (له) اي لذلك الشيء كالفعل فيما ينسب له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما ينسب له
 نحو ضرب عمرو فان الصارية زيد والمضروبة لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم
 ليس للنهار (عند المتكلم) متعلق بالطرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
 دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه
 بقوله (في الظاهر) وهو ايضا متعلق بالطرف المذكور اي الى ما يكون العمل او معناه
 له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينسب
 قرينة على انه غير ماهوله في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائمه ووصفه وحده
 ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره
 كضرب او لا كعرض ومات ولا يشترط صحة جملة عليه والالخرج ما يكون المسند
 فيه مصدرا قد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد (تقول المؤمن انت الله البقل) و
 ما يطابق الاعتقاد قطع نحو (قول الجاهل ائت الزبيح البقل) وما يطابق الواقع فقط
 كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخضها لله خلق الله تعالى الافعال كلها فان
 اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
 كذلك في الحقيقة وهذا المال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئهما نحو (قوله
 جاني زيد وانت) اي والحال انك خاصة (تعلم اهل بيحي) دون المحاطب فهذا
 ايضا اسناد الى ماهوله عنده في الظاهر لان الكاذب لا يصح قرينة على خلاف
 ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المحاطب ايضا عالما به
 لم يحمي فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المحاطب
 مع علمه بانه لم يحمي عالما بان المتكلم يعلم اهل بيحي والثاني ان لا يكون عالما به والاول
 لا يكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم لاقى الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة

٢ فان قيل لم لا يجوز
 ان يكون قوله في
 الظاهر متعلقا بقوله
 عند المتكلم قيل لانه
 طرف لقول كون ماهوله
 ملفوظا وهو قوله
 فيكون العامل في قوله
 في الظاهر ايضا هو
 قوله له

المصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان الملابس يكون مجازا والافهم من قبل
 ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به
 في المفتاح بخلاف الثاني فان مخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يصح يفهم من ظاهره
 انه اسناد الى ماهوله عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل من تعريف
 صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام القاديه ما عند المتكلم من الحكم
 فيه لأمور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد
 لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
 ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
 وضعتها على ان الحكم المقاديه على ماهو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف
 غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد
 سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الطاهر والاعتذار عنه بانه انما
 تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم عما ذكره في تعريف المجاز اولا بما لا يلتفت
 اليه في التعريفات بل جوابه ان لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام
 المقاديه ما عند المتكلم اهم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الطاهر بل دلالة
 على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرار وتقاتل ان يقول تعريف المصنف غير
 مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها + قائما هي اقبال وادبار + بما
 وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاجاز
 وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان
 جعلها لكثرة ما قبل وتدير كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
 وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى نبي مفسول وكلام عامي مرذول لا مسامح
 له عدم هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان
 الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يحذف لفظ الذات
 لانه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى الفاعل او مفعول به
 هوله على ما صرح به فمما سيجي وهذا اسناد الى المتبدأ والاسناد الى المتبدأ عنده ليس
 بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المصنفات
 فان اسناد القيام والضرب ليس الى ماهوله لافي الحقيقة ولا في الطاهر وان اريد ان
 اسناد القيام والضرب المصنفين الى ماهوله فقد دخل حيثئذ في التعريف من المجاز العقلي
 ماهو منفي نحو ما صام يومى وما قام ليلى قال الشاعر + فتمت وما ليل المطى بنا ثم +
 وحاصل الاسكال ان الاسناد اهم من ان يكون على جهة الانبات او النفي وابيات
 الفعل لما هوله معناه ظاهر فاما معنى نفي الفعل عما هوله عند المتكلم في الطاهر وجوابه

من هذا ما هو له لان النقي فرع الابطاث فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا
 ادانقيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هو
 له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل نهارك صائم
 وليت نهارى صائم وما اثبت ذلك فليتأمل (ومنه) اى من الاسناد (مجاز عقلى)
 ويسمى مجازا حكما ومجازا فى الآيات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) اى اسناد الفعل
 او معناه (الى ملابس له غير ما هو له) اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له
 يعنى غير الفاعل فيما بينى للفاعل وغير المفعول فيما بينى للمفعول (تأول) متعلق باسناده
 وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضوع الذى
 يؤول اليه من العقل لان تأولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى
 انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الانحياز وحاصله ان تصعب قرصة سارفة
 للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف من بقوله (وله) اى للفعل
 (ملابس شتى) مختلفة جمع ستيت كريض ومرضى (بلاى الصاعل والمفعول
 به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم تعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
 لان الفعل لا يسند اليها (فاساده الى الفاعل او المفعول به ادا كان مبنيا له) اى للفاعل
 او المفعول به يعنى ان اساده الى الفاعل ادا كان مبنيا له الى المفعول به ادا كان مبنيا
 له (حقيقة) وقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له ينجمان (كأمر) من الامثلة (و)
 اساده (الى غيرهما) اى الى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل
 وغير المفعول فى المبنى للمفعول (للملاسة) يعنى لاجل ان ذلك العير يشابه ما هو له
 فى ملاسة العمل (مجاز) هه استعير الاسناد بما هو له لغيره لمشابهة اياه فى الملاسة
 كما استعير للرجل اسم الاسد لمساكنته اياه فى الجرأة ولاسما حارة فى شئ من طرفى
 الاساد واما العرض تنبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاسملاحية كما قل فى دلائل
 الانحياز ان تشبيه الربع بالقادر فى تعلق وجود العمل به ليس هو التشبيه الذى صاد
 نكأن والكاف ونحوهما واما هو عبارة عن الجهة التى راهاها المكالم حين اعطى
 الربع حكم القادر فى اسناد العمل اليه وهو مل قولنا سبه ما نايىس فرجع بها الاسم
 ونصب الخبران العرض بيان تقدير قدره فى هوسهم وجهة راعوها فى اعطاء
 ما حكم ليس فى العمل (كقولهم عسة راضية) فيما بينى للفاعل واسد الى المفعول به
 ادا العيسة مرضية (وسيل مع) فى عكسه ادا المسم مفعول من افهمت الاء ملائمة
 وقد اسد الى الفاعل (وسعر ساعر) فى المصدر والاولى ان يعمل بخو جده
 لان السعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لاعمضى تأليف السعر فىكون
 من قبل عيسة راضية وحقيقته مادكره الرزوقي وهوان من سان العرب ان يشتقوا

من لفظ النفس الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيداً وتشبيهاً على تشابه
من ذلك قولهم ظل بجليل وداية دعيه وتصير شاسعاً (وتناره صائغ) في الزمان
(وتنرجار) في المكان (وبني الأمير المدينة) في السبب الآخر وضربه التأديب
في السبب الثاني ومثله يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد خرج من تعريفه الاسناد
المجازي أمران أحدهما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وإجماع
أقبال وإدبار على مامر والباقي وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكم والأسلوب الحكم فإن المبني للفاعل قد اسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي
يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر في أن
المفعول الذي يكون الاسناد إليه مجازاً يحب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند
إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو الضلال العبد والعذاب الاليم
فإن البعيد إنما هو الضال والاليم هو المذهب فوصف به فعله مثل جد جده كذا
في الكشف فظاهر أن هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الأول
بأنه ليس بمجاز عنده كما أنه ليس بتحقيقه وعن الثاني بأن الملازمة أعم من أن يكون بواسطة
حرف أو بدونها وهذه الصور من قبيل الأول إذاً الأصل هو حكيم في أسلوبه وكتابه
ويعد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند إلى المفعول بواسطة
فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشف تلبس ما اسند إليه الفعل
بفاعله الحقيقي لأنه قال المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يلبس بالذي هو في الحقيقة
له كتلبس التجارة بالمتزين في قوله تعالى غاربت تجارتهم : ولك أن تجعل أمثال
هذا من قبيل الاسناد إلى السبب فإن قيل كثيراً ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يسلحه
هذا التعريف من نحو قوله تعالى : شقاق بينهما ومكر الليل والنهار : وقول الشاعر :
ياسارق الليلة أهل الدار : وقولنا أعجبت أنبات الربيع وجرى الأنهار ونحو قوله
تعالى : ولا تليعوا أمر المسرفين : وقولنا يومت الليلة وأجرت النهر وما سبه ذلك
من النسب الاصافيه والإيعاضة فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة
الاسادية أو غيرها فكما أن اسناد العمل إلى غير ماحقه أن يسند إليه مجازاً فكذا
إيقاعه على غير ماحقه أن يوقع عليه وإضافة المصاف إلى غير ماحقه أن يضاف إليه
لأنه جار موضعه الأصلي فالذكر في الكتاب أمّا تعريف للمجاز العقلي في الاسناد
خاصة أو لطلقة ما عتار أن يجعل الاسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه
الكلام بصريحه كما مر أو يكون مستلماً له كما في هذه الأمثلة فإنه جعل فيها
الرب ساقاً والليل والنهار ما كرين واليلة مسروقة والأمر مطاعاً وكذا فيما جعل
الفاعل المجازي تمبيراً كقوله تعالى : أولئك شركائنا وأصل سبيلنا : لأن التميز
في الأصل فاعل فقدر فإنه محب بعيد وأعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحاً

كأمر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل المصوم انه من الجاهل العقلي بحيث
يجعل المصوم محروقة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقتصر الجاهل العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج
نحو ما مر من قول الجاهل) انبت الربع اليقول رأيا الانبات من الربع فهذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له لكن لتأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى العليبي
المريض ونحو ذلك بما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
فانه لتأول فيها فان قلت اى سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا
الكتاب م اى سر في التعريض لاختراع نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا
القيد يخرجهما جميعا قلت السرفيه ان صاحب المتاح عرف الجاهل العقلي بانه الكلام
المصاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التأول اعادة الخلاف
لا بواسطة وضع وقال اما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لثلاث متع
طرده بمثل قول الدهري انبت الربع اليقول وعكسه عمل قولنا كسى الخليفة الكعبة
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة بكسه الكعبة واما قلت بضرب من التأول
ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بالانسل بطلان طرده بما ذكره لخروجه
بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ورتنفيه لا ما يحضر
عنده ويرسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاسارهما
الى ان التأول لا يختص باختراع الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المتاح بل يخرج نحو
قول الجاهل ايضا فلا يطل ايضا طرد تعريضا نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول
ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وبنت وهذا اعم بما في نفس الامر لا مكان
تصور الكوادر فلا يجوز التعبير به عنه وح يدفع الاعتراض الاول ايضا اذا امتناع
في ان يشتمل التعريف على مبدى يتفرّد كل منهما سائدة حاصدة مع اشتراكهما في فائدة
اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر صمما ولا يكون هذا تكرارا
فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسد الى كل من قوله خلاف ما عند المتكلم وبضرب
من التأول لكن اساده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمق بالباي اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لثلاث
يتنوع طرده لكن المناقشة في العارة بعد وصوح المقصود ليست من دأب المحصلين
فان قلت ماد كرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي
نفس الامر وحيث يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انب الله
القل وخلق الله الاعمال كلها واصل الكافر بالتأول والقصد الى انه اساد الى السد
لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر

فقد شرح عن تعريفه أمثال ما ذكر وإن أراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره
في مقابلة الحقيقة منه فخرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم
في الظاهر وصار قوله بتأول ضايحا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا
قلت أراد بالاسناد الى غير ماهوله مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه
اسناد الى غير ماهوله بوجه ما اعني المعارف في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
وحيث دخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ماهو
له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ماهوله عند المتكلم فأخرج جميعها
بقوله تأول وبقي التعريف سالما ويخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول
الدهري والمعتزلي انت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير
ماهوله عند المتكلم وكذا يدخل نحو قول الدهري انت الربيع الفل تأول حين يطهر
انه موحد لكونه الى غير ماهو في الواقع وكذا نحو قول الموحد انت الله الفل
بتأول عند اخفاء حاله من الدهري واطهاره غير متقد لظاهره بل اعما اسده الى
السبب لانه الى غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن
الخاص وقد تبين مساده فكيف يجوز ان يراد غير ماهوله اعم من ان يكون في الواقع
وعند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد
اعما كان ينشأ من اراده الخاص مخصوصه فلا فساد في اراده العام لعمومه
فليأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام (ولهذا) اي ولان من قول الجاهل خارج
عن المحاذ لا شترط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله) اي الصلطان العبيدي
(اشاب الصغير وافى الكبير كرا العدة ومر العسى على الجبار) اي على ان اسناد اشاب
وافى الى كرا العدة ومر العسى مجاز (ما دام) لم يعلم او لم ٢ (يظن ان قائله لم يرد
ظاهره) لعدم التأول ح دل على الحقيقة لكونه اسادا الى ماهوله عند المتكلم
في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل (كما استدلل) يعني ما لم يعلم ولم يستدل بسبب
على انه لم يرد ظاهره بل الاستدلال (على ان اسناد ميز) الى حديث اليبالي (في قول
ابي الجهم) قد اصحمت ام الجبار تدعى ١ على دنبا كانه لم اصع ٢ من ان رأت
رأسي كرا الاصابع (ميز) عنه قترعا عن قترع (اي بعد قترع وهو الشر المحتمع
في نواحي الرأس (حذ اليبالي) اي مضنيا واختلافها وفي الاساس حذب السهر
مصت عاتنه (ابن عسى) حال من اليبالي على تقدير القول او كون الامر معنى
الجبر ويجوز ان يكون مقطعا اي اصعب ما سئت انتها اليبالي فلا تعاوت الحال
عدي بعد ذلك ولا انالي (مجاز) خيران (بقوله) متعلق باستدل (عقبيه) اي
عقيب قوله ميز عنه قترعا عن قترع (امسه) اي ابا الجهم او شعر رأسه (قبل الله)

٢ وانما امار كلمة لم
في الشرح تنبها على
انه مجزوم معطوف
على يعلم والا فلا
حاجة اليه بل ربما
يحل بالمقصود لان
المعنى عطف المعنى
على المعنى ليشيد
وقوع او في حين
التي العموم اعني
انتفاء العلم والظن
جميعا لا على عطف
التي على التي لانه
لا بعد ذلك

إلى أمر الله وإرادته (الشمس طلعت) حتى إذا أراد الله أن يخرجها منه يبدل على
 أنه يعتقد أن الفعل لله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمعنى فيكون الاسناد إلى جاذب
 البالي يتأول بناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أي الجواز العقلي (أربعة لأن
 طريقه) وهما المسند إليه والمسند (أما حقيقتان) وضعيتان (نحو أثبت الربيع
 البقل أو مجازان) وضعيان (نحو أحصى الأرض شباب الزمان) فإن المراد بأحياء
 الأرض تجميع القوى النامية فيها وأحداث فضايرتها بأنواع النبات والأحياء في
 الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية وتفتقر إلى البدن
 والروح كذا المراد بشباب الزمان ازدياد قويا النامية وهو في الحقيقة عبارة عن
 كون الحيوان في زمان يكون حرارته العزوية مشبوبة أي قوية مشتعلة (أو مختلفان
 نحو أثبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز (وأحصى الأرض
 الربيع) في عكسه وهذا التقسيم للطرفين أولا وبالذات وللأسناد ثانيا وبالعرض
 وفيه تنبيه على أن الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حال كمال
 سائر الألفاظ المستعملة في أنه أما حقيقة أو مجاز وإزالة لما عصى يستبعد من اجتماع
 مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كما مختلفين وانحصار الأقسام في الأربعة
 ظاهر على مذهب المصنف لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو مضافا فيكون
 مفردا وكل مفرد مستعمل أما حقيقة أو مجاز فالجواز في قولنا زيد نهارة صائم إنما
 هو اسناد صائم إلى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب أحيائي ملاقاته المجاز اسناد
 الأحياء إلى ملاقاته لاسناد الجملة الواقعة خبر إلى المبتدأ وأما على مذهب السكاكي
 فيه اشكال ٩ (وهو) أي الجواز العقلي (في القرآن كثير وإذا تليت عليهم آياته)
 أي آيات الله تعالى (زادتهم إيماناً) لم يقل منه قوله تعالى أو نحو قوله تعالى
 إيماناً للآقباس وإن المعنى وإذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز
 العقلي في القرآن كثيرا والمقصود أن اسناد رادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأنها
 فعل الله تعالى وإنما الآيات سبب لها (يذبح أبناءهم) نسب إلى فرعون التذميع
 الذي هو فعل جيشه لأنه سبب أمر (يذبح عنهما لباسهما) نسب زرع اللباس
 عن آدم عليه السلام وحواء رضي الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة
 إلى إبليس لأن سببه الأكل من النجرة وسبب الأكل وسوسته ومقامينه
 إياهما أنه لهما لن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به تتقون أي كيف
 تمتون يوم القيمة إن بقيتم على الكفر (يوما يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل
 إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرته المهوم والأحزان
 فيه لأنه يسارع عند تعاقب الأحرار النيب أو عن طوله وإن الأطفال يلبسون
 فيه أوان الشيوخوخة (وأخرجت الأرض أقبالها) جمع نقل وهو مناع البنت أي

٩ وجد الاشكال انه
 لم يلزم من كلامه ان
 يكون ظرفا للجواز
 العقلي مفردين بل قد
 يكون المسند جملة
 وكل من الحقيقة
 والجواز الوضعي
 يجب ان يكون في
 كلمة فما يكون جملة
 يخرج عن هذه
 الأقسام ويمكن ان
 يجعل المركب
 ايضا حقيقة ومجازا
 باعتبار المفردات
 أو باعتبار أنه
 مستعمل في معناه
 الموضوع له أولا

ما فيها من التناقض والخراب في نسب الاخراج الى مكانه وهو فضل الله حقيقة (و) هو
 (غير محتمس بالخبر) كما هو من جهة في الجواز في الالباب ومن ذكره في احوال الاسناد
 الجبري (بل يجري في الاشياء نحو باهامان ابن لي صرحا) وقوله تعالى « فلا تفرجنكم
 من الجنة » فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى
 وابليس سبب ومنه فليثبت الربيع ماشاء وليصم تبارك وليحد جدك وما شابه ذلك
 مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك منه ومنه اجري النهر
 ولا تلعب امر فلان على ما اشترنا اليه وكذا ليت النهر جارا واصلوك تآمرك ونحو
 ذلك (ولا بدله) اي للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
 الى الفهم عند انشاء القرينة هو الحقيقة (لقضية كآمر) في قول ابي التميم من قوله افتاه
 قبل الله تعالى (او معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور) اي بالسند اليه المذكور
 معه (عقلا) اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين
 انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه بعده محالا (كقولك محبتك جاءت بي اليك
 او مادة) اي من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) وقيام المسند بالمسند اليه اهم
 من ان يكون بجهة صدور ه عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات
 (وصدوره) عطف على استحالة اي وكصدور الكلام (من الواحد) فيما يدعي
 الواحد الحق انه ليس قائم بالذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به (في منل
 اشاب الصغير وافنى الكبير) البتة واثبت الزرع البقل فعل هذا الكلام اذا صدر
 عن الواحد يحكم بان اسناده مجاز لان الواحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا
 ليست بماسخيلة العقل والالماذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا في ابطاله
 الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل
 او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى
 غير ما هو له فاهوله هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة
 لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بدله من موضوعه اذا
 استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا
 معرفة فاهوله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة (اما ظاهرة كافي قوله تعالى
 فاربحتم تجارتهم) اي فاربحوا في تجارتهم (واما خفية) اي لا تظهر الا بعد نظر
 وتأمل (كافي قولك سررتني رؤيتك اي سررتني الله عند رؤيتك وقوله) اي قول
 ابن المعتز « يرينا صغيتي فري » يفوق سناهما القمراء (يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدت
 نظرا) اي يزيدك الله حسنا في وجهه) لما اودعه من دقائق الحسن والجمال بطهر
 بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حقل على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل
 حقل على عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر

٤ اي لا يلزم ان يكون
 مستعملا في مكانه
 الاصل بل اللازم ان
 يكون مكان الاصل
 لو استعمل فيه لكن

صفة

«وصيرني هوذا وفي لحيي يضرب» المثل أى صيرني بالمثل يضرب في هذه الحالة
وهي أني يضرب المثل في لهلاكى في محبتك في معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوع
خفياً ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر ولهم يعنى
له حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون الفعل فاعل في التقدير اذا انت
نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى «فأر بحت تجارتهم» فالك لا يجد
في نحو اقدنى بلدك حقاً على انسان فاعلاً سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرنى
ويزيدك ان تزعم ان له فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو وجهه فلا اعتبار
اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته فان
القدم موجود حقيقة وكذا الصيرورت والريادة واذا كان معنى اللفظ موجوداً على
الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه فيكون في الحكم كافر في هذه الجملة واحسن صيغها
حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لابد من ان
يكون له فاعل حقيقة لا شاع صدور الفعل لافعال فاعل فهو ان كان ماضيف اليه الفعل
فلا مجاز والاف يمكن تقديره (وانكره) أى الجار المعلى (السكاكى) وقال الذى هدى
نظمه في ملك الاستعارة بالكناية يجعل الربع استعارة بالكناية عن الفاعل الحق
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله
(ذاهباً الى اى مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عنده ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئاً من القوازم المساوية للمشبه به
مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئاً من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نثبت فلان (بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للانبات يعنى
القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من القوازم المساوية للفاعل الحقيقي
(اليه) اى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) اى غير هذا المال يعنى ان المراد بالعلييب
هو الشافى الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدر لاسباب الهزيمة
هو المجلس بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يتسبب الفاعل المجازى المذكور
بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه سى من لوازم
الفاعل الحقيقي (وفيه) اى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لمساينى) في الكتاب من مسير
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى ٤ وقد ذكرناه نحن وليس كذلك ادلا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يمسسه
في قوله تعالى خلق من ماء دافق (و) يستلزم (ان لا يصح الاضافة) في كل ماضيف
الفاعل المجازى الى الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة السى الى نفسه) اللازمة
من كلامه لان المراد بالهار حينئذ فلان نفسه ولاشك في صحة هذه الاضافة ووقعها
قال الله تعالى فأر بحت تجارتهم ولو مل بقوله تعالى «فأر بحت تجارتهم» او قوله

٤ قوله وفي يضرب
المثل هو المفعول
المالى تقديره وصيرنى
هو الذى يضرب المثل
لحيي أى لهلاكى
فيكون من قبل عليك
ورحمة الله السلام
٤ ومذهب السكاكى
يقضى ان يكون
المراد بالفاعل
المجازى هو الفاعل
الحقيقى فيلزم ان
يكون المراد بعيشة
صاحبها واللازم
باطل اذ لا معنى آه
وهذا مبنى على ان
المراد بعيشة وصير
راضية واحد واما
اذا كان المراد بعيشة
نفسه وصير راضية
صاحبه لا يلزم هذا
الفساد

فإن لم يلبس ويجهل هوى كان أدفع للشغب لأن قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بأن الاستعارة إنما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالأستخدام في علم الديدع لكن المناقشة في المال ليست من دأب المحصلين (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى يا همام ابن لى صرحا (لها مان) لأن المراد به حيث هو العملة أنفسهم وليس كذلك لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو انبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرنتى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن اسماء الله تعالى توقفية لا يطلق عليه اسم لاحقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سميع من الشارع ولم يسمع (والوازم كلها منتعية) كما ذكرنا فليتنبى كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن اتعاه اللازم بوجوب انتهاء المعلوم وجوابه أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكى في الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا تخالب المنية نشتبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا لفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكى في تحقيقه بأن ادعى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئا غير سبع وحيث أن يكون المراد بعبشة صاحبها بادعاء صاحبة لها والنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الأمر بالبناء لها مان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لقرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع إذا المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوى يذكره في علم البيان أن شاء الله تعالى (ولأنه) أى مادها اليه السكاكى (ينقض بضم نهاره صائم) وليله قائم وما أنسبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاستعماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع عن جعل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال أن نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني ه ه اسدا وما أنسبه ذلك من باب التسييه لا الاستعارة وجوابه أنه لا نسلم أن ذكر الدقيق مطلقا ينافي الاستعارة بل إذا كان على وجه ينفي عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد أو لا نحو لجس الماء دليل أنه جعل نحو قوله ه قدذر ارراره على المرء من قبيل الاستعارة مع استعماله على ذكر الطرفين على أن المشبه به ههما هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان بعينه من غير اعتبار كونه صائما أو غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين

للاستقرار والتحصيل المذكورين (او الخيال تبه السامع عند القرينة) هل يتبه ام لا
 (او) اختبار (مقدار تبهه) هل يتبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صوته)
 الى السند اليه (من لسانك) لتعطيله وانغماسه (او عكسه) اى ايهام صون لسانك
 عنه تحقيره واهانة (او نأى الآتكار) وتيسره (لدى الحاجة) نحو طاق فاجر اى
 زيد لتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره (او تعينه او ادعائه) اى ادعاه
 التعمين (او نحو ذلك) كتحقيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسأمة او فوات
 فرصة او محافظة على وزن او جميع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال
 فان المقام لا يبع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين
 مثل جاء وكاتبك الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير ارم وشنشنة امرها
 من اخزم او على ترك نظاره كاقى ارفع على المدح او الذم او الترجيح فانهم لا يكادون
 يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله ٦ اهل الحمد بارفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا
 رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعدها يذكروا الديار والنازل ريع كذا وكذا وهذه
 طريقة مستمرة عندهم وقد يكون السند اليه المحذوف هو العاقل وح يجب اسناد
 الفعل الى المنفوع ولا يصغر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد
 الفرض الداعى الى الحذف مثل قل الحار جى لعدم الاعتناء بشأن قائله وانما المقصود
 ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف النسيء اشعارا بانه بلغ من الضميمة مبلغا
 لا يمكن ذكره قال الله تعالى ا ان هذا القرآن يهدى للتي هي اقوم اى الملة التى
 او حاله او الطريقة فى الحذف ضمانة لتوجد فى الذكر او بلغ من العطفة الى حجب
 لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولذا اذا قلت كيف
 فلان سائلا عن الواقع فى بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يحجز عن ان يجرى على لسانه
 ما هو فيه لعطائه واضجاره المتكلم واما لما لا تقتدر على استماعه لايحاشه السامع
 واضجاره (واما ذكره مذكونه) اى الذكر (الاصل) ولا منتضى للعدول عنه
 او الاحتياط لضعف التعويل اى الاعتماد على القرينة او التنبيه على ضلوة السامع
 (او زيادة الابهت والقرير) ومنه واولئك هم الطغوت بكر ر اسم الاشارة
 تنبيهها على انهم كما بنت لهم الارة بالهدى فبى باتة لهم بالقلاح فجعلت كل
 من الارئين فى تميرهم بها عن غيرهم بالمسامة التى لو اهدت كفت عميرة على
 خيالها (او اطهار تعطيه او اهانت او التبرك بذكره او اسداده او سبط الكلام
 حجب الاصعاء مطلوب) اى فى مقام يكون اصعاء السامع مطلوبا للتكلم لعظمته وشرفه
 (نحو هى عصاى) ولها يطال الكلام مع الاحياء ويجوز ان يكون حجب مستعارا
 للزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والانتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
 المناسبة كما به ل لك من نيك فتقول نينا حبيب الله والقاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك

٦ قال ابن المبارك فى شرح التسهيل واما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ الخبر عنه بنعت مقطوع لتعين النعوت بدونه وكونه بمجرد مدح او ذم او ترجم نحو الحمد لله الحميد وصلى الله على محمد من سيد المرسلين واعوذ ابليس عدو المؤمنين ومررت بفلا مك المسكين فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة للاستعانة بها بحصول التعيين بدونها ويجوز ذلك فيها الصب فعل مستلزم اضجاره وزرع المنتضى المبرية المبتدأ لا يجوز اطهاره وذلك انهم قصدوا المدح فجعلوا الضمار الناصب اماره على ذلك كالتزم فى الداء ادلو اطهر الناصب يخفى معنى الانشاء ونوهم كونه خبرا مستأنها المعنى فلما التزم فى الضمار فى الصب التزم فى الدفع ايضا ليهرى الوجهان على س واحد

في الأصول سابقا قد يذكر المسند اليه التحويل او التصحب او الاشهاد في قرينة أو التمسيل
على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما يحجب صاحب
الافتتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
نحو زيد قائم وعمر وذهب وحائد في الدار واعترض المصنف عليه فانه قامت قرينة
تدل عليه ان حذف فمهوم الخبر واردة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره
بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليرتفع الذكر على
الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لاتفاء شرط الحذف للاقضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل لاتفاء قرينة
الحذف وتحقيقه له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله
تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا العاسق القاجر يفهم منه
ان المراد كل احد ولا تعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره
واجبا لاراجعها والمقتضى ما يكون مرجعا لاموجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون
مقتضى الحال والجواب ان مقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المناقاة بين
وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المسابة
(واما تعرفه) اى جعل المسند اليه حرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
وحقيقة التعريف جعل الذات مشارابه الى خارج اشارة وصعوبة وقدم في باب
المسند اليه التعريف على التذكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فعرفه لفائدة المحاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو
افادة المخاطب بالحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان التكلم كما ينشكركم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكمها بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق
الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ارداد المسند والمسند
اليه تخصيصا ارداد الحكم بعدا كما ترى في قولك نبى ماموجود وقولك زيد حافظ
للتورية فافادة اتم فائدة يقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف نعي لا يشاركه فيه غيره كقولك اعيد
آها خلق السماء والارض ولقيت رجلا لم عليك اليوم وحده قل كل احد لك
لا يكون في قوة تخصيص العرفه لانه وصحي بخلاف تخصيص النكرة في التعريف
يكون على وجوه متفاوتة تعلقها اغراض مختلفة اسار اليها قوله (ما لا يستلزم لال
المقام للتكلم او الخطاب والعمية) وقدم المصدر لكونه اعرف المصارف (واصل
الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان او اكر لان وضع المعارف على ان يستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معين (وقد ترك) اى
الخطاب مع معين (الى غيره) اى غير المعين (ليم) الخطاب على (كل مخاطب)

على سبيل البديل نحو (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم) لا يريد
 بالمخاطب مخاطبا معينا قصدا الى تفتيح حال المجرمين (اي تهاوت حالهم) الطبيعية
 (في الظهور) وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل الحضرة الى حيث يتنوع خفاؤها
 فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) اي بهذا الخطاب
 (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
 الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم
 رؤية مخاطب على حذف الضائف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو
 فلان لئيم ان اكرمه اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل
 تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
 في القرآن كبير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اراد
 العموم فقوله ليقيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فخرجه في
 صورة الخطاب لمسند المعنى وكذا قوله لما اراد العموم متعلق بمادل عليه الكلام
 اي يعمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ
 المصاح (وبالعلية) اي تعريف المسد اليه بآراءه علما وهو ما وضع لشيء مع جميع
 مسداته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها (لاحضاره) اي المسد اليه
 (بعينه) اي لخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه واحتز به عن احضاره
 باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء) اي اول مرة واحتز به
 عن احضاره ما نيا بالصغير العائب نحو جاءني زيد وهو راكب (باسم مختص به) اي
 بالمسد اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحتز به عن احضاره
 الضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاصافة
 فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسد
 اليه معين فان قيل هذا القيد مغل عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس
 الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلية فلا بأس بان يقع
 فيها ما نصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
 عن الضمير العائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره
 تحققا او تقديرا والمالب بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون
 معنى قوله ابتداء بنفسه اي محس لفظه يعني احضارا لا توقف بعد العلم بالوضع على
 شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اراد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم
 مختص به وبعد الالتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون تخصيص
 ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه اما وضع ليستعمل
 في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو

المحدث من احسناره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف التي لا تشهد اول زمان
 ذكرها الا فهوماتها الكلية واذا ثبتا للبريات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة
 قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالعلة والنسبة ونحو ذلك
 ولا يخفى على النصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً (نحو قول هو الله احد) قاله اصله
 الاله حذفتم الهزلة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علماً للذات الواجب
 الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
 للعبودية له وكل منهما كلّي المحصر في فرد فلا يكون علماً لأن مفهوم العلم جرحي
 قد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان توقف على
 اعتبار عهد فلو كان الله اسماً لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لاعلمنا للفرد
 الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضاً فالمراد
 بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء السوء من نفسه او مطلق المعبود
 فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود نعت والله
 علماً للمرء الموجود منه والمعنى المستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا المرء
 الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشف ان الله تعالى مختص بالمعبود
 بالحق لم يطلق على غيره اى للمرء الموجود الذي بعد خالق تعالى وتقدس (او تعليم
 او امانة) كما في الالقب الصالحة لدخ او ذم (او كناية) عن معنى يصلح له الاسم
 نحو اولهه فعل كذا وفي التبريل ثبت بدا اى لهه اى بدا جهنمى لان انسابه الى
 الله يدل على ملاسسه اياه كما يقال هو او الخير او الواسع واخو الفضل واخو
 الحرب لم يلاس هذه الامور والله الحقيقي لهه جهنم فلا تنقل من اى لهه الى
 جهنمى انتقال من المروم الى اللازم او من اللازم الى المروم على اختلاف الراي
 في الكنايه الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاصناف دون الثاني
 اعنى العلمى وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي
 بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه اما لهه او زيدا
 او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مسيراً الى اى لهه لا يكون
 من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان اما لهه انما يستعمل لها في الشخص المسمى به
 ليتعمل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموصوع له ليتعمل منه
 الى طول العامة ولو قلت رأيت اليوم اما لهه واردت كاهراً حجباً لاشتهار اى لهه
 بهذا الوصف يكون استعاره نحو رأيت حاماً ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل
 ما في هذا المقام من مرال الاقدام (او ايهام استلذاده) اى العلم (او التبرك به) او نحو
 ذلك كالتعال والتعير والتشجيل على السامع وغير ذلك بما ياسب اعشاره في الاعلام
 (وبالموصولية) اى تعريف المسد اليه بإرادته موصولاً وكان الانسب ان تقدم عليه

ذكر اسم الإشارة لكونه أعرف لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف
الموصول ثم الموصول يوذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس
صفة للنحاس وتعرف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الأعرافية هو
المقول عن سيوبه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخرى والمقام الصالح للموصولية
هو أن يصح إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانساب إلى مشار إليه بحسب
الذهن لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة
الموصوفة المختصة بواحد فإن تخصصها ليس بحسب الوضع قولك لقيت من ضربته
إذا كانت من موصولة معناه لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك وإن جعلتها
موصوفة فكذلك لقيت أنسا مضروبا لك فهو أن تخصص بكونه مضروبا
لك لكنه ليس بحسب الوضع لأنه موضوع لأنسان لا تخصص فيه بخلاف
الموصولة فإن وضعها على أن يتخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها وهذا
هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد أسار إلى تفصيل السامع الموجب له
أو المرحم بقوله (لعدم علم المخاطب بأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي
كان معا أمس رجل عالم) ولم يتعرض لما لا يكون للتكلم أو لتكلمها علم بغير الصلة
بحو الذين في ديار الشرق لأعرفهم أولا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة
وقوعه (أو استهجان التصريح بالاسم أو رادة التقرير) أي تقرير العرض المسوق له
الكلام (بحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) أي راودت زليخا يوسف
عليه السلام والمرادة المعاملة من راد برود جاء وذهب وكان المعنى حادعه عن
نفسه وصلت فعل المحادع لصاحبه من الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده
يحتال عليه أو يعبله و يأخذه منه وهي عبارة عن التحصل لمواقفته إياها فالكلام
مسوق لزاهة يوسف وطهارة ديله والمذكور أدل عليه من أمرات العزيز أو زليخا
لأن كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فأبواه عنها
وعدم الانصاف لها يكون غاية في الزاهة عن العشاء وقيل معناه زيادة تقرير المستند
لأن كونه في بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة وقيل
بل تقرير المسند إليه وذلك لا مكان وقوع الاستراك في زليخا وأمرات العزيز فلا
تكرر المسند إليه ولا تعين ماله في التي هو في بيتها لأنها واحدة متعينة مستحقة ومما
هو نص في زيادة تقرير المسوق له الكلام في غير المسند إليه بيت السقوط أعباد
المسيح تخاف صهي ونحن عبيد من خلق المسيح فانه أدل على عدم خوفهم
المصارى من أن يقول نحن عبيد الله والمشهور أن الآية مسال لزيادة التقرير فقط
والمعوم من المعشاح أنها مسال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال أو أن

المستقيم التصريح أو أن يقصد زيادة التثنية نحو وراثته التي نحو في بيتها من نفسه
 وخلفت الأبواب الآتية ثم قال والمدول من التصريح باب من البلاغة وأورد
 حكاية شريح فلم تكن مثالا لهما لآخر ذكر زيادة التثنية عن الحكاية فاعلم (أو
 التثنية نحو فثنيهم من اليم ما غشيم) ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس *
 ولقد نهزت من الغواة بدلوهم * وأسمت شرح السطح حيث أساموا * وبلغت ما بلغ
 امرأ يشباه * فإذا حصارة كل ذلك انام * (أو تثنى مخاطب على الخطأ نحو)
 قول صبرة بن الطيب من قصيدة يعط فيها ينيه (ان الذين ترونيهم) أي تلنونيهم
 (أخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث
 فيه من التنبيه على خطائهم في هذا الطن ما ليس في قوائم أن القوم القلائ وجعل
 صاحب المقاح هذا البيت مما جعل الأيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى التنبيه على
 الخطأ ورده المصنف بأنه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر بل لا يبعد أن يكون فيه
 إيماء إلى بناء قضيته عليه وجوابه أن العرف والذوق شاهدان صدق على المتأد قلنت عند
 ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون أخوانا خلاصا أن الذين تلنونيهم أخوانكم كان
 فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر باقي الأخوة وبين المحبة (أو الأيماء إلى
 وجه بناء الخبر) أي إلى طريقه تقول علمت هذا العمل إلى وجه عملك وعلى جهته
 أي على طريقه وطريقه يعني تأني بالموصول والصلة للإسارة إلى أن ساء الخبر
 عليه من أي وجه وأي طريق من الأبواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
 وحاصله أن تأني بالقائحة على وجه ينيه العطن على القائمة كالإساراد في علم البديع
 (نحو أن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخولون جهنم داخرين) فإن فيه إيماء إلى
 أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما إذا ذكرت اسماءهم
 الأعلام (سمائهم) أي الأيماء إلى وجه بناء الخبر ٧ (ربما جعل ذريعة) أي وسيلة (إلى
 التعريض بالتعظيم لشأنه) أي لشأن الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك) أي رفع
 (السماء بني لا يبيتا) أراد به الكعبة أو بيت السرف والمجد (دعائمه اعز وطول) من دعائم
 كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس
 الرفعة والبناء بخلاف ما إذا قيل ان الله أو الرحمن أو غير ذلك ثم فيه تعريض لتعظيم
 بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم (أو شأن غيره) أي
 شأن غير الخبر نحو قوله تعالى (الذين كذبوا شيعا كانوا هم الحاسرين) فيه
 إيماء إلى أن طريق بناء الخبر ما يني عن الحية والحسران وتعظيم لشأن شعب
 وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة إلى الإهانة شأن الخبر نحو ان الذي لا يعرف العقه
 قد صنف فيه أو شأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو حاسر وقد يجعل
 ذريعة إلى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا منها جرة + بكوفة الجند قالت

٧ لا يجرد جعل المسند
 إليه موصولا كما
 سبق إلى بعض
 الأوهام لأن كلام
 الإيضاح يشعر بذلك
 الاقتصار على
 السكاك بأنه لا يظهر
 الفرق بين الأيماء إلى
 وجه بناء الخبر
 وتحقيق الخبر فتكون
 يجعل الأول ذريعة
 الثاني

ودها غول * فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق
بناء الخبر ما ينبغي من ذوال الحجة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويشره
حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط
اعتراض المستنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى
ان قوله ان الذي سمك السماء البيت ان الذين تروهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق
الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه
من مدارج الانطار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجد في الايماء
الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الطاهر في قولنا ان الذين آمنوا لهم درجات
العيم ثم صرح بان قوله ثم يتعرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة
الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين تروهم
لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اتقى اثره في تفسير
الوجه بالعلة لكن هرب عن الانسكال بان معنى قوله ثم يتعرع على هذا اى على
ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابات
المدكورة ايماء وسوق الكلام يادى على فساد هذا الرأى عند المنصف وقد يقصد
بالموصول الحب على التعظيم او التقدير او الترجيح او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي
اكرمك او اهانك او الذي سى اولاده ونهب امواله وقد يكون لتهكم نحو
يا ايها الذي نزل عليه الذكراك لمجئون * ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط
(وبالاشارة) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به
فرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسبان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مساهد محسوس قريب او بعيد فان اشر بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد
وتزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح قد اشار
الى تفصيله بقوله (لتمييزه) اى المسند اليه (اكل تميز نحو) قوله اى ابن الرومى
(هذا او الصقر فردا) نصب على المدح او الحال (في محاسنه) من نسل سيان
بين الصال والسلم وهما سحران مالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان قد العز في الحضرة
(او التعريض بصاوة السامع) حتى كانه لا يدرك غير المحسوس (كقوله) اى قول
المرردق (اولئك انا واثني معاهم) هذا الامر للتمييز كقوله تعالى * فأتوا سورة
من ملة (اذا جمعنا يا حمر الجامع او بيان حاله) اى المسند اليه (في القرب او البعد
او التوسط كقوله هدا اودالك اودالك زيد) اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد
تحقق الطرفين فان قلت كون الدال القريب ودالك للبعد وذلك للتوسط بما يقرر الوصف

واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن انزاعه على اصل
 المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كما كثر مباحث التعريف والتوايع وطريق القصر
 وغير ذلك وتحتقده ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للتقريب مثلا وعلم المعاني من
 حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يوثق بهذا وهو زائد على اصل المراد
 الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره ايا كان
 ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة ومهيئ لما يترفع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
 اليه بقوله (او تحقيره) اى المسند اليه (بالتقريب نحو اهذا الذى يذكر الهتك)
 وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت (او تعطيه بالبعد
 نحوالم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد
 يقصد به تعظيم المشرك بقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا (او تحقيره بالبعد)
 (كما يقال ذلك العين فعل كذا) تنزيلا لبعده من ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة
 محله منزلة بعد المسافة ولعل ذلك صالح للإشارة الى كل غائب عينا كان او معنى يان
 يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربنى زيد
 فهالنى ذلك الضرب لان الحكى عنه حائب ويحوز على قلة لفظ الحاضر ثم قال
 هذا الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور من قريب فهو وان كان غائبا
 لكن جرى ذكره من قريب فكأنه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
 البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى حين مدرك حسا فكأنه بعيد
 (او لتنبية) اى تعريف المسند اليه بالاسارة لتنبية (عند تنقيب المشار اليه باوصاف)
 اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه
 ثم تعديه الى المفعول الساقى بالباء وتقول عقبته بالنسبة اى جعلت السى على
 عقبه (على انه) اى لتنبية على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اى بعد
 اسم الاشارة (من اجلها) اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو)
 * الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله (اولئك على هدى من ربهم واولئك
 هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الامان
 بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشاره تنبيها على
 ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كوفهم على الهدى عاجلا والعور بالعلاج
 عاجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولاه لا يكون طريق الى احصائه
 سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك (وباللام) اى تعريف
 المسند اليه باللام (للإشارة الى معهود) اى الى حصص من الجنة معهوده من المتكلم
 والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقبه وذلك
 لتقدم ذكره صريحا او كناية (نحو وليس الذكر كالانثى) اى ليس الذكر (الذى

طلبت) امرأسهران(كأنى) أى كالانى التى (وهيت لها) فلائى اشارة الى
 ماسبق ذكره صريحاً فى قوله تعالى * قالت رب انى وضعتها انى * لكنه ليس
 بمسداليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله * رب انى هدرت لك مافى
 بطنى محرراً * فان لفظ ماوان كان بم الذكور والاناث لكن التمييز وهو ان يعتق
 الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مستند اليه وقديستعى
 عن تقدم ذكره لعلم المحاطب به بالقرآن نحو شرح الامير اذا لم يكن فى البلد الامير
 واحد وكقولك لمن دخل البيت اعلق الباب وقديكون لام العهد للاشارة الى الحاضر
 كفى وصف المادى واسم الاشارة نحو ياها الرجل وهذا الرجل (أو) للاشارة
 (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من اعتبار ما صدق عليه من الافراد (كقولك
 الرجل خير من المرأة) ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان مطلق
 والكلمة لفظ موضوع لمعى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية (وقديأتى)
 المعروف بلام الحقيقة (أو أحد) من الافراد (باعتبار عهديته فى الدهن) لمطابقة ذلك
 الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعروف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المصدة
 فى الدهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الدهن وحرثان حرثات
 ثلاث الحقيقة مطاسما اياها كالطلاق الكلى الطبيعى على كل جرثى من جرثياته وذلك
 عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى بل من حيث
 الوجود لان حيث وجودها فى صميم جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق
 حيث لا عهد) فى الخارج فان قولك ادخل قرية دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
 انه موضوع للحقيقة المصدة فى الدهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
 ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه
 وبين الكرة كالفرق بين علم المجلس المستعمل فى فرد وبين اسم المجلس بحوليت اسامة
 ولقيت اسدا اسدا موضوع لواحد من آحاد حده مطلقا على الواحد اطلاقا على
 اصل وصده واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة فى الدهن واذا اطلقتها على الواحد
 فانما اردت الحقيقة ولم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا
 الكرة تعيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعروف
 نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والعصية مستعادة من القرينة كالدخول
 ملا فهو كعام مخصوص بالقرية فالمفرد ذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
 والنظر الى اسمها محتلمان واليه اشار قوله (وهذا فى المعنى كالكرة) يعنى بعد
 اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عابه احكام المعارف من وقوعه متدا وداحال
 ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم المجلس وهذه الاحكام اللفظية هى التى
 اصطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلموا ماتكلموا ويعلم

بما ذكرنا من تقرير كلامه ان هود الضمير في قوله وقد يأتى الى المعرفة بلام الحقيقة اولى
من هوده الى مطلق المعرفة باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرفة
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجل كقوله * ولقد امر على
القيم يسبى * وفي التزويل * كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفه الحمار
وفيه * الاستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون * على ان قوله
لا يستطيعون صفه لم يستضعفين او الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان
فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف تعريف كما سذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا
ايضا لان الوصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرفة كما ذكره صاحب الكشف ان الدين
انتمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على القيم يسبى فيصح ان تقع النكرة
اصنى قوله غير المقضوب عليهم وصفه فان قلت المعرفة بلام الحقيقة وعلم الجنس
اذا اطلقا على واحد كافي نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقلبة حقيقة هوام
بجاز قلت بل حقيقة ادلم يستعمل الا فيما وصع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى
ان يكون العرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا
اطلقت المعرفة والعلم المذكورين على الواحد فاعا زدت به الحقيقة وزعمت من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانصمام القرية فهو لم يستعمل الا فيما وصع له وسيتضح هذا في بحث
الاستعارة (وقد يبعد) المعرفة باللام السار بها الى الحقيقة (الاستعراق نحو ان الانسان لفي
خسر) اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان الاعط ادا دل
على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان تكون لجميع الافراد او لبعضها ادلا
واسطة بينهما في الخارج فادا لم يكن للعصية لعدم دلالتها وح ان يكون للجميع
والى هذا ينظر صاحب الكشف حيث يطلق لام الجنس على ما يبعد الاستعراق
كما ذكره في قوله تعالى * ان الانسان لى خسر * انه للجنس وقال في قوله تعالى
* ان الله يحب المحسنين * ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على
ما يقصد به المعلوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستعراق
والخاصل ان اسم الجنس المعرفة باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير تدر
الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص كريد واما على حصة غير معينة وهو العهد الدهنى

ومثله الكثرة كرجل وأما على كل الأفراد وهو الاستعراق ومثله كل مضافة إلى التكرة
ولانخفاض في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصده به الإشارة
إلى الماهية من حيث هي لم يميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة
على البعضية والكلية محورجعي وذكرى والرجعي والذكرى وان قصده به الإشارة
إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذي أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وحواه انالاسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقدير لان السطر في المصنفين الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف
الحقيقة فان السطر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن
وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس الكثرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدم
(وهو) اي الاستعراق (ضربان حقيق) وهو ان يراد كل فرد مما يتأوله اللفظ
بحسب اللفظ (محوط المعيب والنهاد) اي كل غيب وشهادة (وحرقي) وهو
ان يراد كل فرد مما يتأوله اللفظ بحسب معاهم العرف (كقولنا جمع الاير الصاغة
اي صاعه بلده او مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع
صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لاحرف تعريف عدد غير المازي
فكان التميز منى على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانه يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
واما ما ليس في معنى الحدود من نحو المؤمن والكافر والصايغ والخالك فهو
كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتماق وكلام الكشف والمفتاح يفصح
عن ذلك في غير موضع ولوسلم فالمراد تقسيم مطلق الاستعراق سواء كان بحرف
التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستعراق نحو اكرم الدين يا تونك الا
زيذا واضرب القايمين الاعرا وهذا طاهر (واستعراق المرد) سواء كان بحرف
التعريف او غيره (اسلم) من استعراق المني والجموع لانه يتناول كل واحد
واحد من الأفراد واستعراق المني انما يتناول كل ابي ابن ولا شافي خروج
الواحد واستعراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد
والانين (مدليل صحة لأرجال في الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لأرجل)
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل اورجلان وانما اورد البيان ملا التي لني الجنس
لانها نص في الاستعراق بيان ذلك ان الكثرة في سياق البى والنهي والاستصهام
طاهرة في الاستعراق ويحتمل عدم الاستعراق احتمالا مرحوحا الا بعد قرينة نحو
ما جاء في رجل بل رحلان فانه يحقق عدم الاستعراق والكثرة في الايجاب
طاهرة في عدم الاستعراق وقد تستعمل فيه مجازا كبيرا في المتدا نحو ثمرة خير من
جرادة وقليل في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل دا المعنى وقيم

ثرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لارجل
 في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لارجل في الدار بل
 رجلا ن والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لارب فيه بالفتح
 توجب الاستغراق وبالرفع تجوز ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد
 اشمل في النكرة المبيعة فلا نسلم ذلك في المعرفة باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق
 يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكر ائمة الاصول والنحو ودل عليه
 الاستغناء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني
 اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واد قلنا لللائكة اعبدا لآدم والله
 يحب المحسنين وما هي من الطالين بعباد وما الله يريد ظلا للعالمين الى غير ذلك
 ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الازيدا او الاربدين مع امتناع
 قولك جاءني كل جماعة من العلماء الازيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
 استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الاستيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني
 الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والابن
 من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والابن ايضا لان الواحد
 مع ابنين اخرين من الاحاد والابن مع واحد آخر جمع من المجموع والتقدير ان كل
 جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان رعموا ان كل جمع داخل في الحكم
 باعتبار سوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال
 باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو مجموع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره
 صاحب المفتاح في قوله تعالى ١ رب اني وهن العظم مني ٢ انه ترك جمع العظم الى
 الافراد لطلب سمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن
 البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
 عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
 لانا لانسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العلم
 ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده
 الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واسد ما تركب منه الجسد قد اصابه
 الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهوانه لم يهين منه بعض عظام ولكن
 كلها يعني اوقيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض
 العظام بل كلها كانه وقع من سماع سك في السمول والاحاطة لان الميد في الكلام
 ناظر الى بي ما يقاله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
 العظام يفيد سمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
 صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي

بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لاساقفة بينهما بناء على ان مراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عطامة تمام يصبه الوهن ولكن
الوهن انما اصاب الكل من حيث هو وكل والعرض بقى حارجا كالواحد والاثني
ومنسأ هذا التوهم سوء الهم وقلة التدبر وذلك لان اقادة الجمع المحلى باللام تعلق
الحكم بكل فرد بما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشف ايضا
مشحون به حيث قال في قوله تعالى : **والله يحب المحسنين** * انه جمع ليتناول كل محسن
وفي قوله تعالى : **وما الله يريد ظلاما للعالمين** ، انه نكر طلبا وجمع العالمين على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى : **ولا تكن للضالين خصيما** ، اى ولا تخاصم
عن سائن قط وفي قوله تعالى : **رب العالمين** ، انه جمع ليسهل كل جنس مما سمي بالعالم
يعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المساهد فجمع ليعيد السمول
والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اسم لكتنه
قصدها الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجاسا مختلفة لان المفرد يعيد
سمول الاتحاد والجمع يعيد سمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق
الحكم بكل ماسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي به بالعالم
وهل هذا الاتهام وانصا لا دلالة لقوله ليسهل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى
وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه
الترقية لا يؤيدها عقل ولا نقل والحكمة فالتقول بان الجمع يعيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مبتا كان او معينا بما قرره الائمة وسهد به الاستعمال وصرح صاحب
الكشاف في غير موضع فلاقوه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم
فرق بين المفرد والجمع في المعرفة بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح
لان يراد به جميع الجنس وان راد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى : **ان**
ياكله الدثب ، والجمع صالح لان يراده جميع الجنس وان راد به بعضه لالى الواحد
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جل
الجنس لاقى وحده كذا في الكشف فهو قولهم فلان يركب الخيل وامبارك واحدا
مها مجاز مل قولهم سوفلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن
ابن عباس رضى الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب ومنه صاحب الكشف بانه
اذا اردنا الواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج مدسئى واما الجمع
فلا يدخل تحته الا ما به معنى الجنسية من المجموع قلت هذا كلام منى على ما هو المعتبر
عند البعض من ان الجمع المعروف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اوردته توجيها للكلام ابن
عباس رضى ولم يصد انه مدده دليل انه صرح بخلاف غير مرة والاستعمال ايضا
يسهد بذلك وانما اطبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح

الافتكار كم زلت فيه للافاضل المدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنبا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتسايفان فكيف يتحتم ان اشار الى جوابه بقوله (ولاننا بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق سكرف النفي ولا م التعريف (انما يدخل عليه) اى على اسم المفرد حال كونه (بمجردا) من الدلالة (من معنى الوحدة) كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حيثئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لاجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان سكاها الاخض فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم توب اسماع ونطفة امشاح فلان التوب مؤلف من قطع كلها سئل اى خلق والطفة مركبة من اشياء كل منها مستقيم اى مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف (لانها اخصر طريق) الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع (نحو) قول جعفر بن عتبة الحارثى (هو اى) اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجع وحيثه على الرحيل (مع الركب الجمان مصعد) اى مبدع داهب فى الارض وعمامة جيب وجناني عكة موق * والجنيب الجنوب المستقيم والجمان النخص والموق المقيد ولعل البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب (او لتضنيا تعظيا لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك) فى الاول (عبدى حاضر) فى الثانى (عد الخليفة ركب و) فى الثالث (عبد السلطان هندى) تعظيا لشان المتكلم بان عبد السلطان عده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسد اليه المضاف وغيرما اضيف اليه المسد اليه وهو المراد بقوله او غيرهما (او) لتضنيا (تحتيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) والمضاف اليه نحو صارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يحالس زيدا وينادمه وقد تكون الاضافة لافئانها عن تفصيل متعذر نحو تق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا ولانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصریح بدمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او مخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضنيا الاضافة تحريضا على اكرام او ادلال او نحو هما نحو صديقك او عدوك بالسآب ومنه قوله تعالى * لاتنصار والدة بولدها ولا مولود له بولده - فانه ثمانيت المرأة من المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضنيا استهزاء لوفئكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لجنون او اعتبارا

لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تمكن واختصاص نحو كوكب
الخرفاء اولائه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالسباب اولافادة
الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تلك على خراج الارض النخلة من رايحتها بمعنى
على جنس الخرايم وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والقرابة فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى المجلس كالوصف
في نحو قوله تعالى * ولا تأثر طير يصاحبه * على ما سيأتي ان شاء الله تعالى (واما
تكريره فللافراد) اى تكرير المسند اليه للقصد الى فرد بما يصدق عليه اسم المجلس
(نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية) اى للقصد الى نوع
منه (نحو قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة) اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الساس وهو غطاء الثعالي من آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة
تجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن
الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته (او التعظيم او التحقير) يعنى انه بلغ
فى ارتفاع شأنه او انحطاطه بلغا لا يمكن ان يعرف (كقوله) اى قول ابن ابي السخط
(له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل امر يشبهه) اى يعيبه (وليس له عن طالب
العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف بالعظيم (او التكثير كقولهم ان له
لأبلا وان له نعم او التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر) والفرق بين
التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب
اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما فى المعدادات والموزونات والمشبّهات بها
وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو
وان يكذبوك قد كذبت رسل اى ذوو عدد كبير) هذا ناظر الى التكثير (وآيات
عظام) هذا ناظر الى التعظيم ويحى للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني سيئا اى حقيرا
قليلًا فالتعظيم والتكثير قد يجمعان وقد يفتقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند
اليه لعدم علم المتكلم بحجة من جهات التعريف حقيقة او بجاهلا او لانه يمنع عن
التعريف مانع كقوله * اذا سئمت منهذة بين * لطول الحمل بدله شمالا * لم يقل بينه
احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى بين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التكثير
فى قوله تعالى * ولئن مستهم عطية من عذاب ربك * للتحقير واعتراض المصنف بان
التحقير مستعاد من ثناء المرة وبمس الكلمة لاجلها اما من قولهم نعمت الربح اذا هبت اى
هبة او من مع الطيب اذا فاح اى فوحه وجواه انه ان اراد ان لبناء المرة وبمس
الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التكثير للتحقير لانه مما يقل الشدة
والضعف وان اراد ان التحقير المستعاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتكثير
اصلا فمفعول اللفق الطاهر بين التحقير فى محبة من العذاب وبه فى محبة العذاب

بالإضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى * اى اخاف ان يسكت عذاب من الرحمن * اى عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة لفظ المس واصافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى * لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم * ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه الصلاة والسلام * اعوذ بالله من غضب الحليم (ومن تنكير غيره) اى غير المسند اليه (للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) اى كل فرد من افراد الدواب من قطعة معينة وهى نطفة ايه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهى نوع النطفة الذى يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المنتضية لتكثير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوما كقوله تعالى * والله خلق كل دابة من ماء * فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذا التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتفسد ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوما لا لتكثير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتبناه له (ولتعظيم نحو فاذا نوا بحرب من الله ورسوله ولتخفیر ان نطن الا نطنا) اى ظنا حقيقيا ضعيفا اذا الطن بما يقبل الشدة والضعف بالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحتمل التكثير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتخفیر والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يصل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى يقيى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نطن محتملا غير الطن مع الطن حتى يخرج الطن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اى ان نعم الانطن لطنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغتر اى ما اغتره الا الشيب اعتر اولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربه ملا يحتمل من حيث نوهم مخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والنروع فى مقدمانه فهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالتعدد الشامل الضرب وغيره من حب الوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكارة وعدم التعيين قوله تعالى * واطرحوه ارضا * اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العرمان والتقليل قوله * فيوما بغفل تلرد الروم عنهم * و يوما بجود تلرد القفر والجديا * اى بعدد نزر من خيولك و فرسانك وسى يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح ببعض كقوله تعالى * ورفع بعضهم فوق بعض درجات * اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فى هذا الابهام من

خصم فصله واعلاه قدره بالايحتمى ومثله قوله * او يرتبط بعض النفوس حجابها *
 اراد نفسه وقد يقصد به الحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل
 نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه (واما وصفه) اى وصف المسند اليه اخر المصنف
 ذكر التواضع وخير الفصل عن التكبر جريا على ما هو المناسب من ذكر التكبر
 بعقب التعريف وقد مها السكاكى على التكبر فظنرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا
 من اعتبارات التواضع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تكبره وقدم من التواضع
 ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التسابع
 المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما
 الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر التعت للمسند اليه (فلكونه) اى الوصف (مبيناله)
 اى للمسند اليه (كاشفاله عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج
 الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله) اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف
 للكشف لافى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس ابن حجر فى مرية فضالة بن كعدة من
 قصيدة اولها : ايها النفس اجلى جزما * ان الذى تحذرين قد وقعا * الى قوله ان الذى
 جع الساحة والنبذة والبر والتقى جمعا (الامعى الذى يظن بك الظن كان قدرأى
 وقد سمعا) الامعى والبلعى الذى المتوقد وهو اما مرفوع خبران او منصوب صفة
 لاسم ان او بتقدير اعنى وخبران فى قوله بعد عدة ايات * اودى فلا تنفع الاشاحة
 من امر لمن قد يحاول البداهة فالامعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن الى
 آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الامعى فانشده
 البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعالى * ان الانسان خلق هلولا اذا مسه
 التثر جزوا واذا مسه الخير منوما * فان الهلوع سرعة الجزع عند مس المكروه
 وسرعة المنع عند مس الخير (او مخصصا) اراد بالتخصيص مايم تقليل الاشتراك ورفع
 الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى التكررات نحو
 رجل مالم فانه كان يسبب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت مالم قلت
 ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
 عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو زيد التاجر) او الرجل التاجر (عدنا)
 فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت به رفعت الاحتمال (او) لكون الوصف
 (مدحا وادما) اوترجا (نحو جاني زبد العالم او الجاهل) او الفقير (حيث يتعين)
 الموصوف اعنى زيدا (قبل ذكره) اى ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له
 شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب بعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط
 هذا لثلاث بصير الوصف مخصصا (اوتأكيذا) اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك
 الوصف (نحو امس الدابر كان يوما عطيا) فان لقط امس مما يدل على الدبور وقد

يكون الوصف لبيان القصد وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى * وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه * حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيها الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب تحجب صحة وقوع الفرد موقعها والفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان مخاطب عالم بانصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يبحث بها ليعرف مخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من انصافه بمضمون الصفة فيصير كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى * وان منكم لمن ليبطئن * ان التقدير لمن اقسام بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله زيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى * فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة * ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيصير اهم حلوا ذلك ان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم * قوا انفسكم واهليكم مارا وقودها الناس والحجارة * ثم قال وانما جاءت النارها معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا * وموصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا فلذا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد حلوا ذلك بسماع من النبي عليه السلام والمسركون لما سمعوا الآية حلوا ذلك فخطبوا في سورة البقرة (واما توكيده فالتقرير) اي تقرير المسد اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ما نأشئ لا يظن به غيره نحو جاءني زيد اذا طن المتكلم فغلة السامع عن سماع لعط المسد اليه او جله على معناه ومثل هذا وان امكن جله على دفع توهم التجوز او السهو فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفاتيح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفاتيح ان المراد مجرد

تقدير الحكم ولم يبين انه اى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعننا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يقيد بمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد الصامح بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يقيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لان تسليم ان المقيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا يرى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا عرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاسى لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى مادكره في نحو لا تكذب انت من انه لجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه مؤخر على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والاطهر ان قول السكاسى كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سمعت في حاجتك وحدى اولا غيرى تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذى لدفع توهم عدم السمول مع انه ليس في نفي من التأكيد الاصطلاحى ولهذا غير اسلوب الكلام وصل هذا كسيرا في كتابه ولا حاجة الى حل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاسى في امثال هذه المقامات وهذا يطهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سمعت في حاجتك وحدى اولا غيرى غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح (اودفع توهم الجوز) اى التكلم بالجواز نحو قطع الص الامير الامير او نفسه او عينه ثلاث توهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلانه مثلا (او) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد زيد ثلاث توهم ان الجاني عمرو وانما ذكر زيدا على سيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المنوى وهو ظاهر (او) لدفع توهم (عدم السمول) نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون ثلاث توهم ان بعضهم لم يحمى الا انك لم تمتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى * فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة والاستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعمير والتفريع على اليليس ولادلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر

عدم الثمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم
مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الثمول ومحملا لعدم الثمول على
سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر رحة الله عليه لانني
بقولنا يفيد الثمول انه يوجب من اصله وانه لولاه لما فهم الثمول من اللفظ والا
لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ مقتضى الثمول مستعملا على خلاف
ظاهره ويجوز فيه اتمى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع
توهم عدم الثمول نظر لان المتن نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا
فلايتوهم فيه عدم الثمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منها
والاستناد اليها انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس
احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما
وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر محررني باعت ونحو ذلك قائما يدفع
ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه (واما بانه) اى تعقيب المسند
بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم كون
الناني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقائدة عطف البيان لا تنحصر
في الايضاح لما ذكر صاحب الكشف ان البيت الحرام في قوله تعالى * جعل الله
الكعبة البيت الحرام قياما للناس * عطف بيان جي به للمدح لا للايضاح كما يبيح
الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى (الابدأ لعاد قوم هود) انه عطف بيان لعاد
وقائده وان كان البيان حاصلا بدونه ان يسموا بهذه الدعوة وسمما ويجعل فهم
امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه وبما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة
ان يكون اسما مختصا بمتبوعه مذكروا في قوله * والمؤمن العائذات الطير يسميها
ركبان مكة بن الغيل والسلم * ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها
الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه
من ابضاح الصفة البهية وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد
المصنف قوله تعالى * لاتخذوا الهين ابنن انما هو اله واحد * في باب الوصف وذكر
انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرا بانه من هذا
القبيل فاالحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعى
لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صاعيا ويكون اراده
في هذا البحت مل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكد على
ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعى جي به للايضاح والتفسير
لا لتأكيد مل اس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل
لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الانبيئية وكذا لفظ اله حامل لمعنى
الجنسية والوحدة والفرض المسوق له الكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الابن من

الاله لانه اتخذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لاثبات جلسته قوصف
 الهين باثنين واله بواحد ايضا كما لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب
 الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والثنية دال على شيئين الجنسية
 والعدد مخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث
 هو العدد شفع بما يؤكد هذا كلامه وقوله يؤكد اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه
 تأكيد صناعي لانه انما يكون تكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخفولة فواقع في شرح
 المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان الهين اثنين وتنفخ واحدة من التأكيد
 الصناعي ليس بشئ * ادلا دلالة لكلامه عليه بل اورد في الفصل قوله تعالى نفخة
 واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فخلق ان كلاما من اثنين وواحد وصف
 صناعي بحى به لبيان والتفسير كما في قوله تعالى * وما من دابة في الارض ولا طائر
 يطير يغنحه * حيث جعل في الارض صفة للدابة ويطير يغنحه صفة لطائر ليدل
 على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان
 في ان الوصف فبهما لبيان وتقرقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان
 ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير يغنحه لبيان ان
 القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت بما لا مزيد عليه
 للمصنف وبه تين ان لاخلان هنايين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف
 على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف
 بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
 في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاتينية
 والوحدة الاتين في متبوعهما ليكونا صفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من
 متبوعهما الى احد جزئيه اعنى الثنية والوحدة دون الجزء الاخر اعنى الجنسية
 فكل منهما تابع غير صفة بوضع متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد
 انه لم يذكر الابدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة
 لانها البتة تكون تخصيصا او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل
 على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد
 وغيرهما فيعوز ان يكون ذكر اثنين وواحد لدلالة على الاتينية والوحدة ويكون
 الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور
 والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من
 الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس يدل
 فظاهر لانه لا يقوم مقام البديل منه وفيه ايضا نظر لاننا لا نسلم ان البديل يجب صحته قيامه
 مقام البديل منه الا ترى ان ما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى * وجعلوا لله

شركاء الجن * ان الله وشركاءه مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى
 لقولنا جعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذا تعي
 انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره (واما الابدال منه) اى من المسند
 اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه انما هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الطاهر حيث
 يحصلون القاعل في جاني اخوك زيد هو اخوك والافالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي
 لقط المفتاح ايماء الى ذلك (قل زيادة التقرير نحو جاني اخوك زيد) في بدل الكل وهو الذى
 يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهومهما هما متقاربين (وجاني القوم اكثرهم)
 في بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
 بعضا من مفهومه فهو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
 لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين (وسلب زيد ثوبه) في بدل
 الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه
 لا كالاشتمال الطرف على المطروف بل من حيث كونه دالا عليه اجالا ومتقاضيا له
 بوجه ما يجب تبني النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فبهي
 هو مبينا وملخصا لما اجل اولا وسكت عن بدل القلط لانه لا تقع في فصيح الكلام
 فان قلت لم قال ههنا زيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من المعتاح
 على مادة اقتنائه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى الممول واضافة البيان اى
 الزيادة التي هي التقرير والتكثيف في الاء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير
 زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرر
 في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكتاف في قوله تعالى ا صراط
 الذين انعمت عليه * فائدة البذل التوكيد لما فيه من التنية والتكرير والاسعار بان
 الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار
 ان المتبوع مشتمل على التسابع اجالا فكاه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما
 في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعني
 زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فهو جاني زيد غلامه واخوه
 او جاره بدل غلط لادل استمال على ما شره به كلام بعض النحاة م بدل البعض
 والاشتمال لا يخلو عن ابصاح البتة لما فيه من التوصل بعد الاجال والتفسير بعد الابهام
 وقد يكون في بدل الكل ايضا وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير
 والابصاح كما وقع في المفتاح (واما العطف) اى جعل السى معطوفا على المسند اليه
 (فانمصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للعامل
 من غير دلالة على تفصيل العمل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اى لتبوت الحكم
 التابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن

نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة (او) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراحيا او غير متراح (كذلك) اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده يوم اوسنة وما اشبه ذلك (نحو جاءني زيد فعمرو او تم عمرو او جاءني القوم حتى خالد) وهذه الثلاثة تشتبك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملازمة الفعل للتابع بعد ملازمته للتبوع بلا مهلة وهم كذلك مع مهلة وحتى مل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملازمة الفعل لما بعدها قبل ملازمته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى آدم عليه السلام اوفى انتائها نحو مات الناس حتى الانبياء اوفى زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا و يكون خالد اضعفهم او اقواهم فعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء التبوع واضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وهم وحتى يستل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاجهاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تشديد بوجدهما توجه الى ذلك التشديد وكذا الانبات وجلة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اباب التثنية لشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض انبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجاني زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لاقادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو وكان نفيًا لجيشه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءك معا او جاءك عمر وقبل زيد او بعده بمدة متراحية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فالشارب قالنا ان اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه بالفاء لانه في المعنى الذي يأكل فيترب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند (اورد السامع) عن الخطأ في الحكم (الى الصواب) وسيجى تحقيقه في بحث الفصر (نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثل لافي ارد الى الصواب الا ان لافي الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع ولكن لا يجابه التابع بعد نفيه عن التبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو جاءني زيد لكن

عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يحش كزيد بناء على ملازمة بينهما وملازمة
لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان الجنى متف عنهما جميعا
للمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد
انهما جاءك على ان يكون قصيرا فإفراد فلم يقل به احد (او صرف الحكم) عن المحكوم
عليه (الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو) فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم
المسكوت عنه فيحتمل ان يلبسه الحكم وان لا يلبسه فتصو جاءني زيد بل عمرو يحتمل
بحش زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم الجنى قطعاً واما اذا
انضم اليه لانحوا جاءني زيد لابل عمرو فهو يفيد عدم مجيئ زيد قطعاً واما الذى قال الجمهور
على انه يفيد نبوت الحكم للتابع مع المسكوت عن نبوته وانقائه في المتبوع فعنى
ما جاءني زيد بل عمرو نبوت الجنى لعمرو مع احتمال مجيئ زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد
انقضاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المال المذكور عدم مجيئ زيد النفي كما
في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب البرد انه بعد الذى يفيد نفي الحكم
عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق التبوت له فعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل ما جاءني عمرو فعدم مجيئ عمرو متحقق ومجيئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او بجيئه
متحقق فصرف الحكم في المبيت ظاهر وكذا في المنه على مذهب البرد واما على مذهب
الجمهور فيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المبيت مطلقاً وفي المنه
على مذهب البرد لاتفع في كلام ففسح فكان الاولى تركه كبدل اللفظ ولان ما رآه
بما ذكره بعض المحققين من النجاة ان بدل العاط مع بل ففسح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا العلط (او الشك) من المتكلم (او التشكيك) اى اذاع
المتكلم السامع في الشك (نحو جاءني زيدا وعمرو) اوللاهم نحو : واما او اياكم لعلى
هدى او في ضلال ميين : او لتخير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيدا وعمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد نبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يبيوز فيها
الجمع ايضا لكن لان حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر حارح وبما عده السكاكى
من حروف العطف اى المقسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها
تفسيرا للضمير الجور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد
او فصل يفوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته (واما الفصل) اى تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يهتزن به او لا ولانه
في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبار الرجعة الى المسند اليه لاننا نقول ان معنى

تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه
 وغيره كما قال في المتنازع انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على
 المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع
 اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا
 عليه (فلتخصيصه) اي المسند اليه (بالمسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه لان
 معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز الى غيره ولهذا يقال
 في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
 هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره
 قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاستصلاح على ان يكون المقصور هو المذكور
 بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
 من بين الاتصاص مخصصا بالذكر فكأن المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح
 اقتصافه بكونه مسندا اليه مخصصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
 الا يرى الى قولهم في اياك نعد معناه مخصصك بالعبادة لا تعبد غيرك ومن الناس من زعم
 ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند
 كما يدل عليه كلام صاحب الكشف في قوله تعالى : واولئك هم المفلحون + حيث قال
 ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
 وصدقوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه
 فرموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه
 الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا العلم وقلة التدبر لكلام القوم
 اما اول افلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعروف باللام اورد الشيخ في دلائل الاجاز
 حيث قال اعلم ان الخبر المعروف باللام معنى غير ما ذكرنا من قولك هو البطل الحامي
 لا تريده البطل المهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ومحو ذلك بل تريد ان
 نقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي
 ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
 فعليك لصاحبك يعني زيدا فانه لاحقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل
 سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فريد هو هو بعينه هذا كلامه واما بابا فلان صاحب
 الكشف اعما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية
 بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والوكيد وايجاب ان فائدة
 المسند بآية للمسند اليه دون غيره هم التحقيق ان الفصل فديكون لتخصيص اي قصر المسند
 على المسند اليه محوزا هو افضل من عمرو ويريد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشف
 في قوله تعالى اولم تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده + هو لتخصيص والتأكيد

وقد يكون مجرد التأكيد اذا كان التفصيل حاصلًا فهو انه بان يكون في الكلام ما يفيد
 قصر المسند على المسند اليه نحو « ان الله هو الرزاق » اي لا رازق الا هو
 او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والطيب هو المال اي
 لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الثبات السكر والشيب هما
 فالحيوة هي الجمال اي لا حيوة الا الجمال (واما تقديمه) اي تقديم المسند اليه على المسند
 فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه اما يقال
 تقدم ومؤخر للراي لا للقار في مكانه قلب التقدم ضرمان تقديم على يه التأخير كتقديم
 الحر على المتأخر والمعمول على العن ونحو ذلك مما سبق له مع التقدم اسمه ورسمه الذي
 كان قبل التقديم وتقدم لا على يه التأخير كتقديم المتأخر على الحر والمعل على العادل
 وذلك بان نعهد الى اسم مقدمه تارة على العمل فتعمله متأخر نحو يريد قام وتؤخره تارة
 فتعمله فاعلا نحو قام يريد وتقدم المسند اليه من الصرب الثاني و مراد صاحب الكشاف
 به هو الصرب الاول وكلامه ايضا معصون بالطلاق التقدم على الصرب الثاني
 (فلكون ذكره) اي المسند اليه (اهم) ذكر السج في دلائل الاعجاز ان لم نعهد
 اعتمدوا في التقديم شيئًا يعبرى الاصل غير العاية والاهتمام لكن ينبغي ان يعبر
 وحده العاية نسي ويعبر فيه معنى وقد طس كثير من الناس انه يكن ان يقال قدم
 للعاية من غير ان يذكر من اس كانت ذلك المعناه وم كان اهم هذا كلامه ولا حل
 هذا اشار المصنف الى بعضيل وحده كونه اهم فقال (اما لاه) اي تقدم المسند اليه
 (الاصل) لاه المحكوم عاه ولا بد من تحقق دل الحكم فتعقدوا في الالاه انما
 ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (ولا يقتضي للدول) يعني ان كون القدم
 هو الاصل انما يكون سببا لتقدمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي للدول عن ذلك
 الاصل كما في الجملة العملية فان كون المسند هو العامل متص للدول عن تقديم المسند
 اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة الممول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقدم
 المسند اليه على ما يسمى تفصيله (واما لتكن الحر في ذهن السامع لان في المسند
 تشوفا اليه) ومن هذا كان حق الكلام تلويل المسند اليه ومعلوم ان حصول
 الشيء بعد السوق الدواوق في العن (كقوله) اي قول ان العلاء المعري من عصره
 برى بها فيها حميا (والذي حارت البرية فيه حيوان مسجود من جاد) يعني
 بحيرة البرية في الماء الجسائي والصور الذي ليس سببا وفي ان ابدان الاموات
 كيف يحيى من ارمات كذا في صرام السقوط له فان امر الاله واحبب الناس مداع
 الى صلال وهاد يعني نعصم بقول المعاد ونعصم لانقول به وهذا من ان ليس
 المراد بالحيوان المسجود من الجاد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام
 ولا نعان موسى عليه السلام ولا القنص على ما وقع في بعض السروح لانه لا اساس

السباق (وأما تجهيل المسرة أو المساءة للفعال أو التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك وأما لا يهجم أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذه وأما اتهموا ذلك) مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى * واجل سمى عنده *
 أو تعقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو انصاف المسند اليه بالسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك اترأه يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة خالفة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب اترأه فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح أولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لاتصديق والمطلوب بالجملة خبرية انما يكون تصديقا لاتصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتى في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلاً ثم لوقيل على المفتاح لانسلم ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لوالشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجهاً ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله * متى تهزبني قطن تجدهم * سيوفاً في عواتقهم سيوف * جلوس في مجالسهم رزان * وان ضيف الم فهم خفوف * والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه قول المصنف هذا تفسير لشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيداً للتخصيص مشروط بكون الخبر فعلياً على ماسيأتى في نحو انا سعت في حاجتك والخبر ههنا اسم الفاعل لان خفوفاً جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصریح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى * وما انت علينا بعز * وما انت عليهم بوكيل * وما انا بطارد الذين آمنوا * ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لافعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم فهم خفوف غير مناسب للقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه في قوله وما الحالة المتضمنة لذكر المسند اليه فهم ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه لمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيداً لزيادة التخصيص نوع خفأ (عبد القاهر) اورد في دلائل الاجاز كلاماً حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (وقد يقدم) المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) اى قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعل بما فهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو * وما انت علينا بعز * (ان ولى حرف النفي) اى ان كان المسند

إليه بعد حرف التثنية بالأفضل من قولهم وليك أي قرب منك (نحو أنا قلت هذا أي
 لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يشهد في الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على
 الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا إلا في شيء ثبت أنه مقول
 لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لأن في القول ولا يلزم منه أن يكون جميع من سواك
 قائلًا لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم مخاطب اشتراكك معه في القول
 أو انفرادك به دونه لا بالنسبة إلى جميع من في العالم (ولهذا) أي ولأن التقديم يشهد
 التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره (لم يصح ما أنا قلت هذا ولا غيري)
 لأن مفهوم الأول أصني ما أنا قلت يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
 الثاني أصني ولا غيري نفي قائلية عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا
 المعنى أن يؤخر المسند إليه ويقال ما قلته ولا أحد غيري اللهم إلا إذا قامت قرينة
 على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما إذا طعن مخاطب بك ظنين فاسدين أحدهما
 أنك قلت هذا القول والناسي أنك تعتقد أن قائله غيرك فيقول لك أنت قلت لا غيرك
 فتقول له ما أنا قلته ولا أحد غيري قصدًا إلى إنكار نفس الفعل فتقدم المسند إليه ليطابق
 كلامه وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره كما في هذا المال بخلاف قولك ما أنا بنيت
 هذه الدار ولا غيري فإنه لا يصح (ولا ما أنا رأيت أحدًا) لأنه يقتضي أن يكون الإنسان
 غير المتكلم قد رأى كل أحد لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
 فيجب أن يثبت لغيره أيضًا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لأن المنفي هو الرؤية
 الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم أن الفعل الذي يفيد التقديم بثبوته لغير
 المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لأننا لا نسلم أن المنفي هو الرؤية
 الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من أفراد الناس والعرق
 واضح فإن الأول يفيد السلب الجزئي لأن نفي الرؤية الواقعة على كل واحد لا ينافي
 إثبات الرؤية الواقعة على البعض والباقي يفيد السلب الكلي لوقوع التكرار في سياق
 النفي ولهذا جله كبير من الناس على أنه سهو من الكاتب والصواب ما أنا رأيت كل
 أحد واعتذر عنه بعضهم بوجهين أحدهما أنه مبني على ما ذكره أمم اللغة من أن أحدا
 إذا لم يكن همزته بدلًا عن الواو لا يستعمل في الإيجاب إلا مع كل فيلزم أن يكون ما أنا
 رأيت أحدًا ردًا على من زعم أنك رأيت كل أحد لأنه يجب فلا يستعمل بدون كل
 والباقي أن أحدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بن عليه وعود ضمير الجمع
 إليه في قوله تعالى « لا تعرق بين أحد من رسله » فامتنك من أحد هذه حاجزين
 وفسروه في قوله تعالى « لست كأحد من النساء » بمعنى جماعة من جماعات النساء
 وعدم جريان هذه الأحكام في كل مكررة متغية بدل على أن هذا ليس مبنيًا على أنه
 تكرار وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح أنه بحسب وضع

٢ الفرق بين المفهوم
 والمنطوق أن المفهوم
 مادل عليه القبط
 لا في محمل النطق
 والمنطوق مادل عليه
 القبط في محمل النطق

٦ كأنه قيل لم لا يجوز
 كونه بمعنى الجمع من
 وقوعه في سياق النفي
 إجاب بقوله وعدم آه

اللفظ لا يثبت له واسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل هو مبنى على ان احدا اسم في معنا الواحد لا يغير بغير الموصوف فيجوز ان يعتبر
موصوفه مفردا او مني او جموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد والمنفئات
والجماعات واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويزم
الحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما
انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنى نكرة على
ما سمي فلان يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احدهما مبدل
الهزة من الواو منه في قوله تعالى ١ قل هو الله احد ٢ وان لا يكون بمعنى الجمع ولو
سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس والمنى حيثئذ هو الرؤية الواقعة على
جماعة من الناس لاهل جميع الناس فالخاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل
احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك
يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالتكلم يقتضي ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم يرا احد او عدم صدقه عليه لا يقتضي
ان يكون قد رأى كل احد بل يكفي ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع
بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد مفيدة ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والازم
امتناع ما انا ضرت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد
فيلزم الحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص اللزوم بالنفي لا يوجب اختصاص لازم
به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المتاح ان المقول في قولنا ما انا
رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقدا لمخاطب عاما كذلك
وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في العامل فقط كما
هو حكم القصر فيلزم ان تكون ما في من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين التكلم والمخاطب ان عاما خاصا وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا فهو ما وخصوصا
لم يكن الخطأ في الفاعل بحسب والتقدير بخلافه واعتراض عليه بعض المحققين بان الباقي
بعد تعيين الفاعل ها هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون
المخاطب معتقدا ان انسانا م يرا احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في
تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمناركة الغير فميت وهم وحصرت في نفسك هذا
السلب اعني عدم رؤيته احد من الناس اذ لو اختلف القلان ايجابا وسلبا لم يكن
الخطأ في العامل بحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على الستم وهي متقاربة
ومشاؤها اهم لم يحفظوا على محصل كلام الشيخ ولم يهرقوا بين تقديم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند

٤ اي تحقيق الجواب
ان تخصيص اللزوم
بالنفي اي قصره
عليه لا يستلزم
تخصيص اللازم به
لجواز كون اللازم
اعم وههنا المقصود
على التكلم هو
السلب الكلي
المذكور صريحا
فلا يلزم قصر السلب
الجزئي اللازم فيلزم
نيوت الايجاب
الكلي لغيره

قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول ضرورة كسرت في الاسلام فقول محمول كلامه انه اذا قدم المستند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما تذكر من قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعاً لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتمد عدم سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعت في حاجتك فهو على ما اسار اليه الشارح العلامة اما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من نبوت الفعل قطعاً على الوجه الذي ذكر في النفي ان صاماً فصام وان حاصاً فصاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كست نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون النفي صاماً وكان خلفاً من القول ان تقول ما انا قلت شعراً قط ما انا كالت اليوم شيئاً ما انا رأيت احداً من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس ففيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انساناً لم يقل شعراً قط ولم يأكل اليوم شيئاً ولم يراحد من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعراً قط انا ما كالت اليوم شيئاً انا ما رأيت احداً من الناس ويكون هذا معنى صحيحاً كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعراً انا الذي لم يأكل اليوم شيئاً انا الذي لم يراحد من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكتفي فيه ان يكون احد قد قال شعراً واكل شيئاً ورأى احداً ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعراً ما انا اكلت شيئاً ما انا رأيت احداً لانه انما يكون عند القطع بنبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احداً به يستعمل الرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي عند الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المستند اليه على الفعل وحرف النفي جميعاً بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون الخطاب مصيباً في اعتقاد نبوت الفعل على الوجه المذكور محطاً في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليأمل (ولا ما انا ضربت الارزدا) لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر

عام فيجب ان يكون في المبتدأ كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على النحويين
 عبد القاهر والسيكا وغيرهما حيث حملوا امتناع ما اذا ضربت الا زيدا بان نقض النفي
 بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاه حرف النفي يقتضي
 ان لا تكون ضربته يعني ان حلة امتناعه ماد كراهه لا مذكروه لا لا لانسم ان ايلاه الضمير
 حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مل هذا اعني تقديم المسند اليه
 وايلاه حرف النفي انما يكون اذا كان العمل المذكور بعينه ثابتا متحققا متعاقبا لثبوتها
 وانما يكون المسطرة في فاعله قط في هذه الصورة يجب ان يكون المحاطب مصيبا
 في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتصدرده الى
 العوالب بقولك ما اذا ضربت الا زيدا لانه لثبي ان تكون انت العاقل لاني الفعل
 يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان
 النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قدرته ونفيت ان تكون
 فاعله فلا يكون زيد مضر وبالك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
 المتنازع ان التقديم يقتضي ان يتو عن العمل المعين بم الاستثناء ابان منه لعننه عين
 ذلك العمل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين
 وحيث ان يكون في الضرب محمولا على افراد غير زيد والابان لزيد فيتأني التوفيق
 لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد
 ووقعت المسطرة في فاعل الاول معناه المتكلم عن نفسه وابنته لغيره فيلزم ان لا يكون
 زيد مضر وباله بهذا الضرب الذي يوطر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضر وباله
 اصلا لا ما نقول المتقضى بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المسطرة في فاعله فيكون
 هو ما تازيد ومعناه هذا محال وعسى ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون
 ضربت زيدا احدا بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى العمل اصلا بل الى
 ان يكون فاعل العمل المذكور هو المتكلم والعمل المذكور هو الضرب الذي استثنى
 منه زيد فالاستثناء انما هو من الابات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء
 كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكاه اعتقد ان انسا ما ضرب كل احد الا زيدا
 وانت ذلك الانسان فمعيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف
 ليس محالهم في مجرد التعليل بل يطهر اربا في نحو قولنا ما اذا قرأت القرآن الاسورة
 العاتجة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجوار ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى
 سورة العاتجة وعندهم يتبع هذا لاقتضائه ان يكون العاتجة مرقوة للتكلم وغير
 مرقوة له لما مر هذا محال (والا) عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي
 المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يبعد التخصيص قطعا سواء كان سكر او معرفا
 مطهرا او مضمر او لم يل حرف النفي فان لا يكون في الكلام بني اصلا نحو اماقت

او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والتعليل جميعاً نحو انا ما قبلت قد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله (قد تأتي) اي التقديم (للتخصيص رداً على من زعم انفراد غيره) اي غير المسند اليه المذكور (به) اي بان خبر الفعل (او) زعم (مشاركته) اي الغير (فيه) اي في الخبر العملي (نحو انما سميت في حاجتك) لمن زعم ان غيرك انفراد بالسعي في حاجته او كان مشاركاً لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد (ويؤكد على الاول بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما شبه ذلك (وعلى الثاني بنحو وحدي) مثل منفرداً او متوحداً او غير مشارك ونحو ذلك لان الفرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحاً ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس (وقد يأتي لتقوى الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصداً الى ان تقرر في ذهن السامع وتتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة (وكذا اذا كان الفعل منفيًا) قد يأتي للتخصيص نحو انت ما سميت في حاجتي قصداً الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوى ولم يغل المصنف الابه ليخرج عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص (نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت) مع ان فيه تأكيداً ولذا ذكره بلفظ كذا (لانه) اي لان لفظ انت اولاً لا تكذب انت (لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم) لعدم تكرره فتولنا لا تكذب نفي الكذب من الضمير المستتر وانت مؤكده على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب مختص به فليأمل وكذا قولنا سميت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سميت في حاجتك او سميت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع الخطأ منه في فاعله فتقصداً ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيداً للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صحح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه

الاعلى اتعجب والتعجب وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب
 بوجود سعي منك سعت في حاجتك او سعت انا في حاجتك لتعيده وجود السعي
 منك صرح من غير ارتكاب تجوز اوسهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابداء لافادة
 وجود السعي اولا في الابتداء انا سعت في حاجتك فانه لا يصح ان يركب تجوز
 اوسهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعت اما يستعمل لرد الخطأ في العاقل
 لا لافاده وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه
 لازم مصداق يكون محارا او باعتبار انه مصداق فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس مصداق ونسيانا
 ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعت في حاجتك لافاة ابتداء بل صدق خطا
 المخاطب في العاقل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الاعداد او المركبة فان كان
 مدنيه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا بالصور او السهو
 والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب م م على كلامه هذا ماني
 والسرقة تنهى عن النهز هذا الذى ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف ٣
 (وان بنى الفعل على مكر اداء) التقدم او الساء على المكار (تفصيل الجنس
 او الواحدية) اى بالفعل (حو رجل جاني اى لامرأة) فيكون تفصيل حسن
 (اولا رحلان) فيكون تفصيل واحد قال السج انه قد يكون في العطف دليل على
 انه م م يقع التقصد على احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل
 في التقصد كان لم يدخل في دلالة العطف واصل الكرة ان يكون لواحد من الجنس يقع
 التقصد بها فارة الى الجنس قطعا اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتكأت ولم
 يدركه ارجل هوام امرأة او اعتقد انه امرأة وثارة الى الواحد قطعا اذا عرف
 ان قد تارك من هو من حسن الرجل ولم يدركه ارجل هوام رحلان او اعتقد انه رحلان
 ولعل دلائل الاعمار مفصص عن انه دخل في تفصيل الجنس تفصيل النوع نحو
 رجل طويل حاني على معنى ان الحاني من حسن طوال الرجال لان حسن قصارهم
 م م ظاهر كلام المصنف انه اذا بنى الفعل على مكر فهو للخصيص قطعا وليس في كلام
 السج ما سطره في بنى الساء على المكار والساء على المعروف لاسار في موضع من
 دلائل الاعمار الى ان الساء على المكار ايضا قد يكون لا تقوى لكن بشرط ان يعصده
 الجنس او الواحد كما في الخصص ولعل ما يورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى
 (ووافته) اى عند القاهرة (السكاني على ذلك) اى على ان تقديم المسد اليه يصد
 الخصص لكن حاله في سرائله واصله لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان
 وقع بعد التي فهو للخصص قطعا والا فديكون للخصص وقد يكون للتقوى مصمرا
 كان الاسم او مظهره فاك او مكر استكان الفعل او معيا وعلى ما ذكره المصنف
 انه ان كان الاسم تكرة فهو ايضا للخصص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه

٣ وهو قال مراد
 المصنف هو الثاني
 لا الاول لانه مفرق
 بين سعت في حاجتك
 وسعت انا في حاجتك
 وبين انا سعت في
 حاجتك وقد فرق
 بوجهين احدهما ان
 الاولين يجوز ذكر
 هما ابتداء وانيهما
 ان السعي في الاولين
 غير مسوب تجوز او
 سهو او نسيان من
 السامع لانه لم يتصور
 السعي اولا فكيف
 تصور سعيه فيه نسي
 من ذلك بخلاف
 الثالث فان السعي
 مشوب فيه من السامع
 باحدا مادكر باقرا
 واما ذكر الثالث
 في الابتداء لافادة
 وجود السعي وان
 استلزم كون السعي
 ومشوبا باحد الدلالة
 لكن الشوب فيه
 بالنسبة الى المتكلم
 لا بالنسبة الى السامع
 لتقابل الاولين مذكر
 سؤالا وحوايا

موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو * الله يسعد الرزق * والله يستهزي بهم *
وامثاله ما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان فكرة فهو للخصيص
ان لم يمنع منه مانع كما يسمى وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للخصيص البتة وان كان
مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للخصيص والا فلتقوى ولم تعرض
في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين العصور
الثلاث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل
التقديم وكرر ذلك فحين اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ قد تصف الى هذا
اشار بقوله (الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص) بشرطين اشار الى الاول بقوله
(ان جاز تقدير كونه) اي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط)
لاقتلا (نحو انا قلت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله قلت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الساني اشار بقوله (وقدر) عطف على جاز
اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط (والا) اي وان لم يوجد
النسب (فلا يفيد الا تقوى الحكم) سواء كان انتهاء الترطين بانتهاء نفس التقدير او
بانتهاء جواز التقدير كما اشار اليها بقوله (جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو انا قلت (ولم
يقدر او لم يحزم) اصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد تقدم لما
سند كرهه ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت
جاءني رجل فهو فاعل لعطمان لم زيد بخلاف قلت انا فيجب ان لا يفيد الا تقوى
مثل زيد قام استثناء السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيده وهذا معنى قوله (واستثنى المبكر بعملة من
باب واسروا البصوى الذين ظفروا اي على القول بالابدال من الضمير) يعني قدر ان
اصله جاءني رجل على ان رجلا بدلا من الضمير في جاءني لافاعل له وانما جعله من هذا
الباب (ثلاثيني اختصاص اذ لا سبب له) اي للخصيص (سواء) اي سوى تقدير
كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا اتنى التخصص
لم يصح وقوعه مبتدا (بخلاف المرفوع) فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
العميد فلا يرتكب الاعتدال الضرورة وهي في المنكر دون المرفوع (ثم قال وشرطه)
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير (ان لا يمنع من الخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على مامر) ان معناه رجل جاء في الامر اذ اول رجلان
(دون قولهم شرهما ذاناب) فان فيه مانعا من التخصص (اما على التقدير الاول)
اعني تخصيص الجنس فلا مشاع ان اراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شر اذ ظهور
الخير للكل لا يهره ولا يفرعه (واما على) التذير (الساني) اعني تخصيص الواحد

من الافراد (قلنبوه) اى هذا التقدير (عن مظان استعماله) اى موارد استعمال قولهم
 شر اهر ذاناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر (واذ
 قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب الاشراف لوجه) اى وجه الجمع
 بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص (تقطع شان الشر
 بتكثيره) اى جعل التكثير للعظم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى
 شرف طبع عظيم اهر ذاناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الاشراف الاشر
 فطبع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيثنى
 التوفيق للكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصوصة بالوصف القدر المستفاد من
 التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص لمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذاناب
 الاشراف ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير لتفطع لتحصل النوعية لابد من اعتبار كونه
 فى الاصل مؤخر ا على انه فاعل معنى قسط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيثنى التوفيق
 والكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
 البعيد كما لا يصح فى المرف لجهة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الابان يقال انه
 اشترط اعتبار التقديم والتأخير فى افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس بمستفاد
 من التقديم بل من الوصف بانه على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم
 بما عدها قولنا رجل طويل جاءنى معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخر ا يدل على
 هذا انه قال بالتخصيص الحصرى فى نحو قولنا ما ضربت اكر اخويك وهو فى معنى
 ما ضربت احاك الاكبر (وفيه) اى فيما ذهب اليه السكاكى واحتج به لمذهبه
 (نظر اذ الفاعل اللغوى والمعوى) كالنأ كيدو البذل (سواء فى امتناع التقديم
 ما بقيا على حالهما) اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم
 التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع فى تقديمهما وايا ما كان (فجوز
 تقديم المعوى دون اللغوى تحكم) لا يقال الفاعل لا يمتنع التقديم بوجه والتابع
 يمتنع على سبيل الفسخ من النابية وهو جائز كما فى جرد قطيفة واخلاق نيا ب
 وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لانسلم ذلك بل انما يمنع تقديمه مادام فاعلا
 واما اذا جعل مبتدأ واقم مقامه ضمير فلا وتجوز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم
 والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منافكما تعتبر فى جرد قطيفة فليعتبره
 فى زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا متمنع بالاتفاق واما التابع فلانسلم
 امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأ كيد فى قوله بنيت بها قبل المحاق
 بليلة فكان محاقا كاله ذلك السهر فان كله تأ كيد لذلك السهر والمعطوف فى قوله
 عليك ورحمة الله السلام على وجهه وبيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات مالى +
 الاحياء بعدهم من شدة الكمد + ثم اشكتك لاشكافى وساكنه قبر بسنجار او قبر على

فهذا * فان قوله وسأكنم عطف على قبر فهو انا وانت وهو في قولنا انا قلت وانت
 قلت وهو قام عند قصد التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحى
 مقدم والجملة ضمنية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحى قلت امتناع تقديم النافع حال
 كونه تابعاً شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائدات الطير عطف
 بيان للعائدات لا موصوفاً واتفقوا على امتناع ما ينافى الا نحو لعل احدنا رفع على الابدال
 لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكاراة ودليل امتناع تقديم العامل وهو التباسه
 بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله فكان محققاً له ذلك الشهر فعد موت كونه البيت
 مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيداً للصبر المستتر في كان لدلالة قوله قل الحاق
 على السهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيره ولو سلم فيكون ساداً محمولاً على
 الضرورة فلا يدل على حوازه في السعة ولو سلم فيه تقديم على المسوع فقط المطلوب
 حوار مقدمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو
 والعاء وم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
 عليه على العامل واما تقديم التأكيد والدل في السعة على المسوع والعامل جميعاً
 هم الم يقل به احد (تم لانسلم انشاء التخصيص) في صورة المنكر اعني في نحو رجل
 جاءنى (لولا تقدير التقديم لحصوله) اى التخصيص (بمعناه) اى بغير تقدير التقديم
 كما ذكره السكاكي في سرائر دباب من التهويل وغيره كالصغير والكبير والتقليل
 وغير ذلك مما يستعاد من التكرير فهو وان لم نصرح بان لاسب للتخصيص سواء
 لكن استلزم كلامه ذلك حجب قال اما يرتكب ذلك الوجه العبد عند المنكر لموات
 شرط المبتدأ لا يقال التكرير اعما يدل على الوجبة بالتهويل او غيره والحصر
 اعما يستعاد من تقدر التقديم فلا بد منه محال لا بما يقول قد ذكرنا اما يتخصص
 بالوصف بمنع تقدير التأخير فيه لعمدة وقوعه مبتدأ كالمعروف وانه يجب ان يكون
 الحصر مسماً من الوصف والا فلا توحيد لكلامه بل الجواب انه اما يثبت التقديم
 والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص الوعوى الذى يمكن ان يستمد
 من الوصف المستعاد من التكرير كما في قولنا رجل جاءنى معنى لامرأه اولا رجلاً
 (تم لانسلم امتناع ان يراد المهر سر لاجير) اد لا دليل عليه لا نقلاً ولا اعتلاقاً السبع
 عند القاهرة قدم سر لان المعنى ان الذى اهره من حسن السرا من حسن الخير (تم قال)
 السكاكي (ويقرب من) قبل (هو قام رد قائم في التقوى لصمد) اى قائم (الصغير)
 مل قام فيكرر الاسناد ويقوى الحكم وقال اعما قلت يقرب دون ان اقول بغيره
 لان قائم لما لم يحاول في الخطأ والحكمة والعبة في اما قائم واب قائم وهو قائم
 اسمه الحالى من الصغير وهذا معنى قوله (وسمه) اى سمه السكاكي قائم مع انه
 متصين للصبر (بالحالى) من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والعبه (كما لا يتغير

الطائي منه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه محضاً ويطن
انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى تضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للجائى
من الضمير يعنى ان قوله وقرب يشتمل على الامر من احدهما المقاربة فى التقوى والسبى
عدم كمال التقوى ٤ قوله تضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثانى ولا يفتى
ما فيه من التصديف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجرح عطفاً على تضمنه ليكون
او ضاع (ولهذا) اى ولشبهه بالحالى عن الضمير (لم يحكم) بانه مع الضمير (جمله)
واما فى صلة الموصول فاما حكم بذلك لكونه فيها فعلاً عدل به الى صورة الاسم
كرهية دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل (ولا حول) قائم
مع الضمير (معاملتها) اى الجملة (فى البناء) حيث اعرب فى نحو رجل قائم ورجلا
قائماً ورجل قائم والحاصل انه لما كان تضمناً للضمير ومشابهاً للحالى عنه روعيت
فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قرياً من هو قائم فى التقوى واما الثانية فبان لم
يحمل جملة ولا حول معاملتها فى البناء قبل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم
من زيد قائم ناه على شبهه بالحالى لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند
الى الطاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى
الطاهر قلنا جعل تابعاً للسند الى الضمير وجعل عليه فى حكم الافراد وهذا معنى
قوله فى المتنازع واتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعاً لعارف
المسند الى الضمير عارف المسند الى الطاهر فحكم بانه مجرد مثله وقال المصنف معناه
اتبع عارف عرف فى افراد اذا اسند الى الطاهر مفرداً كان الطاهر اومسى او مجموعاً
ولعله ٩ سهو اذ احاصل ح لهذا الكلام (ومما يرى تقديمه) على المسند (كاللازم
لقط مل وغير) اذا استعمل على سبيل الكساية (فى نحو ملك لا يجمل وغيره
لا يجود بمعنى انت لا تجمل وانت تجود) وفى الإيجاب نحو مل الامير جل على
الادهم والاسهب وغيرى باكثر هذا الساس يحدد اى الامير جل واما لا انخدع
فالاول كساية عن بوث الفعل اوصيه عن الحاطب بل عن اصيف اليه لقط مل
لا به اذا ابت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه اوتوب عنه واريد
ان من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان
يعمل كذا وان لا يعمل كذا ازم الثبوت لدائه او التثنية عن طريق الاولى والثانى
كساية عن سوت الفعل لمن اصيف اليه لقط غيرى التى وعن سله عنه فى الإيجاب
لا به اذا بقى الجود عن غير الحاطب ملائمت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولادله من محل يقوم به ولا به اذا ابت الانخداع للغير من غير القصد الى انسانا
سوى المكلم يتصف بالانخداع ولا شك فى بوث عدم الانخداع لاحد فى الجملة لم
سلب الانخداع عن المكلم فهما قد استعملا على سبيل الكساية ولم يقصد سوت

٤ لا كلام فى انه يمكن
تفصيل ذلك بان يجعل
الواو بمعنى مع
فينصب ما بعدها على
انه مفعول معه او
عطف على الضمير
او بحر عطف على
تضمنه لانه لا يطاق
كلام المتنازع على
ما يظهر بالتأمل فلا
يحسن النقل

٩ لاه اذا اسد الى
الطاهر فلا وحه
لتنبيه وجهه كالفعل
فلا حاجة الى جعل
افراداً بحكم التبعية
وايضاً الافراد ههنا
فى مقابل الجملة كما ذكر
فيما قبل لافى مقال
التبعية والجمع

العمل او لفيه لائسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد
وقوله غيري جني وانا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتقدم فان التقديم ليس كاللازم
متقدم هذا المعنى والى هذا اشار بقوله (من غير ارادة تعريض لغير مخاطب)
بان يراد بملك وغيره انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل له وقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة
التعريض كما يقول ضريرى من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك
غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية
ويلتزم فيه من فليتنبه له (لكونه) اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم (اعون
على المراد بها) اى يهذين التركيبين لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم
وابات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيحى والتقديم لكونه مفيدا للتعوى اعون
على انبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل
الاجهاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا لحصول
المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالاثر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه
قطعا قال الشيخ وانت اذا تصممت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدأ على الفعل
اذا قصد بجهاد المعنى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيما ادا لم يقدم ما لو قلت يفعل
كذا ملك او غيرك رأيت كلاما مغلوبا عن جهته ومغفرا عن صورته ورأيت اللفظ
قد بدأ عن معناه ورأيت الطبع يأى ان رصاه (قبل وقد قدم) المسند اليه المسور
بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) اى التقديم (دال على العموم) اى على
نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما صلب اليه لفظ كل (بحول انسان لم يتم)
فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف ما لو اخر نحو لم يتم
كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لانه كل فرد) فالتقديم يفيد
عموم السلب ونحو النفي والتأخير لا يفيد الاساب العموم ونفي النفي (ودلت)
اى اعادة التقديم النفي عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الافراد (لتلايرم ترجيح
التاكيد) وهو ان يكون لفظ كل تقرير المعنى الحاصل قبله وتقوته (على التأسيس)
وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصل قبله بمعنى لو لم يكن التقديم مفيدا
لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم
باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حل الكلام على الافادة خير من حله على
الامادة فالمرور ماله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكبر فالحل عليه
راجح قلنا ممنوع ولوسلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على
الافادة وكان هذا القائل يتمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام
ليبان السبب والماسبة والا فلا تبيت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما فى صورة

٩ وليس معنى قوله
كاللازم انه قد تقدم
وقد لا يقدم بل المراد
انه كان مقتضى القياس
ان يجوز التأخير
ولكن لم يرد الاستعمال
الاعلى التقديم نص
هايه الشيخ فى دلائل
الاجهاز

التقديم فلان قولنا انسان لم يتم موجبة ممله اهمل فيها بيان كية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءاً من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقرير الرابطة بعده ثم اثبت للوضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لاسالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والافالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يتم موجبة ممله معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاجن كل فرد (لان الموجبة الممهلة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يتم بعض الانسان بمعنى انها متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهلة بن القيام مما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكذا صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكما صدق انسان لم يتم صدق لم يتم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة بنى الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم معنيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون متفيا عن بعض من الافراد بابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون معنيا عن البعض بابتا لبعض الآخر واداببت ان انسان لم يتم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاجن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تأكيد لا تأسيسا فلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يتم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر لالتأكيد المعنى الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يتم انسان سالبة ممله لاسور فيها (والسالبة الممهلة في قوة السالبة الكلية المقنضية التي من كل فرد) نحو لاشئ من الانسان بقائم واما قل في الاول المستلزمة وههنا المقنضية لان السالبة الجزئية تحتمل بنى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض بونه لبعض وعلى كل تقدير تسلم نفي الحكم عن جملة الافراد فاسار بلطف الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهلة في قوة الجزئية وقد حكمها بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاسار اليه بقوله (لورود موضوعها) اى موضوع المهلة (نكرة) غير مصدرة بلطف كل (في سياق البنى) وكل نكرة كذلك مفيد لعموم البنى واما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يعيد العموم في البنى انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الابات واما التي تفيد العموم في الابات كالمصدرة بلفظ كل فعد ورودها في سياق البنى انما تفيد نفي العموم لاعموم

النفي لان رفع الایجاب الکلی سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان في الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظه كل وقتنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا في الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه في القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لمعوم السلب ليكون كل لتأسيس لا لتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظه كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فمما اشتهاه احدهما يثبت الآخر ضرورة (وفيه نظر) لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لا فادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لا فادة النفي عن كل فرد لاننا لم نثبت ان يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) اعني الموجبة المهمة المدولة نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) اعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (انما افادته الاستناد الى ما ضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاستناد المفيد لهذا المعنى (بالاستناد اليها) اي الى كل لان اناسا صار معناه اليه فلم يبق مستندا اليه (فيكون) اي على تقدير ان يكون الاستناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاستناد الى انسان يكون (كل تأسيسا لا تأكيدا) لان التأكيد لفظ بعيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افادته حينئذ نفس الاستناد الى كل لاشي آخر ليكون كل تنويته ولسا كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ماد كرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لا فادة معنى كان حاصل مدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اسار الى مع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا ههنا (ولان) الصورة (الثانية) اعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا جلت كل على الثاني) اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان في القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون كل تأسيسا) بل تأكيدا على مامر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصل مدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلنا ههنا للنفي عن كل فرد وقتنا لم يقم كل انسان لمعوم السلب مل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل اما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد يلزم النفي عن الجملة ايضا فكل المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايها جلت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم كل انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة

٢ وحاصل هذا الكلام اننا لانسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه مل كل كان كل لتأكيد

لم يقيم كل انسان عليه بطريق المناقشة فلا يكون تأكيداً لانا نقول اما ان يشترط في
التأكيد اتحاد الدلائل او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقيم كل
انسان تأكيداً سواء جعل اللفظ عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في
قولنا كل انسان لم يقيم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تأكيداً لان دلالة قولنا انسان
لم يقيم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وروح يطبل ماد كرم بل الجواب
ان في الحكم عن الجملة اما بان يكون متغياً عن كل فرد او بان يكون متغياً عن بعض
الافراد نابتاً للبعض الآخر او بان يكون محتملاً للنفى والاستفاد من لم يقيم انسان هو
القسم الاول فقط فالجمل عليه تأكيداً وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقيم كل انسان للنفى
عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلنا للنفى عن جملة الافراد
على الوجد المحتمل فيكون تأسيساً قطعاً لان هذا المعنى لم يكن حاصلًا قلّه فليتأمل
(ولان النكرة الممثلة اذا عمت كان قولنا لم يقيم انسان سائبة كناية لاسمها) كما ذكره هذا
القاتل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع يقال
سمها مهمله باعتبار اهمال السور اعني الاعط الدال على كية افراد الموضوع لانا نقول
المستور في كتب القوم ان المهمله هي التي يكون موضوعها كلياً وقد اهل فيها بيان
كية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الينجاب او السلب في كل افراد الموضوع اوفى
بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وطاهر ان الصادق
على نحو قولنا لم يقيم انسان اعما هو تعريف الكلية دون المهمله واما انه لا سور فيها فم
اذا التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شئ يدل
عنايه ضرورة ولا نغنى بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السات الكلى لاسم
ولا واحد فلم يقصدوا الاحتصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه النسخ في الاسارات وهما يجوز ان يكون هيئة
القضية وكون الموضوع نكرة مفعلة او ادحال التنوين عليه سور الكلية كما انه في
الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاسارات ان كان ادحال الالف واللام وحب
تعميما وادحال التنوين بوجوب تخصيصا فلا مهمله في لغة العرب (وقال عبد القاهر)
في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لسمول التي واخرى لثني السمول (ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز التي بان احرث عن اداته) سواء كانت معمولة لاداة التي او لا وسواء
كان الخبر فعلا (نحو) قول ابن الطيب (ما كل ما يتقى المرأ يدركه) تجرى الرياح عمالا
تستهي السعن او غير فعل نحو قولك ما كل مثنى المرأ حاصل او حاصل على اللغة
الحجازية والبيعية (او معمولة للعمل المتي) اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز التي
واما ان يكون تقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس
بسديد لان كلا من الدخول في حيز التي والتأخر عن اداة التي سائل لوقوعها معمونة

للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التأخير عن اداة
النفى اهم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك
من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل ممتنى المرأ حاصلا فان خصصت التأخير باللفظي
فلم يخرج منه الا الممحول القدم على الفعل المنفي وان جعلته اهم من اللفظي والتقدير ي
دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يتخلوا عن تعصف وانما وقع فيه لتغييره عبارة
الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفعلا او تقديرا
يعنى كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة الممحول
التأخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفها على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد
بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على
ما يشعر به المال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل
العامل فيها او جعلت مفعولة للفعل المنفي اما فعلا لقطعا او تأكيذا له (نحو ما جاءني
القوم كلهم او ما جاءني كل القوم) وقدم التأكيذ لان كلا اصل فيه او مفعولا كذا
متأخرا (نحو لم آخذ كل الدراهم) او الدراهم كلها (او) مقدما نحو (كل الدراهم
لم آخذ) والدراهم كلها لم اخذ وترك نال التأكيذ اعتمادا على ما سبق وجعل
الفعل مفعيلا لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلا لم ولولن على ما ين في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما مررت كل الايام
ونحو ذلك ففي جميع هذه السورة (توجه النفي الى التعمول خاصة) لا الى اصل
الفعل (واقاد) الكلام (نبوت الفعل او الوصف لبعض) مما اضيف اليه كل ان
كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حل عليها واعمل فيها كقولنا في الفعل
ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب وما كاتب كل
القوم فيفيد نبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال نبوت الحكم لينحل ما اذا كان الخبر
جاءد نحو ما كل سوداء ثمرة لكان احسن (او تعلقه) اي تعلق الفعل او الوصف (به)
اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا لفعل او الوصف الممحول عليها او العامل فيها نحو
ما كل ما يتنى المرأ يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما
آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرأ ببعض متمماته وتعلق الآخذ ببعض
الدراهم بدليل الخطاب وسهاده الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا
ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيب برادان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر
لانا نجده حيب لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل خصال
ففسور - والله لا يحب كل كفار ايهم - ولا تطع كل خلاف - مهن - فالحق ان هذا الحكم
اكثرى لاكلى (والا) اي وان لم يكن داخل في حيز النفي بان قدمت على النفي لعلنا
ولم يقع معمول للفعل المنفي (عم) الا في كل فرد مما اضيف اليه كل واقاد نهي اصل

الفعل من كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذوالدين اقصر الصلوة)
 بالرفع لانها فاعل قصرت (ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن) اى لم يقع واحد منها
 لا تقصروا لا التسيان (وعليه) اى على عموم النبي وشيوعه كل فرد ورد (قوله) اى
 قول ابى النجم (قد اصبحتم ام الخيارات دعى + على ذنبا كله لم اصنع) برفع كله على
 معنى لم اصنع شيئا مما دعيه على من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب
 الحديث وشعرا بى النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين احدهما ان السؤال بام من
 احد الامرين لطلب التعيين بعد بيوت احدهما على الايهام في اعتقاد المستفهم فجوابه
 اما بالتعيين او بنى كل منهما ردا على المستفهم ومخطئة له في اعتقاد بيوت احدهما لا بنى
 الجمع بينهما لانه لم يعتقد بيوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
 والساقى ماروى انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذوالدين بعض
 ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سليبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان
 رداله لانه انما ينافى نفي كل منهما لافيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى
 لا لسلب الجزئى واما الاحتجاج بعسر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن
 الفعل مشتعلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب
 كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت نسي مما دعت عليه هذه المرأة فلو
 كان النصب مقيدا لذلك العموم والرفع غير مقيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب
 الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقاتل ان يقول انه مضطر
 الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها معولا وهو ممتنع لان لطة كل اذا اضيفت الى المضمر لم
 تستعمل في كلامهم الا تأكيد او مبتدأ لا تقول جاءنى كلامكم ولا ضربت كلامكم ولا مررت
 بكلامكم ولطيره بعنه مادكره سيويه في قوله لبك كاهن قتلت عمدا ان الرفع في كاهن على
 الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز هي السمة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لا مكان ان يقول
 كاهن قتلت بالنصب واعتزنى عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
 لاستعملها معولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تأكيد او
 مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدمها لما استعمل على ضميره لان معاها افادة التتمول
 والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى الضمير كانت الجملة متقدما ذكرها
 او في حكم المتقدم لانهم استعملوها مستدا لان العامل فيه معنوى لا يخرجها في الصورة
 عماهى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله
 هذا كلامه (واما ما خيره فلا قضاء امام تديم السد) وسيمنى ياه (هذا) الذى
 ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتكثير والتقديم والتأخير (كله
 مقتضى الطاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) اى على خلاف مقتضى
 الطاهر لا قضاء الحال اياه فبو صم المصير موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان

ثم الرجل) فان مقتضى الطاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاختار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير مائد الى متعلق معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالظهور في ثم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للدخ العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة و التزم تفسيره بنكرة ليحل جنس المتعلق في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المحصوص بالفاعل في مثل ثم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا ثم رجلا مثل ثم الرجل في الابهام والاجال ولا بد من تفسير المقصود ونعميله بما يسمى محصوصا بالدخ مثل ثم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب (في احد القولين) اي قول من يجعل المحصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المحصوص مبتدأ و ثم رجلا خبره والتقدير زيد ثم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير مائدا الى المحصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعمتا رجلين الزيدان ونعموا رجلا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب واما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ قلت قد افرد هذا الباب بخواص فيصون ان يكون من خواص التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمرد او لمنى او لمجموع لمسايقته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصل من التزام تاخير المحصوص في العطا لنادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد منه في ثم الرجل رجلا قال الله تعالى : ذرعا سعون ذراعا ٢ اول دفع لبس المحصوص بالفاعل كما مر (وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة) فالاختار فيه ايضا خلاف مقتضى الطاهر ويختار تأييد هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تسمى الابصار قصدا الى المطابقة لالى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم نسمع نحو هي الاميربني خرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه واما لم تعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا وياله قصة ور به رجلا وقوله تعالى : قسطين سبع سموات ١ لانه ليس من باب المسد اليه (لتمكن) لتلليل وضع المضمير موضع المطهر (مابعة) اي يعقب ذات الضمير اي يحى على عقبه (في ذهن السامع لانه) اي السامع (اذ لم يفهم منه) اي من الضمير (معنى انتظره) اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليعلم منه معنى لما جبل الله القوس عليه من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيمكن المجموع بعد في ذهنه فضل يمكن لان ما يحصل بعد مقاسات انتعب ومعانات الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عطيا يعنى به فلا يقال هو الذي ابطل بطرو هذا قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفعيم والتعليم هو

السّر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب ثم
لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل * ابو موسى فجاءك ثم جدا * وشيخ الحى خالته
ثم خالا * وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره
انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب ثم ان السامع ما لم يسمع القصر لم يعلم ان
فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب ثم بما ذكره ليس بسديد وقد
يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى * انا انزلناه *
اي القرآن اولانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعلل الاذهان نحو هو الى الباقي
اولادها ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع * زارت عليها الظلام رواق
(وقد يعكس) اي بوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) المظهر الموضوع موضع
المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتميز) اي تميز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع
كقوله) اي قول ابن رواندى (كم عاقل عاقل) هو وصف لعاقل الاول بمعنى
كامل العقل مثله فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية (اعيت) اي
اعينته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت (مذاهبه) اي طرق معاشه (وجاهل
جاهل تلقاء مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم التحرير) المتقن
من نحر العلم اقننه (زنديقا) اي كافرا نافيا للصانع قاتلا لو كان له وجود لما كان
الامر كذلك كقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب
الشأن وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه
فابرزه في مرضى المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو
الذى له تلك الصفة الجسمية والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه
عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضدهما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من
التعسف (او التهمك) عطف على كمال العناية اي اول التهمك (بالسامع) والسخرية
(كما اذا كان فاقد البصر) او لا يكون معه مشار اليه اصلا (او التداء على كمال
بلادته) بانه لا يدرك غير المحسوس (اوفطاته) بان غير المحسوس عنده بمنزلة
المحسوس (او ادعاء كمال ظهوره) اي ظهور المسند اليه (وعليه) اي على
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره (من غير هذا السبب) اي باب
المسند اليه قول ابن دمينه (تعاللت) اي اظهرت العلة والمرض (كى اتجى) اي كى
احزن من شجى يتجى على حد علم يعلم واما شجيا يتجو فهو متعد يقال شجاني هذا
الامر اي احزننى (وما بك علة تريدن قتلى قد ظفرت بذلك) اي تقتلى ولم يقل به
لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة (وان كان)

اى المظهر الموضوع موضع المضمر (غيره) اى غير اسم الإشارة (قل زيادة التمكن)
 اى تمكن المسند اليه عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) من صمد اليه اذا
 قصده لانه يصمد اليه فى الجواب (ونظيره من غيره) اى نظير قل هو الله احد
 الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر زيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله
 تعالى (وبالحق انزلناه وبالحق نزل) اى ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المنتضية لانه
 وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير (او ادخال الروح فى ضمير السامع
 وتربية الهابة او تقوية داعى المأمور) اى ما يكون داعيا لمن امرته بنى الى الامثال
 والايان به (مناهما) اى مثال التقوية وادخال الروح مع التربية (قول الحلفاء امير
 المؤمنين يا مارك بكذا مكان انا امرك بكذا وعليه) اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر
 التقوية داعى المأمور (من غيره) اى من غير باب المسند اليه (فاذا عرمت) بعد المشاورة
 ووضوح الرأى (فتوكل على الله) حيث لم يقل على لما فى لعله الله من تقوية داعى
 النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلائله على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
 وسائر اوصاف الكمال (او الاستعطف) اى طلب العطف والرحمة (كقوله الهى
 عبدك العاصى انا كما) مقرا بالذنوب وقد دعا كما + فان تغفر فانت لذلك اهل + وان
 تطرد فمن يرجع سوا كما + حيث لم يقل انا العاصى اثبتك على ان يكون العاصى بدلا
 لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وتزقب الشفقة ما ليس فى لعل انا وفيد ايضا
 تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى + قل يا ايها الناس اى رسول الله اليكم جميعا +
 الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته + حيث لم يقل فامروا
 بالله وفى لتتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذى وجب الايمان به
 بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف تلت الصفات كما من كان انا او غيرى اظهرا
 للنصفه وبعدا عن التعصب له (فان السكاكى هذا) اعنى نقل الكلام عن الحكاية
 الى العيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر) اى النقل غير مختص بان يكون
 عن الحكاية الى العيبة فى العبارة ادنى بساخ ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن
 الحكاية الى العيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون العيبة باسم مظهر
 لا بضمير غائب والاول اوفق بقوله (بل كل من التكلم والحطاب والعيبة مطلقا ينقل
 الى الآخر) فيصير الاقسام ستة حاسلة من ضرب البله فى الاسين لان كلاما من الثلاثة
 ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى
 ويحتمل ان يتعلق بالعيبة على معنى سواء كان العيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع
 على معنى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها قد اورد فى الكلام م
 عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقضى الطاهر ابراده فعدل الى الآخر
 وهذا انسب من قصود المصنف من تهميم تفسير السكاكى (وسمى هذا النقل عد علماء
 المعانى الثغافا) مأخوذا من الثغاف الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه

وقول صاحب الكشف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبنى على انه كثير اما يطلق
 البيان على العلوم الثلاثة (كقوله) اي قول امرئ القيس (تفاوت ليلك بالامد)
 بفتح الهزرة وضم الميم اسم موضع و يروى مكسرها خصص هذا المثال من بين امثلة
 السكاكي لمساقيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلاما من التكلم والحطاب والغية اذا
 كان مقتضى الطاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله
 ليلك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الطاهر ليلي بالتكلم (والمشهور) عند الجمهور
 (ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والحطاب
 والغية (بعد التعبير عنه) اي عن ذلك المعنى (باخر منها) اي بطريق آخر من
 الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الطاهر ويكون مقتضى
 ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح
 وانما قلنا ذلك لاننا لم قطعنا من اطلاقهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام
 من اسلوب من التكلم والحطاب والغية الى اسلوب آخر غير ما يترقبه مخاطب ليفيد
 تطرئة لنشاطه وايقاظا في اصفائه فلولا يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست
 من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال واثم رجل واثم الذي فعل كذا
 ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم
 والمخاطب وتارة بالاسم المطهر او ضمير العائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر
 خذ بيدي وفي التنزيل انت صليت هذا بالهتسا يا ابراهيم لان الاسم المطهر طريق
 ضيئة ومنها تكرير الطريق الملتصق اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت
 فان الالتفات اما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على
 كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو
 عالم حقق لي هذه المسئلة فاك الذي لانظيره في هذا المعنى ونحو قوله يا من يعز
 علينا ان نمارقهم وجدانا لكل سى بعدكم عدم اياه لالتفات في ذلك لان حق
 العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون
 بطريق الخطاب فكل من نمارقهم وبعدكم جار على مقتضى الطاهر وما سبق الى
 بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الدين اموا من باب الالتفات والقياس انتم فليس
 بئى قال المرزوقي في قوله انا الذي سئني امي حيدر كانه القياس ان يقول سئني
 حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكسبه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه
 وكان الآخر هو الاول لم يبال رد الضمير على الاول وحل الكلام على المعنى
 لاسمه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند المحوين حتى ان المازني قال لولا استنار
 مورده وكرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيد او هو ان يكون
 التعبير ان في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله ليريه من اياتنا فين

قرأ ليريه يله الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من ايثا ليس بكلام آخر بل هو من المتعلقات ليريه ومتمماته (وهذا اخص منه)
 اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فضل الى آخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله * تطاول ليلى بالامد * وتام الخلى ولم ترقد * وبات وبات له ليلة * كليلة ذى العابر الارمد * وذلك من بناء جاءنى * وخبرته عن ابى الاسود * فى الصحاح العابر قذى العين وفى الاساس فى عينه حوار وطار اى غصة تمض منها وبات له ليلة من الاسناد الجازى كصام فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الايات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرئ القيس ثلث التفاتات فى ثلثة ايات ظاهر فى ان مذهب السكاكى موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها فى بات والاخران فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلى والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات او يكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب والتسالت فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون فى شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلى الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الامن الغيبة وحدها وعن الثانى انا لانسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما قوله تعالى * سم عفونا عنكم من بعد ذلك * ثم توليت من بعد ذلك * حيث لم يقل من بعد ذلك (مال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) مكان ارجع فن قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لاتعبدون الذى فطرکم كما سيجى فالمرع عنه فى الجمع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى المذهب قلت لانسلم ان قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام بل يعبرى باللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مل لتكلم فى قوله من بناء جاءنى وقد قطع المصنف بانه واردا على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عنه السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بتخصيص فيه عن غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الآية

والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما
 انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق
 الاختلاف بينهما وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل
 ترجعون وجهه في من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه والى القية (انا اعطيناك
 الكوثر قبل ربك) مكان لنا وقد كثرت في الواحد من التكلم لفظ الجمع تعظيما له
 لعددهم المعظم كالجماعة ولم يحث ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو
 استعمال المولدين (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طهباك) اى
 ذهب بك (قلب في الحسان) متعلق بقوله (طروب) قال المرزوقي معنى طروب
 في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مرادتها (بعيد الشباب) اى حين ولى
 الشباب وكاد ينصرم (عصر حان مشيب) اى زمان قرب المشيب واقباله على المجموع
 (يكفى ليلي) فيه التفات من الخطاب في طهباك الى التكلم حيث لم يقل يكفك وفاعل
 يكفى ضمير القلب ولبلى مفعوله الثانى اى يكفى ذلك القلب ليلي ويطالبني بوصلها
 وروى بالناء القوافية على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف اى شدايد فراقها
 او على انه خطاب للقلب فيه التفات آخر من القية الى الخطاب وقوله طهباك فيه
 التفات آخر عند السكاكي لاعداد الجمهور (وقد شط) اى بعد (ولها) اى قربها
 (وعادت عوادينا وخطوب) قال المرزوقي عادت يعوز ان يكون فاعلت من المعادات
 كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت
 عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (والى القية حتى اذا كنتم
 في الفلك وجرى بهم) مكان بكم (ومن القية الى التكلم والله الذى ارسل الرياح فتثير
 سحابا فيمقناه) مكان ساقه (والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد) مكان اياك نعبد
 وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام
 في الحالين واحدا كقوله تعالى : اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله
 من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يعبرى من العبد مع الله لامع غيره
 بخلاف قول جرير ، نقي بالله ليس له شريك ، ومن عند الحليفة بالجماع ، اغثنى بافداك
 ابى وامى ، بسبب منك انك ذوارتياح . فانه ليس من الالتفات في شئ لان المخاطب
 بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت السانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير
 الجمهور بقول ابى العلاء . هل زجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك
 فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في زجرنكم الى العبيد في اولئك بمعنى اولئك وهو
 قال انه اضراب عن خطاب بنى كناية الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل
 الالتفات فليس منه لان المخاطب به زجرنكم بتوكتانه وبقوله اولئك انت وقد يطلق
 الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بمجمل مستقلة متلاقية له في المعنى

على طريق المل أو الدماء أو نحوهما كما في قوله تعالى * وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا * وقوله تعالى * ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم * وفي كلامهم قسم القمر ظهري * والقمر من قاصحات الظهر * وفي قول جرير * متى كان الحيام بنى طلوح * سميت الفيت ابتها انطيام * اتنى يوم تصقل عارضها * يفرع بشامة سقى البشام * والثاني ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلج به شئ فقلت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى * مسودك كقول ابن ميادة * فلا صرعه يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصله يصقولنا فكأرمه * كما قال فلا صرعه يبدو قيل له وما تضع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة (ووجهه) اى وجهه حسن الالتفات على الاطلاق (ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان احسن لطرفة) اى تعجيدا او احدا من طرقت الثوب (لنشيط السامع واكثر ايقاظا لاسفاه اليه) اى الى ذلك الكلام (وقد ينحصر مواضعه بلطائف) اى قد يكون لكل اللغات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه محض به يحسب مناسبة المقام (كافى) سورة (العنكبوت) فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يحد ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (وكما اخرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى حاتمها) اى حاتمة تلك الساعات وهى قوله تعالى * مالك يوم الدين (المعبدة انه) اى ذلك الحقيق بالحمد (مالك للامركاه في يوم الجراء) لانه اصيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الطرفية اى مالك في يوم الدس والمعمول مخدوف دلالة على التعميم (حينئذ يوجب) اى ذلك المحرك لتأهيه في القوة (الاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بمايه الخنوع والاستعانة في المهمات) والء في تخصيصه متعلق بالخطاب يقال حاطبته بالدماء اذا دعوت له واجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العباداة وهى غاية الخضوع والتدلل له لا لغيره وان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستعاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العباداة ويكون اهدنا بيا لعمولة ليتلاءم الكلام ويكون العادة له لداته لا وسيلة الى طلب الخواج والاستعانة في المهمات للطبيعة المحتص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيهها على العبد اذا حدث في قراءة نعم ان يكون قراءته على وجه تعبد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف جار على اريقة المعتاد وطريقة الكشف هى انه لما ذكر الحقيق بالحمد واخرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق منه والء به * سمح وحوش ذلك العلوم التميز تقبل اياك يا من هذه صفة تعبد يكون حسب الء على الء سادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحد

العبادة الاله لان المحاطب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعليق العادة به تعليق
بلفظ التميز ليسهر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه
يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى فوجه النفس الى الذات
الحقيق بالحد فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد
وصف اولايه المدير للعالم واهله وابيا ناه المم باواع المم الدنيوية والاخرية
ليتنظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا ناه الملائك لعالم العيب واليه
معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه
الصفات فمطوب ثبوتها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم الصقى صد
العبد مقيما عن سائر الدوات وحاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العادة
وفيد تعظيم الامر العادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهده
ويراه ولا يبتعد الى ما سواه ولما اتجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الطاهر اورد
عدة اقسام منه وان لم يكن من صاحب المسند اليه فقال (ومن خلاف مقتضى تلقى
المحاطب بعير ما يترقب يحمل كلامه على خلاف مراده) البناء في بعير لتعددية وفي يحمل
للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الطاهر ان يتلقى المتكلم المحاطب الذى صدر
منه كلام بعير ما يترقبه هو سبب حمل كلام المحاطب على خلاف ارادته (تسها له
على انه) اى ذلك العير (هو الاولى بالقصد) والارادة (كقوله القميرى للحجاج
وقد قال) الحجاج (له) حال كون الحجاج (متوعدا اياه لاحملك على الادهم) يعنى
القيد (مل الامير حمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القميرى فارر وعيد
الحجاج فى معرض الوعد وتلقه بعير ما يترقب ان حال الادهم فى كلامه على العرس
الادهم اى الذى علب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وصم اليه الاشهب
اى الذى علب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج اما هو اقيد منه
على ان الحمل على العرس الادهم هو الاولى ان يقصده الامير (اى من كان مل الامير
فى الساطن وبسطة اليد تحد ير ان يصعد) اى ان يعلى المال ويهب من الاصعاد
(لا ان يصعد) اى يقيد وودق من صعد وقال الحجاج له ما ساه اى الادهم حديد
فقال لان يكون حديدا خيرا من ان يكون بليدا لحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
(او السائل) عطف على المحاطب اى تلقى السائل (بعير ما يتطلب تنزيل سؤاله
مر له غيره) اى غير ذلك السؤال (تسها على انه) اى ذلك العير (الاولى بحاله)
اى حال ذلك السائل (او المهم له كقوله تعالى سئلوك عن الالهة قل هي موافيت
للساس والحق) سألوا عن السدب فى اختلاف القمر فى زيادة النور وقصاه حيب
قالوا ما نال الهلال يدود قيقا مل الحيط ثم يترايد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوى
ثم لا زال يعص حتى يعود كما بدأ لاكون على حالة واحدة فاجبوا بان العرض

من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب ذلك الاختلاف معالم وقت بها الناس
 امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الدين والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف
 بها وقته وذلك لتنبيه على ان الاولى والايق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لاهل
 السبب لانهم ليسوا بمن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق
 لهم به غرض (وكقوله تعالى يستلوثك ماذا يتفقون قل ما افقتم من خير فلما ولدن
 والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما يتفقون فاجيبوا ببيان
 المصارف تنبها على ان المهم هو السؤال عنها لان النقطة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها
 وكل ما فيه خير فهو صالح للاتفاق فذكر هذا على سبيل التوضيح دون القصد
 (ومنه) اى ومن خلاف مقتضى الطاهر (التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تأنيها
 على تحقق وقوعه نحو) وبوم يفتح في الصور فسمع من في السموات ومن في
 الارض) بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب قزع من في السموات ومن في
 الارض بمعنى يفرغ وهذا كثير في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى
 (ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم العاقل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه)
 التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) اى يجمع له الناس
 لما فيه من الواب والعقاب والحساب وجمع ذلك وارد على خلاف مقتضى الطاهر
 فان قلت كل من اسمى العاقل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى
 والحال وحينئذ يكون معنى لواقع يقع ومعنى بمجمع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة
 الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلائها عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان
 معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الطاهر قلت لاختلاف في ان اسم العاقل
 والمفعول فيما لم يقع كالاستقبال مجازا وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند
 الاكرين تنزيلا غير الواقع بمنزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع لواقع
 بكونه خلاف مقتضى الطاهر قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن الوصف
 وبانه مالمس في العمل وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم
 مجموع له الناس وبين قولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لانه على الفرق
 بينهما وعلى ان مقتضى الطاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف لتنبيه
 على انه متحقق الوقوع وهذا والكلام بعد محل نظر (ومنه) اى ومن خلاف مقتضى
 الطاهر (القاب) وهو ان يجمع احدا جزء الكلام مكان الآخر والاخر مكانه وهو
 ضرر من احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ
 عليه ويكون المعنى تابع كما اذا وقع ماهو في موقع المبتدأ تكرر وما هو في موقع
 خبر معرفة كقوله قى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداما
 اى ذلك موقف الوداع موقعا منك والباقي ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى

اعلوا ان فيها
 اختلاطات النسخ
 والحق يظهر عند
 اهل الحق

لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا (نحو عرضت الناقة على الخوض) والمعنى
 عرضت الخوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك ميل به
 الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والحام في
 الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والحام طرف والرأس والاصبع مظهر لكونه
 لما كان المناسب هو ان يأتي بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمطروف نحو
 الطرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رطابة لهذا الاعتبار واما قوله + فأنك
 لا تبالي بعد حول + اظني كان امك ام جار + اى ذهب السودد من الناس واتصفوا
 بصفات اليام حتى لوبقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اهجيناً كان
 ام غير هجين قيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظني مرفوع بكان المقدرا لا
 بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
 + ولايك موقف منك الوداما + ويحصل المعادلة بين ماوقع بعدام وبين ماوقع
 بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه
 فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظني لا بالفعل العامل فيه وهو معادل لماوقع بعدام
 والحق ان ظني مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
 نحو ارجل في الدار ام امرأة وجار عطف على ظني لان دخول الهمزة في الاسم
 اكثر من ان يحصى وسيمى في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
 بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة
 كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل
 هو الام والمعنى اطببا كان امك ام جار لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظنيا
 وان يكون جاراً فافهم (وقبله) اى القلب (السكاكى مطلقاً) ايما وقع وقال انه مما يورب
 الكلام حساً وملاحة ويتجمع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتى في المحاورات
 وفي الاشعار وفي التنزيل (ورده غيره) اى غير السكاكى (مطلقاً والحق انه ان تضمن
 اعتباراً لطيفاً) غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف (قبل كقوله) اى
 قول رؤبة (ومهمة) اى فإزاة (مغيرة) اى متلوثة بالعبرة (ارجاؤه) اطرافه ونواحيه
 جمع الرجا مصوراً (كان لون ارضه سماؤه) وههنا مضاف محذوف اى لون سماؤه
 وهذا معنى قوله (اى لونها) فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سماؤه
 لغبرتها لون ارضه ففى القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء
 قد بلغ من الغبرة الى حيب يشبهه لون الارض في الغبرة (والا) اى وان لم
 يتضمن اعتباراً لطيفاً (رد) لان العدول عن مقتضى الطاهر من غير كلفة تقتضيه
 خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
 ما يورب عكس المقصود (كقوله) اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن + فلما ان

جرى من عليها * (كأطينت) من طينت السطح (بالقطن) أى القصر (السبام)
 أى الطين المخلوط بالطين والمعنى كما طينت القطن بالسياع وجواب لما قوله بعده
 * امرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا * ولقائل ان يقول
 انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمه قولنا كما طينت القطن بالسياع لايهام
 ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والقطن بالنسبة
 اليه كالسياع بالنسبة الى القطن والباقي ان يتضمن ما يوهى عكس المقصود فيكون
 ادخل في الرد كقوله * ثم انصرفت وقد اصبحت ولم اصب * جذع البصيرة قارح
 الاقدام * والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت
 ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوة حدة السن والفروخ قدمه وتناهى
 فالتناسب وصف ارأى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقصام في المعارك
 بالجذوة كما يقال اقدام غرورأى مجرب قليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام
 لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من
 الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبحت التثنية العينة ووجدته أى لم الف
 بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس بمعناه لم اجرح لان
 ما قبله من الايات يدل على انه جرح ويحرمه الدم ولان غوى الكلام الدلالة على
 انه جرح ولم يمت اعلا ما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحال على ترك الفكر في العواقب
 ورفض التركيز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحسب لان قوله وقد اصبحت
 أى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا
 قرينة عليه مع ما فيه من تبرة النظم ودلالة الكلام على ابيات الجرح له لا ينافي ذلك
 لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال
 بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالتناسب
 ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاحالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب
 المرضى ما انتسار اليه الامام المرتضى رحمة الله عليه وهو ان جذع البصيرة حال
 من الضمير في انصرفت وحذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها
 اولاً ولم يعرض لداته ندم في الاقصام ولم يتطرق اليه تقاعد من الاقدام وقروح
 الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انصرفت
 وقد نلت ما اردت من الاعاء ولم ينالوا ما ارادوا منى وانا على بصيرتى الاولى لم يدلى
 ندم في الاقصام ولا عاب في اختياري التضيق والانحراف بل قد صار اقدامى في الحرب
 قارحاً لطول ممارستى وتكرار مبارزتى

الباب الثالث احوال المسند به

(اما تركه مدمر) في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه

رعاية لطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه انى به لفظ الاحتياج اليه ثم استقل لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المنابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض (كقوله) اى قول ضايف ابن الحارث البرجى + ومن يك امسى بالمدينة رحله * (قافى وقيار بها لغريب +) وفى الاساس الماء فى رحله اى فى منزله ومأواه وقيار اسم فرسه لفظ البيت خبر ومعناه التمسك على الغربة والتوجه عن الكربة حذف المسند من الساق والمعنى انى لغريب وقيار ايضا لغريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الطاهر مع ضيق المقام بسبب التمسك ومحافضة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والساقى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسمها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تسريك هنا فى مامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التمسك على الاعتراض كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار لجاز ان توهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن الغربة لان تبوت الحكم اولا اقوى مقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الطاهر تنبيهها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد تساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاعتراض قصدا الى التمسك وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشف فى قوله تعالى + ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والمصارى + الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وقاعدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ائمة المذكورين ضلالا واسدهم غيا ياب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فا الطن لغيرهم وههنا اجابات لا يحتملها المقام (وكقوله نحن بامعدنا وانت بما + عندك راضى والراى مختلف) هذا صريح بان المذكور خبر عن الساقى وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله * زمانى بامر كنت منه ووالدى + برىا ومن اجل الطوى زمانى + على ان برىا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجهور الصاء على ان المذكور خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقى فى قوله + فيا قبر معن كيف وارىت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترما + ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان البر منه مترما

والبحر عليه ايضا متزع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعلوم عليه لان هذا المبتدأ فيية التأخير وانما قدم لقرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من النسائي منصوبا اى كنت منه برياً وكان البر منه متزماً والبحر ايضا متزماً ليكون من عطف المقرّد كقولسا كان زيد قائماً وعمره قاعدا لم يكن بعيداً (وقولك زيد منطلق وعمره) اى عمرو كذلك لحذف للاحتراز عن العيب من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) اى موجود لحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة يدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل حاصل مثل قائم او قاعد او رآكب فلا بد من الذكر ثم قديبل العمل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما فى المسال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالبالب او نحو ذلك والعاء فى فاذا قيل هى للسنة التى براد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف جلا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد فالبالب فاعلم فى اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولاً به لاطرفاً ويحوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف حينئذ لا يكون مضافاً الى الجملة وقال البردان اذا طرف مكان فيحوز ان يكون هو خبر المبتدأ اى فبالمكان زيد والزعم تقديمه لمشايتها اذا السرطبة لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالبالب اذلا معنى لقولسا فبالمكان زيد بالسالب (وقوله) اى قول الاعشى (ان ان محلاً وان مرتحلاً وان فى السر ادمفوا مهلاً) السرفرجع سافر كحسب وصاحب ومهلاً اى بعداً وطولاً (اى ان لسا فى الدنيا) حلولاً (وان لسا عنها) الى الآخرة ارتحلاً والسر الرفاق قد توعلوا فى الماضى لارحوع لهم ونحن على ارضهم من قريب لحذف المسد وهو ههنا طرف قطعاً بخلاف ماسق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدوا وان ريذا وان عمرا وقد وضع سبويه لهذا باباً فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحمر لانها الحاضنة والمتكلمة لنتاه والمترجة عنه وفيه ايضا صيق المقام اعنى المحافظة على التمر والمصنف بعدما مل للاختصار بدون صيق المقام بقوله ان ريذا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلاً يعنى على هذا الا - وب الا - هو حذف خبر ان المكررة طرفاً ولم يقصد انه بدون صيق المقام ههنا (وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خرائن رجاة ربي) تقديره لو تملكون تملكون لحذف تملكون الاول واداك من ضميره المتصل اعنى الواو ضمير مفعول وهو تملة - ر - متصل لسقوط ما يتصل به فالمسد المحذوف ههنا مل وفيما تند - اسم اوجبة واعرض ههنا احذر عن انصب اذ المقصود من الايتان بهذا هو تهسير التندر فلو انظرته لم يتحج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على معل - و - لسمه تمه - عن - من المحذوف لامبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون

التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يسد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشف هذا ما يقتضيه علم
الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المحضون بالشيخ المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المقصر رز
الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كان قولنا اناسيت في حاجتك وهو مبتدأ
وخبر يقيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مملو في الصورة فالجيب من
استدل بهذا الكلام على ان قولنا انما عرفت عند الاختصاص جملة فعلية واما ليس
بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في ما قصته فهو جده عليه لاله (وقوله
تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند (اي) فصبر جميل (اجل)
او حذف المسند اليه (اي قاصري) صبر جميل في الحذف تكبير للقاعدة بان كان جل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكرناه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو
الذي لا سكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالجمل عليه اولى وبان
سوف الكلام للذبح بمحصول الصبر له والخبار بان الصبر الجميل اجل لا يدل عن حصوله
له وبانه في الاصل من المصادر المعنوية اي صبرت صبرا جليلا وحله على حذف
المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ
وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجل قرينة لعطية ولا حالية وفي هذا نظر
لان وجود القرينة شرط الحذف فيثبت لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه
اذا اصاب الانسان مكروه فكسيرا ما تقول الصبر خير حتى صار هذا المقام بما بهم منه
هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جليلا بالصب فان
مصاه اصبر صبرا جليلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
المبتدأ معرفة اولى وان كانت الكرة موصوفة وبان المصوم من قولنا صبر جميل اجل
انه اجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجل من الجرع وبسبب
الشكوى وبما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لسا
اوفي الوجود آلهة ثلاثة او ثلاثة آلهة تحذف الحريم الموصوف او المميز او ولا
تقولوا الله والمسيح وانه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرببة كما اذا
اريد الخالق امين الواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة تحذف المبتدأ قال صاحب
المفتاح وقد يكون حذف المسند ساء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمبراد كقولك
اريد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عندك لخرج ام عن
الاتصال الى الاقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جلتان مشتركتان في احد
الجريئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو زيد ام قام
عمرو واريد قائم ام هو فاعاد واريد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام مقطعة

لامتصلا لانتك تقدر على الاتيان بالمقرد بعدام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعبدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا
مع القدرة على المقرد احتراز عن نحو الصلتين المشتركين في الفاعل نحو اقامت
قعدت واقام زيدام قعدلان كل فعل لا بدله من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان يكون منقطعهما نحو اقام زيدام تكلم (ولابد) المحذف (من قرينة
كوقوع الكلام بجوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله) اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجهور النحاة على ان المحذوف
فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى
وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فمنع بل لامعنى له وان
اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقها يؤدى
هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من الاسم الفاعل لامن الفعل
وهو حاصل في قولنا الله خلقها الطهور ان السؤال جملة اسمية لافعلية ومن عم قيل الاولى
انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لامن
الفعل وتقدير المسئول عنه اهم والجواب ان حل الكلام على جملة اولى من حله على
جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى « ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم » (او مقدر) حطف
على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر (نحو) قول ضارح بن نهشل
في مريّة يزيد بن نهشل (ليك يزيد) كانه قيل من يكيه فقال (ضارح) اى يكيه
ضارح اى دليل (لخصومة) متعاقب بضارح وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور
يكتفيه رايحة الفعل اى يكيه من يذل لاجل خصومه لانه كان ملجأ وطهرا للادلاء
والضعفاء وتعلقه بىكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى ونحوه ، ومختبط بما تطبع
الطوايح المختط الذى يأتىك للعروف من غير وسيلة وتطبع من الاطاحة وهى
الاذهاب والاهلاك والفوايح جمع مضطجة على غير القياس كاوايح جمع ملتصقة يقال
طوحته الطوايح واحاطته اطوايح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق
بمختط وما مصدرية اى يستل من اجل اذهاب الوقائع ماله اوى يكي المقدر اى يكي
لاجل اهلاك المايا يزيد وتطبع على التقديرين معنى الماضى عدل منه اليه استحضارا
لصورة دث الامر الهل (وفضله) اى فضل نحو ليك يزيد صارح وهو ان يجعل
الفعل مسبب لمفعول ويرفع المفعول مسببا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسؤال مقدر (على خلافه) وهو ليك زيد صارح بالبناء للفاعل ونصب يزيد
مفعولا (تكرار المصدر) اذ قد استعمل (اجلا سم تفصيلا) وذلك لانه لما قيل

ليك يزيد قد علم ان هناك باكياء يستند اليه هذا اليكاه لكنه مجمل فلما قيل ضارح اى
 يكيه ضارح قد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين او كد واقوى وان الاجال
 هم التفصيل او وقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجالا في السؤال المقدر
 اعنى من يكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجال ولا يبعد
 ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجالا وواحد تفصيلا (و يوقع نحو زيد غير
 فضلة) بل جزء جلة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة (و يكون
 معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره) اى ذكر
 الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهذا الذي بخلاف ما اذا بينى للفاعل فانه
 مطمع في ذكر الفاعل ولعارض ان يفضل نحو ليك زيد ضارح نصب يزيد و بناء الفعل
 للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين
 من حيث الطاهر لان نصب نحو زيد وجعله فضلة يوهى ان الاهتمام به دون الاهتمام
 بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهى ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في
 الطماع اول كلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع
 واهز (واما ذكره) اى ذكر المسند (فلما مر) في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو
 الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على
 القرينة نحو : ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
 العليم : ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه
 قوله تعالى : بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله اءنت فعلت هذا بالهتيا يا ابراهيم
 وغير ذلك (او ان يتعين كونه) اى المسند (اسما او فعلا) فيفيد الثبوت والتجديد
 كما سنذكره وان يدل على قصد التجهيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد
 عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطيخ نوبه ونحو ذلك وحصول التجهيب بدون الذكر
 ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تجهيب المتكلم للسامع فبالذكر
 المستغنى عنه في الطاهر (واما افراده) اى جعل المسند غير جلة (فلكونه غير
 سبى مع عدم افادة تقوى الحكم) ادلوكا سبيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى
 نحو زيد قام فهو جلة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من
 زيد قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم
 افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوى بحسب
 التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التأكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال
 تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيد الطريق المخصوص نحو زيد قام واما لم يفضل
 مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ الفتاح ليعمل صورة التخصيص نحو انا سمعت
 في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيد

ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واجيب
 لصاحب المفتاح بان نحو انا سميت عند قصد التخصيص بجملة فعلية وانا تأكيدي
 مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لاجلة كما في سميت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله
 غير سببي موقع القلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد
 فسر القلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانقضاء عنه فزم
 المصنف انه يسئل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانقضاء
 عند ضرورة ان الاسناد حكم بنبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وتعالى ان يقول لانسلم
 صدق هذا التعريف على المسند السببي لانهما متساويان في المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
 وظاهر انه وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لاجلة التي وقعت
 خبر المبتدأ لم يحكم بنبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة
 خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم
 لمفهوم وهو اما بنبوته له او بانقضاء عنه ضرورة فلا بد من الحكم بنبوت مفهوم
 انطلق ابوه زيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما
 في الباب انه وصف اعتباري فلواراد ههنا البوت بالفعل حقيقة لا تنقض بكسر
 من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند
 فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده وما ذكره القاض العلامة في شرح المفتاح
 ههنا ان المسند في زيد مطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان
 المسند في زيد مطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس
 بجملة فالحكم به في زيد مطلق ابوه هو المعرود بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
 ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون
 المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
 ليس بفعل كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في القلي مالا من هذا
 القيل لانه خلفه اولى بان يسل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت زيد
 بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو
 رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم آباءه وصف سببي وعلى هذا كان القياس
 ان يجعل نحو زيد مطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المصنف
 اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكر من البر
 بستين وفي الدار حالد وقل اد التبر استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
 وعرض عليه المصنف ان الضرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في الماثلين جملة
 ويحصل التقوى لان حاله مرفوع بالاشداه لا بالاعالية لعدم اعتماد الطرف
 على شيء واسأل السائل العلامة في السرح الى الجواب بان المسال الاول مبني

على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبنى على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد
المثال الأخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بمسתר حتى يكون خالد
مرقوما به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة
المسند الأعلى ايضا كما لتفسيره مفردا كان اوجلة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثله واغراضه فيكون التمثيل ههنا
ضايعا ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال
وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند
لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر
القطي وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسباً وهذا ظاهر
للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام (والمراد بالسببي نحو زيد ابوه
منطلق) لم يفسره لاشكاله وتعمد ضبطه وكان الاولى ان يبدل بالجملة الفعلية
ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقته على المبتدأ بعائد بشرط
ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قل هو الله احد : لان تعليةها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد
قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام
ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى * ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق اجر
من احسن عملا * لان المبتدأ اهم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد
اهم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر
مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عايد بانه ثابت
لشيء الذي بني عليه ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب
التعليق بغير ما بنى عايد ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق
نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي
فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده ذلك المسند
متعلقا بما قبله بسبب ما قالوا نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بابوته مبتدأ اعنى ابوه قد علم بنى بالاثبات له وزيد غير ما بنى منطلق عليه
لان معناه ما جعل مبتدأ ووقع منطلق فلا شبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو
زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبنى على شيء
لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى
ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به

ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قيمان وقوله او يكون المسند فعلا منعسوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وانه قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المتضمنة لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والالكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذلا وجه للعدول الى المضارع وترك لقط اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا م الطاهر من لعط المعراج ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في الجملة وقعت مسندا الى متدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو مائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحيث يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا (واما كونه) اي كون المسند (فعلا فالتقييد) للمسند (باحدا لازمة اللمة) اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة و تراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق ففعلوا الصلوة الواقعة في الآتات الكبيرة المتعاقبة واقعة في الحال (على اخصر وجه) بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس والآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما العمل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه (مع افادة التجدد) الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم العمل وتجدد الجزء وحدوه يقتضي تجدد الكل وحدوه و طاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجمع اجراؤه بعضها مع بعض (كقوله) اي قول ظريف بن عجم (او كلا وردت عكاظ) وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتناخرون وكانت فيه وقايح (قبيلة بعوا الى عريهم) عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف (توسم) اي يفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه الطر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم (واما كونه اسما فلا فائدة عدمهما) اي عدم التقييد

المذكور واقادة التجدد بل لا قادة الشبوت والدوام لا غراض يتعلق بذلك كما في مقام
 المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والشبوت (كقوله لا يالف الدرهم
 المضروب صرنا) وهو ما يجمع فيه الدراهم (لكن يرم عليها وهو منطلق) يعني ان
 الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار بتجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
 ان كان هو الانبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باسعار
 زمان ذلك الشبوت فينبغي ان يكون بالعمل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت
 به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويتحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
 لا كثر من اسات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمر وقصير واما الفعل فانه يقصد
 فيه التجدد والحدوب ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزأ فجزأ فهو
 يزاوله وزجيده وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء المعنى
 من غير افتراق والالام مختلفا اسما وفلا (واما تنقيد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل
 والمفعول وغير ذلك (بمفعول) مطلق اوبه اوفيه اوله او معه (ونحوه) من الحال
 والتمييز والاستثناء (فلترية القائدة) وتقويتها لان ازدياد التقيد يوجب ازدياد
 الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة القائدة كما مر في المسند اليه ولما
 كان هما مطنه سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقيد كان به ليس لترية
 العائدة اذ القائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لترية العائدة اشار الى انه
 مستثنى من هذا الحكم فقال (والمقيد في نحو كان زيد مطلقا هو منطقة لا كان) لان
 منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان
 النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد مطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب
 لتفريغ الفاعل على صفة اى جعله وتيسيره على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو
 مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما
 انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار
 زيد غنيا انه متصف بالعنى المنصف بالصيرورة اى الحصول بعدان لم يكن في الماضي
 وهذا معنى قولهم انها لا عطاء الخبر حكم معافان للفنى في هذا المال حكم الانتقال
 لانه الحال التى انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه
 الافعال (واما تركه) اى ترك التقيد (فلما منع منها) اى من ترية السائدة كعدم العلم
 بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع
 السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لا غرائى تتعلق
 به او خوف ان يتصور المحاطب ان المتكلم مكنارا وقادر على التكلم فيتولد منه
 عداوة وما يشبه ذلك (واما تنقيده) اى العمل (بالشرط) نحو اكرمك ان تكرمنى
 او ان تكرمنى اكرمك (فلاعتسارات) وحالات تقتضى تقييده به (لا تعرف الا

بمعرفه ما بين ادواته) اى حروف الشرط واسماؤه (من التخصيص وقد بين ذلك)
التفصيل (فى علم النحو) فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد
للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرمك اباى ولا يخرج الكلام بتقيده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فاجزاء ان كان خبرا فالجمله خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت عمتك
وان كان انشاء فالجمله انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه وقول
صاحب المتنازع ان الجمله الشرطية جمله خبرية مقدمة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها
لا صدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الجبرى واما نفس الشرط بايون
الجزء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم
عليه ما فى خبره ولا يصح عرا ان تضرب انكربك واما ما ذكره الشارح العلامة من
ان مراده ان الجزء جمله خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى ذاتها
مجردة عن التقييد بالشرط لامع التقييده على ما نلن لان التقييد بالشرط بخبرها عن
الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقه قيده بقوله فى نفسها فتسب
منه وتحليل لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جبرا
من الشرطية مقدما او تاليا ارفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق
والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فتولنا ان كانت الشمس طالعة ليس
بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالهار موجود عند وقوعه جوابا
للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لانسلم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان
جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقق فى هذا
المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقين غيرها بحسب اعتبار اهل
العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية
النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيده ومفهوم القضية ان
الوجود يثبت للنهار على تقدير طوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من
احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بنبوت الوجود للنهار حينئذ
وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالحكم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم
وكذبها بعد ما فكل من الطرفين قد انخلع عن الجبريد واحتمال الصدق والكذب
وقالوا انها تشارك الجايد فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتحالفها
بان ذرفها مؤامان تأليفا خبريا وان لم تكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد
انطرفين هو الآخر بخلاف الجمالية الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النصارى ان التقدير
النهار موجود فى كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جمله خبرية قيد مسنده بمفعول

فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من تفاسيس الباحث (ولكن
لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو) لكثرة مباحثها الشريفة المهمة في علم النحو (فان
واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) في اعتقاد التكليم
فلا تقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل (واصل
اذا الجزم) بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط
فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النواة وصرحوا بانه انما
يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الاتفاق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم
بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمستلزم بينهما
فليتأمل وكذا ذكر في المقتضاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل انكرمه ام لا فنبه في المنال على اشتراط
الخلو عن الجزم باللا وقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ايا كيف تراعى حتى
مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهران الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان
الشرط هو انشاء كونه اباله فلو لم يشترط الخلو عند ايضا لما احتاج هذا المنال الى
التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط
والمطالب عالم به (ولذلك) اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم
(كان) الحكم (النادر) الوقوع (موقعا لان) لان النادر غير مقطوع به في الغائب
(و) لذلك ايضا (غلب لفظ الماضي) على لفظ المضارع في الاستعمال (مع اذا) لان
الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظر الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان
كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل
مثل ان (نحو فاذا جاءتهم) اى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه)
اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) (جذب وبلاء) (بطير وبوسى)
اى يشاء موابه ويقولوا هذا ينسر موسى (ومن معه) من المؤمنين حتى في جانب الحسنة
بل لفظ الماضي مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا
عرفت تعريف الجنس) اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس تطلق
عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرة واتساعه لتحققه في كل نوع
من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا حتى بان دون اذا فيما
قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة وان اسابكم فضل من الله وههنا
بحسب وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما
في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التكير فلا لان القطع بحصول الجنس
يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ماضورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين

نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تسبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمنصف قد قطع يكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب الفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يقدم ذكر الحسنة لتحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولوسلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في قوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت بمنزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نسب احسنهم لقرط الاحتياح اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر وفي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احق باختصاص هذه العتائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قديم الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قديم الاول دون الثاني واما لقطا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا وازم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فتمتنع فدخل اذا عليها يكون ممنعا لامرجوحا وادا جمعت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وحديثه يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانتكار وادخل في الازام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انتكاره والحاصل ان القول يكون اراد بالحسنة المعهودة ينافي القول يكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق

البلاغة (والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أى جئى فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسننة المطلقة (ولهذا تكررت) ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضى مع اذا فى السيئة منكرها فى قوله تعالى * فاذا مس الانسان ضرعا * ومعرفا فى قوله تعالى * واذا مسه الشر فذو دعاء عريض * فاوجهه قلت اما الاول فلنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضرر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضى على ان مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه ان يكون فى حكم المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض للتكبر المدلول عليه بقوله تعالى * واذا ائتمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه * فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به (وقد يستعمل ان فى مقام الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلعت ليلتك فتقول ان يطلم الصبح ويتقضى الليل افعل كذا فيتجاهل توليها وتضيها وقس على هذا (اول عدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فهاذا تفعل او تنزله) اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اياه ان كان اياك فلا تؤذه مع علمه بانه اياه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه (او التوبيخ) اى لتعدير المخاطب على التشرط (وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقطع التشرط عن اصله لا يعمله) ذلك المقام (الا لفرضه) اى فرض الشرط (كما يفرض المحال لغرض) يتعلق بفرضه كالتبكيك والازام والمبالغة ونحو ذلك (نحو افترض بك عنكم الذكر) اى انهم لكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعيد والوعيد (صفحا) اعراضا او لاعراض او معرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جئى بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الاعلى مجرد الفرض والتقدير كما تفترض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل فى فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما فى قوله تعالى - ولو سمعوا ما استجابوا لكم - يعنى الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه ولا يقال وان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام ينزل منزلة ما لا يقطع بدمه على سبيل المساهلة وارجاء العنان لقصد التبيكيك فى هذا الصبح استعمال

ان فيه كما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى « فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا » انه
من باب التبيكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فيجب بكلمة الشك على سبيل القرض
والتقدير اى ان حصلوا ديناً آخر مساوياً لدينكم في الصحة والسادد قد اهتدوا وفي قوله
تعالى « ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة اى ان كان حقاً فأمطرها على
انكاره والمراد في حقيقته وتعليق العذاب بكونه حقيقاً معتقداً انه باطل لتعليق بالحال ومنه
قوله تعالى « قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين » (او تغليب غير المنصف به) اى بالنسبة
(على المنصف به) كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعى بالنسبة
الى آخرين فتقول للجميع ان قم كما كذا تعليماً لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من يحصل
لهم القيام قطعاً (وقوله تعالى « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ») بان مع المرتابين
(يَحْتَمِلُهُمَا) اى يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب بما لا ينبغي
ان ينبت لكم الاعلى سبيل القرض لاستعمال المقام على ما يزيله ويقله عن اصله وهو
الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على
المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق واما ينكر صاعداً فيجعل الجميع كانه لا ارتياب
لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم السرط حينئذ يكون مقطوعاً به فلا يصح
استعمال ان الامر لا يقال السرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل
الوجود والعدم لاننا نقول ظاهراً ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههما بمعنى اذوقد نص البرد والزجاج على ان ان لا تغلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كبير من الصاهة انه اذا ارد ابقاء معنى الماضى مع ان جعل
السرط لفظة كان نحو قوله تعالى « ان كنت قلته فقد علمته » وان كان قيصه قد من
قبل وذلك لقوة دلاله كان على المضى لتضمنه لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله
مستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا التزام الماضى ولذا ذكر صاحب الكشف في قوله
تعالى « واما نفسيك الشيطان فلا تقم بعد الذكرى » انه يجوز ان يراد وان كان
الشيطان بنسبك قل النبى قبح مجالسة المستهين لانه مما ينكره العقول فلا تعد
بعد ان ذكرنا قبحها فلما اراد جعل السرط ماصياً قدر كان خبره ليستقيم المصى
فان قيل لما كان البعض مرتباً باقطاع البعض غير مرتب قطعاً جعل الجميع كانه لا قطع
بارتيابهم ولا بعد اريابهم فانه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب
فى سبى ولا يحمى عن هذا الشكل الابان يقال خاب على المرتابين قطعاً غير المرتابين
قطعاً اعنى الذين لا قطع بارتيابهم من يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام
او تغليب غير المقطوع بانصافه بالسرط على المقطوع به كاسرنا ليه في المال المذكور
عنة (والتغليب يجرى في فنون كثيرة) « تغليب الذكور على الاناث بان تجرى
على الذكور والادب صفة مستركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور

خاصة (كقوله تعالى + وكانت من القاتنين) عدت الانثى من الذكور القاتنين بحكم التغليب لان القنوت مما وصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القاتنات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اى كانت ناشية من القوم القاتنين لانها من اعقاب هرون اخى موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بتسريع ربهها وبكتبه وكانت من المطيعين له (و) منه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ (بحق قوله تعالى + بل انتم قوم تجهلون) بناء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير مائد الى قوم وله فله لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه ابوان ونحوه) كالقمرين لاني بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسين والحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما وما شبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم نبنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغى ان يغلب الاخف الا ان يكون احدا للفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابون وقرين من هذا القبيل لامن قبيل قوله تعالى + وكانت من القاتنين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجرى عليها الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر فى اسمه ثم نبنى ذلك الاسم فان قلت لا يكتفى فى المتن الاتفاق فى اللفظ بل لابد من الاتفاق فى المعنى ولذا تأولوا الزيدى بالمسمين بزيد فلا يطلق القرآن الاعلى الطهرين او الحفيصين لاعلى طهر وحوض قلت هو مختلف فيه فالاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القاتنين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الانثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكبير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مفعول فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكبر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف يخص بالاكثر كقوله تعالى حكاية انخرجناك يا سب والذين آمنوا معك من قرنتنا اولنعودن فى ملتنا ادخل شعيب عليه السلام بتمك التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ما هم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انتا وانا وانت فماتنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انتا وزيد فماتنا وانا وانت والقوم فماتم مال الله تعالى وما ربك بفاقل مما تعملون فمين قرأ بنا الخطاب والمعنى فمات انت يا محمد وجميع من سواك من المكذبين وغيرهم ولا

يجوز أن يعتبر خطاب من سواء من غير اعتبار التغليب لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تنية أو جمع فافهم وقال الله تعالى « فمن يترك منهم فإن جهنم جزاؤكم » أي جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » فإن الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه إليه الخطاب أولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لأن لعلكم متعلق بقوله خلقكم لاجله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين ادلا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فإن لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى « جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يدرؤكم فيه » أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم ذكورا وإناما وخلق الانعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناما يبيكم ويكرّم أيها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبت والتكثير بقوله يدرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فغيب تغليب المخاطب على الغائب واللامناصح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لأن الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم واللامناصح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء ففي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يدرؤكم وإياها كذا في التناسل والمتاح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لاجابة إليه لأن الغرض اظهار القدرة وبيان اللطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكرّم أيها الناس في هذا التدبير حيب مكّكم من التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدير التوالد والتناسل والانعام خلقها لكم فيها دفاً ومنافع ومنها تأكلون وجعلها أزواجا تبقى سقائكم وتدوم بدواكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا انصب بنظم الكلام بما قدره وهو جعل الانعام من أنفسها أزواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما ادّوا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى « والذين يؤمنون بما أنزل إليك » والمراد المنزل كله وإن لم ينزل إلا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت أيديكم « ذكر الأيدي لأن أكثر الأعمال يزاول بالأيدي فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تعليلا (ولكنهما) تعليلا لقوله كان كل قدم ليدي الحكيم من أول أمره معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يدكر تعليله بعده أي ولكون أن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بعيره) يعني حصول مضمون السرط (في الاستقبال)

متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء متبعا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لافي الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار قانت حرق قد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل (كان كل من جعلت كل) من ان واذا يعنى الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمنع نيوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال و يتمتع بتعليق حصول الحاصل النابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويحجب ان يتبناه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فأكرمه لانه فعلى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم (ولا يخالف ذلك لفظا الالكتة) تطبيقا لفظ بالمعنى وتناديا مع مخالفة مقتضى الطاهر من غير ان يقتضيها شئ وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلناهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعدد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقوله تعالى : وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك + معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله : الا تنصروه فقد نصره الله اذا خرجهم الذين كفروا + معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد مر ما ياسب المقام وتاويل الجزاء الطلبى بالحرى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لعل كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كآمر وكذا اذا جئ بها في مقام التأكيد مع واو الحال بمجرد الوصل والربط ولا يذكره حيثئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمره وان اعطى جاهالئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابى العلاء : فيا وطنى ان قاتنى بك سابق - من الدهر فليمن لساكنك البال + وقوله ايضا : وان ذهلت عما اجن صدورها + فقد الهبت وجدا نفوس رجال + لطمور ان المعنى على المضى دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضى كقوله تعالى : حتى اذا بلغ بن السدين + حتى اذا ساوى بين الصديقين + حتى اذا جعله نارا + وللإستقرار كقوله تعالى : واداء لقوا الذين آسوا قالوا آما + (كأبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء (او كون) عطف على قوة الاسباب لاعلى ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لايها كلها علل لاراز غير الحاصل في معرض الحاصل اى لكون (ما هو للوقوع كالواقع) كقوله ان مت كان كذا كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلعطف الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (اول التعلل او اظهار الرغبة في وقوعه) اى

وقوع السرط (نحو أن ظهرت تحسن العاقبة) هذا يصلح مثالا للتعامل واطهار
الربة ثم اشار الى بيان ان اطهار الرعة يقتضي ارار غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله (فان الطالب اذا عطمت رغبته في حصول امر يكره تصوره اياه)
اي تصور الطالب ذلك الامر (فما يتجمل) ذلك الامر (ايه اي الى ذلك الطالب
حاصلا) فيعبر عنه بلطف الماضي (وعليه) اي على اطهار الرعة في الوقوع ورد
قوله تعالى «ولا تكرر هوا فياتكم على البعاه» (ان اردن تحصنا) حتى بلطف الماضي
دلالة على توهم الرعة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق الهوى عن الاكراه
مارادتهن التحصن يقتضي حوار الاكراه عند ابعائها احب وحوه (الاول) لاسلم
ان التعليق بالسرط يقتضي اسقاء المعلق عند اسعائه والاستدلال بان ابعاء السرط
يوجب ابعاء السرط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط
لان عطف من استراك اللطف ادلا سلم ان السرط الهوى هو ما يتوقف عليه وجود
الشيء ل هو المذكور بعد ان واحواته. هلقا على حصول مسموم بجلة اي
حكم ما به يحصل مصحون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما مقول عن معاهما
الهوى يقال سرط عليه كذا اذا جعله علامة الارى ان قولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان سرط وحراء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه
انسانا ولا ينافي ما تعانه بل الامر بالعكس لان السرط الهوى في الغالب ملوم
والحرارة لارم (الماضي) انه لا خلاف في ان العائق بالسرط اما يقتضي ابعاء الحكم
عند اسعائه اذا لم يظهر بالسرط فائدة اخرى وشعور ان يكون فائدة في الآلة
المالعة في الهوى من الاكراه من انهن اذا اردن العفة فالولى احق مارادتها او
لان الآية رلت فيمن ردت الحصى ويكرههن الموالي على الزنا (المالك) ان لا تكرر
معناه محرم الاكراه او المالك منكم الكتاب عن الاكراه وعند عدم اراده التحصن
تنتفي حرمة الاكراه او المالك الكتاب عن الاكراه ضرورة ابعاء الاكراه حبيد منه
اما يكون على ممل ريد الماعل عجمه عند عدم ارادتهن الاستماع عن الزنا لا حتى
الاكراه عليه (الاربع) اما سدا الآية تدل على ابعاء حرمة الاكراه فموجب الظاهر
سرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع حارمه والظاهر يدفع القاطع قال
(السكاكي اول المعرفين) اي ارار غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر
او لم يرضى ما سب الفعل اي احد والمراد حيره (نحو) قوله تعالى «ولقد
وحى اليك والى اس من ملك (لن اركب ليعلم عملك) فالحطاب لمحمد
حيه سلام وعده امر كنه متلوع له لان حتى ابعاء الماضي ارارا للاسراء
في معرض احص على سدل النص والتقدير تعريض لمسرهم الاسراء
باسم قد حصلت اجمد يركب راسم حد مقول رادة ان ستمى الامير لاصرته ولا نحو

عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشتراك وان ذكر المضارع لا يعيد
 التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع من الجمل والضعف نسبة
 الى السكاكي والافهوق قد ذكر جميع ما تقدم (ونظيره) اى تفسير لئلا اشركت
 (في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في السطر للتعريض قوله تعالى
 (وما لي اعدا الذي قبلني اى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله واليه
 ترجعون) ادلولا التعريض لكان المناسب بسباق الآية ان يقال واليه ارجع
 (ووجه حسه) اى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم
 اعداؤه (الحق على وجه لا يريد) ذلك الوجه (عضهم وهو) اى ذلك الوجه
 (رك التصريح باستمهم الى الناطل ويعين) عطف على قوله لا يريد وليس هذا
 من كلام السكاكي يعنى على وجه يعين (على قوله) اى قول الحق (لكونه)
 اى لكون ذلك الوجه (ادخل في محاضن النصح حيث لا يزيد) المتكلم (لهم
 الاماريد لنفسه) ويسمى هذا النوع من الكلام المصنف لان كل من سمعه قال للمخاطب
 هذا نصحك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتته من مرتبة
 المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراج الخصم الى الادمان والتسليم وهو
 من لطائف الاساليب وقد كثرت في التريل والاسعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى
 : ان يعصوكم اى ان يحدكم مسركوا مكة ونطعرواكم بكونوا لكم اعداء خالص
 العدواه ويسطوا اليكم ايديهم والسهم بالسوء اى بالقتل والصرع والسم وودوا
 لو يكفرون اى تمسوا ان يرتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترفع العدواه والقتال
 قد ذكر في موضع حراء هذا السطر بلب بجل متعاطفة وقد عدل في البالبة الى لعل
 الماضي فاي مكنته في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشف
 ان العرض هو الدلالة على اهم ودوا على كل شئ كمر المؤمنين وارتمادهم لانهم
 يريدون ان يخلق لهم مضار الدنيا والدين واسبق المضارع عنهم ان يردوا المؤمنين
 كفارا لعلمهم بان الدين امر عليهم من ارواحهم لانهم يدللون الارواح دونه واما ثبتهما
 وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم
 لاشتمال من السهم ما يحتمله لزوم الاولين لها اعنى كونهم اعداء وسطهم الايدي
 واللسن اليهم لانها واصحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين بآفة
 السوء ولا يحب اليهم من كفرهم لكونه اصر الاسيا بالمؤمنين واصعبا للمسركين
 لانحسام مادة المحاصرة وارتفاع المقالة والمساحة بخلاف العدواة وسط الايدي
 واللسن فانه محور اتفاقهما لدى المصادفة تذكر ما يهيم من القرابة والمعارفة
 وما نساؤا عليه من قولهم اذا ملكك ما صحيح واما انما ودادة كفرهم بان يسلم
 المسركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يحكى انه اعد واحق فان قلت

إذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين أحدهما أن يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو أن تأتني أعطك وأكسك والساقى أن يوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو أن يرجع الأمير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين أى إذا رجع استأذنته وإذا استأذنت خرجت كذا في دلائل الإيجاز فما في الآية أن كان من الضرب الساقى ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وإن كان من الضرب الأول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لأنها حاصلة ظفروا بهم أولم يظفروا فالأولى أن يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الترطية لأعلى الجزاء وحده فإن تعاطف الترطية وغيرها كبير في الكلام قال الله تعالى ١ وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون ٢ عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى ٣ وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر ٤ عطف السطرية على قالوا قلت الطاهر أنه من الضرب الأول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيعاب مقتضياتها ولا شك أنه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والأقلاء دادة حاصلة طفروا أولم يظفروا لا يقال أن الآية نزلت في حاطب بن أبى بلتعة حين وجه كتابا إلى منبركى مكة وأخبرهم باستعداد النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لقتالهم قتل طفر المسركين بهم يظنونهم كفارا سلمهم فلاعداوة ولاودادة للرد إلى الكفر وأما إذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فيثبت تحقق العداوة وبسط الأيدى والأسن وودادة أزد إلى الكفر لانا نقول هذا إما يصح أن لو وصل الكتاب إلى المسركين وعلوا من حاطب الكفر والعاق والمذكور في القصة أن الكتاب لم يصل إليهم وأنه أخذه أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الطريق (ولوللشرط) أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع باتعاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما نقول لو جئتنى لأكرمك معلقا لأكرام بالجئ مع القطع ما نتاعه فيلزم انتفاء الأكرام وأما عبارة المفتاح وهى أنها لتعليق ما متنع با متنع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتنى لأكرمك معلقا لا متنع أكرامك بما متنع من مجئ مخاطبك فيها اشكال لأنه جعل أولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وأما المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وصوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من أطلع عابه به على حذف المضاف أى أنها لتعليق امتناع ما متنع ومعلقا لا متنع أكرامك ما متنع من الجئ وأطر أنه لا حاجة إليه لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بلحجية فكأنه قيل أم التعليق ما متنع من حيب أنه متنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما متنع وهذا معنى نطيف شجع السكاكى على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متنى كتابه فصدته من تعليق الامتناع بالامتناع القطعى وعلى ما ذكرنا لتعليق

الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآك واحد في الجملة هي لامتناع الثاني اعني
الجزء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزء اثباتا او تنقيا او احدهما
ايبانا والاخر تنقيا فامتناع الثاني بالاكراه وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك
لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الايمان اعني ثبوت الاكرام لثبوت الايمان هذا
هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني
مسبب والسبب قديكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لثبوت اسباب مختلفة كالنار
والشمس للاشراق فانقضاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء السبب فانه
يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » انما سبق
ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعل الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضى او شرطا لو كان في مال
الحجيت او غيرهما لو كان الهام موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط
ملروم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملروم من غير عكس فهي موضوعة
ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملروم لاجل امتناع
لازمه وهو الجزء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اى ليدل انتفاء الجزء على انتفاء
الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع الثاني قولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا مادكره جماعة
من الأصول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب
او الملروم لا يدل على انتفاء السبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعني لو شاء الله لهديك ان انتفاء الهداية انما هو
بسبب انتفاء النسيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفتت الى ان علة العلم بانتفاء الجزء ما هي
الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو « لولا على لهلك عمر » معناه
ان وجود على سبب ادم هلاك عمر لان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على
مادكرنا قطعاً قولنا في العلل المعري « لو دامت الدولات كانوا كعبيهم » رايانا ولكن
ما لهن دوام « الا ترى ان استثناء بعض المقدم لا يوجب شيئا على ما تقرر في المطلق
وكذا قول الحماسي « ولو طارد ذو حافر قهاها » لصارت ولكنه لم يطر اى عدم
طيران تلك العرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما رباب المعقول فقد

جعلوا لوان ونحوهما أداة لتلازم دالة على لزوم الجزء للشرط من غير قصد الى القطع باتقانها ولهذا صح ضدّهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء اللزوم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء اللزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللزوم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى * لو كان فيها آلهة الا الله لتفسدتا * لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من غائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزء لان انتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام + نعم العبد مهيب لو لم يخف الله لم يعصه + والا يلزم ثبوت عصيانه لان في النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح مهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط بما يستبعد استلزامه لذلك الجزء ويكون تقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزء فيلزم استمرار وجود الجزء على تقدير وجود الشرط وعده فيكون دائما سواء كان الشرط والجزء مثبتين نحو لو اهننتي لانهيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمد من بعده سبعة ابحر مانفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمي لانهيت عليك في هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لانهيت عليك يعني اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذلا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لوفي هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزء بناء على ان الجزء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف ملا فيجوز ان يكون هذا منقيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف تابعا وكذا تقدير انتفاء التناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على نبوت التناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزء وانما يبيح ذلك من قبل ذكر الشرط والالكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لا كرمتك اكراما مرتبطا بالجيئ ونحن نعلم قطعا ان النفي في قولنا لو جئتني لا كرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالجيئ وليس كل ماله دخل في لزوم

شيء لشيء أو نبوته له يجب أن يكون ملاحظا لعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء
وزعم أن الحاجب أنه مستقيم فيما وقع الجراء بلطف التثبت دون المتي اذلا عموم
التثبت فيصور في نحو لو اهتني لا نيت عليك أن يقدر التثاب المتي غير المثبت بخلاف
المتي فانه يفيد العموم يلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نبي العصيان مطلقا ولو قدر
نوت في المتي لزم الاسات ويتناقص وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشروط
في مفهوم الجراء في الميت حتى يكون المتي في نحو لو اهتني لا نيت عليك ساء
مرتطا ماهامة فليعتبر ذلك في المتي ايضا حتى يكون المتي في لو لم يخف الله لم يعصه
عدم عصيان مرتطا بعدم الخوف وحينئذ يحور ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم
عدم عصيان غير مرتط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اخرى على الإطلاق يلزم العموم
في بعيد مستاك ان اومسها واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم
لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
واحيب ما هما مهملتان وكري الشكل الاول يجب ان يكون كاية ولو سلم فاما ينتجان
لو كانتا روميتين وهو مجموع ولو سلم فاستحالة النتيجة بموعة لان علم الله فيهم خيرا
محال اذلا خير فيهم والمحال جار ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لطف لو لم يستعمل
في فصيح الكلام في القياس الاقتراني واما يستعمل في القياس الاستثنائي منه فقيص
الثاني لا بها لاشناع الشيء لاشناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء قيص الثاني وكيف
يصح ان يعتقد في كلام الحكم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الاتحاح
واى فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الاصول النتيجة بل الحق ان قوله
لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة العمل بمعنى ان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخبر فيهم ثم انتداه قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة
لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لارم على تقدير الاسماع فكيف على
تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي
متغيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لولان التولي هو الاعراض عن
الشيء وعدم الانقياد له على تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قل انتفاء التولي حير وهددكر
ان لاخير فيهم قلنا لاسلم ان انتفاء التولي سبب انتفاء الاسماع حير واما يكون خيرا
لو كانوا من اهله فان اسمعوا شيئا ثم اتقادوا له ولم يصرصوا هذا كما يقال لاحير
في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين ساء على عدم القوة
والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى واوحنا ما لناك لجعلنا رجلا فيحتمل
ان يكون من قبل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو حمل الرسول ملاكا لكان في صورة

رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لومن انتفاء الشرط والجزاء
اي ولو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان
لوالشرط في الماضي (في زعم عدم البوت والمضي في جليتها) ليوافق العرض اذ السوت
ينافي التعليق والحصول القرصي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جليتهما عن
العلوية الماضية الالكنة ومذهب البرد اما تستعمل في المنقل استعمال ان وهو
مع قلته مابت نحو + اطلوا العلم ولو بالصين + واني اباهي بكم الائم يوم القيمة ولو
بالسقط + وقال ابو العلاء + ولو وضعت في دجلة الهام لم تقم + من الجرع الا
والقلوب نحو الى + يصف تأسفه على مفارقة بعداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى
ان وضعت لكه جاء بلوقصدا الى ان وضع ركائبه الهام في ماء دجلة كأنه امر
قد حصل منه الأسس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء (فدخولها على
المضارع في نحو لو يطيعكم في كير من الامر لعتم) اي لو قمتم في الجهد والهلاك
(لقد استمرار العمل فيما مضى وقتا فوقتا) لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النى
عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأى في امر كان مممولا عليه بدليل
قوله تعالى في كير من الامر (كافى قوله تعالى الله يستهري بهم) بعد قوله انما نحن
مستهرون حيب لم يقل الله مستهزئ بهم بلعط اسم الفاعل قصدا الى حدود الاستهزاء
ونجده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو الضريبة والاستخفاف ومعا انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه البارلة بهم تتجدد وقتا فوقتا
وتحدث حالا غالا فان قيل ان اراد بالعمل في قوله لقد استمرار العمل الطاعة مثلا
ليكون المعنى ان انتفاء همتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر
في المفتاح من ان المعنى امتناع همتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراده
امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم
من الكلام لان المضارع يعيد الاستمرار فدخول لوعليه اما يعيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الطاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كان المضارع المبني
يعيد استمرار السوت محور اى يعيد المنفى استمرار النفي ويقيده الداخل عليه لواستمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كان الحملة الاسمية تعيد السوت والدوام والتأكيد فاذا
ادخلت عليها حرف النى يكون لتأكيد النى وسأله لالنى التأكيد والسوت ولدا
قلوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم اما أساعلى الملوع وجهه وآكده وان
قالا ما يريد اضربت وما يزيد مررت لاختصاص النى لالنى الاختصاص مع انه بدون
حرف النى يعيد الاختصاص ولهذا فطائر في كلامهم (و) دخول لو على المساع
(في نحو ولوترى) الخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم اولكل من يتأتى منه
الرؤية (ادوموا على النار) اي اروها حتى يعابوها او اطلعوها عليها اطلعا هي

تحتهم او ادخلوها غير فوا مقدار عذابها من قولك وقتته على كذا اذا فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف اى رأيت امر اقطيعا وكذا فى قوله تعالى * ولو ترى
اذ الظالمون * موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم (لتزيله) اى
المضارع (منزلة الماضى لصدوره) اى المضارع او الكلام (عن لاخلاف فى اخباره)
وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض فاستقبل الذى اخبر عنه بوقوع بمنزله
الماضى المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون فى القيمة لكنها
جعلت بمنزلة الماضى المحقق الوقوع فاستعمل لى وادوها مختصان بالماضى وحيث
كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لاخلاف
فى اخباره فالمضارع عده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماضى نسب التأويل
كانه قيل قد اقصى هذا الامر لك ما رأته ولو رأيت لرأيت امرأ عسا هكذا
ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب لى عليه السلام ولولتتى فلاستهاد
لان لولتتى تدخل على المضارع ايضا (كافى ربما يود الذين كبروا) فانه قد التزم
ان السراح واو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان
يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه وقوع
الحال والاستقبال بعدها قوله ربما يود الذين كبروا من تنزيل المضارع منزلة الماضى
فى احد قولى الصريين واما الكوفيون فعلى انه بتدبر كان اى ربما كان يود فحذف
لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل مانكره موصوفة بيود والفعل المعلق به رب
محذوف اى رب شئ يود الذين كبروا تحقق وبت فلا تخفى ما فيه من التعسف وترا العلم
وربها لتقليل النسبة بمعنى انه تدهشهم احوال القيمة فيبتون فان وجدت مهم
افاقه ما تموا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ان الحاجب انها بقلت
من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق
ومفعول يود محذوف بدلالة لو كانوا مسليين على ان لولتتى حكاية لودادتهم حتى ه
على لفظ الصيغة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليعلمن ولوقيل لافعلن لكان ايضا
سديدا حسا وامان رعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التنى حرف مصدرية
فمفعول يود عده هو قوله لو كانوا مسليين (او لاستحضار الصورة) عطف على قوله
لتزيله بمعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على البار قائلين يا ليتنا زد ولا يكذب يا آيات
ربنا وكذا صورة رؤية الطالمين موقوفين عند ربهم والجرمين ناكسى رؤسهم متناولين
تلك المقالات (كما قال الله تعالى فسيرحنا) بامط المضارع بعد قوله تعالى الله الذى
ارسل الرياح استحضار تلك الصورة الدبغة الدالة على القدرة الباهرة اعنى صورة
امارة السحاب مسحرا بين السماء والارض على الكيفية المحصورة والاقلايات المتفاوتة
ودلك لان المضارع بما يدل على الحال الحاضر الذى من ساه ان يشاهد كانه يستحضر

بلغت المضارع تلك الصورة ليشاهدنا السامعون ولا يعمل ذلك الا في امرهم
بمشاهدته لمرأته او قطعة او نحو ذلك وهو في الكلام كبير وقد يكون دخولها
على المضارع للدلالة على ان العمل من الصلابة بحيث يحذر عن ان يعبر عنه بلطف
الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول * لقد اصابتني حوادث لومتي *
الى الان لما بقي مني ارجاء ولم تعرض للعدول عن عدم السوت الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى * ولواهم آموا واتقوا المنة من عند الله خير * دلالة على ثبوت
المنة واستقرار حاله طاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية التثنية (واما تكثيره)
اي تكثير المسند (فلارادة عدم الحصر والعهد) المضمين من تعريبه (كقولك زيد
كاتب وعمرو شاعر) ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المكر كما اذا قل لك فائل عدي
رحل فتقول تصديقه الذي عديك رحل وان كنت تعلم انه زيد (او لتعظيم نحو
هدى للمفتين) على انه خير متدا محذوف او خبر ذلك الكتاب (او لتعظيم نحو ما ريد
شيئا) قال صاحب الفتاح او لكون المسند اليه مكره محذور حل من قسلة كذا حاضر
فانه يحس حينئذ تكثير المسند لان كون المسند اليه مكره والمسند معرفة سواء قلنا
يشع عقلا ولا يتبع ليس في كلام العرب ونحو قوله ا ولايك موقفك الوداع *
وقوله ا يكون مراحها غسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه
ليس صحيحا لانهم يحذرون كون المتدا مكره اسم استعظام والحكمة معرفة بنحو من اولك
وكم درهما مالك وكذا في ما اذا صنعت على ان يكون المعنى اى شئ الذي صنعته
وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستعظام متدا والمعرفة بعده حبره واستدل
بعضهم على ان كون المتدا مكره والحكمة معرفة تمتع عقلا بنحو من الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاسرام الحكم على الشئ العلم به والاصل في المسند
التكثير لعدم العادة في الاحبار بالمعرفة وارث كتاب محالفة اصلين مستبعد عند العقل
الباني ان العلم بحكم من احكام شئ يستلزم حوار حكم العقل على ذلك الشئ
بذلك الحكم وحوار حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لاستماع الحكم
على ما لا يحرم من الوحد وكلامه في غاية الفساد اما الاول فلان وحوار كونه
معلوما لا يستلزم كونه معلوما اذ الكثرة المحصورة بل الكثرة المحصورة معلومة
من وحد والحكم على الشئ انما يستدعي العلم به وحد ما ولا ن قوله لا فائدة
في ذكر المعرفة عنه - سحقي في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحة
ما يدعي ان المسند عادي اعترف به والمذهب هو الامتناع واما الثاني فلا بد
لادعي ان يحكم عليه بما ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر
على ان وحد حرم حكم على شئ يستلزم العلم به مجموع بل انما يستلزم حوار
العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما (واما تخصيصه بالاصافة) محذوف علام رحل

(أو بالوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون الفائدة اسم) لما مر من أن زيادة الخصوص
يوجب أهمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لأن التخصيص عندهم عبارة عن
نقص الشبوع ولاشروع للفعل لأنه انما يدل على مجرد الفهوم والحال تقيده والوصف
يبحث للاسم الذي فيه الشبوع فيخصصه وهذا وهم لأنه ان اراد الشبوع باعتبار الدلالة
على الكثرة والسمول فظاهر أن النكرة في الايجاب ليست كذلك فوجب أن لا يكون
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وإن اراد الشبوع باعتبار احتمال الصدق على كل
فرد فرفض من غير دلالة على التعيين ففي العمل ايضا شبوع لأن قولك جاءني زيد يحتمل
أن يكون على حاله الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها
ففي الحال والتبيز وجيع معمولات تخصيص الأبرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف (وأما تركه) أي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فطاهر مما سبق)
في ترك تقييد المسند لما نفع من تربة العائدة (وأما تعرفه فلفادة السامع حكما على امر
معلوم له) أي للسامع (باحدى طرق التعريف) هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف
المسند أن يكون المسند اليه معرفة ادليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر
معرفة في الجملة الخبرية (بآخر مله) أي حكما على امر معلوم بآخر مله ذلك
الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء تعدد الطريقان
نحو الزاك هو المطلق أو يتخلطان نحو زيد هو المنطلق وقوله بآخر اشارة الى انه
يوجب معارة المسند اليه والمسند بحسب المصنوع ليكون الكلام معيدا فصوافا أبو الجهم
وسعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار الحالين أي شعري الآن مل شعري فيما
كان أي المعروف المسهور بالصفت الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما أتخذ
فيه لهمل المتدأ والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع
من سمعته يقاوم الأسد فهو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر زيد وهذا مفيد من
غير تأويل (أو لازم حكم كذلك) عطف على حكما أي لفادة السامع لازم حكم
على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مله وفي هذا اشارة الى أن كون
المتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام معيدا للسامع فائدة بمجولة لأن ما يستعیده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم نفس
المتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل أن السامع قد علم
امرین لكنه يجوز أن يكون متعددين في الخارج فاستعاد من الكلام اسمها متعديان
في الوجود الخارجی بحسب الدات (نحو زيد اخوك وعمرو المطلق) حال كون
المطلق في المال الاخير (باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وفي هذا تمهيد لما سيجي
من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول أبي نواس ٢ فان تكونوا راء من

جنايته * فان من نصر الجاني هو الجاني * اى هو هو يعنى ان الناصر للجاني والجاني
سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لافرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى
كل منهما حسب اصاقتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية
المرقى على كل جان ولم يردان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له النكير
والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند
اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الامعلومية المسند اليه وبهذا يشعر لعط الايضاح
لكن قوله بامر معلوم على آخر مله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين
سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكر النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لاتقول غلام زيد الاعلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
تلك النسبة لالعلام من غلانه والالم يبق فرق بين المعرفة والكثرة فم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاء في غلام زيد
من غير اشارة الى معين كالعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه
كبير في الكلام فلعل الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرفة بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما ملا
لاتقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له احا لامتناع الحكم بالتعيين على من يعرفه
المخاطب اصلا (وعكسهما) اى ونحو عكس المائلين وهو اخوك زيد والمطلق
عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفتين لشئتين متعددين
في الخارج فليهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب
زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ واجها
كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطالب ان تحكم بنسوته للذات او بغيره
هنا يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خيرا فاذا عرف السامع زيدا يعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه وارتد ان تعرفه ذلك قلت زيدا اخوك
واذا عرف حاله ولا يعرفه على التعيين وارتد ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الزماح ولا يصح
رماحها العباب ولهذا قيل في بيت السقطي يحوط بحرا نعمة ماؤه ان الصواب
ماؤه نعمة لان السامع يعرف ان له ماء واما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا
وعلم انه كان من انسان انطلق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المطلق المعهود وارتد
ان تعرفه ذلك قلت زيد المطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء
على انه يطلبه على التعيين ويقول من المطلق قلت المطلق زيد ولا يصح زيد
المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ١ واولئك

هم الفطنون * انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك قاب ثم استخبرت من هو
 قيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف (والثاني)
 اى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا) اى قصرا
 محققا مطابقا للواقع (نحو زيد الامير) اذالم يكن اميرسواء (او مبالغة) اى قصرا
 غير محقق بل مبالغا فيه (كتماله فيه اى لكمال ذلك الجنس فى ذلك الشئ او بالعكس
 (نحو عمرو النجاع) اى الكمال فى النجاعة فبرز الكلام فى صورة توهم ان النجاعة
 مقصورة عليه لا يتجاوز له عدم الاحتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال
 وكذا اذا جعل المرف بلام الجنس مبتداً نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت
 بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام
 اذا حلت لكونها فى المقام الخطاى على الاستغراق وكسرا ما بقاله لام الجنس فامره
 ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل
 وان حلت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا و جنس الامير وعمرا و جنس الشجاع
 متعديان فى الخارج ضرورة ان المصمول متحد بالموضوع فى الوجود لظهور امتناع
 حل احد التميزين فى الوجود الخارجى على الآخر وحيث يجب ان لا يصدق جنس
 الامير والسجاع الاحيت يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار
 بعينه فى الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم ملا فانما متعديان فى الوجود فيلزم ان
 لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المصمول ههنا مفهوم فرد
 من افراد الانسان والقائم ولا يلزم من اتحاد زيد ملا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
 به بخلاف المرف فان المتعدي به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع
 تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالخاصل ان المرف بلام الجنس ان جعل
 مبتداً فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى
 اى لا غيرها والامير السجاع اى لا الجبان والامير هذا اوزيد او غلام زيد او كان غير
 معرف اصلا نحو التوكل على الله والتعويض الى امر الله والكرم فى العرب والامام
 من قريش لان الجنس حيثئذ يتحد مع واحد بما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون
 ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم
 مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون مافى العرب مقصورا على
 الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف
 الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل
 خبرا فهو مقصور على المبدأ نحو زيد الامير وعمرو السجاع والموصول الذى قصد
 به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون
 مطلقا كفى الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال

او طرف او مفعول او نحو ذلك كقولك في القصر تحقيا او مبالغة هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يني احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال
الاعشى « هو الواهب المائة المصطفاة » اما مخاضا واما عشارا « قصر عليه هبة
المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لاهية المائة مطلقا بآى حال كانت ولا
الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مل قولنا زيد المطلق باعتبار
العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة
مخصوصة هي بمنزلة الشخص وهنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاجاز وهو ان
قولا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الا
ما انت به حبيب كما في انت السجاع ولان احدا لم يحب احدا مثل محبتك حتى ان
سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المعلوم على معنى لم يصب احدا ظم
مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بمحبتها
مقصورة عليك وليس لعيرك حظ في محبة مني فهو مل زيد المطلق اى الذى كان منه
الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بمحبتها مقصورة
عليك ولم تهمد الى محبة واحدة من محباتك فلا يتصور هذا في زيد المطلق ادلا وجه
الجنسية ولو قلت زيد المطلق في حاجتك اى الذى من شأنه ان يسعى في حاجتك
عرض فيه معنى الجنسية حيثئذ مله في انت الحبيب وقوله قد يمد بلطف قد اشارة
الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الحساء في مرية اخيها صخر « ادا قبح البكاء على
قتيل » رأيت بكائك الحسن الجميل « فلما لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوز الى
شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله ادا قبح البكاء على قتيل ادلا معنى للقصر
في نحو قولنا ادا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الانكاث على ما لا يخفى على من له ادنى
دربة باساليب الكلام لطهوران العرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء
غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عك والجرع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل
انه يجوز ان يكون للقصر مالة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز
الى بكاء غيره لانه لا يتجاوز الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر
امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومله قول حسان « وان سام المجد من آل هاشم »
بنوئت محروم ووالدك العبد « اراد ان يدته العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها
معروفا بها كذا في دلائل الاجاز قال قيل اللام حيثئذ لا تكون للجس فلا يأتى القول
بكون اعتبار تعريف الجنس معيدا للقصر دائما فلما قد سبق ان اللام التى ليست للعهد
انما هي الجنس وبقى المعانى من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذى اسرنا اليه في بحث
ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعنى تعريف الجنس لان القصر وعده
انما يكون فيما يعقل فيه العموم والسمول في الجملة والمعهود في زيد المطلق يعيد

تساوى المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف مفعولاً كما هو اصل وضع الانضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له التصرف في الاصطلاح (وقيل الاسم معين للابتداء) تقدم او تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (الخبرية) تقدمت او تأخرت (لدلائها على امرئسي) لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقاً به اولا بل لكونه مسنداً اليه ومثبته للمعنى وليس الخبر خبراً لكونه منطوقاً به ثانياً بل لكونه مسنداً ومثبته للمعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب بها فسواء قلنا زيد النطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والنطلق خبراً (ورد) هذا القول (بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم) فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسنداً اليها والاسم جعل دالاً على امرئسي ومسنداً وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بساحب هذا الاسم بملاحاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقاً وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما يكون هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعاً لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولاً البتة فلا بد من تأويله بمعنى كالى وان كان في الواقع مخصصاً في شخص (واما كونه) اى المسند (جلة) قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتاً للمبتدأ والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتاً لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذى اسند الى المبتدأ لاما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والصفة لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخبارى والانشائية الا يرى ان الطرف في نحو اين زيد واتى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى * بل انتم لامرحابكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تصسف (فلقوى اول كونه سبباً كما مر) من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذى يكون دالاً ماهر من سبب الموصوف الا انه لا يكون الاجلة وقواهم هذا سبب من ذلك اى متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الخبل وكل ما يتوصل به الى شئ وسبب التقوى على ما ذكره صاحب افتتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك البتة صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير او متضمناً له فيقتضى بينهما حكم

ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للضالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ بانها فيكتسب الحكم قوة فعلية هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضرته وينبغي ان يجعل سببا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإيجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الاحديث قد نوى استاده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اسد للنسوت وامنع عن الشبهة والشك وبالحيلة ليس الاعلام بالسبب فتنة مل الاعلام به بعد التنبية عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضرته وزيد مررت به وما شبه ذلك فان قلت هب انه لم يمر من الجملة الواقعة خيرا عن ضمير الشايل لسرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل اناسعت في حاجتك ورجل جاءني وما شبه ذلك بما قصد به التخصيص فان المسد ههنا جملة قطعاً قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرار الاسناد فكأنه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى في عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في محب انما ان ليس التخصيص الا تأكيداً على تأكيد وبهذا طهر فساد ما ذكره العلامة في سرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا يبد في التخصيص من تسليم بوث اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لاحاجة الى التأكيد والبيان ثم الجواب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا التقوى اولكونه سبباً مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة

(واسميتها وفعليتها ونسبتهما للامر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذهي) اي الطريقة (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم العاقل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعاً في نحو الذي في الدار اخوله فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المقوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا يثبت او استقرم عبارة الحويز في هذا المقام ان الطرف مقدر بجملة والمصنف قد ضمير الجملة الى الفعل قصداً الى ان الضمير قد انتقل الى الطرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلاً لاجلة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اد المقدر فعل لان معنى قولهم الطرف مقدر بالجملة انه يعمل في التدبير جملة لا مفرداً وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلاً مع ان فيها

فسادا آخر لانها ان حلت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم القاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لاجلة فكان ينبغي ان يقول اذا لظرف مقدر بالفعل (واما تأخير فلان ذكر المسند اليه اهم كاسر) في تقديم المسند اليه (واما تقديمه فلنخصيصه بالمسند اليه) اى لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود (نحو لافيهما غول اى بخلاف خور الدنيا) واعترض بان المسند هو الطرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعنى الضمير الراجع الى خور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوز الى الاتصاف بفي خور الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا قوله تعالى * لكم دينكم ولى دين * معناه دينكم مقصور على الاتصاف بل بكم لا يتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى * ان حسابهم الاعلى ربى * ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوز الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دينى مقصورا على الاتصاف بلى ان لا يتجاوز الى غيرى اسلا وكذا قوله تعالى * لكم دينكم * ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في نرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيرى بل على معنى ان المختص بكم دينكم لادينى والمختص بى دينى لادينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لان غيره لا يكون قائما فليست الى ما فى هذا المقام من الخطب والارواح عن القانون (ولهذا) اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا (لم يقدم الطرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى لاريب فيه) ولم يقل لافيه ريب (لثلا يفيد) تقديمه عليه (بوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بحسب دلالة الخطاب بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل العالب ان يكون غير حقيقى والمعتبر فى مقابلة القرآن هو باقى كتب الله تعالى كما ان المعتبر فى مقابلة خور الجنة خور الدنيا لاسائر المسروبات وغيرها (او التثنيه) عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتثنيه (من اول الامر على انه) اى المسند (خبر لانعت) اذا لعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول

الامر لانه ربما يعلم انه خبر لانت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ (كقوله) اى قول حسان في مدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (له هم لامتنى لكبارها) وهمد الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخرا الطرف اعنى عن المبتدأ اعنى هم لتوهم انه نعت له لا خبر هم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجوازا ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الطرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الطرف مالم تسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل سمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير التخصيص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن دهران وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب اقضى الساعة (او النفاول) نحو سعدت بغرة وجهك الايام (او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله) اى قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله (بلدة) هذا هو المسند المقدم والمسند اليه نتمس الضمى و ما عطف عليه (تشرق) من اشرق بمعنى صار مضيئا و فاعله هو (الدنيا) والضمير العائد الى الموصوف اعنى بلدة هو المجرور في قوله (ببهجتها) اى بحسبها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه البلدة وبهاثها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير بلدة والديا ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو (نتمس الضمى و أبو اسحق) هو كنية المعتصم بالله (والقمر) وبما يقتضى تقديم المسند تفضله الاستفهام نحو كيف ز د او كونه اهم عند التكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملها المصنف اما الاول فلسه امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الاى فلا الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المتقضى للتقدم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه وبما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افاة الجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتر عن خط واسكال وتشمل على نوع اختلال وذات انه قل وان يكون المراد من الجملة افاده الجدد دون النبوت فيحصل المسند فعلا ويقدم البتة على ما سدد اليه في الدرجة الاولى وقولى في الدرجة الاولى احتراز عن بحر اما عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل زيد يستند

الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين أحدهما ان هذا الكلام صريح في ان ضمير المبتدأ اذا كان فعلا مستندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الباقية وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يستند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينقصد بينهما حكم سواء كان حاليا من ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ نائيا فيكتسب الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدأ وانقضاء الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الاتناقض وتانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره هما كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منهما متقدم على ما سنده الى في الدرجة الاولى وهل هذا الاتهامات ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف لئلا اسانيد مرتبة في التقدم والآخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد واشتاع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير بموع وبانها اسناده الى ضمير زيد وبانها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قيل بتحقيق اللرفين وبعد تحتهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه هما صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم يحول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد لئلا لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ مايا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولاً وتارة مايا وان كان عبره كان مع الاسنادين الاتخيرين لئلا وعن الثاني ما به لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة حارحة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هما اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعد من

الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز من الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولى اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولى اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحديث ثم انه تصدى لناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليلا الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اى بلا واسطة تسمى كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ نائبا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وحيث لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقيق ملية اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مفاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى مبتدأ نائبا فانه منشأ الاتسكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شئ من كلام الشارح ولم يقبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم ره ولا يظن خيال سم بالغ في التشنيع على الشارح تلاقيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نلر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لا فائدة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بفائدة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الساقى ان قول صاحب المفتاح وقول في الدرجة الاولى الخ كلام طاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم السالك ان حل قوله في بحث التقوى صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لانسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى غير اسناد الخبر لظهور ان تضافه انما هو

مع الخبر لا غير وما يصل في نحو زيد قام ان العمل مسندا الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال لفعل مع ضمير المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالنبوت وان اراد به الوصف الذي به يعمل اهل العربية احد الفاعلين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالبحرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولوبعد العوامل اوبين العامل وعامله فلا بد ههنا من زياده اعتبارا ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المنفق على تحققه وجعل اسناد مجرد العمل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على السلة اذا لاسايد حيث ان اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدأ وهذا مما لم يصل به احد ولم نلجئ اليه ضرورة فان قلت قد ظهر بما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد العمل الى المتبدا وكلام النارج ايضا لا يخلو عن الاعراف بذلك وكلام المعارض غير وافي بتمام المقصود فارأيك في صحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو ما سرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون النبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالدات مغاير بالاعتبار لان ما سند اليه العمل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تماثلت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا سريع في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحب التقوى لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه واما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه اما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المتبدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن داته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ انما يعني بعد صرف

المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اى مسندا اليه لزم اسناد العمل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه فأيضا هو الاعتبار الثانى من اسناد العمل الى الضمير والتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحيث لم يستلزم كلامه التناقض واقتضاه الاسانيد اللثة على الوجه المستبعد والمستبعد كما زعم واما السانى فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يحمل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا ويعدم ذلك العمل البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى الى فاعله سواء وجد ههنا ام لا آخر كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه ولم يوجد كافى عرف زيد فجميع هذه الصور يعيد التجدد والحدوث ولابد فيها من هديم العمل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى واحتراز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعنى عن اسناد العمل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه فى الدرجة الثانية ولا يشترط فى افادة التجدد تقديم الفعل للثة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يقدم عليه كافى قام ابوه زيد ويجوز ان لا يقدم كافى نحو زيد عرف مع حصول التجدد فى العورتين بخلاف المسند اليه فى الدرجة الاولى فانه لابد من تقديم العمل عليه والى ماد كراه اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرفت وانت عرفت لاماذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يعيد التجدد (تلييه كسبر ماد كرى فى هذا الباب) يعنى باب المسند (والذى قبله) يعنى باب المسند اليه (غير مختص بهما كالدكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) اى فى البابين (لا يخفى عليه اعتباراه فى غيرهما) من المعاميل والمخفات بها والمضاف اليه واما قال كسبر ماد كرى لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس سىء لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شىء من المذكورات فى كل مما يعاير البابين فضلا عن جريان كل منهما فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين سوته فى واحد مما يعايرهما والله اعلم

باب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات العمل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين لكسره اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بسوء بعض

ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد باحوال بعضها ككذب المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المفعولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال (الفاعل مع المفعول كالفاعل من الماعل في ان الغرض من ذكره معه) اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما والاول اوجه يعرف بالتأمل (افادة تلبسه به) اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفتقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالفعل المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر الماعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومع وغير ذلك (لا افادة وقوعه مطلقا) اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وببونه في نفسه من غير ارادة ان يعلم بمن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه صا بل الصارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او بنت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الماعل وبني الفعل للمفعول واستند اليه (فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) اى مع الفعل المتعدى المستند الى فاعله (فالغرض ان كان اساتته) اى اسات ذلك الفعل (لفاعله او نفيه عنه) اى ثنى الفعل عن فاعله (مطلقا) اى من غير اعصار وم في الفعل بان يراد جميع افراده او مخصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومته او خصوصه (نزل) الفعل المتعدى حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدّر) بواسطة دلالة القرينة (كالمذكور) في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الماعل باعتبار تعلقه لمن وقع عليه فينتقض غرض المكالم الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنياير كان الغرض بيان جنس ما ينالوه الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من ابنت له اعطاء غير الدنياير لا مع من نفي ان يوجد منه اعطاء (وهو) اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان) لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه (مطلقا) اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) اى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا) بجعل كذلك (الساى كقوله تعالى اول هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) فان الغرض ابانت العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه معلوم عام او خاص والمعنى لانتوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل عطى العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة واما قدم الساى لانه باعتبار كونه وقوعه اسد اهماما بحاله (ذكر السكاى) في بحب افاده اللام الاستعراق انه اذا كان المقام

خطايا لاستدلاليا كقوله عليه السلام « المؤمن مقر كرمه والتناقض خيب لثيم » جل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستفراق بعلامة ايها ان القصد الى فرد دون آخر
مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول
انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتزيل التعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى
الى معنى بفعل الاعطاء و يوجد هذه الحقيقة ابهاما للبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام الاستفراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطايا جل المعرف باللام على الاستفراق واليه اشار بقوله (ثم) اى بعد كون العرض
ثبوت اصل الفعل وتزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطايا)
يكتفى فيه بمجرد الظن لاستدلاليا بطلب فيه اليقين البرهاني (افاد) اى المقام
الخطايا او الفعل المذكور (ذلك) اى كون الفرض بوثه لقاعله او نفيه عنه مطلقا
(مع التعميم) فى افرد الفعل دفعا (للتحكم) اللازم من حله على فرد دون فرد آخر
وتحقيقه ان معنى يعطى ح فعل الاعطاء و يوجد هذه الحقيقة بمصدر هذا الفعل معرفة
بلام الحقيقة فيجب ان يعمل فى المقام الخطايا على استفراق الاعطيات و ثبوتها
احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون
الفرض بوثه لقاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق لا يعتبر عموم افراد الفعل
او خصوصها ولا تعلفه لمن وقع عليه فكيف يشتملان لانا نقول لانسلم المناطات اذ لا يلزم
من عدم كون الشيء معتبرا فى الفرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافى
للتعميم هو اعتبار عدم العموم لاعداء اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فى شرح
الفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره فى آخر بحث الاستفراق من
ان نحو حاتم الجواد مفيد الانحصار بالغة بتزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى
قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى فرية ما فيها
مرية لان ما ذكره من الحصرين مما لم يشهده نقل ولا عقل ثم اذا جمل على التعميم افادانه
يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء
فاما لاسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرناه فليحافظ عليه
فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم (والاول) وهو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البصري فى المعتر بالله) معرضا بالاستعین
بالله (سبحو حساده وغيظ عداه) ان يرى بصرو يسمع واع ، اى يكون ذورؤيه
وذو يسمع فيدرك (بالبصر) الحاسنه (و بالسمع) اخباره الدالة الطاهرة على
استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجحدوا (نصب عطف على المنصوب قبله اى فلا يجحد
اعداءه وحساده الذين يتنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا) فالحاصل
انه نزل برى ويسمع منزلة اللازم اى مصدر منه الرؤيه والسماع من غير تعلق بمفعول

مخصوص تم جعلهما كنايةين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو
 بحاسنه واخباره ياداه الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره وبحاسنه وكذا
 بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة
 والاشتهار الى حيث يمنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعا كل واع بل لا يبصر
 الراى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر المألوم واراد اللازم على ماهو
 طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما في
 النفاقل من ذكره والاعراض عنه من الايدان بان فضائله يكفى فيها ان يكون
 ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل (والا) اى وان لم يكن
 الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اياته لفاعله او نفيه
 عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الداله
 على تعيين المفعول ان صام اقسام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول
 لانه لو لم يقصد اياته او نفيه عند مطلنا بل قصد اياته او نفيه باعتبار خصوص
 افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعاقب بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز
 لغوات التسود كما اذا قلنا فلان يعلى كل سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاء مامن
 غير تعيين المفعول وفلان يعلى مع قصد انه يعمل كل اعطاء من غير اعتبار التعاقب
 للمفعول والفرق بين تعميم افراد الفعل وتعمم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما
 فى الوجود فلا يلزم بينهما فى الاعتبار والقصد (تم الحذف) اى حذف المفعول
 من الاعطاء بعد قابلية المقام اعنى وجود القرية (اما البيان بعد الابرام كما فى فعل المشية)
 والارادة ونحوهما اذا وقع تشرطا فان الجواب يدل عليه وبيانه مالم يكن تعلقه به
 اى تعلق فعل المشية بالمفعول (غريبا نحو فلو ساء لهدبكم اجمعين) اى لو ساء هدايتكم
 لهدبكم اجمعين فانه متى قيل لو ساء علم السامع ان هالك شيئا علققت المشية عليه
 لتكيد بهم عنده فادابجى بجواب الشرط صار مينا وهذا اوقع فى النفس (مخلاف
 نعمو) قول الحريرى يرى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
 ان ابكى دما ليكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها : واعدته ذخر الكل
 ملة : وسهم المايا بالدحار مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد
 من ذكر المفعول لتقرر فى نفس السامع ويئس السامع به (واما قوله) اى قول
 ان الحس على اس احد الجوهري (ولم سقى منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى
 بكيت تفكرا : فإيساه) اى تشارك فيه حذف مفعول المشية ساء على غرابية تعلقها
 به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكى
 تفكرا بكيت تفكرا فلم تحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان
 تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كما علقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه

ليس من هذا القبيل لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد
ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افئاني التصول فلم يبق
منى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فريت جفوني وعصرت عيني ليسيل
منها دمع لم اجدده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه
بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البينة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير فلا يصح
تفسيرا للاول ويانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا
في دلائل الاجهاز وما فشا من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الاجهام
بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم يتبق في مادة الدمع
فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير والمعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على
انه من باب التنازع مل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبل ولو شئت ان ابكى
دما بكيت لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق من الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكمد والندرة عليه
لا يتوقف على ان لا يبق فيه الشوق غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي
بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكير فانه بما يتوقف على ان لا يبق فيه غير التفكير فيثبت
بحسن ترتب النظم فلي تأمل وما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الاجهام قولت
امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفها ففسقوا فها اى امرنا هم
بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم (واما) عطف على قوله اما للبيان بعد الاجهام
(لدفغ توههم ارادة غير المراد ابتداء) متعلق بقوله توههم (كقوله) اى قول البخترى
(وكم ذدت) اى دفعت (عنى من تعامل حادب) يقال تعامل فلان على اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية بميزها فوله من تعامل حادب واذا فصل بين الخبرية وميزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النسب على المعولية (وسورة)
ايام اى شديتها وصلوتها (حرزن) اى قطعن اللحم (الى العظم) تحذف المفعول اعنى
اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما يوههم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم
ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا
الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يردده الا العظم
(واما لانه اراد ذكره) اى ذكر المفعول (نايا على وجه يتضمن ايقاع العمل على
صريح لفظه) اى لفظ المفعول (اطهارا لكمال العناية بوقوعه عليه) اى وقوع العمل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله)
اى قول البخترى (قد طلبنا فلم نجد ذلك في السودد والمجد والمكارم مثلا) اى قد طلبنا

لث مثلاً حذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الايمان
بضميره اى فلم نجده وفيه تقويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ
المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذوارمة
في قوله ، ولم امدح لارضيه بشعرى ، لئلا ان يكون اصاب مالا ، لانه اعلم الفعل
الاول في صريح لفظ التثمين والباقي في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على التثمين
صريحاً لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء (ويحوز ان يكون السبب) اى سبب
حذف المفعول في بيت البضري (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصداً للمبالغة
في التأدب معه لان طلب المثل صريحاً عما يدل على تجوز به بناء على ان العاقل لا يطلب
الاما يحوز وجوده وايضاً في هذا الحذف بيان بعد الابهام (واما التعميم) في المفعول
مع الاختصار (كقولك قد كان منك ما يؤلم) اى كل احد بقرينة ان المقام مقام
المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يعوت
الاختصار حينئذ (وعليه) اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار (والله
يدعوا الى دار السلام) اى يدعوا العباد كلهم بان الدعوه الى الجنة تم بالناس كافة
لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص لمن يشاء ويهدي من يشاء الى
صراط مستقيم فالمال الاول يفيد العموم مبالغة والباقي تحقيقاً وهما وان احتملا
ان يفعلا من مبدل ما زل منزلة اللازم لكن التأمل الذوق يسهدان القصد في هذا المقام
الى المفعول فان الحل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد التكلم ومناسبة المقام
ولذا جعل صاحب المباح نحو فلان يعطى محتملاً للتزليل منزلة اللازم وللقصد الى
تعميم المفعول وبما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى - واياك نستعين -
اى على كل امرئ يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلأم الكلام وههنا
محب وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار اما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدر المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت القرينة على ان المقدّر يجب ان يكون
عاماً فالتعميم من عموم المقدّر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر
ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدّر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله (واما لمجرد الاختصار) وقد وقع في بعض
السخ عند قيام قرينة وهو تذكّر لما سبق في قوله وجب التقدير بحسب القرائن
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة داله على ان الحذف لمجرد الاختصار
ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا يوجد التحصص بمجرد الاختصار
(نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه ارنى انظر اليك اى ذلك) وقد عرضت هذا
البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ
من حيب الطاهر وطاهر اللفظ يؤهم الاستعراق الحقيقي وهو ليس مقصوداً واما اذا

حذف فيكون الاعتماد على العقل طاهرا فلا يبرأ الا ما يحوزه العقل ولا يوهبهم خلاف
المقصود فصح ان الحذف للتعظيم الذي لا يوهبهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ
لوترك الاختصار لا يمكن ان يقال بولم كل واحد من يحوز العقل والعرف ايلامه اياه
قللت ولا تقيد التعظيم بالذي لا يوهبهم خلاف المقصود بما لا دلالة لفظ الكتاب عليه
وما ان الحذف حيثئذ انما يكون لدفع الابهام والتعظيم مستفاد من عدم المدر ولومسلم
فترك التعريض لئلا مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الابهام والتعريض لما ليس
كذلك اعني التعظيم غير مناسب ومالنا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى : والله
يدعوا الى دار السلام : مما قصد فيه التعظيم والاستعراق حقيقة اذ الذكر لا يوهبهم
خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لجبرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرجن : على ان الدعاء
معنى التسمية التي يتعدى الى معولين اى سموه الله او سموه الرجن ايا ما سموه فانه
الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء معنى الداء المسمى الى معول واحد لم الدرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرجن ولم عطف السمي على نفسه ان كان عسده وم
هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصعات لقوله الى الملائكة القرم واس الابهام
: وليب الكثرة في المردم : لكنه لا يصح ما ولانا الاحد الشئيين المتارين ولا ان
الخير انما يكون بين الشئيين وانما لا يصح قوله ايا ما يدعو الا ايا ما يكون لواحد
من اسين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس
يسقون ووجد من دونهن امرأتين تدودان يذهب السجج عند القاهرة وصاحب
الكشاف الى ان حذف المعول فيه لا قصد الى نفس المعول وبطله منزله اللارم اى
يصدر منهم السقي وانهما التدود واما ان المسنى والدود اى او غم فخارج من
المقصود بل يوهبهم خلافة اذ لو قيل او قدر يسقون ادلهم وتدود ان عهدهما لتوهم
ان الترجع عليهما ليس من جهة اسماء على الدود والساس على السقي بل من
جهة ان مدودهم عهدهم مستقيم ان لا يرى انك اذا قاب مالك مع امالك كمت
مكر الميع لا من حبيب هو مع بل من حبيب هو مع الاخ وذهب صاحب الداح
الى انه لجبرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتدودان سمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى الحق لان الترجع لم ين من جهة تدور
الدود سمها وصورة السق من الناس بل من جهة دورهما سمهما وسق
اس مواشيهم حتى لو كانا مدودين غير عهده وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل
سمهما مثلا لم يصح الترجع فاما بل عهدهم دفعه اى رها صاحب المعاج بعد التأمل
في كلام السجج وعمل من المهور فاحسوا كلامهم (واما لارعايه على الفاسله)
نحو قوله تعالى والصحنى والليل اذا سحرى (ما ودعك رب وما قل) اى ما قل

المحذوف لأن فواصل الآي على الألف ولا انتساع في أن يجمع في مثال واحد
 عدة من الأمراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشف هنا أنه اختصار لفظي
 لمهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أي والذاكراته (وإما
 لاستنباط ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت منه)
 أي من النبي صلى الله عليه وسلم (ولا رأي مني أي العورة وإما لتكنة أخرى)
 كاختائه أو التمكن من اتكائه أن مست الحاجة إليه أو تعينه وإدماه تعينه أو نحو ذلك
 قال الله تعالى - لينذر بأسا شديدا - أي لينذر الذين كرموا فحذف لتعينه ولأن
 الغرض هو ذكر المذنب به (وتقديم مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه) أي نحو
 المفعول من الجار والمجرور والطرف والحال ونحو ذلك (عليه) أي على الفعل (رد
 الخطأ في التبيين كقولنا زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت أنسانا وأنه خير زيد)
 فإنه مصيب في اعتقاد وقوع عرفائك على إنسان مخطئ في تعيين أنه خير زيد (وتقول
 لتأكيد) أي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون أيضا رد الخطأ
 في الاشتراك كقولك زيدا عرفت أن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول
 لتأكيد زيد معرفته وحده فكان على المصنف أن يذكره بل كان الأحسن أن يقول
 بدل قوله رد الخطأ لأفادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بأنواعها البلدة ونحو
 قولك زيدا أكرم وعمرا لا تكرم في الأمر والنهي فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو
 عن تكلف (ولذلك) أي ولأن التقديم رد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصالة
 في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة (لأبقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا
 ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) أما الأول فلأن التقديم يفيد وقوع الضرب على أحد
 غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه ثم إذا قامت قرينة
 على أن التقديم ليس للتخصيص أصبح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما
 ناقلت هذا ولا غيري وكذا أصبح زيدا ضربت وعمرا إذا لم يكن التقديم للاختصاص
 بخلاف ما إذا كان له وإما الثاني فلأن معنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب
 فترده إلى الصواب في الأكرام وإنما الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد فرد
 إلى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وإما نحو زيدا عرفته فتأكد أن
 قدر) الفعل المحذوف (المعسر) بالفعل المذكور (قل المعصوب) نحو عرفت
 زيدا عرفته (والا) أي وإن لم يضر المعصوب قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت
 معرفته (فخصيص) لأن التقديم على المحذوف كالقديم على المذكور كما في
 سم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ويجرد التأكد لكن إذا قامت قرينة
 على أن الفعل مقدر بعد المنصوب فهو المبلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت
 ١١ فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم أن ليس القصر والتخصيص إلا تأكيداً

على تأكيد فيبقى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشف
 في قوله تعالى ١ واياى فارهبون ٢ انه من باب زيد و هبته وهو اوكد في افادة
 الاختصاص من اياك فعيد وقد صرح في المفتاح بان العاء للعطف على المحذوف
 والتقدير اياى ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المخطوف عليه الاختصاص
 دون المخطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان القرض منه مجرد تفسير العمل به
 لا بيان كيفية تعلقه بالمعول واما قوله تعالى ٣ ان ارضى واسعة فايى فاعبدون ٤
 فهو على تقدير فايى فاعبدوا فاعبدون فالعاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
 لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى في ارضى فاخلصوا هالى
 في غيرها ثم حذف الشرط وهو من تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا
 في الكشف وفي جملة العاء في فاعبدون جزاء الشرط ساء على انه تفسير لما هو الجراء
 اعنى فاعبدوا فكأنه هو هو واما العاءات الالب واليهى التى كانت في الشرط المحذوف
 وابقيت تبنيها على مسبية بمأمله اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر
 والثانية جراء الشرط والبالغة تكرير لها او عاطفة كافي المفتاح وقد وقع في بعض النسخ
 (واما نحو واما عود فهديتاهم فلا يعيد الا التخصيص) ودات لامتناع تقدير العمل
 مقدما نحو واما فهديتاهم عود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والعاء وتحقق هذا المقام
 ان قولنا اما زيد فقام اصله مما يمكن من سى ٥ فريد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ
 يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولرومه له لانه جعل لازما لوقوع شئ
 في الدنيا ومادامت الدنيا فانه يقع فيها سى ٦ فحذف المعلوم الذى هو الشرط اعنى يكن
 من شئ ٧ واقبم مقامه معلوم القيام وهو زيد وابقى العاء المؤذن بان ما بعده لازم لما قبلها
 ليحصل العرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والافليس هذا موقع العاء لان موقعه
 صدر الجراء فحصل الضعف واقامة المعلوم في قصد المتكلم اعنى زيد مصام المعلوم
 في كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء من الجراء مقام الشرط ما هو المتعارف
 عندهم من ان حين ما لزم حذوه ينبغي ان يستعمل سى ٨ آخر وحصل ايضا بقاء العاء
 متوسطة في الكلام كما هو حقا اذ لا يقع العاء السببية في انتهاء الكلام ولذا يقدم على
 العاء من اجزاء الجراء المعول والطرف وغير ذلك من العمولات مما يقصد لزوم ما بعد
 العاء له ولا يستكر اعمال ما بعد العاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
 لاحل هذه الاغراض المهمة فيجوز اضميلها العاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
 ان ٩ ل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس العرض اما هديا عود دون
 غيرهم رداعلى من زعم الاستراك وانفراد الير والهداية بل العرض ابات اصل
 الهداية لهم من الاخبار من سوء صيغته الا يرى انه اذا جاءك زيد وعجروم سألك
 سائل ما صحت ١٠ تقول اماريد ١١ فاكرمه واما عماراهته وليس في هذا حصر

وتخصيص لانه لم يكن جارفاً بثبوت اصل الاكرام والاهانة (وكذلك) اى ومثل قولك زيدا عرفت (قولك يزيد مررت) لمن اعتقد انك مررت بالناسان وانه غير زيد وكذا سائر المفعولات نحو يوم الجمعة مررت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربه وماشيا جيت) (والتخصيص لازم للتقديم غالباً) يعنى ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ماحقه التأخير يعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثر كما يقال تحرك القلح الاسفل لازم للضغغ غالباً اى بخلاف التماسح وقوله غالباً اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما شابه ذلك قال الله تعالى * وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظنون - وقال خذوه فخلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لبنو المقام عنه على ما سرح به ابن الاثير في الملل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجوى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري وانتار اليه المصنف بقوله (ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين) انه يخص بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله نعشرون معناه اليه نحشرون لالى غيره) استشهد بما ذكره ائمة التفسير في سالفين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والناق بواسطة مثل يزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله اجد واياك نعبد للاهتمام ولادليل على لونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله (وبفيد) التقديم (في الجميع وراء التخصيص) اى بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم بيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الإعجاز انما لم يجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ وبعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبه كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في الكلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القرافي والامجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا بدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر (ولهذا بقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرأ) نحو بسم الله افضل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المنسركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم ويقولون باسم اللات وباسم العزى تقصد الموحد تخصص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (واورد أقرأ باسم ربك) فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم

مفيد للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برماية مايجب رمايته (واجيب بان الاهم فيه القراءة) لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشف (وبابه) اي باسم ربك (متعلق باقرا^ا الثاني) اي هو مفعول اقرا الذي بعده (ومعنى الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروبه كما يقال فلان يعلّى اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والساني كلاهما منزلة لان منزلة اللازم اي اهل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرا القرآن والباء للاستعانة او الملازمة اي مستميا باسم ربك او متبركا ومستداه ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون النسيمة من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله (وقد يقدّم بعض ممولاته) اي معمولات الفعل (على بعض لان اصله) اي اصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للمدول عند) اي عن ذلك الاصل (كالعامل في نحو ضرب زيد جرا) فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستعنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من العمل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشئ (والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما) فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى العالوية وهو انه ما ط اي آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه ازمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وبعد اجتماع التوابيع الاصل تقديم البعث ثم التأكيد ثم البذل او البيان (اولان ذكره) اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم (اهم) قد جعل الاهمية ههنا قسما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه سالما له ولغيره من الامور المتضمنة لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه مراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء التكلم او السماع بشانه واهتمامه بحاله لعرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجي فلان) بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليخلص الناس من تهره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالعرض الاهم الاخبار بانه صدرمه القتل مع ان الاصل تقديم العامل (اولان في التأخير اخلا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لواخر من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لثوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه) اي ذلك الرجل (منهم) اي من آل فرعون

يعني انه قد ذكر رجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر
لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف
المقصود (أو) لان في التأخير اخلاالا (بالتناسب كراية الفاصلة نحو فاجس
في نفسه خيفة) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآتى على
الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها
قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المرفوع على
الخبر وتقديم ذى الحال المرفوع على الحال وتقديم العامل على المفعول الى غير ذلك
وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المفعول
على العامل في قولك وجد الحبيب ابنى لمن قال لك ما الذى تتنى وتقديم المفعول
الثانى على الاول في قوله تعالى * وجعلوا لله شركاء * على انها مفعولا جعلوا فان
ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب
كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملغى اليه منتظر لذكره كقوله تعالى *
وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى * بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل
الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لالام
حديث بذكر القرية هل فيها منيت خيرام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور
نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص ٢ وجاء رجل من اقصى المدينة *
فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التأخير مانعا مثل الاخلاال بالمقصود
في قوله تعالى * وقال الملا * من قومه الذين كفروا وكذبوا بقاء الآخرة وارتفاهم
في الحيوه الدنيا * بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا
اذلو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يعدى بمن ومنل الاخلاال بالفاصلة في قوله تعالى * آمنا رب هرون
وموسى * بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه
احدها ان قوله * وجعلوا لله شركاء * مسوق للانكار التوضي فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا
بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتأخيره
وقد علم هذا ان كل فعل متعد الى فاعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه
بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق بها لكن العناية بالله اتم
واراده في الذكراهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلاال بالمقصود او الراية الفاصلة

من القسم الثاني وليس منه وجوبه المنع بان الاستثنا المذكور امر عارض اوجب
لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيرها
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنته غير
معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ولعنناهم في الحياة التي دنت
من قوم نوح عليه السلام اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حياة قوم
نوح اى كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في النال
لكنه حق واعتراض بعضهم بانه جعل تقدم وجه والحبيب على المعنى من باب تقديم
الممولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم
مطلقا يدلل انه اورد وفيه تقديم العامل على المفعول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع
البحث لتقديم الممولات بعضها على بعض لكن عم الحكم تعميما للفائدة وقد يشعرب بانه
تبينه على ان تقدم بعض الممولات على بعض قد يكون بحيث يمنع الابدع تقديمه على
العامل فاقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على العمل من جهة
الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المنصل من غير تقديمه على العمل والله اعلم

باب الخامس القصير

وهو في اللفظة الحبس نقول قصرت القصة على فرس اذا جمعت درهاله لافتره
وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود (وهو حقيق وغير حقيق) لان
تخصيص الشئ بالثي اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوز الى
غيره اصلا وهو الحقيق او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ آخر بان لا يتجاوز الى
وهو غير حقيق بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة
الى معين آخر كقولات ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز من القيام الى التعود ونعوه
لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانضمامه الى الحقيقة والانصافي بهذا
المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المباح
بتخصيصه الى الحقيق وغير الحقيق لئلا جدواهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيق
وليس كذلك لانه قال حاسل معنى القصير راجع الى تخصيص الموصوف بوسف
دون نان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بوسف دون نان او
بوصف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيق وغيره لان المراد بوله نان واخر
ما يصدرت عليه انه نان او آخر اهم من ان يكون واحدا او اكر الى ما لا نهاية له ادلو
اريد الواحد لخرح عنه كبير من املة غير الحقيق ايضا كقولات ما زيد الا كاتب لمن
اعتقد انه كاتب وشاعر ونجم وكقولات ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا
وحالدا شعراء فلبتأله هذا منشا توهم اختصار التفسير لغير الحقيق نعم انه قد اورد

الأمثلة في أثناء هذا التفسير من غير الحقيق اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصحة الكذب وكلامه لا يخلو عن أمثلة هي ظاهرة في الحقيق مثل زيد شاعر لأخيه وليس غير وليس الأول مثل ما ضرب بهما الأزيد وما ضرب زيد الأمراء وإذا تأملت وجدته مشيرا إلى التقسيم أيضا حيث قال متى ادخلت النقي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النقي بحكم العقل إلى ثبوته المبدعي له أن كان عاما كقولك في الدنيا شعراء أو في قبيلة كذا شعراء وأن كان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النقي ثبوته لذلك فتي قلت الأزيد أقاد القصر (وكل منهما) أي من الحقيق وغير الحقيق (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف) والفرق بينهما واضح فإن الموصوف في الأول لا يمنع أن يشاركه غيره في الصفة لأن معناه أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمنع تلك المشاركة لأن معناه أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف فكيف يصح أن يكون لغيره لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد الصفة المعنوية) التي هي معنى قائم بالغير (لا التعت التصوي) الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الثمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا أعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون التعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق بدونهما على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين التعت والصفة المعنوية التي فسروها بادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز أن يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والأول أنسب وأما نحو قولك ما هو الأزيد وما زيد إلا أخوك وما الباب الأساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جاءنا فن قصر الموصوف على الصفة إذا لمعنى أنه مقصور على الكون زيدا أو أخاك أو ساجا فإيتأمل (والأول) أي قصر الموصوف على الصفة (من الحقيق نحو ما زيد الكاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحتاطة بصفات الشيء) إذا ما من تصور الأول صفات يتعذر احتاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونقي ما عداها بالكافية بل نقول أن هذا النوع من القصر مقص إلى المحال لأن للصفة المنفية نقيضا البتة وهو أيضا من الصفات فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا إذا قلت ما زيد إلا كاتب على معنى أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشاعرية ولا بعدد ما وهو محال اللهم إلا أن يراد الصفات الوجودية (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيق (كثير نحو ما في الدار الأزيد) على معنى أن الكون في الدار مقصور على زيد ويجب أن يعلم أن الأقسام الثلاثة من قصر الأفراد والقبائل لا يجري في الحقيق لما

الآخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى متغيرة واذا اريد بالآخرى احد الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحتها محال بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب في الصفة المذكورة وابيات الاخرى بل يكفي فيه تجوز تقييها واناب الاخرى وهما كذلك لانه اذا تساوى الامر ان عنده فكما جوز ان تكون الصفة المابتة هو القيام قد جوز ان يكون هو العتود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم قد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي يجوز بوباله على التعيين وهو العتود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتد اتصافه بالصفتين ولم تجوز انفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا له بالقام مكان العتود لان القيام في مكانه قات بعد ارتكاب جميع ذلك فلا شك بالعله لان ما زيد هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء سى مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يتمتع فيه تخصيص تى بنى دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن اعتد ترده بن القيام والعتود تخصيص له بالقيام دون العتود وهذا الطاهر لا مدفع له فحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل امان يعتقد الشركة او من تساوى عده واية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتغيره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساوى عده وبالباقى من يعتقد العكس او تساوى عده ويسمى القصر الذى يكون المخاطب به من تساوى عده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصره بن وكفى دليلا على متانة كلام المتنازع وركاكة هذا الكلام انه يفتر الى هذه التكاثرات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى الخاتمة (وشره قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون النفية في قولنا ما زيد الاسماع كونه كاتباً او منجماً لا كونه معجماً لامتناع اجتماع الشاعرية والمنجمية لان الافهام هو وجد ان الرجل غير شاعر (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا لتحقق تافيهما) اى تافى الوصفين ليكون ابائهما مشعرا بانفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون ابائ المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانفاء غيرها وهو العتود ضرورة امتناع اجتماعهما فسادها واضح لان هذا لا يتوقف على تافيهما لان ابائهما بطريق

القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات
 جميعا نحو زيد قائم لا قاعده وان اراد به ان يكون اثبات مخاطب تلك الصفة
 التي نفاها المتكلم كالقعود مشعر بانتفاء غيرها وهي التي انبتها المتكلم كالقيام حتى
 يكون هذا حكما لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا قاسد لجواز
 ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجده اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
 ما زيد الاقاعده وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا تسامر لمن اعتقد انه كاتب
 لاشاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لاشبهة لنا
 في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط
 هذا السرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فما لا يفهم من اللفظ
 بل بآياه لفظ الابداح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لانسلم عدم حسن قولنا ما زيد
 الانشاعر لمن اعتقده كاتبا لاشاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب
 بان لا يجمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر
 القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني نبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما انبته
 وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
 فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
 السكاي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبني على انه ادخل فيه قصر التعيين
 (وقصر التعيين اعم) من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد
 كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
 فكل مادة تصلح مالا لقصر الافراد او القلب تصلح مالا لقصر التعيين من غير عكس
 (ولا قصر طرق) والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل
 وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما شبه ذلك
 فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه
 الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن
 ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما
 سبق بخلاف العطف والتقديم فانها وان سبقا لكتنهما يمان غير المسند اليه والمسند
 كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول
 والباقي ايماء الى هذا (منها العطف كتولت في قصره) اي قصر الموصوف على
 الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر) مل بما بين احدهما
 ان يكون الوصف المبني هو المعلق عليه والذي هو المعطوف والباقي بالعكس
 وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا بل دون سائر حروف العطف واما
 لكن فلنا هر كلام صاحب المفتاح والابتناع في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر

ولم يذكره ههنا له مثالا وقد اشترنا الى ذلك في بحث العطف (وقلبا زيد قائم لا قاعده)
 ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيها لكن لم يعلم منه كون مخاطب
 معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه
 مثال من هذه الدلالة (او ما زيد قائما بل قاعده وفي قصرها) اي قصر الصفة على
 الموصوف (زيد شاعر لامرو وما عمرو شاعرا بل زيد) ويصح ان يقال ما شاعر
 عمرو بل زيد لكنه يجب حثذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع
 النحاة على صحة هذا التقديم وطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم
 الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة
 العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر
 الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لا اشتراط عدم
 التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يقتضي فيه
 الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما
 يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق (ومنها
 النفي والاستثناء كقولك في قصره) افرادا (ما زيد الاشاعرو) قلبا (ما زيد الا قائم
 وفي قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعين والغايات
 انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك في قصره) افرادا (انما زيد كاتبو)
 قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) واعلم ان كلام الشيخ
 في دلائل الاجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس
 المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ماوجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك
 الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لامرو انه لم يكن من عمرو مجيء
 مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجاني
 هو زيد لامرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجاني عمرو لازيد لان من اعتقد
 انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن تنفي
 ان تكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي الجئي الذي اثبتته زيد عن عمرو فهو كلام
 مع من زعم ان الجاني عمرو لان زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت
 ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه
 الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما
 كان انما مفيدا للقصر (لتضمنه معنى ما والا) وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في
 انما ليست هي النافية على ما فهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر
 بان ان للابيات وما لا تنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي بل يجب ان يكونا
 لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو

معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الاغلى الاسم وما النافية لاننى الاما دخلت عليه
 بايجاع النعامة وأشار بلفظ التضن الى انه ليس بمعنى ماو الا حتى كانها لفظان مترادفان
 اذ فرق بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق
 فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كاسمى ثم استدلت على تضمنه معنى
 ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله (لقول القصرين انما حرم عليكم الميتة
 بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو) اى هذا المعنى (هو المطابق لقراءة
 الرفع) اى رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
 وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للفعول كذا
 فى تفسير الكواشى فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما فى انما كافة قطعاً
 اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلاً
 فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما يتضمن معنى ما والا
 وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبران
 تقديره ان الذى حرم الله عليكم الميتة وهذا يقيد القصر لما مر فى تعريف المسندان
 نحو المنطلق زيد اوزيد المنطلق يقيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت
 ما فى قراءة الرفع كافة مثله فى قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو
 المذكور فى المضاج والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير
 الله فلا وجه لرفع الميتة الاعلى تأويل انما حرم الله شيئاً هو الميتة ومع ظهور هذا
 الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوف والميتة خبران والتقدير
 ان الذى حرمه الله عليكم الميتة لا يحال لا رتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم
 مبنيا للفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة ونقل ابو على عن الزجاج
 انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة لكننا نقول جعلها موصولة اسم
 ان الميتة خبرها اولى لىبى ان ماملة على ما هو الاصل واسار الى الثانى بقوله (ولقول
 النعامة انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفى ماسواه) اى سوى ما يذكر بعده اما فى قصر
 الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا يثبت قيام زيد ونفى ماسواه من القعود ونحوه
 واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا يثبت قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو
 وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور
 انه لا ينفى كل حكم سواء وقد يقال ان المراد انه لا يثبت الجزء الاخير مما بعده لموصوف
 او لا يثبت على صفة مع نفي ماسواه وهو تكلف وأشار الى الثالث بقوله (ولتحية
 انفصال الضمير معه) اى مع انما كقولك انما تقوم انا كما يقول ما يقوم الا انا اذ قد
 تقرر فى علم النحو انه لا يصح الانفصال الالتهذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة
 مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجيع هذه الوجوه متبقة

ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انما استشهد
لصحة هذا الانفصال بيئت التصحاح وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الايات التي
يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض لجرد التمثيل فقال (قال الفرزدق انا الذائد)
من القود وهو الطرد (الحامى الذمار) وهو العهد وفي الاساس هو الحامى الذمار
اذ احى ما لولم يحبه لثيم وعنف من جاء وحريمه (وانما يدافع عن احسابهم انا
او مثلى) لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو
قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لاعت احساب غيرهم
كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ماموصولة اسم ان وانا
خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن
المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا
مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل
كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانسل ان الفعل غائب لان غيبة
الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا و انت لا يكون
غائبا ولو سلم فاسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على
تضمنه معنى ماو الا باعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو وانما قائم
ابواك مثل ما قائم الابواك وقد نقل في تضمنه معنى ماو الاناسبة عن علي بن عيسى الربعي
وهى انه لما كانت كلمة ان لتأكيد ابات المسند للسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة
ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الاتا كيدا للعكم على تأيد وذلك
لان نحو قولك زيد جاء لاعمر ولم يرد المجئ بينهما يفيد اثبات المجئ زيد صريحا
في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لاعمر لان نفس المجئ لما كان مسلما الثبوت
لاحدهما فاذا نفيت عن عمرو ثبتت زيد ضرورة فان قلت هذا ابات على انيات لانا تأكيد
على تأكيد قلت اما الثاني اعني الانبات الضمنية فتأكد كيد قطعاً واما الاول فتأكد
ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلماً الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه
مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ماو الا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام
فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم (ومنها) اى من طرق
القصر (التقديم) اى تقديم ماحقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل (نقولك
في قصره) اى في قصر الموصوف (تسمى انا) وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان
هذا المثال لا يصلح مالا للجميع لان التسمية والقياسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد
والا لم يصلح لقصر القلب (وفي قصرها انا كفيت مهمك) افرادا لمن اعتقد انك

مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد انصاف احدهما به
وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل بما يصح تقديمه (وهذه الطرق الاربعه)
بعد اشتراكها في ان مخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض
وهو ما يثبت المتكلم وخطأ في بعض وهو ما يشبه واما في قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وخطأ تعيينه
واما في قصر التبيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما وخطأ تجويز كل منهما على
التساوي (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) اى التقديم (بالنحو) اى بفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم
منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك (ودلالة) الثالثة (الباقية
بالوضع) لان الواضع وضع لاوبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر
(والاصل) اى الوجود الباقى من وجوه الاختلاف ان الاصل (في الاول) اى
في طريق العطف (النص على المنبى والمنى كما مر) من الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المنبى والمعطوف هو المنى وفي بل بالعكس (فلا يترك) النص عليهما (الاكراهة
الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض اوزيد يعلم النحو وبكر
وعمر يقتول فيهما) اى في هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) اما في الاول فعنه
لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثانى فعنه لا غير
زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من الغير وبني على الضم
تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لاهذه ليست طائفة
وانما هي لالتى لتنى الجنس (او نحو) اى نحو لا غير مثل لا ماسواه ولا من عداه
ما يشبه ذلك وقد مثل في المشاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض
عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم
النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على
المنبى والمنى في العطف قديكون بان يحذف المنى ويقام مقامه لفظ اخصر تناول له
ويدون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا
وبقام مقامهما لفظ اخصر يؤدى معناه مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى
العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما (وفي) الثلاثة (الباقية
النص على المنبى فقط) دون الذى نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو قائم
لانص فيه على المنى اعنى التعود (والنفي) اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي يعنى بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس
هو بقاعد وانما لم يقل بطريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل

(لا يجمع الثاني) اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا
زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لافي كلام البلغاء الذين تستشهد
بكلهم (لان شرط النفي بلا) العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الابهاز
(ان لا يكون) ذلك النفي (منفيا قبلها بغيرها) من ادوات النفي لانها موضوعة لان
تنفي بها ما او بجته بالتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيت به وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم قد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانت قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا قائم ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد قد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد
قد نفيت عمرا وبكرا وغيرها عن القيام فلو قلت لا عمرو كان منفي كما هو منفي قبلها
بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما قائدة قوله بغيرها فكانه يعوز
كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي
على ما صرح به في المفتاح وقائده الاحتراز عن ان يكون منفي بفحوى الكلام او علم
السامع او المتكلم او بشئ من الاضلال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف
وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح
المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالأميل
في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذى غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره سواء
كان ذلك الغير كرما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص قوله بغيرها اي بغير
لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنى ومعلوم انه يتمتع بنفيه قبلها بما اذا لم يكن
ان ينفي نفي بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبمضمهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا
انه احتراز عن ان يكون منفي بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على
ان يكون الثاني تأكيد او نحو جامعي الرجال للنساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على
ان يكون بدلا (ويجمع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) اي انما والتقديم (فيقال
انما انما يقي لا يقيمي وهو يأتي نفي لا عمرو) والتثنية بنحو زيدا ضربت لا عمرو احسن
(لان النفي فيهما) اي في الاخيرين (غير مصرح به) بخلاف النفي واستثناء فانه
وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وادا
لم يكن الاخيران صريحيين في النفي فلا بد وان يكونا صريحيين في الانجاب فيكون
لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها وبما يدل على ان النفي
الضمي ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من احد
الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما من احد الا وهو يقول ذلك
لان من لا تزداد الا في النفي واحدهما المعنى لا يقع الا فيه وهذا (كما يقال امتنع زيد
عن الجئي لا عمرو) لانه وان دل على نفي الجئي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا

واما معناه الصريح ايجاب امتناع الجبى له فيكون لافى قولك لاعمرؤ تنفى عن الثانى
 ما لوجبه للاول بخلاف ما جاء زيد لاعمرؤ فانه صريح فى النفى فيكون لانفيا للنفى
 وهو ايجاب فيخرج من وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد من الجبى لاعمرؤ من جهة
 ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لامن جهة ان النفى بلا العاطفة منفى
 قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا نعيمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد من الجبى
 على نفى عمرو لاضنا ولا صريحا فليأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا ابى
 زيد الا القيام لا التعود وقرأت الا يوم الجمعة لاسائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا
 بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفى
 ايضا فى حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة
 فيمتنع (ثم قال السكاكى شرط بجماعته) اى النفى بلا العاطفة (للتالث) اى انما
 (ان لا يكون الوصف) فى نفسه (مختصا بالموصوف) لعدم الفائدة فى ذلك عند
 الاختصاص (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون
 اذ كل ما قل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا بمن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد
 لاعمرؤ اذ اختصاص القيام فى نفسه بزيد وقال (عبد القاهر لائحسن) الجامعة
 المذكورة (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره وهذا اقرب) اذ لا دليل على
 الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر هذا الشرط فى التقديم
 لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالة على القصر اضعف من انما قال عبد القاهر
 ان النفى فيما يمتنع فيه النفى يتقدم ثارة نحو ما جاءنى زيد وانما جاءنى عمرو ويتأخر
 اخرى نحو انما جاءنى زيد لاعمرؤ وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث
 لان الكلام فى النفى بلا العاطفة ولا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءنى الا زيد لم يمتنع
 لاعمرؤ وما زيد الا قائم ليس هو بقاعدوى التنزيل وما انت بسميع من فى القبور ان انت
 الا نذر (واصل الثانى ان يكون ما استعمله مما يحمله المخاطب وينكره بخلاف
 الثالث) اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء ان يكون
 الحكم الذى استعمل هو له من الاحكام التى يحمله المخاطب وينكرها بخلاف
 انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يحمله المخاطب ولا ينكره كذا
 فى الايضاح وقد نقله عن دلائل الاجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يمتنع الخبر
 لا يحمله المخاطب ولا ينكره اول ما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او فى حكمه وفيه
 اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر
 بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يمتنع خبر من شأنه ان
 لا يحمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره زول بادنى تنبيه لانه لا يصير عليه وعلى
 هذا يكون واقعا لافى القناح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب فى مقام لا يصير على

خطأه و يجب عليه ان لا يصبر ثم انه قد ترك كل من الاصلين واخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله (كقولك لصاحبك وقد رأيت شعبا من بعيد ما هو الازيد اذا اعتقده غيره) اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشئ فيريد (مصرى) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة الجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم (الثاني) اى النفي والاستثناء (افرادا) اى حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يمتددا الى التبره من الهلاك) فالخطاطيون وهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين طالون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبره من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما (نزل استعظا بهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) اى الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه الصلوة والسلام فيما بينهم حتى كانوا لا يخطرون هلاكه بالبال (أو قلبا) عطف على قوله افرادا اى ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب (نحو انتم الابشر مثلنا) تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأنتونا بسلطان مبين فان الخطاطين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لا اعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار الخطاطين على دعوى الرسالة) اى لان الكفار القائلين لهذا القول اعنى ان انتم الابشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل الخطاطيون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الابشر اى انتم مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعوونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان الخطاطين مقصرون على البشرية والخطاطين قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الابشر مثلكم فكانهم سلخوا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله (وقولهم) اى قول الرسل الخطاطين (ان نحن الابشر مثلكم من باب مجازاة الخصم) اى التماشى معه وارجاء العان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة لامن الغرور وهو الاطلاع (حيث يراد بكيته) اى اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء انتماله) فارسل عاجهم السلام كأنهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا نكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد نزل علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا بانبات الرسل البشرية لانتسابهم واما انباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب الماظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو

انه استعمل في قوله ان نحن الابشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليتهم وبما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة الجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه الصلوة والسلام * ان اتم الابشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء ان اتمم الا تكذبون * فقوله ان اتمم الابشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان اتمم الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار ترى المخاطبين وتنبهم على ان قطعهم بكونهم صادقين بما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا يتردد بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به) وانت (تريدان رقة عليه) اى ان نجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لاهل مقتضى الطاهر لانه لالم يشفق على اخيه فكأنه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك (وقد ينزل الجهول منزله المعلوم) اى منزلة مامن شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصير على انكاره (لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون لرد عليهم مؤكدا بما ترى) من اراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو تأكيد على تأكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام بماله خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان تم تعقيب الكلام بما يدل على التبريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان من الطرق الاربعة مشاركة رباعية كآمر والاية كاستراك اللمة الاولى في ان دلالتها على القصر بالوضع واللمة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المنبت والمنى بل على المنبت فقط ونائية كاستراك الاخبرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة (ومزية انما على العطف انه يعقل منها) اى من انما (الحكماء) اى الابات المذكور والى عما سواه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الابات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف (واحسن مواقمها) اى مواقع انما (التعريض نحو انما

يتذكر أولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهايم قطعهم النظر
 والتأمل (مهم كلمته منها) اى قطع النظر من البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا
 استقرت وحدتها اقوى مايكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها
 نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فاما نعلم قطعاً ان ليس العرض من قوله
 تعالى « اما تذكر اولو الالباب » ان يعلم السامعون طاهر معناه ولكن ان يدم الكفار
 وان يقال انهم من فرط الجبل كالبهايم (ثم القصر كما يقع بين المتدا والحر) على مامر
 (يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الا زيد (وعبرهما) كالفاعل والمفعول نحو
 ما ضرب زيد الامرا او ما ضرب عمرا الاريد والمفعولين نحو ما عطيت زيدا الا
 درهمها وما عطيت درهمها الاريد اودى الحال والحال نحو ما جاءني زيد الارا كما
 وما جاءني را كما الاريد وكذا بين الفعل وماثر المتعلقات سوى المفعول معه نحو
 ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما صرته الالتأذيب وما طاب الامسا
 وبحود ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاصل
 وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الاراسه وما سلبت زيدا الا لونه (في الاستثناء
 يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء) كما يرى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على
 المفعول ملا قصر الفعل المسد الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس الواقي
 فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
 ويكون حقيقيا وغير حقيقى امر اذا او قلنا او تعيننا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل
 تقديمهما محالهما) اى جار على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
 حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء محالهما وهما ان يكون الاداة متقدمة على
 المقصور عليه والمقصور يليها (نحو ما ضرب الامرا زيد) في قصر الفاعل على
 المفعول والتقدير ما ضرب زيد الامرا (وما ضرب الاريد عمرا) في قصر المفعول
 على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الاريد ومنه قول الشاعر لا استهي يا قوم
 الاكارها ، مات الامير ولادفاع الحاجب ، وفعله كان لم يمت حتى سواك ولم يقم
 على احد الا عليك الواجب ، وكذا سائر المولات واما قل ذلك (لاستتراه
 قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الصرب
 المسد الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثانى هي الصرب المتعلق بعمرو
 لا مطلق الصرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثانى ليم تلك
 الصفة واما جار مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المعلق في الآخر واما قال تمامها
 احترازا عن تقديمها مع ازانها عن مكاسها فان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور
 عليه كما يقال في ما ضرب زيد الامرا ما ضرب عمرا الاريد بتقديم الاداة والمفعول
 على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الاريد ما ضرب زيد

الاعراض بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير المفعول والاداة عن الفاعل
فانه يمنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالصواب ان المقصور عليه يجب
ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرا عن المقصور كما هو الشائع او متقدما عليه
كما هو العليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا بما منعه بعض النحاة فقالوا الطرف
في قوله تعالى ١ وماريك اتبعك الا الذين هم اراد لنا بادي الرأي ٢ مصوب بمضمر
اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لاشتهى باب الامير
وكذا النوايح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي مات النوايح وفيه محذوف لان الفعل
الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو من تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم
المرفوع واخر المصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضربت اريد عمرا مصوب
بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فليل عمرا اي ضرب عمرا قال
المصنف وفيه نظر لاقتضاء القصير في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب
لا يسهل استنباطهم عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا ونكرا
فليل لك من ضربت فقات زيد الم ثم الجواب حتى تأتي بالجميع على هذا لا يكون
غير عمرو في المال المذكور مصروبا لزيد ولم يقع ضرب الامن زيد فيكون القصير
في الفاعل والمفعول جميعا وقد خشي على بعضهم هذا البيان فهو ادلك الاقتضاء قائل
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصير ان يلزم القصير في المفعول ثم يمكن ان يقال اما
ما تم اقتضاء القصير في الفاعل والمفعول جميعا ونعم صحة هذا الكلام في غير هذا المقام
(ووجه الجميع) اي السبب في اعادة النفي والاستثناء القصير فيما بين المتدا والحر والفاعل
والمفعول او غير ذلك (ان النفي في الاستثناء المرفوع) وهو الذي ترك فيه المستثنى منه مرفوع
الفعل الذي قبله الا وسئل عنه المستثنى المذكور بعد الا (يتوجه الى مقدر وهو
مستثنى منه) لان الا للاخراج والافراج يقتضي محرجا منه (عام) ليتناول المستثنى
وعينه ويتحقق الافراج ولئلا يلزم التفصيل من غير محض قال صاحب المتناح
ولذلك تراءى في علم النحو بقول تأييب الصمير في كانت في قراءة اني جمع ان كانت الا
صحيحة المرفوع وفي ترى النسي للمفعول في قراءة الحسن فاصحوا لا ترى الا ما حكمهم رفع
مسألتهم وفي بيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الصاوع الخراسان والسر الى
ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى سى من الاستثناء وفيه اسكال وهو انه
ادارج العامل الى ما بعد الا ان حذف المستثنى منه فلا يصير في العمل اسكالا فالاحسن
ان يقال تأييب العمل كما في كساف ولعل صاحب المتناح يدر الى اصل والحقيقة
ان العامل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسد العمل النسي الى العامل
المراد وقوع العمل منه وادراك الساعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور
في العمل صمير عائد اليه كما في قولهم ادا كان عدا فأتى فان اسم كان صمير عائد الى ما

نحن عليه وكقوله تعالى ، ولا يحسبن الذين يفرحون بما آتوا ، فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير ما تد الى حاسب لا متناع حذف الفاعل ضلي مذهبه يكون هند مثلا في مقام الاهد بدلان الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من القطع بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصرف العامل الى المستثنى (مناسب للمستثنى في جلسته) بان يقدر في نحو ماضرب الا زيد ماضرب احد وفي ما كسوته الاجبة لباسا ونحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ماسرت الا يوم الجمعة وقامن الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحسب بصرح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الاجبة شيئا مع صحة اطلاقه على الوجة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك (وفي صفته) يعنى في كونه فاعلا او مفعولا او طرفا او حالا او غير ذلك واد كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا اوجب منه) اى من ذلك المقدر (سىء بالاجاء القصر) ضرورة بقاء ما عدا ذلك السىء على سعة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء المخرج الجملة وهى اما خبر متدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكبرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما آتته الا اتانى وفي الحديث ، ما آيس الشيطان من بنى آدم الا آاهم من قبل النساء ، وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاسه السرط والجراء وهذا الحال مما لا يقارن بمضمونه بمضمون عامله لاعلى تأويل الحرم والتقدير اى ما آيس الشيطان من بنى آدم غير النساء الا عارما على آياتهم من قبلهن كمولهم خرج الامير معه صقر صابدا به غذا جعل المروم عليه المجرور به كالوامع الحاصل (وفي اما يؤخر المقصور عليه بول اما ضرب ريد عمرا) فالقيد الاخير مما وقع بعده بترلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) اى تقديم المقصور عليه ناعما (على غيره للاباس) فانه اما جاز في النى والاستثناء على قلة لعدم الالباس بانه على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم على المقصور او اخر عنه وهما ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمساء فلو قلنا في اما ضرب ريد عمرا اما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى ثغلاف ما اذا قلنا في ماضرب ريد اذ عمرا ماضرب الا عمرا زيد فانه تعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وهما بطر وهو ان تقديم المقصور عليه جاز اذا كان منس القدم ميدا للقصر كما في قولنا اما ريدا ضربت فانه لتقصر العصب على ريد قال ابو الطيب اسمايالم تزده معرفة - واما لدة دكرها ، اى مادكرها ، الا لدة ويمكن الخواب فان الكلام هيا اذا كان القصر مستعادا من اما وهذا

ليس كذلك (وغير كالأفي اقادة القصيرين) اى قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى قصره ما زيد غير شاعر افرادا
وما زيد غير قائم قلبيا و فى قصرها ما شاعر غير زيد بالاخبارين بحسب المقام
(وفى امتناع مجامعة لا) العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لاجتصاص وما شاعر غير
زيد لاجرو لا تناف شرطها لكون منفيا متفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

باب السادس الانشاء

قديقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل
المتكلم اعنى القاء الكلام الانسانى كالاخبار والمراد ههنا هو الدانى لانه قسمه الى الطلب
وغيره وقسم الطلب الى التنى والاستعهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام
المستقل عليها بقرعة قوله واللعط الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت ملا موضوع
لامادة معنى التنى لا للكلام الذى فيه التنى وكذا الواقى ولايتوهم ان هذا يقتضى
كون الجنب من غير احوال اللعط لان المقصود بجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان
طلب كالاستعهام والامر والتنى ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكما الخبرية ونحو ذلك والمق بالمر ههنا
هو الطلب لاختصاصه بمرءه ايجاب لم يذكر فى محب الخبر ولان كثيرا من الانشاءات
المر الطلبية فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان
السابق فى الاشارة هو الخبر والطلب فالانشاء (ان كان طلبا استندى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل والعرض ان جميع انواع الطلب يستندى
ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معاها الحقيقى ويتولد منها
بحسب القرائن ما ياسب المقام (واواعه كبيرة) وهى على ما ذكره المصنف خمسة
التنى والاستعهام والامر والهى والدعاء لانه اما ان يقتضى كون مطاوبه بمكسا او لا
الناى التنى والاول ان كان المطاوب به حصول امر فى دهن الطالب فهو الاستعهام
وان كان المطلوب به حصول امر فى الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو الهى
وان كان بيوته فان كان ماحدى حروف الداء فهو الداء والاهو الامر (مها التنى)
وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة (واللعط الموضوع له ليت ولا يشترط امكان
المتنى) لان الانسان كير اما يحب الحال وبطله فهو قديكون بمكسا كما تقول ليت
ريدا يبحى وقديكون محالا (كما تقول ليت الساب يعود يوما) لكنه اذا كان بمكسا
يحب ان لا يكون لك توقع وطماحيه فى وقوعه والا لصار ترجيسا ويستعمل فيه
لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتنى اسار الى ما يستعمل فى التنى مجازا فقال
(وقد يتنى هل نحو هل من شمع حيب يعلم ان لاسمعه له) لانه حيثذ يتنع حله على

حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجمل بتبوت
وانتفاءه والنكتة في التثني بجل والعدول عن ليت هو اراز التثني لكمال العناية به
في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفاءه (و) قد يتنى (بلو نحو لوتأيتنى فعدتني)
بالنصب على تقدير فان تعدتني فان النصب قرينة على ان لوليت على اصلها اذ
لا ينصب المضارع بعدها على اضمحار ان وانما يضمران في جواب الاشياء الستة المناسب
للقام ههنا هو التثني فكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع مالا
طماعية في وقوعه وقيل انها لوالتي تحي بعد فعل فيه معنى التثني نحو ودو التودهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التثني فيتنصب الفعل بعدها نحو
لو كان لي مال فاحم اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى - لو ان لي كرة فاكون
من الحسنين (قال السكاكي كان حروف التنديم والتخفيف وهي هلا والا بقلب
الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة عما) اي كلها مأخوذة من هل ولو الذين للتثني
حال كونها (مركبتين مع لا وما المردتين تضمينهما) علة لقوله مركبتين والتضمين
جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعني ان الفرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين (معنى
التثني ليتولد) علة لتضمينهما يعني ان العرض من تضمينهما معنى التثني ليس اقادة
التثني بل ان تولد (مه) اي من معنى التثني المتضمنين هما اياه (في الماضي التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا) ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله
نادما على ترك الاكرام (وفي المضارع التخصيس نحو هلا تقوم) ولوما تقوم
على معنى ليتك تقوم قصدا الى حسمه على القيام ومع هذا فلا يتخلو من ضرب
التوبيخ او اللوم على ما كان يجب ان يفعله مخاطب قبل ان يطلب منه قوله
تضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التثني مفعوله الثاني وهذا وان
لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا
المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التبيين على التزام هل ولو معنى التثني وهذا
مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا
محصول كلام المفتاح حيب قال اذ قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته
متولدا منه معنى التنديم وانما لم يحل تركبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم
والتخفيف من غير توسط معنى التثني حريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد
يستعملان للتثني وتسمى ماضى ياسم التنديم وما يسقبل السؤال والتخصيص وانما
ذكر هذا الكلام لمقطع كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موصوعا
للتنديم والتخفيف من غير اعتبار التركيب فان التصريف في الحروف مما آياه كبير
من الصفا وقد يتنى لمعل فمطى له (حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على

اضماران (نحو لعل احم فازورك بالنصب لبعده المرجو عن الحصول) فبسبب
 بعده عن الحصول اشبه الحالات والمكناث التي لاطماعية في وقوعها فيتولد منه
 التثني للمر من انه طلب محال او يمكن لاطمع في وقوعها بخلاف التثني فانه ارتقاب
 شيء لا يوق بمحصله فمن عه لا يقال لعل الشمس تقرب ويدخل في الارتقاب
 الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
 المكروه نحو لعل اموت الساعة وبهذا ظهران التثني ليس بطلب (ومنها) اى
 ومن انواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان
 كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق
 والا فهو التصور والالطاف الموضوع له الهمة وهل وما ومن وى وكه وكيف
 وابن واى ومتى واين) فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها يختص بطلب
 التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القيلتين وبهذا الاعتبار صار الهمة
 اهم مقدمه المصنف وقال (فالهمة لطلب التصديق) اى ادراك وقوع النسبة او
 لاقوعها وهذا معنى الحكم والاساد وما يعرى مجراهما كقولك (اقام زيد وازيد
 قائم) فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايحاب او السلب وتطلب تعيينهما (او التصور)
 اى ادراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصور المسند اليه (اديس فى الاءام
 عسل) فانك تعلم ان فى الاءاء شيئا والمطلوب بعينه (و) فى طلب تصور المسند
 (افى الحاية ديسك ام فى الزق) فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكيونة
 فى الحاية او الزق والمطلوب هو التعين فالمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى
 ويطلب بالاستفهام نصيبه (ولمدا) اى لمجئ الهمة لطلب التصور (لم يقبح)
 فى طلب تصور العاقل (ازيد قام) كاقبح هل زيد قام (ولم يقبح) فى طلب تصور
 المفعول (اعمر اعرفت) كاقبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول
 التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف
 الهمة فانها تكون لطلب التصور وتعين العاقل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمر
 عرفت واما فى ازيد قام فلا ادلائس ان تقديم المرفوع يستدعى حصول التصديق
 بنفس الفعل بل غاية انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد
 قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل
 قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا يانه يختص بطلب التصديق كما سيجي (والسؤل
 عنه بها) اى الذى يسأل عنه بالهمة (هو ما يليها كالمعل فى اضربت زيدا)
 ادا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المحاطب الواقع على زيد
 وارادت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهى على هذا الطاب التصديق بصور الفعل
 منه وادا قلت اضربت زيدا ام اكرمه فهو لطلب تصور المسند اضرب هوام

أكرام والتصديق حاصل بقبول أحدهما فحل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند وبغرض ينفرد بهما بحسب القرائن ونحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال من وجود نفس الفعل ونحوما كتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين نفس المسند وبهذا يظهر أن كلام المصنف لا يخلو عن تعسف (والفاعل في أمنت ضربت زيدا) إذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد (والمفعول في أزيد أضربت) إذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحواً في الدار صليت وأوم الجمعة مرت وأنا أديباً ضربته وأراك باجث ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الإيجاز وما يقود ذلك أنك تقول أقلت شعراً رأيت اليوم إنساناً فيصيح ولا يصح أن تقول أمنت قلت شعراً قط أمنت رأيت اليوم إنساناً ادلاً معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما تصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين فاما ما قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله (وهل لطلب التصديق تحسب) ويدخل على الحلتين (نحو هل قام زيد وهل امر وقاعد) إذا كان المطلوب التصديق لحصول القيام لزيد والتعود لعمرو (ولهذا) أي ولاختصاصها لطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المرد بعدام دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بنبوت أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لبس إلا لطلب التصديق فبينهما ترفع فيمتنع بخلاف ما إذا لم يذكر أم عمرو وقبل هل زيد قام فإنه يقع ولا يمتنع لما سيجي فإن قلت التصديق مسوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة في نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بأسنة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التبيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأنه التصور توجه ما (وقبح هل زيدا ضربت لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل طلباً لحصول الحاصل وهو محال وأما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف يصبره اللاهر أي هل ضربت زيدا ضربت لكه يتبع لعدم اسمال المعسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم بمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لأنه لا وجه حينئذ لانه سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب أن يقع وجه الحسب امتنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به (دون ضربه) أولم يتبع هل زيدا ضربه (بلجواز تعدير المعسر قبل زيدا) أي هل ضربت

زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المفعول فلا يستدعي حصول
 التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيصن و ذكر بعض المحققين
 من النواة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر
 يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لقطا
 (وجعل السكاكى قبج هل رجل عرف لذلك) اى لان التقديم يستدعي حصول
 التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف
 واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى ١ واسروا
 الصوى الذين ظفوا ٢ وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل
 محذوف (ويبرمه) اى السكاكى (ان لا قبج هل زيد عرف) لان تقديم المظهر
 المرفع ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع
 انه قبج باتفاق النواة وما ذكره صاحب المفصل رح من ان نحو هل زيد خرج على
 تقدير الفعل فتصحح للوجه القبح البعيد لانه سابع حسن وههنا نظر وهو اما
 لانهم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبجا لعل اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب
 انتفاء الحكم مطلقا فباية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكى قبج هل زيد
 عرف لانه يلزم عدم قبجه (وعلى غيره) اى غير السكاكى (قبجها) اى قبج هل
 رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل معنى قد في الاصل) واصله اهل كقوله
 اهل عرفت الدار بالفرين (وترك الهمة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام)
 فاقبت هي مقام الهمة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا
 ما هي بمعناها ٣ فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح اوقع دخولها على الجملة الاسمية
 التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والانا الفرق بيده وير ما اذا كان الخبر فعلا
 نحو هل زيد قام ٤ قلت الفرق اما اذا رأت الفعل في حيزها فانها تذكرت عهدا
 بالجمي وحنث الى الالف المألوف وطائفته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف
 ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة (وهي) اى هل (تخصص المضارع
 بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
 اخوك كالاصح ان تضرب زيدا وهو اخوك) يعنى انه لا يصح استعمال هل لاسكار
 ابات العمل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمة فيد
 وذلك لان هل تخصص المصارع بالاستقبال فلا يصح لاسكار العمل الواقع في الحال
 فعلم ان التمسيد بقوله وهو اخوك ليكون قرية على ان المراد اسكار الضرب الواقع
 في الحال للاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكى بذلك
 وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت
 القرية على ان المراد اسكار العمل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء

كانت التريفة مقالية كافي هذا المثال او حالية كافي قوله تعالى * اتقوا الله ما لا تعلمون * وقولك تضرب ابالك واتشم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا المواقع وبهذا طهر فساد ما قيل انما اشنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل واتخاذها ههنا بمنوع الا يرى الى صحة قولنا سيمى زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي * ساضل عنى العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا * وفي النزول سيد خلون جهنم داخرين واوجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النضاه انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سذكرك في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقيد هل تضرب بالحال فاورد قول النضاه دليلا على كلامه وهو ينادى على خطائه ولم يقل عن احد امتناع تقيد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامسال هذه المباحث بما لا ينبغي ان يشغل به لكننا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل يأخذونها مذهبا (ولاختصاص التصديق بها) اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اطهر) ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اطهر وزمانيا خبر الكون اى بالشيء الذى زمانيته اطهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيب يدل لعروضه له اما اقتضاء الدائى اعنى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعنى اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالسوت والانتفاء والنفي والابات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال من حيث هى لالى الذوات التى هى مدلولات الاسماء من حيث هى لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل (ولهذا) اى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل انتم تساكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون) مع انه مؤكد بالتكرار لان انتم فاعل فعل محذوف (لان ابراز ما يستجدد في معرض السات ادل على كمال العناية لحصوله) من ابقائه على اصله كافي فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تسكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف بعبارة الطاهر وايضا فهل انتم ساكرون ادل على طلب الشكر (من اقامت ساكرون وان كان للبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لان هل ادعى للفعل من الهمة فتركه معها) اى مع هل (ادل على ذلك) اى على كمال العناية لحصول ما يستجدد (ولهذا) اى ولان هل ادعى للفعل من الهمة (لا يحسن هل زيد منطلق الا من البلغ) لانه الذى يقصد با

الدلالة على الثبات و ابراز ما يستبعد في معرض الوجود بخلاف خبر البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله (وهي) اى هل (فسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة) اولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لنسبة) اولا وجوده له (كقولنا هل الحركة دائمة) اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده وقد اخذ في هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة يحول وفي المركبة رابطة (والباقية) من الفاظ الاستفهام تشترك في انها (تطلب التصور فقط) وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما المقاهي) طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيصاحب بايراد لفظ اسهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها (او ماهية المسمى) اى حقيقته التي هو بها هو (كقولنا ما الحركة) اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيصاحب بايراد دلائله من الجنس والفصل (ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما) اى بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود الماهية في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة منه طلب وجود ذلك الماهية ثم من لم يعرف انه موجود استحالة منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعلوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعلوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهم ما ووقت على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان طالما باللفة واما الحد فلا يقف عليه الا المراض بصناعة المطلق فالوجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اساء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما امت وجودها و رهن عليها صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد وفي وقتين (وبين العارض المحض لدى العلم) اى يطلب من الامر الذي يعرض لدى العلم فيعيد تشخيصه وتعيينه (كقولنا من في الدار) فانه يجاب عنه زيد ونحوه بما يعيد تشخيصه واما الجواب نحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو اس فلان واخو فلان وما اسببه ذلك طالما يصح من جهة ان المحاطب

يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك
 الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول
 ماصدك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه
 السؤال عن الماهية والحقيقة نحوما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه
 لقط مفرد موضوع وما الاسم اى اى جنس من اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة
 الدالة على معنى في نفسه غير مقترن الخ (او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم
 ونحوه) وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله
 فقال الذاكرون الله كثيرا والذكريات (و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم
 تقول من جبريل اى ابشر هوام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ لانسلم انه للسؤال
 عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتى
 بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تخصيصه وتعيينه وامامادكره السكاكي
 في قوله تعالى حكاية عن فرعون بن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هوام ملك ام
 جنى فصداه يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه سم
 هدى فاه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتخصيصه على ما ذكرنا (و) يسأل (ماى عماين
 احد المتشاركين في امر يجمعهما نحو اى العريقين خير مقاما اى ائمن ام اصحاب شدد
 صلى الله تعالى عليه وسلم) فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب شدد صلى الله
 تعالى عليه وسلم قد استركا في القرينة فسالوا عماين احدهما عن الآخر والامر
 الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى بوضعه قوله في المفتاح تقول
 القائل عدى ياب فتقول اى السباب هى فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما
 يشاركها في الدوية وقيل انه اذا اضيف الى مسار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا
 فجوابه اسم متصين للاسارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلى بجوابه كل
 مميز لا غير وعلى الجملة هو طالع التميز (و) يسأل (بكم عن العدد نحو سئل منى
 اسرائيل كم اتيناهم من آية بيته) اى كم اية اتيناهم احسرين ام بلدين ام غير ذلك
 والعرض من ذلك السؤال التفرع والاستفهام استفهام تقرير اى جل الخطاب
 على الاقرار ومن آية مميز كم زيادة من قالوا اذا فصلوا بيته وبين مميزه بفعل
 متعدد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالفعل كالمفعول كالمفعول في الخبرية وذكر بعض
 المحققين من الهامة ان مميز كم الاستعمامية لم اعرف عليه مجرورا عن من نعلم ولا سر
 ولادل على جواره كتاب من كتب النحو واقول سئل منى اسرائيل كم اتيناهم
 من آية بيته (و) يسأل (كيف عن الحال وما من عن المكان ومعنى عن الزمان)
 ماضيا كان او مستقبلا (وبابان عن الزمان) المستقل قيل ويستعمل في مواضع
 التخصيص مثل يسأل ايان يوم القيمة وائى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب ان يكون

بعده فعل (نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) على أى حال ومن أى شئ اردتم بعد
 ان يكون الماتى موضع الحرث ولم يحى أنى زيد بمعنى كيف هو (وأخرى بمعنى من
 اين نحو أنى لك هذا) من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار
 بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر
 مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان أنى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع
 من ظاهرة كفى قوله ٢ من اين عثرون لنا من انى ١ او مقدرة كقوله تعالى انى لك
 هذا أى من انى من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك
 من جهة ضمير من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب
 التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها
 مشترك بينهما كالهزة فلها تجمي لطلب التصور والتصديق لمرافقتها فى الاستفهام
 ولهذا يجوز ان يقع بعد سائر كلمات الاستفهام سوى الهزة كقوله تعالى ١ ام
 هل نستوى الطلقات والنور ١ وقوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وقوله
 تعالى اماد اكنتم تعملون ١ وقول الشاعر ١ ام كيف يعع ما يعطى العلوق به *
 رمان انف اذا ماضن فالين ١ وامهما بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى
 اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ١ ام اماخير من هذا الذى هو مهن
 وهذا يفعل ما قيل فى قوله تعالى ١ اكنتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما ماد اكنتم
 تعملون ١ من ان ام ان كانت متصلة فسرطها انه يليها احد المستويين والآخر يلى
 الهزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت متقطعة بمعنى بل والهزة فلا رجه
 لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاسمهام ولا حاجة الى ما قيل
 فى الجواب من انها متصلة والمعنى اكنتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فالى شئ
 كنتم تعملون ثم اهدوا الكلمات (الاستفهامية) (كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام)
 مما ياسب المقام بموعة القرائ وتحقيق كيفية هذا الجار وبيان انه من أى نوع
 من انواعه مما لم يحرم احد حوله (كالاستفهام نحوكم دعوتك) ومنه قوله تعالى
 حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تلقا
 ركاب ١ ونأمل ان يكون لنا اوان (واتحجب نحو مالى لا ارى الهدى والتنبيه على
 الضلال نحو فإين تدهون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب المآدب فلانا اذا علم
 ذلك والتقرير) قد يعال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وقد يقال بمعنى حل المخاطب
 على الاقرار بما يعرفه واجلأته اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا (بآيلاء المقر به
 الهزة) أى بسرط ان يلى الهزة ما حل المخاطب على الاقرار به (كما مر) فى حقيقة
 الاستفهام من آيلاء المسؤل هذه الهزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على
 الاقرار بالفعل وادنت ضربت فى تقريره بالفعل وازيد ضربت فى تقريره بالفعل

وكذا أبعد مررت وأرا كباشرت وغير ذلك ومما جعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية * أنت فعلت هذا بالكهنا يا ابراهيم * اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا بالكهنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا صالين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يتبع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لا أكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين محملا رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالكهنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حاله وذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه بكسروهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي يحى للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحوكم آتيناكم من آية وماذا فعلت بفسلان ومن الذي قتله ونحو ذلك (والانكار كذلك) اى بايلاء المنكر الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجزى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فضل كذا وكم تدعون وكيف تؤذى اباك ومن اين تدرى ما العرار من الرند وما شبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يلها كالعلة في قوله يقتلني والمشرقى معنابع فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس بمن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى * هم يقيمون رجعة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس السمية وكالمفعول في قوله تعالى * اغير الله اخذوليا * فان المنكر هو اتخاذه غير الله وليا لا اتخاذه الولي واما قوله تعالى * اتخذ اصناما الهة * فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى * ابشرا منا واحدا نتبعه * لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون لانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لجرد التقوى وجعل صاحب الفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان مخاطب وهو النبي عليه

السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشف من قبيل
التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شفقه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك
كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة انكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان مايلي حرف
النفي يفيد التخصيص قطعاً فكيف يحمل السكاكي على التقوى دون التخصيص لانما
نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين مايلي حرف
النفي وغيره بل جعل الجميع محتملاً للتقوى والتخصيص ان كان مضراً ومتعيناً للتخصيص
ان كان مظهراً ومنكر او للتقوى ان كان معزاً وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل قوله تعالى * الله اذن لكم * على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر
من الله دون غيره ولكن احله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الانكار وهذا هو
ان مثل هذا التركيب يمكن حله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى
وهذا خلاف ماذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكأنه بنى
هذا على مذهب القوم (ومنه) اى من مجي الهمزة للانكار (ليس الله بكاف عبده) اى
الله كاف (لان) انكار النفي نفى له و (نفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من الهمزة
فيه للتقرير) اى لجل الخطاب على الاقرار (بمادخله النفي) وهو الله بكاف (لا بالنفي)
وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى * المنترح لك صدرك والم يجحدك نبيا * وما شبه
ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلها محسن فعمل ان التقرير
ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف الخطاب من ذلك
الحكم وعليه قوله تعالى * اذنت قلت للناس اتحنوني وامى الهين * فان الهمزة فيه
للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لابانه قد قال ذلك فافهم
وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما
كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة
اخرى وهو ازيد اضربت ام عمرا لمن يرد الضرب بينهما) من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيت من اصله لانه لا بدله من محل يتعلق به وعليه قوله
تعالى * قل آلاذكرين حرم ام الاتين اما اشملت عليه ارحام الاتين * فان الغرض
انكار النحرى عن اصله وكذا اذا وليها القاعل نحو ازيد ضربك ام عمر ولم يرد
الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افى الليل كان هذا ام فى النهار وفى السوق كان
هذا ام فى المسجد الى غير ذلك (والانكار اما لا توبيح اى ما كان ينبغى ان يكون)
ذلك الامر الذى كان (نحو اعصيت ربك) فان العصيان واقع فى هذا الاستفهام
تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه قوله * افوق البدر
بوصع لى مهاد * فانه للتقرير مع شأبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك
(ولا ينبغى ان يكون) اى يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك

في المستقبل (نحو اتعصى ربك) بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان (او للتكذيب في الماضي اى لم يكن نحو اذ صفيكم ربكم بالبنين) اى لم يفعل ذلك (او) في المستقبل اى (لا يكون نحو انزلكموها) اى نزلكم تلك الهدايا او الحجة اى انكرهم على قبولها ونفسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الازام وعليه قوله تعالى * هل جزاء الاحسان الا الاحسان * وقول الشاعر * وهل بدخر الضرغام قوتا ليومه * اذا ادخر النمل الطعام لعابه * وقد يكون استفهام الانكار الذى بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى * ماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى اى تبعة ووبال عليهم فى الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والافكل مصلحة فيه (والتهمك) عطف على الاستبطاء (نحو اصلوتك تأمر ان نترك ما يعبد آباءنا والصغير نحو من هذا والنهويل كترآة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهيمن من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان ماليا من المفسرين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع جليا على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شئ منها فى اداة دون اداة بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الذوق وتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر فى ذلك على معنى سمعته او مسال وجدته من غير ان تخطئه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادى (ومنها) اى من انواع الطلب (الامر) وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحتراز بغير الكف عن النهى وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدناء والالتباس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون فى ان صيغة الامر لماذا وضعت قبيلا للوجوب فقط وقيل للدب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل مشتركة بينهما لعطا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك للعطى وقيل هى مشتركة بين الوجوب والدب والاباحة موضوعة لكل منها وقبل للقدر المشترك بين النابة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة فى الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بسى من ذلك لم يجزم المصنف بسى واسار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال (والا طهران صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا) فى هذا اسارة الى ان اقسام صيغة الامر ملة الاول المقترنة باللام الجازمة وتخصى بالعامل غير المحاطب والباقي ما يصح ان يطلب بها العمل من العامل المحاطب بمحذف حرف المضارعة والتالى اسم دال على طلب الفعل وهو عند المعاه من اسماء الافعال والما

ولأن لغوية استعمالهما في حقيقة الامر اعنى طلب العمل على سبيل الاستعلاء مماهما
 التصويرون امر اسواء استعمالا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم
 اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسمالم يسموها امر اتميز بين البابين (موضوعه
 لطلب العمل استعلاء) اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان طالبا في نفسه او لا (لتبادر
 الفهم عند سماعها) اى سماع الصيغة (الى ذلك) الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء
 والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المتناح واتفق ائمة اللغة
 على اضافة نحوهم و ليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومال الامر ولام الامر دون
 ان يقولوا صيغة الاباحة اولام الاباحة ملا يدكونها حقيقة في الطلب على سبيل
 الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لانسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا
 بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم و ليقم ونحو ذلك و اضافة
 الصيغة والمال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
 صيغة الماضى والمضارع و امالهما فليتأمل ويمكن ان يحاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهن
 نحوهم و ليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه
 (وقد يستعمل) صيغة الامر (لغيره) اى لغير طلب الفعل استعلاء بما يناسب المقام بحسب
 القرائن وذلك بان لا يكون لطلب العمل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء
 قالى الاول اشار بقوله (كالأباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد) اى
 التحذير وهو اعم من الاذار لانه ابلاغ مع تحذير وفي الصحاح هو تحذير مع
 دعوه بالتهديد (نحو اعملوا ما شئتم والتحذير نحو فأتوا بسورة ملة والتخدير نحو
 كونوا قردة حاسئين والاهانة نحو كونوا ججارة او حديدا) اى ليس العرض ان يطلب
 منهم كونهم قردة او ججارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التخدير يحصل الفعل وهو
 صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له
 مفادون لامره وفي الاهانة لا يحصل ادلا بصيرون ججارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
 بهم (والتسوية نحو اصبروا ولا تصبروا) والفرق بينها وبين الاباحة ان المحاطب
 في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل فابح وادن له في الفعل مع عدم
 الحرص في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من العمل والترك اضع
 وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتقنى) نحو قول امرئ القيس (ألا
 اما الليل الطويل الا يحلى) يصح وما الاصبح منك باسلى ، الاصبح الصبح
 والابجلاء الانكشاف يقول ليرل طلامك بضياء الصبح م قل وليس الصبح بافصل
 منك عدى لافى اماسى همومى نهرا كما افا سها ليلاً ولان نهارى يطلم في عيني لازدحام
 الهموم على فليس العرض طلب الابجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكسبه يتنى
 ذلك تحلصا عما عرض له في الليل من تاريخ الجوى ولو اعمح الاستيقان ولاستطالته تلك

اليلة كانه لا يترقب ان يجملها وليس له طمعية ولا توقع فلهذا يحمل على التثني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لاهل سبيل الاستعلاء اشار بقوله (والدعاء نحو رب اغفر لي) فانه طلب للفعل على سبيل التضرع (والالتماس كقوله لمن يسأوك رتبة اعمل بدون الاستعلاء) وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء (ثم الامر قال السكاكي حقه القور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما في الاستفهام والدعاء (وتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع بين الامرين) (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبد قم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والقور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لادلالة للامر على شئ منها (ومنها) اى من انواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو الاجازة في نحو لاتفعل) وفي حرف النجاة يسمى نفس هذه الصيغة نهي في اى معنى يستعمل كما يسمى افعال امرا (وهو كالامر في الاستعلاء) لانه التبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم القور وعدم التكرار اذ الحلق ان النهي يقتضى القور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقوله للسكاكن تحرك والمتحرك لا تحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقوله في الامر للمتحرك تحرك اى في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار (وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (او) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فاهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن العمل بالاشغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لاتفعل والمدعى متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لالطلب الكف او الترك (كالتهديد كقوله تعدد لا يمتل امرك لا يمتل امرى) فانه طاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتناع او يستعمل للطلب الكف او الترك لكن لاهل سبيل الاستعلاء لى اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لاتنم بى اعدائى او على سبيل التواطى فيكون التماس كقوله لمن يسأوك لاتفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والهي لطلب الدوام والسات على ما عليه المحاطب من العمل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسب الله اعلا اى دم وانت على ذلك (وهذه الاربعه) يعنى التثني والاستفهام والامر والهي (يجوز تقدير السرط بعدها) و اراد الجزاء عقيبها مجروما بان الضمرة مع السرط (كقوله) في التثني (لستى مالا اسقه اى ان اررؤه اسقه) وفي الاستفهام (ايس ينك ازرك اى

ان تعرفه اذرك وفي (الامر) اكرمى اكرمك اى ان تكرمى اكرمك وفي) انتهى
 (لانتفى يكن خيرا لك اى ان لانتفى يكن خيرا لك) وقد ذكر في تحقيقه وجهان
 احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا يشك عن سبب حامل الطالب
 عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة
 القائية بوجودها معلولة بالعلة المعالية وان كانت بماهيتها علة لعلة العلة المعالية
 ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على العلول وتأخر في الخارج عنه
 وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب
 الحامل مسببا عن الطلب في الخارج فهو ما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب
 الذى يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرنة عن ذكر حرف الشرط والسبب
 ادليس معنى الشرط والجزاء الاسببية الاول ومسببية الثانى فانجزم السبب الحامل
 بان مقدرة بعد هذه الانشاء وانتهى ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه
 والحاصل على الكلام الخبرى اعادة مخاطب بمضمونه وعلى الطالبى كون المطلوب
 مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره يعنى يتوقف ذلك العبر على حصوله وتوقف غيره
 على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على
 المطلوب يجوز مخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت
 بعده ذلك وطلب على طنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لانه فكون
 اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك النسيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد
 هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من معبودها وقصد السببية بخلاف قولنا اين
 يبتك اضرب زيدا في السوق اذلا معنى لقولنا ان تعرفه اضرب زيدا في السوق
 واما قوله تعالى : قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة * فلان الشرط لا يلزم ان يكون
 حلة تامة لحصول الجراء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ
 آخر نحو ان توصات صح صلوتك واذا لم يقصد السببية ببق المضارع على رفعه اما
 حال نحو ذرهم في خوصهم يلعبون او وصعا نحو اكرم رجلا يهتك او استينا فإى جوابا
 عن سؤال يتصممه ما قبله نحو قم يدعونك (واما العرض) وان هذه الحاة احد الانشاء
 التى بعدها الشرط ويحرم في جوابه المضارع (كقولك الاتزل تصب خيرا) اى
 ان نزل تصب خيرا (فإى من الاستهعام) اى ليس هو بابا على حدة بل الهمة
 فيه همة استهعام دخلت على العمل المسمى وامتنع حملها على حقيقة الاستهعام لانه يعرف
 عدم النزول ملاقا لاستهعام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض
 النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همة انكار اى لا ينبغي لك ان لاتزل
 وانكار الذى ابان فلهذا صح تقدير الشرط المبني بعده نحو ان تنزل فان الشرط

المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير التثني بعد المثبت
وبالعكس مثلاً لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار يعني ان تكفر او ان
لا تسلم تدخل النار خلافاً للكسائي فانه يجوز تعويلاً على القرينة (ويجوز) تقدير
الشرط في غيرها) اي في غير هذه المواضع (بقرينة نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء
(فان الله هو الولي اي ان ارادوا ولياً بحق) فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتمد
انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لاشك
انه انكار توحيج بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحيث يتوحيج عليه قوله
فان الله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فان الله هو المستحق
للعادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يفتي على
ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيداً فهو اخوك بالغاء بخلاف ان تضرب زيدا
فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان
جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لافرق بينهما اصلاً لان كل
سلم الذوق يحد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حين لا يصح وقوع
الآخر وحذف الشرط في الكلام كبير وسترخص له في بحس الاجاز ان شاء الله
تعالى (ومنها) اي ومن انواع الطلب (الداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
ادعوا لفظاً او تقديرًا فاياها البعيد وقديزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه ثاماً واساهيا
حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تاديه له يعني انه بلغ من علو الشأن الى حيان المخاطب
لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي
والهمزة القريب وقديستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يذنب عنه اسلا
كقوله : اسكان نعمان الاراك يتقنوا بانكم في ريع قلى سكان * واما يا قاتل
حقيقة في القريب والبعيد لانها طلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصاء الداعي نفسه واستيعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما
للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان المخاطب مع تها لكه على الاشغال كانه
غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما ازل اليك واما المحرص على اقباله كانه
امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع
يا ايها الغافل واما لاحتطاط شأنه تبعيداً له عن المجلس نحو يا هذا (وقد يستعمل
صيغته) اي صيغة الداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء في قولك
لمن اقبل تطلم يا مظلوم) فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلًا وانما المراد
اغراءه على زيادة التطلم وبت الشكوى (والاختصاص في قولهم اما اقبل كذا
ايها الرجل) فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقباله عليك ثم
جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين اسئلة مما نسب

اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بأكرام الضيف او بالتواضع نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او بمجرد بيان المقصود بذلك الضيف لا بالتفاخر ولا بالتواضع نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به مخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح بادائه فقوله ايها الرجل فاي مضوم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره (اي مختصا من بين الرجال) وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا نحمي يكشف الضباب قال ابن الحاجب العرف ليس منقولا من النداء لان المنادي لا يكون ذالام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل العرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله * انا بنى نهشل لا ندعي لاب * الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند مخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خجل فيهم او جمل من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا تفعل كذا وكذا وما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا الله من الم الفراق ومنها التجب نحو يا لهاء ويا لدواهي كانه لغرابته يدعو ويستحضره ليتجبه منه ومنها التذلل والتضجر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك * كقوله * ايا منازل سلمى ابن سلك * وقوله * يانا ق جدى قد اغنت اناك بي * صبرى وعمرى واحلاسى وانساعى * ومنها التوجع والتصر * كقوله * فيا قبر معن كيف وارىت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترما * وكقوله * يا عين بكى عند كل صباح * ومنها التذلل كقوله * يا محمد اه كلك تدعوه * وتقول تعال قانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام (ثم الخير قد يقع موقع الانشاء اما للتفأل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقا ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولاك وقلت الله للتقوى (او لظاهر الحرص في وقوعه كما مر في بحث التشرط من ان الطالب اذا عضبت رغبته في شىء كثر تصوره اياه فربما يتخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولاك رزقني الله لتالك (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) نحو رجه الله (يحملهما) اي التفأل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (اولا احتراز

عن صورة الامر) كقول العبد المولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول النظر الى لانه في صورة الامر وان كان دماء اوشفاعة في الحقيقة (اولمجل) الخاطب على المطلوب بان يكون) الخاطب (من لا يجب ان يكذب الطالب) اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا تكذيبك تأتيني غدا مقام ايتنى تحمله بالطف وجه على الايمان لانه ان لم يأكل غدا صرت كاذبا من حيث الطاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ماوضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لابقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان الخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعمال الخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات (تنبيه الانشاء كالحبر في كبر بما ذكر في الاواب الحجة السابقة) يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات العمل والقصر (فليعتبره) اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكدا او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او مسكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسمائه وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مل مامر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

﴿ الباب السابع الفصل والوصل ﴾

(الوصل عطف بعض الجمل على بعض والعصل تركه) اى ترك عطف بعضها على بعض فيبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعداد انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم العصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشتمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام مائضين الاسناد الاصلى وكان مقصودا لداته والجملة مائضين الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لداته او لا فالصدر والصغات المسداة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصايا والجملة الواقعة خبرا اووصها او حالا اوشرطا اوصلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لداته (فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما

(ان يكون)

ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول) اى على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها) اى للاولى (فى حكمه) اى فى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خير مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) ليدل العطف على التشريك المذكور (كالقرد) فانه اذا قصد تشريكه لمرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وهى واقعة موقع القرد فيكون حكمها حكم المرد واداك كان كذلك (فسرط كونه) اى كون العطف على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما) اى بين الجملة الاولى والثانية (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب (او يعطى وينعم) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب وينعم او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف القرد على القرد وشرط كون عطف القرد على القرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومطو قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء ومم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم يخص بالواو ولان لكل من الفاء ومم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى اوم يعطى ادا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع (ولهذا عيب على ابي تمام قوله * لاوالذى هو عالم ان النوى * صبروا ن ابا الحسين كريم) اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الطاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لاننى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله * زعمت هواك عفا لغداة كما عفا * عنها طلالا بالوى ورسوم * فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للفس وجواب القسم البيت الذى بعده وهو قوله * مازلت عن سنن الوداد ولافدت * نفسى على الف سواك تحوم (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت الثانية عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو وادا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اما نحن مستهزون الله يستهزى بهم لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم لانه ليس من قولهم) يعنى ان قولهم انا معكم جملة فى محل الصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزى بهم عليها لزم كونه مشاركا لها فى كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من قول قول المفاقتن واما قال على انا معكم دون اما نحن مستهزون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه

(وعلى الثاني) أي على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (أن قصد بطلانها)
 أي ربط الثانية بالاولى (على معنى ما عطف سوى الواو عطف بها) أي عطف الثانية على
 الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج
 عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد
 مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان في عطف
 الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست اوفى مثل
 قوله تعالى * كلهم البصر او هو اقرب * وقوله تعالى * الى مائة الف او يزيدون *
 للعطف بل هو حرف استيناف لجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد صرف
 في ماسبق وبل في الجمل مثلها في المفردات لانها قد تكون لالتدراك الغلط بل لجرد
 الانتقال من كلام الى آخرهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم
 المسكوت كقوله تعالى * بل هم في شك منها بل هم منها معون * واما الفاء وثم
 فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقديفيد كون المذكور
 بعدها كلاما مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير قصد ان مضمونها عقيب مضمون
 ما قبلها في الزمان كقوله تعالى * ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
 المتكبرين * فان مدح الشيء اوداه انما يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب
 عطف تفصيل المجهول نحو * ونادى نوح ربه فقال * ونحو * وكم من قرية
 اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون * لان موضع التفصيل بعد الاجال ولا ينافي
 ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب
 بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول
 اجزائه متعقبا كقوله تعالى * الم تر ان الله ازل من السماء ماء فتصبح الارض
 مخضرة * فان الاخضرار يبتدىء عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم
 تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها
 كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها له نحو ثم
 انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشتراك بخالق
 السموات والارض وكذا قوله تعالى * ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا افتحم
 العقبة الآية لبعد المنزل بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه
 للبعد بين طلب المغفرة والانتقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التزليل اكثر من
 ان يحصى وقد نجى لجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
 وتراخ كقوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده *
 وكذا قوله تعالى * وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين * اذا عرفت
 هذا فنقول اذا عطف بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت العائدة فيه

وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فإنه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا إنما يظهر فيقاله حكم اعرابي وعند انتفائه ثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول تصالناك اذا قلت يضر زيد ينفع من غير او احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالاه كذا في دلائل الاجهاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والقاء وهم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فمميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات (والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل) واجب لتلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم (نحو و اذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لتلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر) من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وماسولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو مجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مفيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك ثم انه ليس بقطعي ولكنه السابق الى الفهم في الخطايات فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامر استأذنت وخرجت اي اذا رجعت استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حيث يصير المعنى واذا قالوا ذنبت استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لاعي اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزون بدليل انهم لو قالوا ذنبت لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلائل الاجهاز (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم

لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه لثانية ايضا (فان كان بينهما) اى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (او كمال الاتصال اوسببه احدهما) اى احد الكماليين (فكذلك) يعين الفصل (والا) اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما (فالوصل) متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضى مناسبة بينهما ان يكون معايرة لثلاث يرم عطف النى على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه لساية سنة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث سبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع ايهام السادس التوسط بين الكماليين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والسالب فلعدم المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم المعايرة المقترنة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف فى تحقيق المقامات الستة وقال (اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لقطا ومعنى) ان يكون احدى الجملتين خبرا لقطا ومعنى والاخرى انشاء لقطا ومعنى (نحو) وقال رائداهم ارسوا زاولها) فكل حتم امرى يجرى بمقدار - الزائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقبوا من ارسيت السفينة اى حبستها بالمرسة زاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم اقبوا فبما ان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لا الجبى يجنيه ولا اقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب والوجه ماد كراهه ولما كان ارسوا انشاء لقطا ومعنى وزاولها خبرا كذلك يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجروما جوابا للامر لان العرض تعليل الامر فالارساء بالمراة والامر فى الجرم بالعكس اعنى بصير الارساء حلة للمراولة كما فى اسم تدخل الجبة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المسال وهو قوله ارسوا فى محل العصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او محوهما اسار الى تحقيق هذه المعانى من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مسال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع فى كلام رائد والجملتان فى كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المال اما هو هذا المصراع والجملتان فيه عماله محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى : انا معكم امان نحن مستهزون - عماله محل من الاعراب على ما مر (او معنى) اى لاختلافهما خبرا وانشاء

معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرتين او انشاءتين
 لهما (نحو مات فلان رحمه الله) اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه
 على مات فلان (اولاؤه) عطف على لاختلافهما والضمير للشان (لا جامع بينهما
 كاسياني) بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمر وقائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح
 (واما كمال الاتصال فليكون السانية مؤكدة للاولى) او بدلا عنها او يانا لها واما
 النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لاهليه
 والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل السانية من الاول منزلة
 الهت من المنعوب ثم جعل السانية مؤكدة للاولى يكون (لدفع توهم يجوز او غلط)
 وهو قسما لاه اما ان تنزل السانية من الاول منزلة التأكيد المعوى من مسووعه
 في اعادة التقرر مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد القطعى في اتحاد المعنى فالاول
 (بحولاريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة
 او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه مائة على ما
 هو الوجه الصحيح المختار وهما وجوه اخر خارجة عن المقصود (قوله لما يولغ
 في وصفه) اى وصف الكتاب والباء في قوله (يلوغه) متعلق بوصفه اى ان
 وصف به بلغ (الدرجة القصوى في الكمال) وبقوله يولغ يتعلق الباء في قوله
 (يجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام) وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه
 بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده درجة الى تعظيمه وبعده رتبة
 وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم
 الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ماعدها من الكتب في مقابلته ناقص
 وانه الذى يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل في الرحولة
 كان من سواه بالنسبة ليس رجلا (جاز) جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة
 المذكورة (ان يتوهم السامع قبل التأمل انه) اى قوله ذلك الكتاب (بما روى به
 حرافا) من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة (فاتبعه) على لفظ المبني للفعول
 والمرفوع المستتر طائفة الى قوله لاريب فيه والمنعوب السارز الى قوله ذلك
 الكتاب اى ولما جازا ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب حراف جعل قوله لاريب
 فيه تائلا لقوله ذلك الكتاب (عيا لئلا) الوهم (قوراته) اى وزان لاريب
 فيه (وران عساه في جاني زيد نفسه و) الباقى (نحو هدى) اى هو هدى
 (للتقديم فان معناه) اى الكتاب (في الهداية مائة درجة لا يدرك كنهها) لما
 في تكثير هدى من الاسماء والتعظيم وكنه الشيء هيئته (حتى كانه هداية محضنة)
 حيث جعل الخير مسدرا لا اسم فاعل ولم يقل هداية للمقتضى (وهذا معنى ذلك
 الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكامل والمراد كماله كماله في الهداية لان الكتب

السموية بحسبها) اى بحسب الهداية يقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره
 وعدهه وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها (تفاوتت في درجات الكمالات)
 لا بحسب غيرها فان قلت قديتاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن
 فانه فاق على سائر الكتب باعجاز نظمها قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى
 التصديق ودليل عليه (فوزانه) اى وزان هدى للمتمتين (وزان زيد الشافى
 في جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف
 قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة
 التأكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه
 بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان يقول هو ذلك
 الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيد مرة ثانية لتثبيته (او بدلا منها) عطف على قوله
 مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا
 من الاولى (لانها) اى الاولى (غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف
 الثانية) فانها وافية لاثنية غير الوافية (والمقام يقتضى اعتناء بشانه) اى بشأن
 المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون
 فيما يعنى بشانه (لكنه تكونه) اى تلك النكتة مثل كون المراد (مطلوبا في نفسه
 او فظيما او مجيبا او لطيفا) فنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال
 من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر
 بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير اقط متبوعه وانه المقصود
 بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تنقله في الجمل لاسيما التي لا يحمل
 لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض (نحو امدكم بما
 تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنديد على نعم الله) والمقام
 يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غير (والباقي) اعنى
 قوله امدكم بانعام الخ (او في تأديته) اى تأدية المراد (لدلالته) اى دلالة الباقي
 (عليها) اى على نعم الله بالتفصيل (من غير احواله على علم مخاطبين المعاندين
 فوزانه وزان وجهه في اعجمي زيد وجهه لدخول الثاني في الاول) لان ما تعملون
 يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والباقي وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل
 الاشتمال (نحو قول له ارحل لائقين عندنا والافقن في السر والجهر مسما)
 اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عايد المسلم من استواء الحاذين في السر والجهر
 (فان المراد به) اى بقوله ارحل (كإل اظهر الكراهة لاقامته) اى اقامه المخاطب
 (وقوله لائقين عندنا او في تأديته) اى تأدية المراد (لدلالته عليه) اى دلالة
 لائقين على المراد وهو كإل اظهر الكراهة لذاته (بالطابقة مع التأكيد)

الحاصل من النون فان قلت قوله لاثنين عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف
عن الإقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة النهي فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالتة عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لاقيم عندي
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لاقيم
عندي ولا يراد به كفه عن الإقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لاثنين عندنا دال على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالتة على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارجل فان دلالتة على
كمال اظهار الكراهة لا اقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل
انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل
على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم
صاحب المفتاح ان دلالة ارجل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه
النفوى لان ارجل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه
عن الإقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لا اقامته ليس جزء
من مفهوم ارجل حتى يكون دلالتة عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على
ان الامر بالتضيي يتضمن النهي عن ضده فقوله ارجل يدل بالتضمن على مفهوم لاقيم
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف (فوزانه) اي
وزان لاثنين عندنا (وزان حسنها في المعجني الدار حسنها لان عدم الإقامة مغاير
للارتحال) فلا يكون لاثنين تأكيد لقوله ارجل او بدل كل (وغير داخل فيه) اي
عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض (مع ما بينهما من الملازمة
واللزامة) فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعنى ارجل منصوبة
المحل لكونه مفعول اقول كما مر في ارسوا زاولها وقوله في كلامنا لعلنا اعنى الآية
والبيت ان الثاني اوفى بتأدية المراد بدل على ان الجملة الاولى فيها وافية بتمام المراد
لكها كعب الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجال واما في البيت فلما في دلالتها على
تمام المراد من التعمور (او بانا لها) عطف على مؤكد اي القسم السالب من كمال
الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتزول منها منزلة عطف البيان من متبوعه
في اشارة الى بضع فلا تعطف عليها (لحائها) اي المتضمني لثبوت الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته (نحوه) فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل
ادلت على نجره الحاد وملك لا يبلى فان وزانه) اي وزان قوله قال يا آدم (وزان
عمر في قوله) اقم الله ابو حفص عمر (حيث جعل قال يا آدم بيا ما وتوضعا لقوله
فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيا وتوضعا لابي حفص ولا يجوز ان يقال

انه من باب عطف البيان للفعل لاننا اذا قطعنا النظر عن الصاعل اعنى الشيطان لم يكن قال يانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد تعطف الجملة التى تصلح يانا للاولى عليها تليها على استقلالها ومقارنتها للاولى كقوله تعالى * يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم * وفى سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيت طرح الواو جملة يانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقديكون قطع الجملة عما قبلها لكونه يانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى * عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شيهما فقال (واما كونها) اى كون الجملة الثانية (كالتقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) اى عطف الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما يؤدى الى فساد المعنى وتبيده هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ابهام خلاف المراد كان المحتلين انشاء وخيرا او المتفنين اللتين لاجامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجى ربما يمكن دفعه بنصب قرينة (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله * وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها فى الضلال نهم) فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب وفى الثانية محب لكن لم تعطف اراها على تظن لثلاثيهم انه عطف على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مطنونات سلمى وليس كذلك (ويحتمل الاستيفاف) كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن قال اراها تحير فى اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الترطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كافى هذا البيت لانه لا وجوب كازع السكاي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الترطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الترطية على الترطية وظهور انه لاجامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الترطية على غيرها وبالعكس كثير فى الكلام مثل قوله تعالى ، وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر * وقوله * فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثانى لظهور المناسبة بين المسندين اعنى استهزاء الله بهم وتقاولهم هذه المقالات اوقات الحماوات بل لاتحادهما فى التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه عال قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لابعدم الجامع بينهما

فليفهم (و اما كونها) اى كون الثانية (كالتصلة بها) اى بالاولى (فلكونها) اى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فيزل) الاولى (منزلة) اى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومتضمنة له (فتفصل الثانية عنها) اى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال (وقال السكاكى) النوع الثانى من الحالة المتضمنة للقطع ان يكون الكلام السابق بنحوه كالمراد للسؤال (فيزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفعوى (منزلة الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفعوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا للكتبة (كاضناء السامع ان يسأل اوان لا يسمع منه) عطف على اغناء اى مثل ان لا يسمع من السامع (شئ) تحقير له وكرهه لسماع كلامه او مثل ان لا يقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما فى كلام المصنف فكان المصنف نظرا الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلة ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف فى كون الثانية التى هى الجواب كالتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعنى قوله تعالى * ان الذين كفروا سواء عليهم * الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمؤمنين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فيبين الجملتين تبين فى الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى * ان الاربار لى نعيم * وان الثمجار لى جحيم * ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر فى صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى * ان الاربار لى نعيم * قلت قدم الى ان الكلام المبتدأ عقب المتقين سيئه الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال وذلك ادراج له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه (ويسمى الفصل لذلك) اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استينافا وكذا الجملة الثانية) نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة (وهو) اى الاستيناف (لئلا تضرب لان السؤال) الذى تضمنته الجملة الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل * سر دأى وحزن طويل * اى مالت عيلا (او ما سبب علك) وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لان يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد

ايضا مشعر بذلك (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما ابرئ نفسي
 ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء) قيل ثم ان النفس لامارة
 بالسوء فالتأكيـد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق
 السبب لا يؤكد (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كإسـم) في اسـوال الاسناد
 من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فلم ان المراد بالاعتناء
 ههنا الاعتناء على سبيل الاستحسان لاهل سبيل الوجوب فاذا قلت اصبر ديك ان
 العبادة حق له فهو جواب لسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له واذا
 قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بعرف موضوع
 للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقدرى الاستيناف جواب للسؤال
 عن مطلق السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيقاوت
 هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات (واما عن غيرهما) اى غير السبب المطلق والسبب
 الخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) اى فاذا قال ابراهيم في جواب سلامهم قيل قال
 سلام اى حياتهم بحياة حسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة القطعية الدالة على الحدوث
 اى سلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم (وقوله
 زعم العواذل اني في غمرة) العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لامرأة عاذلة
 بدليل قوله (صدقوا) ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستكشف كاهو
 شان اكثر الغمرات والشداذ استدركه بقوله (ولكن غمرتي لاتجبلي) فقصـل قوله
 صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
 الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثاليـن لان السؤال عن غير السبب ايضا
 اما ان يكون على اطلاقه كافي المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق
 والكذب انما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر الحسن (وايضا منه)
 هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه (ما يأتى باعادة اسم ما استأنف عنه) اى اوقع
 عنه الاستيناف بخـذف الفـعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث (نحو احسنـت)
 انت (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته) اى على صفة ما استؤنف
 عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد
 استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتيب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح
 من قولهم ومنه ما يأتى باعادة دونه اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته
 نحو احسنت الى زيد (صدقتك القديم اهل لتلك) والسؤال المندر فيها لماذا
 احسن اليه اهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) اى الاستيناف المبني على صفة
 ما استؤنف عنه (ابلغ) واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم
 الصدقة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف

ان الوصف علة له واما اذا عقيبت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالظاهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى * اولئك على هدى من ربهم * على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استأنف عنه او مينا على صفته وان كان من غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كافي قوله تعالى * قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فلو جده هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يحاب عنه بان سبب ذلك انه مستحق لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان او اسما (نحو يسبح له فيباب العبد والاصل رجال) كانه قيل من يسبحه قيل رجال (وعليه ثم الرجل زيد) او ثم رجلا زيد (على قول) اى على قول من يعمل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد ويعمل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كاسم (وقد يحذف) الاستئناف (كاه اما مع قيام شيء مقامه) نحو قول الحماسي يعجبوا بنى اسد (زعمت ان اخوتكم قريش لهم الف) اى ايلاف في الرحلتين المعروفين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام (وليس لكم الف) اى موالمة في الرحلتين المعروفين وبهذه اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنوا اسد وخافوا - كانوا قالوا اصدقا في هذا الزعم ام كذبنا تميل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقم قوله لهم الف وليس لكم الف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الف فيكون في البيت استئناف كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله بهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوء ان يكون استئنافا جوابا له وبنا لسببه فاقم مقام السبب قامت بل يحتمل الاول - والى ان مكانه جده في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانه (او يدون ذلك) اى يدون نيام - مقامه (نحو منهم انسا هدون اى نحن على قول) اى على قول من نسل المخصوص خبر مئة محذوف اى هم نحل محذوف المتدا والمبرجة - من خبر ان يقوم شيء مقامه - ولما فرغ من الاحوال الاربعة المتضمنة للمسل طرح في الحديث المتضمنين للموصل فقال (واما الوصل فرفع

الايهام فكقولهم لاوايدك الله) فقولهم لارد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لااى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لاسها بمعنى الدعاء فيسما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على مخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم بجى بالواو العاطفة للانشائية الدمايية على الاخبارية الدفية المدلول عليها بكلمة لاكارك العطف فى صورة القطع نعو وتطن سلمى البيت دفعا للايهام (واما للتوسط) اى اما الوصل للتوسط بين حالتى كمال القطع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقه فى خطب عظيم وانما هو اما بالفتح عطف على اما السابقة وقد علم بماسر ان الوصل اما الدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط (فاذا اتفقنا) اى الحلتان (خبرا وانتشاء لعطا ومعنى او معنى فقط بجامع) اى مع وجود جامع بينهما وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فينبها كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الحليتين خبريتين لقطا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتا خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لعطا او يكون الاولى انشائية لقطا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتا خبريتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لعطا او الاولى خبرية لعطا والثانية انشائية معنى او بالعكس فالجميع عناية اقسام فالاتفاق لعطا ومعنى (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم * وقوله ان الارار لى نعيم وان العمار لن جحيم *) فى الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية والمناسبتين اسمية (وقوله تعالى اكلوا واسربوا ولا تفسروا) فى الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له المص الامالا واحدا لكنه اسار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تاييها على انه مبال للاتفاق معنى فقط قال (وكقوله تعالى وادا اخذنا مياق بنى اسرائيل لاتعبدون الا الله وبألو الدين احسانا ودى القرى واليتامى والمساكين وقولوا لاس حسنا) فعطف قولوا على لاتعبدون لانها وان اختلفا لعطا لكنهما متفقان معنى لان لاتعبدون اخبار فى معنى الانشاء (اى لاتعدوا) كما تقول تذهب الى فلان تقول كما تريد الامر وهو الملع من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبألو الدين احسانا لايده من فعل قاما ان يقدر خبر فى معنى الطلب تنسها على المسالعة المذكورة (اى وتحسبون بمعنى احمدا) وهو عطف على لاتعبدون فيكون مالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكونا كتابهما خبريتين لعطا (او) يقدر من اول الامر صريح الطلب على ماهو الطاهر (اى واحسوا)

بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف * وبشر المؤمنين * عطفًا على
تؤمنون قبله في قوله تعالى * يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تبغيكم
من هذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله * لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى * بالله ورسوله وبالثاني
هو النبي عليه السلام * وهما وان كانا متناسين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف
الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد
بأمرى على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كأنهم قالوا كيف
نعمل ثقيل تؤمنون بالله اى آمنوا فلا يصح عطف بسر عليه فالاحسن انه عطف
على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبسر او على محذوف اى
قائسر يا محمد وبسر يقال بسترته قايسر اى سر وما اتفق الجملتان في الخبرية معنى
فقط والناية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى * قال انى اسهد الله واشهدوا انى
رئى مما تنسرون * اى وانهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق
الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لاه للقر ر
فان قلت قد جوز صاحب الكشف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر
بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين
على الحاصل من مضمون الاخرى حيب ذكر في قوله تعالى فان لم تعلموا الى قوله
وبسر الذين امنوا انه لبس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر
او نهى بعطف عليه واما المعتمد بالعطف هو جملة وصف واد المؤمنين فهم معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبسر عمرا
بالنحو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء
لاسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المسنف ان قوله وبسر الذين امنوا عطف
على محذوف يدل عليه ما قبله اى قادرهم وبسر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خاتمكم الآية فكانه
امر النبي عليه السلام بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لعاملك وقد صر به زيد قل زيدا ما تستحقى
ان تضرب غلامى واما المم عليك باواع الم (والجاء بهما) اى من الجملتين
(نعم ان يكون باعتبار المسند اليه والمسندين جميعا) اى باعتبار المسند اليه في الجملة
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند
في الدالة (بحوزيد يسعروى كتب) للامسة الصاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما
في خيال اصحابهما (ويعطى ويبيع) لتصاد الاعضاء والمبع هدا عدا محاد المسند
اليهما واما عند تعاريفهما ولان يكون ليهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله

(وزيد شاعر وعمره كاتب وزيد طويل وعمره قصير لمناسبة بينهما) اى بشرط ان يكون بين زيد وعمره مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملايساله (بخلاف زيد شاعر وعمره كاتب بدونها) اى بدون المناسبة بين زيد وعمره فانه لا يصح وان كان المسند ان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخائمي ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمره طويل مطلقا) اى سواء كان بين زيد وعمره مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاحجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عند في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني بما يجري مجرى الشبيه او النظير او القينى للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمره شاعر اكان خلفا من القول (السكاكى الجامع بين الشينين) قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلاظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولاهذا الكلام مطابقة لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكميات ومنها الوهم وهى القوة العاقلة المدركة للمعاني الجبرية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذنب ومنها الخيال وهى قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الطاهرة فتدركها وهى الحاكمة بين المحسوسات الطاهرة كالشمع بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الطاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التخصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دائما لاتسكن نوما ولا يقطعه وليس من سلبها ان يكون عملها مستطما بل النفس تستعملها على اى نظام يريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية هى التخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا مهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جعلا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجمالين (ما عتلى فان يكون بينهما اتحاد في التصور) المراد بالجامع العتلى امر بسببه يصح العمل بجمع الجملتين في المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او العرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كبير اما بطلاق التصورات

والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية (أو تماثل هناك) أي في تصور
من تصوراتها ثم أشار إلى سبب كون التماثل مما يقتضى بسببه العقل جميعها
في المفكرة بقوله (فإن العقل يجرد المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما)
لأن العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض
الشخصية في الخارج ويترى منه المعنى الكلي فيذكره بالتماثل إذا جردا عن الشخصات
صارا متحدين فيكون حضور أحدهما في المفكرة حضور الآخر وتماثل كل واحد من الشخص
في الخارج لأن كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من شخص عقلي ضرورة أنه
متميز عن سائر المعلومات وتماثلنا أنه لا يدرك الجزئي بذاته لأنه يدرك الجزئيات
بواسطة الآلات الجسمانية لأنه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد إنسان والحاكم
يحب أن يدركهما معاً لكن إدراكه للكلي بالذات والجزئي بالآلات وكذا حكمه بأن
هذا اللون غير هذا العلم ونحو ذلك فإن قلت تجردهما عن الشخص في الخارج
لا يقتضى ارتفاع تعدد هما لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل
أن تعلم زيد أنه رجل أحر فاضل ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل قلت إذا كانت
الأوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية
باعتبار العقل وإن كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو
أن التماثل إذا كان جامعاً لم يتوقف صحة قلنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين
زيد وعمرو بل الأخوة والصداقة ونحو ذلك لأنها تماثلان لاشتراكهما في الإنسانية
وقد مر بطلانه والجواب أن المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما ويتضح ذلك في باب التشبيه (أو تضائف) وهو كون الشئين بحيث لا يمكن
تعقل كل واحد منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر فمصول كل واحد منهما في المفكرة
يسنظم بمصطلح الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما (كإبين العلة والمعلول)
فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر إما بالاستقلال أو بواسطة الضمائم الغير فهو علة والأمر
الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس إلى تعقل الآخر (أو الأقل والأكثر)
فإن كل عدد يصير عدد العدائيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر هو
الأكثر منه وذكر الشارح العلامة أن المال أقول مثال للتضائف بين الأمور المعقولة
والناتئ مثال للتضائف بين مايم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لأن التضائف
أما هو بين مهيئ العلة والمعلول ومهيئ الأقل والأكثر لا بين الدارين الأتري
أن تعقل ذات الواجب ليس بالقياس إلى تعقل ذات محو قاته وبالعكس وكذا تعقل
جسدة من الرجال ليس بالقياس إلى تعقل سنة وبالعكس والمعلومات صور معقونه
لا محسوسة وإن أراد أن ما يصدق عليه الأقل والأكثر يجوز أن يكون محسوساً
وأن يكون معقولاً فهذا العلة والمعلول كالبحر والكرسي فلهما محسوسان وإن أراد

ان العلية والعلولية معقولان لكونهما نسيين فلاقلية والاكثرية ايضا كذلك
(او وهمي) عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضى الوهم
اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتمل في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه
لم يحكم باجتماعهما في المفكرة وذلك (بان يكون بين تصورهما شبهة تماثل كالوهمي يبيض
وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثليين) من جهة انه يسبق الوهم انهما نوع
واحد زيد في احدهما ماض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان
تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد (ولذلك) اي ولان الوهم يبرزهما
في معرض المثليين ويحتد في الجمع بينهما في المفكرة (حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببعثتها * شمس الضحى وابو اسحق والقمر) فان الوهم يبرزها
في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
والمتعضيات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت
في عوارض وهو اشراق الدنيا ببعثتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز (او)
يكون بين تصورهما (تضاد) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على
محل واحد بينهما غاية الخلاف (كالسواد والبياض) في المحسوسات (والايمان
والكفر) في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والمملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي عايد السلام في جميع ماعلم بحجته به بالضرورة اعني قبول
النفس لذلك والاذعان له من غير اياه ولا جحود على ما فسرته المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان
يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله (وما
يتصف بها) اي بالذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين وهما
السواد والبياض والافهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك
لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد (او شبه تضاد كالسماء والارض)
في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار اشغال وجوديات احديهما في غاية
الارتقاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين (والاول والثاني) فيما يميز
المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا
بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بتضادين لكونهما عبارة عن المحايين
الموصوفين بالاولية والساتوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل
المتضادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين فليعمل نحو السماء والارض

والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا لسا الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولى والثانية جزئيين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهما بقوله (فانه) اى الوهم (يترلها) اى التضاد وشبهه التضاد (مترلة التضايغ) في انه لا يحصره احد المتضادين او الشبهين بها الا ويحصره الآخر (ولذلك تجد الصند اقرب سخطورا بالبال مع الصند) من المفارقات التى ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطره البياض وكذا السماء والارض يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعلل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضى اجتماعهما في المفكرة (او خيالى) عطف على قوله وهمى ونعنى بالجامع الخيالى امرا يسببه يقتضى الخيالى اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتضى لذلك وهو (بان يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدبة الى ذلك (واسبابه) اى اسباب التقارن في الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا) فكم من صور لانفكاك بينهما اصلا في خيال وهى في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تقبيل عن خيال وهى في خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني فضل احتياح الى معرفة الجامع) لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لا سيما الخيالى فان جمعة على مجرى الالف والعبادة) بحسب انعقاد الاسباب في ايات الصور في خزانه الخيال وتبين الاسباب بما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلى ما يكون مدركا بالعقل والوهمى ما يكون مدركا بالوهم وبان الخيالى ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبهه التضاد ليسا من المعاني التى يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التى يجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما يقف على ذلك اعترضوا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلنا من الوهميات واجابنا بان الجامع كون كل منهما متضادا للآخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لانسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئى فتمانل هذا مع ذلك وتضايغه معه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التمانل والتضايغ وشبه التمانل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكلويات كانت كلييات فكيف يصح جعل

بعضها على الاخلاق عقليا وبعضها وهيبا ثم الجامع الخيالي هو تقارن الصور
 في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتبطة في الخيال لانه من المعاني وجميع
 ماد كرايا يظهر بالتأمل في لفظ المفاتيح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفاتيح مشعر
 بانه يكتفي لصحة العطف وجود الجامع بين الخلتين باعتبار مجرد من مدداتها بل
 الاتحاد في المحرر هو او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بانواع
 العطف في نحو هرم الامير الجدد يوم الجمعة وحاط زيد وفي فيه والسكاني انصا
 معترف بانواع نحو حتى صديق وحامي صديق ونحو الشمس والفت بادبجامة ومرارة
 الاربع محدبة قلت ليس في هذا الكلام الايات الجامع بين الخلتين واما ان يدل هذا
 الجامع هل يكتفي في صحة العطف ام لا يجوز الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد
 صرح فيهما بانواع العطف فيما لا تناسب بين المحرر وهما وان كان الخبر ان متحدث
 علم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في ان
 الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الخلتين السيتين واقام
 قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور بل الاتحاد في المحرر هو او الخبر
 او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه
 تماثل او بصاد او شبه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التصاد
 ملا انما هو بين نفس السواد والسكاني لانه تصور لهما اعني العلم لهما وكذا
 التقارن انما هو بين نفس الصور فصح ان يرد تصور لهما من وميها حتى يكون
 له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالسيتين الخلتين والتصور المفرد الواضع
 في الجملة كما هو مراد السكاني رحمه الله فهو علم لانه قد ردها هذا الكلام بل السكاني
 وجعله على انه سهو منه وقصد لهما التمييز اسلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل
 عليه لفظه وبأناه قوله في الصور مرعا باللام كالإتيقن على من له معرفة بالاساليب
 الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من استمرار هذا الحق والله
 الموفق (ومن محسنات الوصل) بعد تحقق المحوزات (تاسعة الخلتين في الاسماء
 والعالية) اي في كونها اسميتين او صائيتين (و) تناسب (العليتين في المعنى
 والمصارعة) وما شاكل ذلك ككونيهما شرطيتين فلا ارادت مجرد الاحكام بل
 تعرض للحد في احدهما والسوت في الاخرى لزم ان تقول قام ريد وتعد ريو
 ريد قائم وعمرو قائم قال د احب الفلاح وكذا ريد قام وعمرو قائم ورغم السارح
 العلامة انما هي مفصلة موله كذا لا محالة كونهما اسميتين فان يكون ريد وعمرو اسمان
 وقام وعمرو خبرهما وان يكونا فعلتين فان يكون ريد وعمرو فعلا لقام وقعد قدما
 عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميت او فعليت لان يقدر احديهما اسما والاخرى
 فعلة وله مرى انه كلام في عامة السقوط ما كان ينبغي ان يصدر منه عن من لا

بل ووجه العصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت
جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رماية ذلك في السايه ايضا للمحافظة
على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يؤتى الثانية ضاية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو
وهذا منى على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه
اذا رفع عمرو والجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير العمل فهي عطف
على الفعلية التي هي خبر المستند والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عبده اوفى داره
واما ترك سيويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية
وتصحیح المسال عما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذى
يسمره كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين مازفع بالنظر الى اسميتها والصب ما طر الى فعليتها والمعطوف عليه
في الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتارين وهذا يحصل المناسبة
ولا يفتى على المنصب لطيف هذا الوجه ودقته وان دهل عنه الجمهور وخفى على
كثير من الصحول (الانامع) بل ان يراى في احديهما التعدد وفي الاخرى السوت
بل زيد قام وعمرو قاعدا ويراد في احديهما المصى وفي الاخرى المصارعة بل قوله
تعالى االذين كرموا ويصدون وقوله - هريقا كدتم وهريقا تقتلون - او يراى
في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقيد بالسرط بل اكرمت ريذا وان حثنى
اكرمت الصاومه قوله تعالى وقالوا لولا ازل عليه ملك ولو ارلنا ملكا لغصى
الامر (تدب) سه تعقيب باب العصل والوصل بالصعب عن الجملة الحالية وكونها
بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتدبير وهو جعل السين دامة للسى فكان هذا
تتم باب العصل والوصل وتكمل له والحال على ضرر من مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مصنوع الجملة الاسمية على رأى ومصنوع الجملة معلقا على رأى والحق ان الحال
التي ليست بما بنت تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا من
من استرط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية رمة ان يحملها قمعا آخر غير المؤكدة
والمستقلة وتسم دائما او مائه فالجملة الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لسدة
ارتباطها بما قبلها فلا يجب ههما الاصل المستقلة وقول (اصل الحال المستقلة ان تكون
بغير واو) لا يامرية بالاصاله لامتعية والاعراب في الاسماء اما حتى به للدلالة على
المعاني المتارة عليها سب تركيها مع لعوامل فهو ذاك على التعلق المعنوى
بها ومن حوامها فيكون مصاعن تكلف تملق آخر كالواو واستبدال المنصف على
دات ما يابس على خبروا اعت هل (لاها) ي الحال وان كانت في اللفظ مصلة يتم
الكلام بدوم لكانها (في معنى حكم على صاحبها كالمس) بالنسبة الى المستند من حيث
انك تهاب بالخلاف المعنى دى احد كما بنت بالخبر المعنى استأ طلك في قولك جاء زيد

راكبا ثبتت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لزيد
معنى في اخبارك عنه بالجرى ولم تقصد ابتداء انساب الركوب بل اثبتته على سبيل
التع بخلاف الخبر فانك ثبتت به المعنى ابتداء وتقصد (ووصفله) اى ولان الحال
في المعنى وصف ايضا لصاحبه (كالتعت) بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد
في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهمي قيد للفعل
وبيان لكيفية وقوعه بخلاف التعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات
المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو
الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والتعت ان يكون بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والتعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول
الجماسي * فلما صرح الشر قاسمي وهو حريان * وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم
ما احدا لاوله نفس اماراة واما التعت فكبالجملة الواقعة صفة للكرة فانها قد تصدر بالواو
لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى
«سبعة وثمانم كلهم» وقوله تعالى «وما اهلكنا من قرية الا لاولها كتاب معلوم»
ونحو ذلك قلت اسأل ذلك بما ورد على خلاف الاصل تسبها بالحال على ان مذهب
صاحب المتناح على ان قوله ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي
قديم وذو الحال كما يكون معرفة نكرة مخصوصة وحله على الوصف كما هو مذهب
صاحب الكشف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو (لكن خولف) هذا الاصل
(اذا كانت) الحال (جملة) وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح
ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فانها) اى الجملة الواقعة حالا
(من حيث هي جملة مستقلة بالافادة) من غير ان توقف على التعلق بما قبلها
وان كانت من حيث هي قال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها
كما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل ثبتت اولا حكما ثم توصل به
الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع (قمتاحت) الجملة الواقعة حالا بسبب
كونها مستقلة من حيث هي جملة (الى ما ربطها لصاحبها) الذي جعلت حاله (وكل
من الصمير والواو صالح للربط والاصل الصمير بدليل) الاقتصار عليه (في) الحال
(المفردة والخبر والتعت) ومعنى اصلته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمس حاجة
الى زيادة ارتباط والا فالواو اسد في الربط لانها الموضوع له فالحال لكونها
فضلة يحى بعد تمام الكلام احوح الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع اذانا من اول الامر بانها
لم تنق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه

جزءه كلام وبخلاف البعث فانه لتبعية المنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار
كانه من تمامه فاكفى في الجميع بالضمير كالجمله الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء
للكلام بدونها فظهر ان ربط الجمله الحالية قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير ولكل
مقام فتقول الجمله التي تقع حالا اما ان تكون حالية عن ضمير صاحبها او لا تكون
(فبالجمله) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي يقع حالا عنه
(وجب الواو) ليكون مرتبطه به غير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابس على قلة ولما بين ان اى جمله يجب فيها الواو
اراد ان بين ان اى جمله يجوز ان يقع حالا بالواو واى جمله لا يجوز ذلك فيها فقال
(وكل جمله حالية عن ضميرها) اى الاسم الذي (يجوز ان ينتصب عنه حال)
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او سكرام مخصوصا لا مبتدأ وخبرا ولا مكررة
محضه وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله (يصح
ان يقع) تلك الجمله (حالا عنه) اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال (بالواو) اى
اذا كانت تلك الجمله مع الواو ومالم ينبت هذا الحكم اعنى وقوع الجمله حالا عنه
لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الاجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع
تلك الجمله حالا عنه ليدخل فيه الجمله الحالية عن الضمير المصدرية بالمضارع لان
ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجمله حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال في الجمله وحينئذ يكون قوله جمله حالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال
متناولا للمصدرية بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فيصح استساؤها بقوله
(الا المصدرية بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز ان يكون
قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما سياتى) من ان ربط ذلك يجب ان يكون
بالضمير فقط فان قلت قوله كل جمله الخ شامل للجمله الانشائية وهى لا يصح
ان يقع حالا سواء كانت مع الواو او دونها لان العرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون بما يقصد فيه الدلالة
على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جمله يصح
وقوعها حالا في الجمله لانه المتعمدة بالطريق بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع
الجمله الشرطية حالا ام لا قلت قدموا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لم ان يجعل
الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط
فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمىة دون الشرطية وذلك لان الشرطية
لتصدرها بالحرف يقتضى لصدر الكلام لا يكاد ترتبط سى قبلها الا ان يكون له
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كافي الخبر والبعث فان المبتدأ لعدم اسمعائه عن
الخبر يصرف الى بعه ما وقع بعده بما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا التعت لما فيه

وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال
فإنها فضلة تشطع عن صاحبها وإما الواو الداخلة على الشرط المدلول على
جوابه بما قبله من الكلام وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بالزوم لذلك
الكلام السابق الذي هو كالعوض عن أجزاء من ذلك الشرط كقوله * أكرمه
وإن تشقني وأطلبوا العلم ولو بالسين * فذهب صاحب الكشف إلى أنها للحال
والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري أنها للعطف على
مخدوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه إن لم يشقني ويشقني وأطلبوا العلم
لأن لم يكن بالسين ولو كان بالسين وقال بعض المحققين من النحاة إنها اعتراضية وتسمى
بالجملة الاعتراضية ما توسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على
طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق آلية وقوله * يرى كل من فيها
وحاشاك فانيا * وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام أناسيد
أولاد آدم ولا فخر لي * والأعطف على قوله أن خلت أي وإن لم تحل الجملة التي
تقع حالا عن ضمير صاحبها فإما أن يكون فعلية أو اسمية والفعلية إما أن يكون فعلها
مضارعاً أو ماضياً والمضارع إما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً فبعض هذه يجب فيه الواو
وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الأمران وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار إلى
تفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله (فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها) أي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير (نحو ولا تمنن تستكثر)
أي لا تمنن حال كونك تعد ما تفعله كثيراً (لأن الأصل) في الحال هي الحال
(المفردة) لمراقبة المفرد في الأعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه
(وهي) أي المفردة (تدل على حصول صفة) لأنها لبيان الهيئة التي عليها
الفاعل أو المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة (غير ثابتة) لأن الكلام
في الحال المتغيرة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيداً له) يعني
العامل لأن الفرض من الحال تخصيص وقوع مضمون ما ملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة (وهو كذلك) أي المضارع الثابت يدل على حصول صفة
غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة
(أما الحصول) أي أما دلالاته على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلاً منبياً)
فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والانبئات بدل على الحصول (وأما المقارنة
فلكونه مضارعاً) والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضاً إما أن يكون مشتركاً
بينهما أو يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال وههنا نظر وهو أن الحال الذي
هو مدلول المضارع إنما هو زمان التكلم وقدم أن حقيقة الحال أجزاء متعاقبة
من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب أن يكون مقارناً

زمان وقوع مضمون الفعل المتعبد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا
 وقد يكون استقبالا فالمضارعة لادخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع
 المثبت على وزن اسم الصاعل لفظا وتقديره معنى فيمنع دخول الواو فيه مثله
 ولما كان هنا مطلنة اعراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر
 اشار الى جوابه بقوله (واما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قت واصك وجهه
 وقوله) اى قول عبدالله بن همام السلولى (فلما خشيت اغاثيرهم * نجوت وارهنهم
 مالكا * قيل على حذف المبتدأ اى وانا واصك وانا ارهنهم) فيكون الجملة اسمية فيصح
 دخول الواو ومثله قوله تعالى * لم تؤذوني وقد تعلمون انى رسول الله * اى واتم
 قد تعلمون (وقيل الاول) اى قت واصك وجهه (شاذ والثاني) اى نجوت وارهنهم
 (ضرورة وقال عبد القاهر هـ) اى الواو (فيهما) اى في قوله واصك وقوله
 وارهنهم (للمعطف) لالحال وليس المعنى قت ساكا وجهه ونجوت راها مالكا
 بل المضارع بمعنى الماضى (والاصل) قت (وسككت) ونجوت (ورهنه عدل)
 من لفظ الماضى (الى المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان
 في الزمان الماضى واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله * ولقد امر
 على التيم يسنى * بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل من الجملة الفعلية مضارعا منتبها
 (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامر ان جائز ان) يعنى دخول الواو وتركه
 من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو (كقراءة ابن ذكوان فاستميا ولا تبتعان بالخفيف)
 اى بخفيف النون فان لا حيثئذ للنفي دون التام لثبوت النون التى هى علامة الرفع
 فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة
 العامة ولا تبتعان بتشديد النون فانه نهى معطوف على الامر قبله والنون لتأكيد
 واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله (وتنحو ومالنا لا تؤمن بالله) اى اى شئ
 يثبت لنا والمعنى مانصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ماسبب عدم ايماننا
 وانما جاز في المضارع المنفى الامران (لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
 الحصول لكونه) فعلا (منفيا) والمنفى من حيث انه منى اتما يدل على عدم الحصول
 لاعلى الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن
 الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى هنا المنفى بما اولادون لن لانها حرف استقبال
 ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
 وذلك لان هذه الحال والحال التى يقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لعدى ركب
 في قولنا يجرى زيد غدا يركب حال بهذا المنى غير حال بل معنى المتقبل للاستقبال
 لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعل الاستقبال
 لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنى بلفظ ما يجب ان يكون

بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوبه ان فوات الدلالة على الحصول جواز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع * اقادوا من دحي وتوعدوني * وكنت وما ينهني الوعيد * ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى ووجدت غير منتهه بالوحيد وغير مبال به ولا معنى لجمعها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامر ان اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير (ان كان) الفعل في الجملة (ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا * انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبير) بالواو (وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضى معنى فعنى به المضارع المتى لم اولما فان كلامهما يقلب معنى المضارع الى الماضى و اشار الى امثلة ذلك بقوله (وقوله تعالى * انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر * وقوله تعالى * فاقبلوا بسمعة من الله وفضل لم يمسسهم سوء * وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم *) واهمل سال المتى بلا مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضى جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان او منقيا بقوله (واما المبتدأ فلدلالتة على الحصول) يعنى حصول صفة غير ثابتة (لكونه فضلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) والماضى لا يقارن الحال (ولهذا) اى ولعدم دلالتة على المقارنة (شرط) فى الماضى الثبوت (ان يكون مع قد طاهرة او مقدرة) لان قد يقرب الماضى من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكورة وهو ان المطلوب فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظا قد انما يقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فرمما يكون قد فى الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه وعاية ما يمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالة الماضى وان كانت بالطر الى عامله ولعطة قد اما يقر به من حال التكلم فقط والحالان متساويان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحالية لتساوى الماضى والحال فى الجملة قاتوا بلطف قد لطاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب كإمر فى اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فطهران تصدير الماضى الثبوت بلطف قد لجرد استحسان لفظى وكبير اما يقيد الفعل الواقع فى زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلعطة قد يكسر منه سورة الاستعداد كقول ابي العلاء * اصدقه فى مربة وقد امترت * صحابة موسى بعد آياته التسع * وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها فى الحال التى هى زمان التكلم واهما متساويان حقيقة وهذا بطهر

بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون
 حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة
 وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بما مستديم لها فلا تنقضه جزء منها حتى بالمضى
 لتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لقط الماضي حالا لاتصاله بالحال واما
 الماضي النقي فلما جاز فيه الامر ان مع انتهاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه
 ماضيا مضيحا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال (واما النقي) اي
 اما جواز الامرين في الماضي النقي (فدلالة على المقارنة دون الحصول اما
 الاول) اي دلالة على المقارنة (فلان لما للاستغراق) اي لامتداد النقي من حين
 الانتهاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما يفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
 بحال التكلم (وغيرها) اي غير لما مل ما ولم (لانتهاء متقدم) على زمان التكلم
 (مع ان الاصل استمراره) اي استمرار ذلك الانتهاء وان جاز انقطاعه دون زمان
 التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) اي بالنقي او
 بان الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) اي على المقارنة (عند الاطلاق) اي عند
 عدم التقييد ما يدل على الانقطاع وذلك لانتهاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس
 ولكن ضرب اليوم (بخلاف المتيقن فان وضع العمل على اعادة التجدد) من غير
 ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد ملاكفي في صدقه وقوع الضرب
 في جزء من اجزاء الماضي وذا قلت ماضرب امس استغراق النقي بجميع اجزاء
 الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النقي والاثبات المقيدان بزمان واحد
 في طرفي نقيض فلو جعلوا النقي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض
 يجوز تعابر الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولمرة وقصدوا في النقي
 الاستغراق اذا استمرار العمل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي
 موجبا للتكرار دون الامر وكان في النقي ايبانا دائما مل ما زال وما انكف ونحو
 ذلك (وتحقيقه) اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النقي الاستمرار بخلاف
 الاثبات (ان استمرار العدم لا يفترق الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني
 ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود
 عقيب وجود والوجود الحادث لا بدله من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
 فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتهاء سبب الوجود والاصل
 في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفترق الى سبب موجود يؤثر فيه
 والافهو مفترق الى انتهاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعطل وانه
 اولي بالمكن من الوجود وبالحالة لما كان الاصل في النقي الاستمرار حصلت من
 احلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه (واما الثاني) اي عدم دلالة على

الحصول (فلكونه منقياً) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها) اى ترك الواو (لعكس ما مر في الماضى الثبت) اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لاعلى حصول صفة غير ثابتة لدلتها على الدوام والثبات (نحو كفته فوه الى فى) ورجع عوده على يده فحين رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجوعه على ما ابتداء على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول (وان دخولها) اى والمشهور ايضا ان دخول الواو (اولى) من تركها (لعدم دلالتها) اى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا واتم تعملون) اى واتم من اهل العلم والمعرفة او اتم تعملون ما ينسب وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف (وقال عبدالقاهر ان كان المبتدأ) فى الجملة الاسمية (صمير ذى الحال وجب) الواو سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع) او اسما نحو جاء زيد (وهو يسرع) وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الانبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستأنف لها الانبات وهذا مما يتنوع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او يسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة النجى وتضعه اليه فى الانبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والاكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجملته لغوا فى الين وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمر يسرع امامه ثم زعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدىء للسريعة انباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تنجى الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء بدونه فسيبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله لضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى مشافها ومعنى عوده على يده ذاهبا فى طريقه الذى جاء منه واما قوله ١ اذا اتيت ابامرو وان تسأله ٢ وجدته حاضرا الجود والكرم ٣ فلانه بسبب تقديم الخبر قرب فى المعنى من قولك وجدته حاضرا اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزل النجى منزله غيره ليس بعزير فى كلامهم وبحوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كاجاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه فى دلائل الاجاز والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد وزيد يسرع او يسرع وجاء زيد وعمر يسرع امامه او يسرع اولى منه فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او يسرع وقال ٤ بالقاهر ايضا فى موضع آخر انك اذا قلت جاءنى زيد السبب على كفته او خرج الناح ٥ ما به كان كلاما نافرا لا يكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقدم سببه وخرج وهو لا يلبس التام فى ان المعنى على استئناف كلام وابتداء ابات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز

بجردها من الواو الا يضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب
 الكشف حيث ذكر في قوله تعالى * يا انا واهل بيتي * ان الجملة الاسمية اذا عطفت
 على حال قبلها حذفت الواو استئثالا لاجتماع حرف العطف لان واو الحال هي
 واو العطف استعيرت للوصول فتوالت جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح
 واما جاءني زيد هو فارس فحيث وذكر في قوله تعالى * بعضكم لبعض عدو *
 انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديهما قوله ونزله منزلة المفرد
 وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا
 حكم بانه حيث والذي بين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الإيجاز من انك اذا قلت
 جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت به بحيث فيه اسراع وتصل
 احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كأنك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا
 قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلame يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى
 على انك بدأت قائمت الجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون
 الحال ولهذا احتيج الى ما ربطت الجملة الثانية بالاولى فجاء بالواو كما جئ بهافي نحو
 زيد منطلق وعمره ذاهب وتسميتها واو الحال التي لانخرجها عن كونها مجتلبة
 بضم جملة الى جملة كالقاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت ربط
 جملة ليس من شأنها ان تربط بنفسها بالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء
 المستغنى عن القاء لان من شأنه ان ترتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع
 او وغلame يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه
 ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) اي في تلك
 الحال (تركها) اي ترك الواو نحو قول بشار * اذا انكرتني بلدة او نكرتها *
 (خرجت مع البازي على سواد) اي اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت
 منهم وفارقهم مبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتق على شئ من ظلة الليل
 غير منتظر لاسفار الصبح قوله على سواد اي بقية من الليل حاك ترك فيها الواو ثم قال
 الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ
 وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الطرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
 الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله اتعسا اختصار تقديره باسم الفاعل
 لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما يجوز التقدير
 بالفعل الماضي لجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ أسرى اليك ودونه * من الارض
 ومائة ويدها سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع
 لامتنع بجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الجبر
 والتعنت قالوا يجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد في الحال على الخصوص

دون الخبر والنعت ولانا لانسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كاجاز ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدره بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخير ان مما يمنع فيه الواو فن اجل هذا كثرة فيه ترك الواو هذا اذا لم يكن صاحب الحال مكرة متقدمة والا فالواو واجب لثلا يلبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما هلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم ومن كلام النسيج ايضا قوله (ويحسن الترك) اي ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة) لدخول حرف على المبتدأ (اي يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) (كقوله) (اي الفرزدق) (قلت عسى ان تبصرني) كأنما (بنى حوالى الاسود الخوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقمت حالا من مفعول تبصرني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو فقوله حوالى اي في اكسافي وجوانني حال من بنى لما في حرف التشبيه من معنى القفل (و) يحسن الترك تارة (اخرى لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (يعقب مفرد حال كقوله) اي ابن الرومي (والله بيقك لنا سالما ، برداك تبجيل وتعظيم) فهذه الجملة حال ولولم يقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحال ان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في بيقك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهو ان يكون صاحب الحال التأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضرا الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابطة في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والافهو قليل كقوله نصف النهار الماء فامر.

الباب الثامن

في (الايجاز والاطباء والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسيبين) اي من الامور النسبية التي يكون تعاقها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطناب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعين) يعني لا يمكن

ان يقال على التعيين والتحقيق ان الايمان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار
اطناب اذرب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام
آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك
الطباب (والبناء على امر عرفي) اي والابالبناء على امر يعرفه اهل العرف (وهو
متعارف الاوساط) الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهامة (اي كلامهم
في مجرى عرفهم في تأدية المعاني) عند المعاملات والمحاورات (وهو) اي هذا الكلام
(لايحمد) من الاوساط (في باب البلاغة) لعدم رماية مقتضيات الاحوال (ولا يذم)
ايضا منهم لان فرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد
تأليف يخرجها عن حكم التعيق (فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها) قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه (و) يرجع تارة (اخرى الى كون المقام خليقا
بإسقاط ما ذكر) اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الاوساط على ماسبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه
اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللابطة بالمقام بحسب
مقتضى الطاهر كقوله تعالى: رب اني وهن العظم مني واستعل الرأس سيبا فانه
اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يارب نخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه
المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام السنين فينبغي ان يبسط فيه الكلام
غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل
من عبارة المتعارف والساني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام ويشها عموم
من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل
رب قد نخت بحذف حرف الداء ويا اضافة وصدق الاول بدون الساني كما
في قوله اذا قال الجيس نم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نم
وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسد اليه كما مر
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى: رب اني وهن العظم مني - ويمكن
اعتبار هذين المعنيين في الاطباب ايضا لكنه تركه لانساق الذهن اليه مما ذكر
في الايجاز والنسبة بين الاطباين ايضا عموم من وجه وكذا في الايجاز بالمعنى
الساني وبين الاطباب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز
والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق
الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه
لا انه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب (وفيه

نظر لأن تكون الشيء لئلا لا يقتضى تعبر تحقيق معناه (لأن كثيرا من الأمور النسبية والمعاني الإضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة والبنوة ونحوهما وجوابه أن المراد بعدم تيسر تحققه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام إيجاز وذلك لطنباء على مامر وهذا ضرورى وليس المراد أنه لا يمكن أن تين معناه أصلا لأن ما ذكره السكاكى تفسير لهما (ثم البناء على التعارف والبسط الموصوف) بأن يقال إيجاز الكلام قديكون لكونه أقل من التعارف وقديكون لكون المقام خليقا بكلام أبسط من الكلام المذكور (ردال الجهالة) لأنه لا يعرف كمية متعارف الا وساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر وجوابه أن الألفاظ قوالب المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارة مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انماهى من ذاب البلغاء واما المتوسلون بين الجهال والبلغاء فلمهم فى تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على التعارف واضح بالنسبة اليها جميعا واما البناء على البسط الموصوف فاما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون أن أى مقام يقتضى البسط وأن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط على مامر نيز من ذلك فى الابواب السابقة فلارد الى الجهالة (والأقرب) الى الصواب أو الى التفهم (أن يقال) التعبير عن المقصود اما أن يكون بلفظ مساو له أو لا الثانى اما أن يكون ناقصا عنه أو زائدا والناقص اما أن يكون وافيًا به أو لا وازائد اما أن يكون لفائدة أو لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثان مردودان (اما المقبول من طرق التعبير عن المراد) فهو (تأدية أصله بلفظ مساو له) أى لأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والإيجاز أن يكون اللفظ ناقصا عنه وافيًا به والاطنباء أن يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة (واحتراز بواف عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف ببيانه (كقوله) أى الحارث بن حنظلة اليشكرى (والعيش خير فى ظلال النوك) أى الحق والجهالة (بمن) أى من عيش من (حاش كذا) أى مكدودا متعوبا (أى النعام فى ظلال العقل) يعنى أن أصل مراده أن العيش النعام فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولقطه غير واف بذلك فيكون محلا وفيه نظر لأنه قد اشتهر فى العرف أن العيش المعتد به اعنى العيش النعام عما هو عيش الجهلة الحق دون

العتلاء المتأملين في عواقب الأمور بفعل مطلق العيش في ظلال التوك كناية عن
العيش التام والعيش الشاق كناية عن عيش العتلاء التصيرين في أمورهم وأشار
بالظف وجه إلى أن العيش في ظل الجبل والحماقة لا يكون الانعام وأن العيش
الشاق لا يكون إلا عيش العاقل حتى أنه لو ذكر التام في ظل العقل لكان
كالتكرار وبني على ذلك لفظ الطلال (و) احتز (بفائدة عن التطويل)
وهو أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد لافائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا
(نحو) قول عدي بن الأبرش يذكر خدر الزباء لجذبة بن الأبرش + وقد دت
الديم راهشيه (والتي) أي وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين بمعنى واحد
ولا فائدة في الجمع بينهما التقيد القطيع والراهشان العرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي التي لجذبة وفي قد دت وقولها للزباء (وعن الحشو المقسد)
أي واحتز بفائدة عن الحشو أيضا وهو الزيادة لافائدة بحسب يكون الزائد متعينا
وهو قسمان لأن ذلك الزائد إما أن يكون مقسدا للمعنى أو لا يكون فالحشو المقسد (كالندى
في قوله) أي كلفظ الندى في بيت أبي الطيب (ولا فصل فيها) أي في الدنيا
(للجماعة والندى + وصبر القى لولا لقاء شعوب) وهي اسم لنية غير منصرف
للعمية والتأنيب وإنما صرفها للضرورة فالمعنى أنها لافضيلة في الدنيا للجماعة
والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا إنما يصح في الجماعة
والصبر دون العطاء فإن التجماع إذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتصار في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر إذا تيقن زوال
الحوادث والشدائد وبقائه العمر هان عليه صبره على المكروه لو تيقن بالخلاص
عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على العوس الصبر على المكروه ولهذا يقال هب
إنني صبرايوب فمن أين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه إذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتاجه إليه دائما فيكون بذله حينئذ أفضل وأما إذا تيقن بالموت
فقد هان عليه بذله ولهذا قيل + فكل إن أكلت وأطعمت أحاك فلا الزاد يبقى
ولا الأسكل + وما يقال أن المراد بالندى بذل النفس فليس بيسئ لانه لا يفهم من إطلاق
لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التفرغ عن
الأمور التي من شأنها الإهلاك وهذا بعينه معنى التجماع والأقرب ما ذكره الامام
ابن جني وهو أن في الخلود وتقل الأحوال فيه من صر إلى يسر ومن شدة إلى
رحا ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كبير فضل (وغير المقسد
كقوله) أي وعى الحشو الغير المقسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى
(+ وأعلم علم اليوم والأمس قبله) ولكنني عن علم ما في غدعي + فان قلت قد
يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني وضربته بيدي ولا يجعل مل هذا من الحشو

لوقوعه في التنزيل نحو * فويل لهم بما كتبت ايديهم * قلت انما ذلك انما يقال في مقام يقتصر الى التأكيد كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبتك يمينك هذه واما قوله تعالى * ذلك قولهم بافواههم * فغناه انه قول لا يعصده برهان فما هو اللفظ يقو هوون به لا معنى له كالا لفاظ المهمة التي هي اجراس ونتم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالتم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالتم لاخير ولهذا قال الله تعالى * يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم (والمساواة) قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو (ولا يحيي المكارسي) الاياهه وقوله (اي قول النابعة بخاطب ابا قابوس) فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المتأني) هو اسم الموضع من اتأني عنه اي بعد (عنك واسمع) اي ذو سعة وبعد شبه بالليل لانه وصفه في حال مضطه وهو له والمعنى انه لا يفوت المردوح وان بعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الاقاي مطيعا لاوامره برد الهارب اليه فان قيل كلام المتأني غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ابتعازا لامتساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطبا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كبير من النحاة بان مثل هذا السرط اعني السرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجراء (والايجاز ضربان ايجاز القصير وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كبير ولفظه يسير) لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يتقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كبير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتصاع القتل حيوة لهم (ولا حذف فيه) فان قلت اليس فيه حذف العمل الذي يتعلق به الطرف قلت لما سد الطرف مسده ووجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صحيح ان ليس فيه حذف تتي بما يؤدي به اصل المراد وتقدير العمل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل (وفضله) اي رجحان قوله * ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عددهم او جر كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل اني للقتل بقلة حروف ما يطره) اي العطف الذي يناظر قولهم القتل اني للقتل (مه) اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يطره منه هو في القصاص حيوة لان قوله تعالى لكم لا مدخل له في الماطرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل اني للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا ف عشرة وحروف القتل اني للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملوطة لا المكتوبة

لان الایجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة (والص على المطلوب) الذى هو
الحیوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها (وما يفيد تنكير حیوة
من التعظيم لمنه) اى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جساعة بواحد)
فالعنى لكم بهذا المجلس من الحكم الذى هو القصاص حیوة عظيمة (او النوعية) عطف
على التعظيم (اى) لكم فى القصاص نوع من الحیوة وهى الحیوة (الحاصلة
للقول) اى الذى يقصد قتله (والقائل بالارتداع) عن القتل لوفوع العلم
بالاقتصاص من النازل لانه اذاهم بالغفل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه
من القتل وسلم هو من القود (وامراده) اى يكون قوله ولكم فى القصاص حیوة
مطردا لان الاقتصاص مطلقا بسبب الحیوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انى
للقتل ما يكون على وجه الفصاص لا مطلق القتل لان القتل طلبا ليس انى للقتل
بل ادعى له (وخلوه) اى خلق قوله تعالى ٢ ولكم فى القصاص حیوة (عن التكرار)
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حیث انه تكرار من صیوب
الكلام معنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون
التكرار محلا بالقصاصة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسسات
قلبا حسسته ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى
رجحان الحالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى
الى التكرار بان يكون كل من اللفظین بمعنى آخر (واستغناء) اى باستغناء قوله ولكم
فى القصاص حیوة (عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل
اننى للقتل من تركه (والمطابقة) اى واستماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين
المتضادين كالقصاص والحیوة ورجح انصا بما فيه من العراة وهو ان القصاص
قتل وتمویت للحیوة وقد جعل مكانا وطرفا للصیوة وبسلامته عن توالى الاسباب
الحیمة التى تقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفین
متمركین متلاصقین الا فى موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التاقص
بحسب الطاهر وهو ان السیئ بنى بهسه وفيه نظر لان ذلك غرامة محسنة وعما فيه
من تقديم الجبر على المبتدأ للاختصاص مألعة وفيه نظر لان تقديم الجبر على المبتدأ
المكر مل فى الدار رجل لا یبید الاختصاص (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز
القصر وهو ما يكون محذوف شئ (والمحذوف اما جزء جملة) يعنى بالجزم ما يذكر
فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمده كان او فضلا مفردا كان او جملة (مضاف)
بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو) قول
العرجی (اما ان جلا) وطلاع النایا متى اصع العمامة تعرفونى - النية العقبة
وقلان طلاع النایا اى ركاب لصعاب الامور (اى اما ابن رجل جلا) اى انكشف

امره او جلا الامور اى كشفها تحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجبرور بمن اوفى كقوله تعالى * ومنهم دون ذلك * وكقولك ما فى القوم دون هذا وفى غيره نادر لاسيما اذا ازم منه اضافة غير الطرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم حذف التنوين لانه يحكى كيزيد فى قوله * نشت اخوالى بنى يزيد * ظلما علينا لهم فديده لا لانه غير منصرف للعلية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس بما يخص الفعل ولا فى اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المقول الى العلية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو يحكى والافحكمه حكم المکرد فى الانصراف وعدمه (اوصف نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى) كل سفينة (صحيحة او نحوها) كسائلة او غير معينة وما يؤدى هذا المعنى (بدليل ما قبله) وهو قوله تعالى فاردت ان اعياها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة (او شرط كما مر) فى آخر باب الانشاء (او جواب شرط اما لجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحون اى امرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتئهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (اول الدلالة) عطف على قوله لجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة (على انه) اى جواب الشرط (شئ) لا يحيط به الوصف اوليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكرناه بتعين وربما يسهل امره عبده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله انى قتلت اليك وسكت تزاجت عليه من الطون المعترضة للوعيد ما لا يترحم لو يص من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال التجمع اذا رأى نبي شابا وسكت جالت الافكار له بما لم يحمله به لوانى بالجواب (سالهما) اى سال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (ولوترى اذ وقعوا على النار) ولوترى اذ الطالمون موقوفون عند ربهم ولوترى اذ الجرمون ما كسوا رؤسهم عند ربهم ، ومنه قوله تعالى ، حتى اذا جاؤها ومهتت اوابها (او غير ذلك) عطف على قوله جواب الشرط اى والحمدوف غير ذلك المذكور كالمسد اليه والمسد والمفعول والععل كما مر فى الاواب السابقة وكالحال نحو الرالكربستين اى منه والمستنى نحو ريد جاءنى لبس الاوالمصاف اليه نحو بين دراعى وحدة الاسد ونحو يارب وناغلام ونحو ابواب العسم ونحو والعجر ولبال عسر وحواب لما نحو - فلما اسما وتله للجين - وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو لا يستوى منكم من اتقى من قبل العصم وقاتل اى ومن اتقى من بعده وقاتل بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين اصعوا من بعد

وقالوا * (وأما جلة) عطف على أما جزء جلة (مسبية عن) سبب (مذكور نحو
يحق الحق ويضل الباطل أي ضل ما ضل) ومنه قول أبي الطيب أي الإيمان بنوه
شبيته * فسرهم وأكثناه على الهرم أي فسادنا (أو سبب المذكور نحو) قوله تعالى
* قلنا اضرب بمصالك الحجر (فانجبرت أن قدر فضربه بها) فيكون قوله فضربه
بها جلة محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله تعالى * فانجبرت * ومنه قوله تعالى
* كان الناس أمة واحدة فبعث الله * أي فاختلغوا فبعث الله دليل قوله ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه (ويحوز أن يقدر أن ضربت بها قد انجبرت) فيكون
المحذوف جزء جلة هي شرط كقوله تعالى * فالله هو الولي * أي أن أرادوا وليا
بحق فالله هو الولي والماء في مثل قوله فانجبرت يسمى ماء فصحة وظاهر كلام الكشاف
أن تسميتها فصحة انما هي على التقدير الثاني وهو أن يكون المحذوف شرطا وظاهر
كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصحة على التقديرين والمنهور في تمثيلها قوله
* قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا * ثم القول قد جئنا خراسانا (أو غيرهما) أي غير
المسبب والسبب (نحو فم الماهدون) على ما مر في بحب الاستيناف من أنه على
حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (أما أكثر) أي
والمحذوف أما أكثر من جلة (نحو انا انشكم تأويله فارسلون يوسف أي) فارسلون
(إلى يوسف لاستعبه الرؤيا ففعلوا فآثاه وقال له يابوسف) ومنه بيت السقط * طرب
لضوء البارق المتعالي * ببغداد وهما مالهن ومالي * أي طربن فاخذت اسكنها وهي
لا تسكن م ما لودها وتوافقي إلى أن قصيت الحب من كبرة معاودتي وشدة مدافعتي
(والحذف على وجهين) أحدهما (أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر) وأن يقام
نحو وان يكذبك فقد كذبت رسل من قبلك أي فلا تحزن واصبر) لأن تكذيب
الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جراه له بل هو سبب لعدم
الحرن والصبر فاقم مقام المسبب م الحذف لا بدله من دليل (وأدلته كثيرة منها
أن يدل العقل عليه) أي على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو
حرمت عليكم الميتة) أي تناولها فإن العقل دل على أن الأحكام الشرعية إنما تتعلق
بالأفعال دون الأعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على أن المحذوف
تأول لأن العرض الاظهر من هذه الأشياء تناولها وتقدير التناول أولى من تقدير
الأكلي ليسهل سرب اللحم فانه أيضا حرام وقوله منها أن يدل فيه تسامح لأن أن يدل
بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الأدلة (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي على الحذف
وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك أي أمره أو عذابه) فإن العقل يدل على امتناع الجحى
على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف به الأمر والعذاب أي أحدهما وليس المراد
أنه يدل على تعيين الأمر وتعيين العذاب فليتأمل (ومنها أن يدل العقل عليه والمادة

على التعيين نحو فذلكن الذى لتفتى فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضاعفا
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما
تعيين المحذوف (فانه يحتمل) ان يقدر (فى حبه لقوله قد سغفها حبا وفى مرادوته
لقوله تراود قتها عن نفسه وفى ساءه حتى يحملهما) اى الحب والمرادة
(والعاد دل على الساقى) اى مرادوته (لان الحب المرط لا يلام صاحبه
عليه فى العادة لقهره اياه) اى لقهر الحب المرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح
ان يقدر فى حبه ولا فى ساءه لكونه شاملا له وسعنا ان يقدر فى مرادوته نلرا
الى العادة (ومنها ان تدل العادة عليهما) نحو لو تعلم قتالا لاتبعكما اى من ادله تعيين
او مكاما يصلح للقتال ولهذا اساروا بالبقاء فى المدينة (ومنها) اى ومن ادله تعيين
المحذوف (السروع فى العمل) لان السروع ملا اعماد على ان المحذوف هو العمل
الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فاعماهى من جهة ان الجار والمجرور لا بدله
من فعل يتعلق هو به على ما يسهل به القوانين التصويية ويدل على تعيينه السروع
فى العمل (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) اى يقدر عند السروع
فى القراءة بسم الله اقرأ وعند السروع فى القيام او العود بسم الله اقوم او اقعده وكذا
كل فعل يشرع فيه (ومنها الاقران) اى ومن ادله تعيين المحذوف اقتران الكلام
او المحاطب بالعمل (كقولهم للمعسر فارقاء والسين) اى اعرست فأن كونه هذا الكلام
مقارنا لاعراس المحاطب دل على ان المحذوف اعرست والناء للابسية والفاء للاتباع
والانفاق يقال رفأت الوب ارفأه اذا اصلحت ما وهى صد (والاطباب اما بالابضاح
بعد الانهزام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) احدهما مهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد (او ليتمكن فى العس فصل يمكن) لما طبع الله العوس عليه
من ان السى اذا ذكر مسهما م بين كان اوقع فيها من ان بين اولا (او لتكمل لدة العلم به)
اى بالمعنى وذلك لان الادراك لدة والحرمان عنه مع الشعور بالجهول بوجه الم
فالجھول اذالم يحصل به شعور ما فلاالم فى الجهل به وادا حصل به الشعور بوجه
دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألقت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به
على سبيل الايضاح كملت لدة العلم به العلم الضرورى فان اللدة عقيب الالم اكل
واقوى وكنها لدتان لدة الوحدان ولدة الخلاص عن الالم وبما يواخى ذلك ما فى
قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى طالع من السماء فانه جعل العذاب
يأتيهم من السماء الذى هو مطية الرجة ليكون انشد لان البر اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء
السر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستقطع لجحيتها
من حيث يتوقع القرب وبذلك من الله مالم يكونوا يحتسبون (نحو رب اسرح لى

يفيد طلب شرح لنسب ماله (اى الطالب (وصدري يفيد تفسيره (اى تفسير ذلك
 السبب وايضا هذه الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة
 وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى : وقضينا اليه ذلك الامران
 دابر هؤلاء مقطوع مصبحين : وكقوله تعالى : واذ رفع ابراهيم القواعد من البيت :
 حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (ومنه) اى ومن الايضاح بعد الابهام (باب
 ثم على احد القولين) اى على قول من يحمل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (اذ لو اريد
 الاختصار كفى ثم زيد) فلما قيل ثم الرجل زيدا ونم رجلا زيدا كان اطلاقا ايهام
 فيه الصاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذلو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد
 يطلق على ما قبل الاطباب ويم الابهام والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي
 (ووجه حسنه) اى حسن باب ثم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام
 (ابرازا لكلام في معرض الاعتدال) نظرا الى الاطباب من وجه حبيب لم يقل ثم
 زيد والى الابهام من وجه حبيب حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستئناف (وايهام
 الجمع بين المتناهين) الابهام والاطباب وقيل الاجال والتفصيل ولاسك ان الجمع
 بين المتناهين من الامور العربية المسطرقة التى يطهر فى النفس صد وجدانها تأثر
 وانفصال هيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتناهين ان يصدق على ذات
 واحدة وصمان يتبع اجتماعهما على معنى واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا
 محال (وسه) اى من الايضاح بعد الابهام (التوسيع وهو ان يؤتى فى مجزء الكلام بمعنى
 مصدر باميين فانهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم وينسب فيه خصلتان
 اخرص وملول الامل) ولو اريد الاختصار ل قيل وينسب فيه الحرص وطول الامل
 لكنه ايهام اولام اوضح لما سبق ويسمى هذا توسيعا لان التوسيع لف القطن
 المدوف وكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمتن المصراسمين منزلة لف القطن
 بعد الدف (واما يذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
 رضى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والاندال فلو قال
 واما يعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك (للتنبيه على فضله) اى منزلة
 الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اى من جنس العام (تنزيلا للتعابير فى الوصف
 منزلة التماز فى الداء) معنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف
 السريفة جعل كانه منى آخر معيار للعام مبين له لا يسميه لعط العام ولا يعرف حكمه
 منه بل يثبت التخصيص عليه واتصريح به ودلائل قد يكون فى مجرد (نحو حافظوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الوسطى من الصلوة او العظمى من قولهم
 للافضل الاوسط وهى صلاة العصر على قول الاكرين ومنه قوله تعالى قل
 من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال : وذهبكون فى كلام نحو قوله

تعالى * ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر *
ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصاهرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا
لشدته وصعوبته (واما بالتركيب لئلا تكون اطايا لاتطويلا) كناية الانذار
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع وتنبية على انه لا ينبغي
للساظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يتم بدنه وسوف تعلمون انذار
ليضافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا ما انتم ما قد امكم
من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي) الايتان بلفظ (ثم دلالة
على ان الانذار الثاني ابليغ) من الاول واشد كما تقول للنصوح اقول لك ثم اقول
لك لاتفعل وذلك لان اصل م الدلالة على تراخي الزمان لكنه قديمي لمجرد التدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين الدرج ولان الثاني بعد الاول
في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله كقوله تعالى * وما ادريك
ما يوم الدين * وما ادريك ما يوم الدين * ومن مكنة التكرير زيادة التنبية على ما ينبغي
التهمة والابقاظ على سة العلة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما في قوله تعالى * وقال
الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع ومنها
زيادة التوجع والتعسر كما في قوله * فيا قبر معن انت اول حفرة * من الارض
خطت للسحابة مضجعا * ويا قبر معن كيف وارىت جوده * وقد كان منه البر
والبحر مترعا * ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قديكون
بمجردا عن رابط كما في قوله تعالى * ان ربك لذي لاسعاج * من بعد ما فتوا م
جاهدوا وصابروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم * وكافي قول الشاعر * لقد علم
الحى اليانوس اننى * اذا قلت اما بعد اتى خطيبها * وقديكون مع رابط كما في قوله
تعالى * ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يمحذوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين
يفرحون لبعده عن المفعول الثانى (واما بالايغال) من اوغل في البلاد اذا ابعد
فيها واختلف في مسيره (فليل هو ختم البيت بما يعيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة في قولها) اى في قول الخساء في مربة اخيها صخر (وان صخر التا ثم)
اى تقتدى (الهداية كانه علم) اى جبل مرتفع (في رأسه نار) هان قولها كانه
علم واف بالمقصود وهو تسييه بما هو معروف بالهداية لكنها انت بقولها في رأسه
نار ايغالا و زيادة للمبالغة (وبحقيق) اى وكتحقيق (التشبيه في قوله) اى قول
امرئ القيس (كان عيون الوحش حول خبائها) اى خيا ما (و ارخلها الجرع
الذى لم يقب) شبه عيون الوحش بالجرع وهو بالجرع الحرز الجاني الذى فيه سواد
ويبيض شبه عيون الوحش لكسه اتى بقوله لم يقب ابعالا وتحقيقا للتشبيه لان

الجزع اذا كان غير مقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا حين فيونهما كلها سود فاذا ماتا بدأ يابضها وانما شبهها بالجزع فيه سواد و يابض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني بما اكلا كثرة العيون عدنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه تين بطلان ما قيل ان المراد به قد طالت مسابرتهم في المفاوز حتى القت الوحوش رحالهم واخيبتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا نكأس من غم مل حاتم من الدر لم يجم بقبيله حال فانه لما جعل القم كأسا صيقا مل حاتم من الدر وكان الكأس غالبا بما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه يابه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومل) لذلك (بقوله تعالى) قال يا قوم اتبعوا المرسلين (اتبوا من لايسألكم اجرا وهم مهتدون) فان قوله وهم مهتدون بما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حب على الاتباع وترغيب في الرسل اى لا تخشرون معهم شيئا من دنياكم وتركوا صفة ديبكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة (واما بالتدليل وهو تعقيب الجملة بجملة تستغل على معناها) اى معنى الجملة الاولى (للتوكيد) حلة للتعقيب فالتدليل اعم من الايهال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايصال قديكون بعير الجملة وبغير التأكيد (وهو) اى التذليل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المل) بان لم يستغل بافادة المراد بل توقف على ما قبله (نحو ذلك جري ساهم بما كفروا وهل تجازى الا الكفور على وحده) وهو ان يكون المعنى وهل تجازى ذلك الجراء المحصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترمه عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجراء عام لكل مكافات تستعمل تارة في معنى المعاقبة والاخرى في معنى الامانة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى - جري ساهم بما كفروا معنى ما قبلناهم بكم هم قيل وهل تجازى الا الكفور معنى وهل يعاقب على هذا يكون من الصرب البانى لاستقلاله بافادة المراد (وضرب آخر مخرج المل) بان يكون الجملة الدية حكما كلياً مفصلاً عما قبلها جارياً مجرى الامال في الاستقلال وفسوا الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقاً) وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى - وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد الا فان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله فان مت فهم الخالدون تذليل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت تذليل من الضرب البانى فكل منهما تذليل على ما قبله (وهو ايضاً) اى التذليل يقسم قسمه اخرى ولعل ايضاً تنبه على ان هذا تقسيم للتذليل مطلقاً يعنى قسماً انه يقسم الى قسمين المذكورين وهو ايضاً يقسم سبعة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضاً

لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه
 بالتمييز والتذليل الذي يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون (لتأكيد
 منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق في قوله تعالى وزهق الباطل
 (واما لتأكيد مفهوم كقوله) اى قول التائفة الذينى (ولست بمستيق احالاته)
 حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا
 احسن من ان يكون صفة لاحا يعرف بالتأمل يعنى لا تقدر على استبقاه وودة اخ حال
 كونك بمن لا تله ولا تصلحه (على شعث) اى تفرق وذيم خصال (اى الرجال المهذب)
 اى المنع القفال المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
 وبجزمه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى مهذب في الرجال (واما
 بالتكميل ويسمى الاحتراز ايضا) لان الاحتراز هو التوقى والاحتراز عن التسيء
 وفيه بقرق من ايام خلاف المقصود (وهو ان يؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود
 بما يدفعه) اى يؤتى بتسيء يدفع ذلك الايام وذكر له مشايل لان ما يدفع الايام
 قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره والاول (كقوله) اى قول طرفه
 (فسق ديارك غير مفسدها) اى غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله
 (صوب الربيع) اى زول المطر ووقوعه في الربيع (ودية تسمى) اى تسيل لان
 زول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
 (و) الثاني (نحو) قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه (اذلة على
 المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم
 ان ذلك لضعفهم فأتى على دليل التكميل بقرله تعالى . اعزة على الكافرين دفعا
 لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضعفه
 معنى العطف كانه قيل طاقين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
 التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين حاضون
 لهم اجنتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغزوى - حليم اذا ما الحلم زين
 اهله * مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاهوهم ان ذلك
 من بجزمه فزال هذا الوهم بان حلد انما هو في وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون
 عند القدرة والالم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تأكيد للارم
 ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله
 فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لامحالة فيكون
 هذا تذيلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لانسلم ان من
 لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه
 مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت اللطف وادق مما يشعر به كلام

المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم
يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار
الغضب والمهابة ففى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم
في تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يباه العدو وليتمكن مهابته في ضميمه فكيف
في غير تلك الحالة (واما بالتنجيم وهو ان يؤتى في كلام لابيهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالبالفة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه) وهو ان يكون الضمير
في حبه للطعام (اى) يعلمونه (مع حبه) والاحتياج اليه واذا جعل الضمير
لله تعالى اى يعطون على حب الله تعالى فلا يكون مانعاً فيه لانه لتأدية اصل
المراد وكسّيل المدة في قوله تعالى * سبحانه الذى اسرى بعبده ليلا * ذكر ليلا
مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل
(واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في انشاء كلام او بين كلامين متصلين معنى بحملة
او اكثر لاجل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام) ليس المراد بالكلام هو
السند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثانى يانا للاول اوتأكيده او بدلا منه (كالتنزيه في قوله
تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جلة لكونه
بتقدير الفعل وقمت في انشاء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله
لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله سبحانه وتقديسه عما ينسبون اليه (والدعاء
في قوله) اى وكالدعاء في قوله عوف بن محم الشيباني يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين
ربلقتها . قد احوجت معي الى ترجان) يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان
آخر فتوله بلفظها جلة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست
عاطفة ولاحالية كاذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشف في قوله
تعالى * واتخذ الله ابراهيم خليلا * انها اعتراضية لاجل لها من الاعراب نحو
الاهل اناها والحوادث جة فثبتها تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا
على الجملة قبائها لم يكن لها معنى ومنله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى . انه اعتراض بين قوله اتى وضعتها انثى وبين قوله اتى سميتها
مریم ومنله هذا الاعتراض كثيرا ما يلبس بالخال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اخذتم الجمل من بعده واتم ظالمون ان قوله واتم
ظالمون حال اى عديم الجمل واتم واضعون زيادة في غير موضعها او اعتراض
اى واتم قوم عادتكم العلم (والتنبيه في قوله) ي وكالتنبيه في قول الشاعر (واعلم فقل
المرء يشعه ان سوف يأتى كل ما قدرا) ان هي المختفة من المعلقة وضمير الشأن محذوف
يعنى ان القدرات البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله

فلم المرء ينفعه جلة معترضة بين اعلم وفعوله والقاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية
(ومما جاء) اى ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين وهو اكثر من جلة ايضا)
اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جلة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوايين ويحب المتطهرين نسأؤكم حرث لكم) قوله ان الله يحب
التوايين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جلة بين كلامين متصلين معنى و اشار
الى اتصالهما بقوله (فان قوله تعالى نسأؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث
امركم الله) يعنى ان المأى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى
فى الاتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأى منه هذا
الغرض فالكثرة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتفريق عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد فى امر علق بهما
كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه جلته امه وهنا على وهن وفصاله فى مامين
ان اشكر لى ولو اليك قوله اى ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله جلته اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحفاها العليم مفردا ومنها المطابقة
والاستعطف فى قول ابي الطيب ٢ وخفوق قلب لورأيت لهية ٢ يا جنيت رأيت
فيه جهنما قوله يا جنيت اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطف ومنها يان السبب
لامر فيه عرابية فى قوله السامر فلا هجير يدو وفى اليأس راحة ولا وصله يصفولنا
فكارمه ٤ فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فى سببه بان فى اليأس
راحة (وقال قوم قديكون النكتة فيه) اى فى الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى
دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود (محموز بعضهم
وقوعه) يعنى ان القائلين بان النكتة فى الاعتراض قديكون دفع الابهام ايضا افترقوا
فرتين فجوز فرقة مهم وقوع الاعتراض (آخر جلة لا يليها جلة متصلة بها) بان
لا يليها جلة اصلا فيكون الاعتراض فى اخر الكلام او يليها جلة غير متصلة بها
معنى وهذا صريح فى مواضع من الكشف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اساء
الكلام او فى اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بحملة او اكثر لاجل لها
من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الابهام وجواز
ان لا يابها جلة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله
(فيشتمل) الاعتراض هذا التفسير (التذيل وبعض صور التكميل) وهو ان يكون
بحملة لاجل لها من الاعراب كاقول الجماسى ومامات مناسيد فى فراسه ١
ولا طل ساحيت كان قتيل ١ فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه بسمول
القتل اياهم اوهم ان ذلك لضحكهم فانزال هذا الوهم بوصفهم بالانصرار من قائلهم
وكلامه هما دال على ان الحملية فى التذيل يجب ان لا تكون لها محل من الاعراب

وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة
اخرى مشتملة على معناها معربة بأعرابها بدلا منها او تأكيدا ويكون الغرض منها
تأكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض
بهذا التفسير بيان التقييم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بدلها من الاعراب (وبعضهم
كونه) اى يجوز الفرقه الساية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع
الابهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في انشاء الكلام
اوبين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها للنكتة ما (فيشغل) الاعتراض بهذا التفسير
(بعض سور التقيم) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا في انشاء كلام
اوبين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره
في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في انشاء الكلام اوبين
كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشغل
من التقيم ما كان واقعا في احد الموقعين اى في انشاء الكلام اوبين كلامين متصلين
ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من
جملة او اكتره اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عنده هؤلاء ان لا يكون
له محل من الاعراب اولا بشرط فان استرط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة
لان المراد لا بدله في الكلام من الاعراب ولم يسئل شيئا من التقيم اصلا لانه انما يكون
بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها
من الاعراب لانه يسئل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل
من الاعراب اولا لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط
عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة
او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب في الجملة كلامه
لا يتخلل من خبط (واما بغير ذلك) اى الاطباب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما تكذا وكذا واما بغير ذلك (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فاھ لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا يكره من ياتهم) فلا حاجة الى الاخبار به اكونه معلوما (وحسن ذكره) اى
ذكر قوله ويؤمنون به (الطهار شرف الايمان) واه مما يتحلى به جملة العرش ومن
حوله (ترغيبا فيه) اى في الاعمال وكون هذا الاطباب غير داخل فيما سبق ظاهر
بالتأمل فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رأيتني
وقوله تعالى ويقولون بافواههم ويحذو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التقيم
اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول يعبرى على
الستهم من غير ان يكون ترجع عن علم في نقل ومنها قوله تعالى تلك عسرة

كاملة * بقوله تعالى فصيham ثلثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توههم الاباحة فان الواو تفتح للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا يرى انه لو جالسها جميعا او واحدا منهما كان ممثلا وفيه نظر لانه حيثئذ يكون من باب التكميل اعنى الاينان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى * اذا جاءك المناقون قالوا نشهد انك لرسول والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المناقنين لكاذبون * فانه لو اقتصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المناقنين في دعوى الاخلاص في النهادة وحسنه دفع توههم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الابهام (واعلم انه) كما يوصف الكلام بالابحاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل المراد اوزاما عليه فكذلك (قد يوصف الكلام بالابحاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مسأله) اى لذلك الكلام (في اصل المعنى كقوله) اى قول ابى تمام (يصد) اى يعرض (عن الدنيا اذا عن) اى ظهر (سودد) اى سيادة وتمامه * ولو برزت في زى عذراء ناهدا. ١
الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى نهى دنياها اى ارتفع (وقوله) اى قول الشاعر الآخر (ولست بنطار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر) اراد بالغنى مسيبه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والشقة احب الى من الراحة والدعة يدونها بصفه باليل الى المعالى فصرع ابى تمام ابحاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الابحاز يجوز ان يكون ابحازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى لايسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى وتكران شئنا على الناس قولهم ولا يذكرون القول حين نقول) اى تغير ما تريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يحصر على الاعتراض علينا اتقياد الهوانا واقتداء لحزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكيمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ابحاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما في الآية يتحمل كل فعل والبيت مخصص بالقول وان كان يلزم منه عوم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلى على النبي محمد وآله ونسئله التوفيق في تمام القسمين الاخيرين بمجده وجوده وكرمه

من الفن الثاني علم البيان

قدمه على البدیع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء من علم البلاغة ومحتاجا اليه

(في محصيل)

في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع (وهو علم يعرف به إيراد
 المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضح الدلالة عليه) إراد بالعلم الملكة التي يقتدر
 بها على إدراكات جزئية أو نفس الأصول والقواعد المعلومة على ما حقتناه
 في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد أي إدراكها والاعتقاد بها على
 ما توهموا وإراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روى
 فيه المطابقة لقتضى الحال واللام فيه أي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي وإراد
 بالطرق التركيب وبالذلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى أن علم البيان ملكة
 أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد التكلم وإرادته
 بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه
 الملكة إراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن طالما بعلم البيان تقييد المعنى
 بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه
 من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في تنقيح وتقييد الاختلاف
 بأن يكون في وضح الدلالة للاستعانة به لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة
 في اللفظ والعبارة دون الوضوح والمعاني مل أن يورد باللفظ مترادفة فلا يكون
 ذلك من علم البيان ولا حاجة إلى أن يقال في وضح الدلالة وخفائها لأن كل واضح
 هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها أوضح
 الدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر المعاني والتفسير المذكور للمعنى الواحد
 يخرج ملكة التقدير عن معنى الأسد بعبارة مختلفة كالأسد والعصفور
 واللبب والحارب على أن الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات
 الموضحة كما سيأتي ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان بما ذكره هنا أولى من تعريفه
 بغيره إراد المعنى الواحد كما في المباح (ودلالة اللفظ) يعني لما استعمل التعريف على
 ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتل الوضوح والمعاني وحسب تقسيم الدلالة والتنبيه
 على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء شبيهاً بغيره من العلم به العلم يسمى
 آخر والأول الدال والساني المدلول والدال أن كان أصلاً فالدلالة لعضية والأصغر
 لغيره كدلالة الخلو والفقود والصب والاسرار ودلالة الأرض على المور
 كالسحاب على النار فاصناف الدلالة إلى اللفظ احتراز عن الدلالة العبر اللفظية وكان
 حاشا أن يبيدها ما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعقلية
 لأن دلالة اللفظ إما أن يكون للوضع مدخل فيها أولاً فالأولى هي التي تنافيها القوم
 وصعوبة وهي التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام والساية إما أن يكون
 بحسب منتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالته على الوجع فالطبع اللفظي يقتضي
 اللفظ بذلك عند عروض النوح له أولاً يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة

كدلالة اللفظ المدعوم من وراء الجدار على وجود اللافت والقصود بالنظر ههنا هي التي تكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون مسوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالتقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقعهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لثلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني العاهية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمعول اعني المهيومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة لللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او تفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او تفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الارباط مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى الارى الى صحة قولنا اللفظ متصف بتفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي تكون للوضع مدخل فيها (اما على تمام) (ما وضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (او على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (او على خارج عنه) كدلالة الانسان على الصالحك (وتسمى الاولى) يعني الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) اي الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة علمها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول المروم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون اللنة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا (وتقيد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعبر بدلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بطلاقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ

المشترك بين المألوم والمألوم اذا اريد به المألوم واعتبر دلالتة على المألوم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به المألوم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج المألوم مع انها مطابقة لا التزام وحيث يقتضى تعريف الدلالات بعضها بعض فاجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام موضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه وللالتزام دلالة على الخارج المألوم من حيث انه خارج لازم وقد يحاب به لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان يكون تابعة لإرادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعل معناه سواء كان اراده اللفظ اولا ولا نعنى بالدلالة سوى هذا فالقول يكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لاسيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كبير من الساس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم المألوم في ضمن المألوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او المألوم كما في المجازاة صارت الدلالة عليها مطابقة لاتصفا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلما بجميع ذلك لكنه مما لا يقيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايضا اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين المألوم والمألوم فظهر ان التقيد بالحينية مما لا بد منه (وشرطه) اى شرط الالتزام (المألوم الذهني) بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له في ذهن حصوله فيه اما على الفور ود - التأمل في القرائن والا لكنت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحها بلامر جمع (ولو لا اعتقاد المخاطب بعرفه او غيره) اى ولو كان ذلك المألوم الذهني

بما يثبت اعتقاد الخطيب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره
 كالشرح واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى حرف خاص
 وكلام ابن الحاجب في اصول مشعر بالخلاف في اشتراط الزوم الذهني ووجهه
 العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم
 من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب الزوم بينهما ذهنا او بغيره
 من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده بالزوم الذهني ان لا يفتك بفعل المدلول
 الالتزامي عن فعل المسمى لان معنى الزوم عدم الانفكاك وظاهرانه لو اشترط
 مثل هذا الزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولها
التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأني فيه الوضوح والخفاء (والايراد
المذكور) اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لايتأني بالوضعية)
 اي بالدلالة المطابقة (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى
 (لم يكن بعضها واضحا) دلالة عليه من بعض (والا) اي وان لم يكن عالما بوضع
 الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم
 بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة
 التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح
 من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اتينا مقام كل كلمة منها ما ارددناها
 فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان يفهم اياها من المرادفات كفههم
 اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم
 من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والام لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول
 لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
 بوضع كل واحد منها فنتقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد
 منها وهذا اهم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما
 بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
 لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وايا ما كان
 لا يجري فيها الوضوح فان قلت لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
 لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
 بالنسبة يتوقف على فهم المتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
 من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهم المعنى من اللفظ
 وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو
 لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه
 اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها واضحا من بعض لجواز ان يكون بعض

الالفاظ المخرجة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل يادى التفات لكثرة
الممارسة والمواقفة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر
ومراجعات اطول وكثيرا ما يقتصر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى سادوة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر
اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها
من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كافي الوازام القريبة وقد تكون خفية
بعيدة كما في الوازام البعيدة المقترنة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى
المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع وتمنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وسرعة
حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع الوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (ويتأني
بالعقلية) اى والاراد المذكور يتأني بالدلالة العقلية (لجواز ان تختلف مراتب
اللزوم في الوضوح) اى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم
الوازام للزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون اوضح لزوما له
فيمكن تأدية ذلك المعنى للزوم بالالفاظ الموضوعه لهذه الوازام المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
منه لبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم تلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المتعبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث
يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة
او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا
مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مل كونه كثير الرماد
وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزء
من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على
ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزءه مثلا دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح
من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على
فهم الكل فالحق هو ان الانسان اولاهو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فلما الامر
كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل
اليه الذهن من الوضوح فكلهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته

بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ
الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة
بينها في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيحوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه
الكلام المطابق لمتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا
من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد
بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المقرد
ياسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكننا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح
دلالة على معناه التركيبي يحوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام
اوضح دلالة على ماهو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبى
بتركيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ماهو داخل في ذلك المعنى كان هذا
تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لى
من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر (ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع)
ذلك اللفظ (له) يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) اى ارادة ما وضع
له (تمجازا ولا) اى وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له (فكناية) وهذا
مبنى على ما سيحى في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كايهما
انما هو من المزموم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى المزموم ليس بصحيح اذ دلالة اللازم من حيث انه لازم على المزموم
والالزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لاهل مزمومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل
على ان الواجب في المجاز ان يذكر المزموم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا
في قليل من اقسامه على ما سيحى (وقدم) المجاز (عليها) اى على الكناية (لان
معناه بجزء معناها) لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
المزموم بخلاف الكناية فانه يحوز ان يكون المراد بها اللازم والمزموم جميعا والجزء
مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل تقدم
في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع (ثم منه) اى من المجاز (ما يبتنى على التشبيه)
وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار
استعارة (فحين تعرض له) اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه
الاستعارة لا يثنائا عليه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في التلثة) التشبيه
والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب اشتهاء الاستعارة

عليه فلم يجعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحت الاستعارة قلت لانه لكثرة
مباحثه وعموم فوائده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحت الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا
برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خير
بما فيه من الاضطراب والاقترب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها
في صدر هذا الفن (التشبيه) اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه
الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعنى التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) اى مطلق
التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبنى عليه الاستعارة او غير ذلك
ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام
في التشبيه الاول للمهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهو
عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر
قولات دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعنى هو ان يدل (على مشاركة امر لامر
آخر في معنى) فالامر الاول هو المنبه والثاني هو المتببه به والمعنى هو وجه التشبيه
وظاهر هذا التفسير شامل نحو قولنا قاتل زيد عمرا وجافى زيد وعمرو وما سبه
ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن) اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو
الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة
التحقيقية) نحو رأيت اسدا في الحمام (ولا) على وجه (الاستعارة بالكنائية) نحو
انشبت المنبة اظفارها (و) لاعى وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد اسدا ولقيت
منه اسد على ما سيجي في علم البديع فان في هذه اللمنة دلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لمصاحب المفاح
في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيت منه اسد من قبيل التشبيه
فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
لاعلى وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكنائية والتجريد وينبغي ان يزداد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لقطا او تقديرا ليصرح عنه نحو قاتل زيد عمرا وجافى زيد وعمرو
وانما قال الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكنائية لان الاستعارة انشائية وهي
ايات الاظفار للنية في المسائل المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر
عند المصنف لان المراد بالاظفار عده معناها الحقيقي على ما سيحقق ان شاء الله تعالى
(فدخل فيه) اى في تعريف التشبيه لاصطلاح ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو
ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد يحذف زيد لقيه قرينة وما يسمى
تشبيها على القول المختار وعمرو ما حذف منه اداة التشبيه وجعل المتشبه به خبرا

عن المشبه اوفى حكم انظر سواء كان مع ذكر المشبه اومع حذفه فالاول (نحو قولنا زيد اسد) والثاني (نحو قوله تعالى صم بكم عي) بحذف المبتدأ اى هو صم فان المحققين ذهبوا الى انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر الاستعارة بالكيفية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به النقول عنه والنقول اليه لولا دلالة الحال او نحوى الكلام وسيسمى لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا في اركانها) اى البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح (وهى) اربعة (طرفان) يعنى المشبه والمشبه به (ووجهه واداته وفي الفرض منه وفي اقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كاسد في الشجاعة (طرفاه اما حسيان) قدم البحث عن طرفيه لاصلتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس (كأخذ والورد) في البصرات (والصوت الضعيف والنمس) في السمعوات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد النمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء القم (والنكهة) وهى ريح القم (والعنبر) في المشعومات (واريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والنمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر وولست الحرير (او عقليان) عطف على قوله اما حسيان (كالم والحياة وجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك على ماسمى تحقيقه او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول (كالمنية والسبع) فان المنية اعنى الموت عقلى لانه عدم الحياة مما من شأنه الحياة والسبع حسى (و) الثاني مثل (الطر والعطر وخلق) رجل (كريم) فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلى وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من قد حسا فقد علم اعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيها به يكون جعله للفرع اصلا والاصل فرعاً وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف

الشمس بالظهور والمسك بالطيب قال الشمس كالخجعة في الظهور المسك كخلق فلان
 في الطيب كان مخفيا من القول واما ما جاء من الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول
 فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويحمل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة
 فيصح التشبيه حيث ندم لما كان من المشبه والمشب به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
 ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسى
 والعقلى قليلا للاعتبار وتسيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام
 واذا قلت الاقسام كان اسهل ضيضا فاشار الى تعميم تفسير الحسى والعقلى بقوله (والمراد
 بالحسى المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهى البصر والسمع
 والشم والذوق واللس (فدخل فيه) اى بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسى
 (الخيالى) وهو المعلوم الذى فرغ من مجتمعا من امور كل واحد منها بمدرك بالحس (كما)
 اى كالمشب به (في قوله وكان شجر الشقيق) هو من باب مجرد قطيفة اراد به شقائق
 النعمان وهو ورد احرى وسطه سوادا وانما امتنع الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها
 ذلك (اذا تصوب) اى مال الى السفلى من صباب المطر اذا نزل (او تصعد) اى مال الى
 العلو (اعلام) جمع علم وهى الراية (ياقوت نثرن على رماح من زبرجد) فان
 الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما
 يدرك ما هو موجود فى المادة حاضرا عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة به
 لكن مادته التى تركيب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها
 محسوسة بالبصر (وبالعقلى ماعدا ذلك) اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته
 مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) الذى لا يكون للحس
 مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال (اى ما هو
 غير مدرك بها) اى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو ادرك اكان
 مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) اى كالمشب به فى قول امرئ
 القيس ايقلتنى والمتربى مضاجعى (ومسنونة زرق كانياب اغوال) يقول ايقلتنى
 ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلى والخال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب
 الى مشارف الين وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حده ووصف النصال بالزرقة
 للدلالة على صفاتها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع
 انها لو ادركت لم تدرك الابحس البصر وبما يجب التنبيه له فى هذا المقام ان ليس المراد
 بالخياليات الصور المرسومة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
 المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك
 لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها
 احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل

هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت
 لم تدرك الابهسا وليست ايضا بماله تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق
 في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى مخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور
 والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لاحقية لها كانسان له جناحان
 اوراسان اولارأس له وهي دائما لاتسكن نوما ولايقظة وليس عملها منتظما بل
 النفس هي التي تستعملها على اى نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
 يسمى مخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى
 هو المعلوم الذى ركبته المخيلة من الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى
 ما اخترعته المخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الفول شئ يهلك الناس
 كما سيع فآخذت المخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع
 (وما يدرك بالوجدان) اى ودخل ايضا فى العقل ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى
 وجدانيات (كاللذة والالم) الحسنيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم
 العقلين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة
 وتحقيق ذلك ان الافة ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل
 منها حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الفضية او الشهوية ما هو خير عندها
 وكال كتحكيك الذائقة بالخلو واللامسة بالابن والياصرة باللاحه والسامعة بصوت
 حسن والشامه براحة طيبة والمتوهمه بصورة شئ يرجوه وكذا البواقى فهذه
 مستندة الى الحس واما العقلى فلاشك ان للقوة العاقلة كالا وهو ادراكاتها الجردات
 اليقينية وانها يدرك هذا الكمال وتلتذبه وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم
 فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا
 ظاهر واما اللذة والالم الحسنيين فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين
 والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى
 الحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونها من الجزئيات المستندة الى
 الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح
 والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك (ووجه ما يشتركان فيه) اى وجه
 التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقا وتخييلا) والا فزيد
 والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجمعية والحيوانية وغير
 ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة
 اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه
 الدلالة على اشتراك شيئين في وصف دو من اوصاف التى في نفسه خاصة

كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس (والمراد بالتفصيل) ان لا يوجد ذلك في احد
 الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما في قوله) اى مثل
 وجه التشبيه في قوله القاضى التنوخى (* وكان النجوم بين ديباها *) هى جمع
 دجاجة وهى الظلة والضمير لىالى او النجوم (سن لاح بينهن ابتداء * فان وجه
 التشبيه فيه) اى في التشبيه المذكور في هذا البيت (هو الهيئة الحاصلة من
 حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم اسود ففى) اى تلك الهيئة
 (غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك) اى بيان وجوده
 في المشبه به على طريق التخييل (انه) الضمير للشان (لما كانت البدعة وكل ماهو
 جهل تجعل صاحبها كمن يعيش في الظلمة فلا يتدنى للطريق ولا يامن ان ينال مكروها
 شبهت) البدعة (وكل ماهو جهل بها) اى بالظلمة قوله شبهت جواب
 لما (ولزم به طريق العكس ان يشبه السنة وكل ماهو علم بالنور) لان السنة
 والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك)
 اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور (حتى يخيل ان الثانى)
 اى السنة وكل ماهو علم (مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام * اتيتكم
 بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) اى ويخيل ان البدعة وكل ماهو
 جهل مما له سواد وظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر في جبين فلان
 فصار) اى بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار
 (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء كتشبيها) اى مثل تشبيه النجوم
 (ببياض المشيب في سواد الشباب) اى ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق
 (او بالانوار) اى الازهار (مؤلفة) بالقاف اى لامة (بين النبات الشديدة الخضرة)
 فيما سواده بحسب الابصار قط فطهر اشراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء
 في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التأويل وهو تخيل
 ما ليس بمتلون متلوناً وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداء من باب القلب والمعنى
 سن لاحت بين الابتداء فكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى
 التى تلغ من بينها (فعلم) من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
 (فساد جعله) اى جعل وجه التشبيه (في قوله القائل النحو في الكلام كالمخ
 في الطعام كون القليل مصحلاً والكثير مفسداً) لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه
 اعنى النحو (لان النحو لا يحتل القلة والكثرة) لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل
 ونصب المفعول متلاً فاذاً وجد ذلك في الكلام قد حصل النحو فيه واتفى الفساد
 عنه وصار منتقاه في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
 فاسداً لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عيباء وهجوم الوحشة عليه كما يوجهه

الكلام القاسد (بخلاف الملح) فانه يحمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه اواقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا
واهما لهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافاه التي هي الدلالات
على المقاصد الاجرامات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يعبري
الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التعذبة مالم يصلح بالمح وجعل وجه
التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه
الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) اى وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقةهما) اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما
النوعية او جزء منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزات لها عن غيرها (كما في تشبيه
توب باخرى في نوعهما او جنسهما او فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما
كر باسا او ثوبا او من القطن (او خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى
قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (اما حقيقة) اى هيئة متمكنة في الذات
مترقرة فيها والصفة الحقيقية (اما حسية) اى مدركة بالحواس (كالكميات الجسمية)
اى المختصة بالاجسام (ما يدرك بالبصر) وهي قوة مرتبة في العصبين الجوفيين
التي تتلاقان فتفرقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة
نهاية واحدة بالجسم كالدارة او نهايتين كشكل نصف الدائر او ثلث نهايات كالثلث
او اربع كالربيع او غير ذلك (والمقادير) والمقادير متصل قار الذات ومعنى بالكم
عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يلاقى عنده
وبه احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المقروضة ثابتة وبه
احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط (والحركات)
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعنى انها
عبارة عن مجموع الحسولين وهذا يختص بالحركة الانية وعند الحكماء هو اخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جعل المقادير والحركات من الكميات
نظر لان المقدار من قوله الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض
الذنبية والكمية لا تقتضى لذاتها قسمة ولان نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها
من الطول والقصر والتوسط بينهما والحركات نحو السرعة والبطء والتوسط
بينهما (وما يتصل بها) اى بالذكورات كالحسن والقبح المتصف بها النخص باعتبار
الحلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون والضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة والاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت
الشكل وغير ذلك (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة ترتب في العصب

المقروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين يدي) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين يدي والصوت يحصل من التوج الملول للقرع الذي هو اساس عنيف والقطع الذي هو تقريب عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفها وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير المتلوية يختلف حدة وثقلا (او بالذوق) وهو قوة منبثة في العصب المقروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والجوضة والنفوسة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة (او بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدي مقدم الدماغ الشبهيين بحسب التثدي (من الروائح) ولا حصر لانواعها ولا اسمائها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يقارنها كرايحة الحلاوة (او باللس) وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك المتوسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه لاربعة هي اوائل المتوسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية ويشغل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع التشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق التشاكلات وجمع المختلفات والاخران انفعاليتان لان الرطوبة تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك (والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع (والملاسة) وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي قبول انغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فيتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله انغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة (والصلابة) وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من المتوسات مذهب بعض الحكماء (والخفة) وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عائق (والثقل) وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك صوب المركز لولم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبتدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزرق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) اي بالذكورات كاذلة والجفاف والازوجة والهشاشة والطاقة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن (او عقلية) عطف على حصة اي الصفة الحقيقية اما حصة كإمراو عقلية (كالكميات النفسية) اي المختصة بذوات الانفس (من الذكاء)

أي حدة التواد وهي شدة قوة النفس ممددة لاكتساب الآراء وقيل هو أن يكون
 لسرعة انتاج التصانيع وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع
 بواسطة كثرة مزاوله المقدمات المنتجة (والعلم) العلم قديقال على الادراك المفسر
 بمحصل صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى
 ادراك الكل وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استمهال موضوعات
 مانحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها
 الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو
 أن تكون النفس مطمئنة لا يحرکہا الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
 (وسائر الفرائض) جمع غريزة وهي الطبيعة وفمرت بانها ملكة تصدر عنها صفات
 ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية
 الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الفرائض مثل الكرم والقدرة
 والتجعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية
 والحقيقية كاتصلق على ما يقبل الاضافي الذي لا يكون متغيرا في الذات بل يكون
 معنى متعلقا بشئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالنفس) فانها ليست هيئة
 متغيرة في ذات الحجة وانفس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل
 الاعتباري الذي لا تحقق مفهومه لا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة
 بالخطب او تناسب لثنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
 اعطى مختصرين حقيق كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف
 انسي بكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس او كاتصافه بشئ تصوري
 وهي محض واقع ان مثل هذه التقسيمات التي لا يفرع على اقسامها احكام متفاوتة
 قديمة جديوى وكان هذا بنجاح من السكاكى بالملاحة على اصطلاحات المتكلمين فللهدر
 الممدد عند القدر وحشد بادرار كلام لعرب وخواص تراكيب اللفاء فانه لم يزد
 في هذا مقدم على تكدير من مية نواح التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها
 (وايض) وجه تشبيه (موجود وما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد)
 اما تركيبي حقيقي بكونه وجود تشبيه حقيقة منتزعة من امور مختلفة او تركيبي
 اعتباري بكونه هيئة مزعم نعتل من عدة مور وبهذا يشعر لقط المفتاح وفيه
 قد صترفه (وكى) من نوحه وهو بمنزلة (حسى او عقلى واما متعدد)
 حطب على ما بمنزلة لوجودى وحده تشبيه ام واحد او غيره وغير الواحد اما
 بمنزلة لوجود متعدد لا يشعر في عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل
 واحد منهما وهو بخلاف مركب من جزئين بمنزلة واحد فانه لا يقصد اشتراكهما في كل
 من تلك الامور في حقيقة شاردة وحقيقة منتزعة وذلك المتعدد (كذلك)

اما حسي او عقلي (او مختلف) اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب عنه ماهو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لآخر) يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددًا مختلفًا لا يكون التشبيه والتشبيه به الاحسين ولا يجوز ان يكون كلاهما واحدهما عقليا (لا امتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي و يوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الاجساما واقائما بالجسم (والعقلي اعم) يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء) اذ لا امتناع في قيام العقول بالخصوص بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجود الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر (فان قيل هو) اي وجه التشبيه (مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في السادة حاضر عند المدرك وكل ماهذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان افراد) اي جزئياته (مدركة بالحس) كالجمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الجمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الجمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبي ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله (انواحد الحسي) شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخر اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او اثنان حسي والتشبيه به عقلي او بالعكس فتصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين بسقط اثني عشر قسمًا ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالجمرة) من انبصرت (واخفاء) اي خفاء الصوت من السموات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمعموم وكذا في قوله (وخطب الرابطة) من المشعومات (ولذة الطعم) من المدركات (واين البس) من الملوسات (فيا مر) اي في تشبيه

انحد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتكلمة بالعبر والريق بالحرق والجلد الناعم بالحبر (و) الواحد (العقل كالعراء عن القائدة والجراءة) هي على وزن الجرعة التجماعة ويقال جبراً الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على التجماعة لان التجماعة على مافسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيتبع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم (والهداية) اي الدلالة الموصلة الى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرناه محمولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود حارياً عن القائدة او غير حار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الانحياز من ان التشبيه هو ان ثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكماً من احكامه كاثباتك للرجل تجماعة الاسد والعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شياً من شئ بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيهاً نعم قال الامر كذلك لكننا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلاشي ووجوده شبيه بالعدم فان ابيت ان تعميل الاعلى هذا الظاهر فلا مضايقة فيه (والرجل التجماع بالاسد) فيما طرناه حسيان (والعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبّه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويقرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء (والعطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه محسوس والمشبّه به معقول وفي الكلام لف وتتر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح فيه من شأبة التركيب كالعراء عن القائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المنتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرناه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جمعت ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم انها حيوية مثلاً والحيوية شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك وتقرّب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولوجهل وجه تشبيه بين نعم والحيوية الانتفاع بهما كما ان وجه التشبيه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان ايضاً صواباً (والمركب الحس) من وجود الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لمعرفت من ان الحس مطلق لا يكون طرفاه الاحسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفه مفرد او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والا فرد ههنا وفيه تخصيص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مخدعة ضرورة ان لطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وتذكر في وجه التشبيه ضرورة ان وجه التشبيه في قولنا زيد كعمرو

في الانسانية واحد لامرئ منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتتزع منها هيئة وتعملها مشبها او مشبهاه او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشببه هيئة منزوعة على ماسيحي ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منزوعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني ان يقصد الى متعددين ويتزع منهما هيتين ثم يقصد الى اشتراك الهيتين في هيئة تعهما وتشتملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا قليلا مل وبهذا يظهر ان ما ذكره المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبثة واما اوصافا مقصودة من مجموعهما الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظرها المركب الحسي (قيما) اي في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله) اي كوجه التشبيه في في قول احيى بن جلاح او قيس بن الاسلت (وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) العنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت (حين نورا) اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة واثارت اذا اخرجت نورها (من الهيئة) بيان لما في كافي قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصفار المتأدير في المرقى) وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال كونها (على كيفة مخصوصة) منضجة (الى المقدار المخصوص) والمراد بالكيفية انها لا يكون مجمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفة مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما يجده في رأى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني مالهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فهد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشببه هو العنقود حين تفتح نوره وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب (وقيما) اي والمركب الحسي في التشبيه الذي (طرفاه مركبان كما في قول بشار) كان متار التنع) يقال انار الفجار اي هجمه (فوق رؤسنا واسيافتنا ليل تهاوى كواكبها) اي تساقط بعضها في ارض بعض والاصل تهاوى لحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى

الظاهر قد داخل بكثير من الملائف التي قصدتها الشارح على ما استطاع عليه في أثناء شرحه وقوله (من الهيئة) يان لما في قوله كما (الحاصلة من هو) بفتح الهاء أي سقوط (أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم) فوجه التشبه مركب كاترى وكذا طرفه كما حققه الشيخ في استمرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتماوى كواكب لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسياقنا في حكم الصلة المصدر للتلايق في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياق لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة ولو تركت فصيلتها لرضعتها الابرى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلتها فبصل الكلام جلتين وبما يتبعه على ذلك ان قوله تهاوى كواكب جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع ليل ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لعن السيوف في أثناء البهاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمارها وهي تملو وترسب وتبحى وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفضيلا لأنها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرارا شديدا وحركات بسرعة مما لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تقسم بين الاعوجاج والاستقامة ولا ارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تلاق وتداخل ويصدم بعضها بعضا ان اشكال السيوف مستطيلة فبه على هذه الاقايق فكرة واحدة وهي قوله تهاوى فن الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان نه في تهاويها تدافع وتداخل مما انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما ان لم نزل عن اماكنهم فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسياقنا في حكم النجمة المصدر معناه انه ليس عطف على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى لا يركب يكون التوابع معنى مع وهذا كما يقن في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان مكر في حكم النجمة مضرب وليس المراد ان المنار بمعنى المصدر على ما سبق في قوله (و) انركب الخبي (في ضربه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) بعلامه يقولون ان على رماح من زيرجد من الهيئة خضرة من نسر جرم جرم سيطرة على رؤوس جرم خضرة مستطيلة غير رطبة انفسه مفرد وتشبيهه مركب وعندهم كرجع في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الزيا بر منتهى وسجين نهدي زينة تعقبت في تشبيهه باعتبار الطرويين (ومن بديع مركب حتى ما قد يرجع نسبته الى (يعني في الهيئة التي تقع عليها الحركة)

اى يكون وجه التشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
 وغيرها ويعتبر فيها التركيب (ويكون) ما يمتدح في تلك الهيئات (على وجهين
 احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير
 المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان ما يزداد به التشبيه دقة
 وسهرا ان يمتدح في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه
 على وجهين احدهما ان تفرق بغيرها من الاوصاف والناق ان تجرد هيئة الحركة
 حتى لا يراد غيرها فالاول (كما في قوله) اى كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز
 او قول ابى النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
 مع الاسراق والحركة السريعة المنصلة مع مروح الانساق) واضطرابه بسبب تلك
 الحركة (حتى يرى الشعاع كأنه بهم بان ينسب حتى يقبض من جوانب الدائرة ثم
 بدوله يقال) بداله اذا ندّم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع من الانسباط
 الذي بداه (الى الانسباط) حتى كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
 اذا احده الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها عودية لهذه الهيئة وكذلك المرآة
 اذا كانت في يد الاسل (و) الوجه (الناق ان تجرد) الحركة (عن غيرها) من
 الاوصاف (مهاك ايضا) يعنى كالآلة في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من
 الاوصاف فكذلك في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات
 مختلفة) انه كان يتحرك بمصدر الى اليمين وبمصدر الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه
 الى السفل ليتحقق التركيب والالكان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لأمركيا
 (لحركة الرمح والسهم لا تركيب فبا) لا اتحادها (مختلف حركة المحبب في قوله)
 اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) بمحذف الهزة اى قارئ (فانطبأ
 مرة واعتناحا) اى ينطبق انطبأ مرة ويقتض انقناحا اخرى فان فيها تركيبا لان
 المحبب يتحرك في الحالتين اعنى حالتى الانطفاق والانفتاح الى جهتين في كل حالة
 الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركته اذا لم يتحرك الى جهة
 واحدة من سواه ان يمر ويدور وكلما كان الفلوات في الجهات التي يتحرك اليها
 انسان اجتمع اسد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول
 الشاعر في صفة الرمان حمت سر وكالقيان تلعت خضر الحرير على
 ثوام سدل دكاها وريش جدي لها تغى التعانق بمنها الحجل (وقد يقع
 التركيب في هيئة لسكون كما في قوله) اى كوجه التشبيه الذي في قول ابى الطيب
 (في صفة كوكب) اى بحسب ذلك الكتاب على التيه (حلوس الدوى المصطفى)
 يارفع محبوا لم يجل ي تقو ثم محكمة الخفق من حول الله لامن جلد الانسان
 والمجدول المتول من بهيئة الحاصة من موقع كل عضو (مسد) اى الكلب

(في اقنانه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقنانه موقع خاص وللجسموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن اطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب * كانه عاشق قد مد صمخته * يوم الوداع الى توديع مرتحل * او قائم من فحاس فيه لوثته * مواصل لتطيه من الكسل * شبهة بالتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسيبه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالتمطى فانه من قريب التناول يقع في نفس الراى للمصلوب لكونه امر اجليا (والركب العقلى) من وجه التشبه (كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع شمول التعب في استصحابه في قوله تعالى * مثل الذين حلوا لثورية ثم لم يحملوها كمثل الجمار تحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع عن امور لانه روى من الجمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الجمار جاهل بما فيها وكذا في جانب التشبه (واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع) وجه التشبه (من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامه) يقال ابرق الغوم اذا اصابهم برق و ابرق الرجل بسيفه اذا لمعه ولا يصح ههنا شئ من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق ففي الاساس ابرقتى فلانة اذا تحسنت لث وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة لقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل (فلما رهاها اقشعت ونجحت) اى تشبيهه تفرقت وانكشفت فانتراع وجه التشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه (من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) اى الحالة المذكورة في الايات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها (باتصال) اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء مطمح بانتهاء مريس) لان البيت مثل في ان بظهر للمضطر الى النى الشديد الحاجة اليه اماره وجوده ثم يفوته ويبقى بعسرته وزيادة رح قابله في قوله باتصال ليست هى التى تدخل في التشبيه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والتشبيه بظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم فيتأمل فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاختصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجتمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطحا متصلا بانتهاء مريس وكون التى ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج

احديهما بالآخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تعرض لذكر الكدر وجدت تشبيها له
 بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لا فائدة ثم لترتيب
 المتضمنى ربط احد الوصفين بالآخر كننا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة
 ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
 بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات
 المجمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرئين احدهما انه لا يجب فيها
 ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل
 الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبصر والسيوف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
 نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبصر او بالسيوف جاز ولو اسقط واحد
 من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقدم ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام
 واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي
 او عقلي او مختلف (والتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه ما كهة اخرى و)
 المتعدد (العقلي كحدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد) اى نزو الذكر على الانثى
 وفي المثل اخفى سفادا من الغراب (في تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف)
 الذى بعضه حسي وبعضه عقلي (كحسن الطلعة) الذى هو حسي (وبناهة الشان)
 اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه) الضمير للشان
 (قد ينزع الشبه) اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابهه وقد يكون بمعنى
 الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه (من نفس
 التضاد لاشتراك الضدين فيه) اى في التضاد فان كلاهما مضاد للآخر (ثم يترل)
 التضاد (منزلة التناسب بواسطة تلميح) اى اتيان بما فيه ملاحظة وظرفه يقال ملج
 الشاعر اذا اتى بشئ ملج (او تهكم) اى هزلية واستهزاء (فيقال للجبان ما اشبهه
 بالاسد والجبل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتلميح والتهكم وانما يفرق
 بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد الى
 استهزاء وسخرية فتلميح والافتهم وما وقع في شرح الاقتراح من ان التلميح هو
 ان يشار في شئ الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال
 للتلميح لانه تهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ
 في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام
 المروزي في قول الحماسي : اتاني من ابى انس وعبد * قبل لفيطة الضحاك جسمى *
 ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتلميح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك
 الضدين فيه بوجه ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي
 الجبن والجراة وكذا بين البخل وحاتم وحيث لا تلميح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان

كالشجاع في التضاد أي في أن كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحظة
 والتهكم في شيء فحيث لا حاجة إلى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلاً
 قلت لا ينبغي على أحدنا إذا قلنا للجبان هو اسد أو للبخل هو حام وأردنا التصريح
 بوجه التشبيه لم يتأت لنا أن نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية بل إنما نسبح
 أن نقول هو اسد في الجرأة وحام في الجود ومعلوم أن الحاصل في التشبيه هو اسد
 الجرأة والجود وهو الجبن والنحل لكن نزله منزلة الجرأة والجود بواسطة التلخيص
 أو التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يعمل في الأكاذيب المضحكة فوجه التشبيه
 في قولنا للجبان هو اسد إنما هو الجرأة لكن باعتبار التلخيص أو التهكم هكذا ينبغي
 أن يعم هذا المقام (وآداته) أي أداة تشبيه (الكاف وكان) قال الزجاج كأن
 التشبيه إذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيداً اسداً وللشك إذا كان متنعاً نحو كأنك
 قائم لأن الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبهه بنفسه وقيل أنه لا تشبيه مطافاً
 ومثل هذا على حذف الموصوف أي كأنك نصف قائم لكن لما حذف الموصوف
 وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى
 الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قات والحق أنه قد يعمل عند لظن بعبوت
 الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشقاً نحو كأن زيداً اخوك
 وكأنه فعل كذا وهذا كبير في كلام المولدين (ومل وما في معناه) كسائر ما اشتق
 من المماثلة والمشاكلة والمصاهبات وما يؤدى منها (والأصل في نحو الكاف)
 أي في الكاف ونحوها مما يدخل على المرد كقطة نحو ومل وسد بخلاف نحو
 كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه) أما لفظاً كقولنا زيد كالأسد أو كزاد
 الأسد وقوله تعالى ملهم كل الذي استوقد ناراً فإن المسبه به هو مل المستوقد
 أي حاله وقصته البجيلة الشأن وأما تقدير كتوله تعالى أو كصيب من السماء فيد
 طلمات ورعد ورق الآية فإن التقدير أو كل دوى صيب خذف دوى الملائكة
 قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواحق عليه لأن هذه الصوائح لا يراها
 من مرجع وحذف مل لقيام القرينة على عطاه على قرله كمل الذي استوقد
 ناراً قلل المسبه به قدولى الكاف لأن المتدر في حكم الماهوط وأما جعل ذلك
 من قبيل ماولى المشبه به الكاف لما ذكر في الكشف والإيضاح فيما لا يلي المشبه به
 الكاف كتقرله تعالى أما مل الحياة الدنيا أرباباً أرباباً المراد تسوية حال
 الدنيا ما لا ولا مجرد آخر فيحمل تشبيهه فلما أنه إذا كان المشبه به مجرد مدركاً
 من قبيل ماولى المشبه به حرف التسوية وقد صرح المصنف في الآية أن ما كان قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا اكبروا الله كما كان عسى أن يريم المحاورين
 من انصاري إلى الله ليس من قبيل ما لا يلي المسبه به الكاف لأن التشديد كذكر

الحواريين انصار الله وقت قول عيسى عليه السلام من انصاري الى الله على ان ماصدرية وازمان مقدر كقولهم آتيت خضوق النجم اى زمان خضوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف بكل ذوى صيب حذف لدلاله ماقيم مقامه عليه الا لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى عليه السلام للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين ادلبس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قدرد قول هذا البعض بان الاية ح لا تكون نظير قوله او كصيب وان تشبيه الكون بالقول بما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الطاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله : او كصيب من السماء بمسحه ثم مادكره الشارح في توجيهه لعل المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع السبه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام لا يهد بين اى دائرا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح بمعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمسبه به محتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لالنبأ اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقت المراد بالحواريين في قوله اوقع السبه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حوريو شمدعاية السلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصاه والله اعلم (وقد يليه غيره) اى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعرضه معددال عايه واما قلنا ذلك احتراعا عن حوقوله تعالى : مل الدين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كسل حار يحمل اسعارا : فان المسبه به مركب لكنه عبر عنه بمعددلى الكاف وهو المل اعنى الحال والقصة العجبة السان (نحو واضرب لهم مل الحوة الدنيا كما ازلناه من السماء) فاختلط به سات الارض فاصبح هسيما تدروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا معدد آخر يحتمل تقدره بل المراد تسبيه حالها في نصرتها ما وبهجتها وماتيتها من الهلاك والله تعالى محال الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا سديد الحصرة ثم يبيض فظيره الرياح كان لم يكن فان قلت فاعتبر ههما ايضا

مضاف محذوف أى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقدير الكافى قوله تعالى +
 أو كصيب قلت هذا تقدير لاحاجة اليه فلا ينبغي أن يرجع عليه بخلاف قوله أو كصيب
 فان الضمائر فى قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم لئلا يبلوا من مرجع قال صاحب
 الكشف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكانت مستغنيا عن تقدير كمل ذوى صيب
 لافى أراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفردتانى به التشبيه أم لا لا يرى
 الى قوله انما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض نسيبه
 الدنيا بالماء ولا مفرد آخر يتحمل لتقديره ومما هو بين فى هذا قول لبيد + وما الناس
 الا كالديار واهلها + بها يوم حلولها وغدا بلاقع + لم يشه الناس بالديار وانما شبه
 وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم
 عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب أن طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير
 ذوى فواجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب
 بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى
 ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل بمجموع القصة المذكورة ككافى قوله انما
 مثل الحياة الدنيا كما بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى
 صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملازمة
 للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استودعنا انما قد ظهر بما ذكرنا ان من
 قال ان تقدير قوله كما انزلناه كمل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يزل الكاف
 لكونه محذوفا قد سمى سهوا بنا (وقد يذكر فعل يأتى عنه) أى عن التشبيه
 (ككافى علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه واريد به مشابهة للاسد مشابهة قوية
 لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) (كا) (فى حبيب) او حلس زيدا
 اسدا (ان بعد التشبيه) ادنى تبعد لما فى الحسبان من الدلالة على الطن دون التحفيف
 فقيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحجب يتقن انه هو هو بل بطن ذلك ويحل
 وفى كون هذا الفعل مبيها عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلية على التشبيه
 ذلك وانما يدل عليه علما بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحتهلوا به انما داوون على
 تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر ككافى قولنا زيد اسد ولو قيل انه
 ينشأ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان احوب (والغرض منه) أى من التشبيه
 (فى الاغلب يعود الى المشبه وهو) أى العرض العائد الى المشبه (بيان امكانه)
 يعنى بيان ان المشبه امر يمكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف
 فيه ويدعى امتناعه (ككافى قوله) أى قول ابى انطيس (من تقى الانام وانت منهم)
 فان المسك بعض دم العزال) فانه اراد ان يقول ان الممدون به قد فاق الناس بحجب
 لم يق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الطاهر

كما لم يمنع لاستبعاد أن يتناهى بعض أجناس النوع في الصفات انحصاراً بذلك النوع إلى
 أن يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه حاله بحال المسك
 الذى هو من الدماء ثم أنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى
 لا توجد فى الدم فإن قلت إن التشبيه فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا
 وإن لم يدل عليه صريحا لأن المعنى أن تفرق الأنام مع أنك واحد منهم فلا استبعاد
 فى ذلك لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فخالك شبيهة بحال
 المسك وليس مثل هذا تشبيها ضمنيا أو تشبيها مكنيا عنه (أو حاله) عطف
 على إمكانه أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف (كأن تشبيه
 ثوب باخر فى السواد) إذا علم لون المشبه دون المشبه والالم يكن لبيان الحال
 لأنها مبنية (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة
 والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه السوب الأسود (بالغراب فى شدته) أى
 فى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع معطوف على بيان إمكانه أى تقرير حال المشبه
 فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل من
 يرقم على الماء) فالتجديد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه بالاتباع فى غيره
 لأن الفكر بالحسبات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسبات وفرط الف النفس بها الأرى
 أنك إذا أردت وصف يوم بالطول قلت يوم كأطول ما يتوهم أو كأنه لا آخر له
 فلا تجد السامع من الأنس ما تجده فى قوله + ويوم كطل الرمح قصر طوله + دم الزق
 عنا واصطلاك المازهر + وكذا إذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كأقصر ما ينصور
 وكلح البصر وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد فى قولهم أيام كأباهيم القطا وقول
 الشاعر + ظلنا عند باب ابن نعيم + يوم مثل سائلة الذباب + وكذا إذا قلت
 فلان إذا هم بسى لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على أمضاء عرمة
 فيه ولم يشعله عنه شئ فالسامع لا يصادف فيه من الأريحية ما يصادفه من
 انتداد قوله + إذا هم التى بين عينيه عرمة + ونكب عن ذكر العواقب جانباً
 (وهذه) الأغراض (الأربعة) تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم وهو به
 أسهر) أى وإن يكون المشبه به وجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة
 أن كلا من الأربعة يقتضى ذلك وليس الأمر كذلك لأن بيان إمكانه إنما يقتضى
 كون المشبه به وحده أشهر ليصح قياس المشبه عايه وجعله دليلاً على إمكانه لكنه
 لا يقتضى كونه فى المشبه به أتم وكذا بيان حاله لا يقتضى ألا يكون المشبه به بوجه
 الشبه أشهر كما إذا كان بوبان متساويين فى السواد لأن العرض مجرد الاستعارة بكونه
 أسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه أتم بل هو يقتضى كون المشبه على
 حد مقدار المشبه به فى وجه التشبيه لا يريد ولا تنقص ليعين مقداره على ما هو عليه

ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة من الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به زيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضى الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الطي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجذور والسطحة الجامدة المنقورة ليست في السطحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان التشبيه به اندر واخفى كان التشبيد تأدية هذه الاعراض او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق التشبيه ان يكرن اعرف بجهة التشبيه من التشبه واخص بها واقوى حالا معها والام يجمع ان يذكر التشبيه لبيان مقدار المشبه ولالبيان امكانه ولا زيادة تقريره ولا لازاره في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير السى بمساو به التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه حجر موقد بجر من المسك موجه الذهب نفلا لامتناع وقوع التشبه وهو البحر الموسوف الى الواقع وهو القسم المذكور ليستطرف المشبه بصورته كالمتمتع بمشابهته اياه او للوجد الاخر اى نفلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لتل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه الذى لاكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف حاليا عن التعليل وقيل . عناء لمل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون زيادة التقرير ثم لاند فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او العرابية والندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا وحيث لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من التشبيه ان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقداره المشبه في وجه التشبيه لا يزيد ولا ينقص ويجب ان يكون اتم في وجه التشبه ادا قصد الحاق الناقص بالكامل او زياده التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معرفة فيما يقصد من وجه التشبيه ادا كان الغرض بيان امكانه او ترينه او تسويه وان يكون نادرا لخمور في الدهن ادا قصد

استطرافه (أو زينته) مرفوع معطوف على بيان مكانه أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي أو تشويهه كما فى تشبيه وجه مجذور بسطة جامدة قد تغيرتها الديكة أو استطرافه) أى عد المشبه طريقا حديا (كما فى تشبيه لحم فيه بجر موقد بجر من المسك موجه الذهب لابرازه) أى اتما استطراف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه (فى صورة المنتع عادة وللإستطراف وجد آخر) غير الأبراز فى صورة المنتع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن أما مطلقا كما مر) فى تشبيه فسم فيه بجر موقد (وأما عند حضور المشبه كما فى قوله) أى فى قولنا فى العتاهية حيث يصف بنفسج (ولا زور دية زهو) قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهواى تكبر وفيه لغة أخرى حكاه ابن دريد زها يزهو زهوا (بزرقها بين الرياض على حجر البواقيت) يحوزان بردها الأزهار الجمر الشبيهة بالبواقيت (كانها فوق قامات ضغن بها أوائل النار فى أطراف كبريت) فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن نذرة بجر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف مشاهدة عناق بين سورتين متباعدتين غاية التباعد ووجد آخرانه أراك فيها نبات عض برف وأوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليس ومبنى الطبايع على أن النشئ إذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس إليه أكثر وهو بالشغف به أجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (إلى المشبه به وهو ضربان أحدهما إيهام أنه أتم من المشبه) فى وجه التشبيه (وذلك فى التشبيه المقلوب) وهوان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه زائد (كقوله) أى قول محمد بن وهب (وبدا الصباح كان غرته) هى يمانى فى جبهة القرس فوق الدرهم ثم يقال غرة التنى لا غره وأكرمه وغرة الصبح ليأصه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف المدح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء إليه والارتياح له وعلى كونه كاملا فى الكرم حبيب ينصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح (و) الضرب (الناق) بيان الأهتمام به (أى بالمنبه به) كتشبيه الجائع وجها كالبدن فى الاشتراق والاستدارة بالزعيف ويسمى هذا) أى التشبيه المستعمل على هذا النوع من العرض (إطهار المطلوب هذا) الذى ذكرناه من جعل أحد الشئين مشبها والآخر مشبها به اتما يكون (إذا أريد إلحاق الناقص) فى وجه التشبيه (حقيقة) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه (أو ادعاء) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه به (بإزائه) فى وجه التشبه وهذا الكلام محل نظر لأن ما تقدم

كله ليس مما يقصد فيه الخالق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 (فان اريد الجمع بين شيئين في امر) من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
 في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان اولم يوجد (فالاحسن ترك
 التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل واحد من الشئين مشبها ومشبها به (احتراز
 من ترجيح احد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله) اي قول ابي اسحق الصابي
 (تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما درى
 بالجراسلعت جفوني) يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء غلباء
 في البحر لتعدية وليست بزائدة على ما وهم (ام من عبرتي كنت اشرب) لما
 اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الجرعة والاخر
 ناقص لمحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويحوز) عند ارادة الجمع بين
 شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) اي تشبيه الصبح
 بكرة الفرس (متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه) اي من ذلك المنير من غير
 قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلاؤلؤ ونحو
 ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد
 في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جلة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة
 في اثبات الصفة لشيء ولم يقصد الى ايها في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع
 بين الشئين في مطلق الصورة والشكل واللون اوجع وصفين على وجه يوجد
 في القرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه فمتى اريد
 شيء من ذلك لم يستقم اصلا فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان
 يجب الحكم بالتشابه ولا يحوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه
 الشبه فيحوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الانراض
 ولسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي
 قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنهي في الاغلب عن كون احدهما
 ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض
 منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه
 وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق
 و اشار الى الاول بقوله (وهو) اي التشبيه (باعتبار الطرفين) اي المشبه والمشبه به
 اربعة اقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) اي المفردان (غير مقيدين كتشبيه
 الخلد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للاخر في قوله تعالى : هن
 لباس لكم و انتم لباس لهن . لان كل واحد يشتمل على صاحبه عدد الاعتناق
 كاللباس اولان كل واحد بصور صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس

الساتر للعودة فان قلت ليس قوله لكم ولهن قيد في التشبيه به قلت لا اذلا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتغال او الصيانة عليه (او مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقيد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك (او مختلفان) اى احدهما غير مقيد والاخر مقيد (كقوله والشمس كالمرأة) في كنف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرأة مقيد بكونها في كنف الاشل (وعكسه) اى تشبيه المرأة في كنف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد (واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار) وهو قوله كان مثار النفع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح و اشار اليه صاحب الكشف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرهما وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله * وكان اجرام النجوم لو امعا * درر نثرن على بساط ارزق * فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ارزق تشبيه حسن لكن ابن هو عن التشبيه الذي يربك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وهجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهى زرقاء زرقها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله * فكأنما المريج والمشترى * قدامه في شاخ الرفعة * منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرحت قدامه شعبة * فانه لو قيل المريج كنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهوان يقال في الاول شبه المناق بالمستوقد نارا و اظهاره الايمان بالاضمائية وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفي الثانى شبه دين الاسلام بالصليب وما يتعلق به من شبه الكفار بالطلحات وما فيه من الوعد والوعيد بارعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلاب والافتق من جهة اهل الاسلام بالصواعق (واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت

منشورة على رماح من زرجل فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة
 امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار ابتر مشقوق الشفة والخوافر نابت
 على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التأمل فالمشبه به
 فى قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقه على الماء وفى تشبيه
 الشقيق والشاء الجبلى هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
 منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلى من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط
 بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة فى كفى الاشل وجعل
 التشبيه فى نحو قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب كانها
 بوتقة احيت * يحول فيها ذهب ذائب * وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام
 النجوم لوامعا وقوله فكأنما المريح من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه
 والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه
 وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلى
 بانه قصد فى الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثانى ضعيف
 (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى تمام (يا صاحبي تقصيا نظريكما)
 اى ابلغا اقصى نظر يكما واجتهدا فى النظر يقال تقصيته اى ببلغت اقصى كفا
 فى الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور) اى تصور بحذف الشاء يقال
 صورته الله صورة حسنة فتصور (تريانهار امشسا) ذا شمس لم يستره غيم (قدشابه)
 اى خالطه (زهار الزيا) خصها لانها انضر واشد خضرة (فكأنما هو) اى ذلك
 النهار الشمس (مقر) اى ليل ذوقر شبه النهار الشمس الذى اختلط به ازهار
 الربوات فتقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد
 بالليل القمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضا)
 تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو
 ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبّهات (اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله)
 اى امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كان قلوب الطير طبيا)
 بعضها (ويا بسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحتف) وهو اردأ التمر (البالى)
 شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالخشف البالى
 اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها واذ قال الشيخ فى اسرار
 البلاغة انه انما يستحق القعيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لان
 للجمع فائدة فى عين التشبيه (او فروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر
 واخر (كقوله) اى قول المرقش الاكبر يصف نساء (النشر) اى الطيب والرائحة
 (مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروى اطراف البنان (عنم) وهو

تجهر احرلين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثاني (فتشبيه التسوية
كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالمالى) وتفره فى صفاء وادعى كاللاكى
(وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله)
اى قول البصرى * يا ت نديالى حتى الصباح * اغيد مجدول مكان الوشاح (كانما
يبسم) ذلك الاغيد اى النائم البدن (عن لؤلؤ متصد) منظم (او برد) وهو حوب
الغمام (اواقاح) جمع الحقوان وهو ورد له تور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفى قول
الحريرى * يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد * وعن اقاح وعن طلع وعن حبيب * شبه
بخمسة اشياء وفى كون هذين اليتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى التفرغ
مذكور لفظا ولا تقدير الا ان لفظ كانما فى بيت البصرى يدل على انه تشبيه لاستعارة
وسمى فى هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد
فى وصف ايات اهديت اليه * اتنى بالامس اياته * تعلل زوجى بروح الجنسان
كبرد الشباب وبرد الشراب * وظل الامان ونيل الامانى * وعهد الصبي ونسيم
الصبا * وصفوا الدنان ورجع القيان (و باعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه يتقسم ثلث تسميات الاول تمثيل وغير تمثيل
والثانى مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله (اما تمثيل
وهوما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع عن متعدد) امرين او امور
(كامر) من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرأة فى كف الاشل
وتشبيه الكلب باليدوى المصطفى والتشبيه فى قوله تعالى * مثل الذين حملوا
الثوربة * الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك
(وقيد) اى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه
مضى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
(كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع الكد والتعب فى استحبابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى
بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * وما شبه
ذلك بالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشف فيجعل التمثيل
مرادفا للتشبيه وقال الشجى فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا
لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل
وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا
يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة العلم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف
التمثيل وهو عند الجمهور مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون
منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنود المنزلة تمثيل عند الجمهور وليس

بتشيل عند السكاكى (وايضاً) تقسيم آخر التشبيه باعتبار وجهه وهوانه (أما بجمال وهو
 ما لم يذكر وجهه منه) اى من الجمل (ما هو ظاهر) وجهه واو من الوجه الغير المذكور
 ما هو ظاهر (مهم) كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدرك الا الخاصة كقول بعضهم
 هم كالخلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اى هم متناسون فى الشرف (يتمتع تعيين
 بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه (كما انها) اى الخلقة المفرغة (متناسبة الأجزاء
 فى الصورة) يتمتع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصبغة الجوانب
 كالدارة بخلاف ما لو لم تكن مصبغة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا
 ومقابلة وسطا ذكر جارا الله ان هذا قول الانعامية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت
 بنينا الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس القوارس
 اولاد زياد العنسى وذلك لانها مثلت عن بنينا بهم افضل قتالت عمارة لابل فلان
 لابل فلان تم قتالت مثلتهم ان كنت اهل ابيهم افضل هم كالخلقة المفرغة وقال الشيخ
 عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للمصباح لما مثل عنهم (وايضاً منه) اى
 من الجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من
 تقسيمات الجمل لامن تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه
 خفى اى ومن الجمل (ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين) يعنى الوصف الذى
 يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد ققولنا زيد الفاضل اسد يكون مما
 لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالتشبيه هكذا ينبغي ان يفهم
 (ومنه) اى من الجمل (ما ذكره فيه وصف المشبه به وحده) يعنى الوصف
 المشعر بوجه التشبيه كقولهم كاخلة المفرغة لا يدري اين طرفاها فان وصف
 الخلة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول
 النابغة الذبياني - فاك شمس والملوك كواكب - اذا طلعت لم يد منهن كوكب -
 (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) اى قول
 ابي تمام فى الحسن بن سهل - ستصبح العيسى والليل عند فتى - كثير ذكر الرضى
 فى ساعة الغضب (صدقته عنه) اى اعرصت (ولم تصدف مواهبه - عنى وماوده
 طغى ولم يحب - كالقيت ان جنته واثاك) اى اتاك (ريقه) يقال فله فى روق شبابه
 وريقه اى اوله واصابه ريق المطرور بقى كل شئ افضل له (وان ترحلت عنه لى
 فى الطلب) وصف الممدوح بان عطايه فائضة عليه اعرض اولم يعرض وكذا
 وصف القيت بانه يصيبك جنته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه
 الشبه اعنى الافاضة فى طاقى الطلب وعدمه وحاقى الاقبال عليه والاعراض
 عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثيرا ياديه لدى ووصل
 مواهبه الى طلبت عنه اولم اطلب كالقيت فكانه تركه لعدم الطفر بمنال من كلامهم

(و اما مفصل) عطف على قوله اما بجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله وتقره في صفاء وادعى كاللاكي) وهذا على فئتين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثاني ان يكون امرا مستلزما له واثار اليه بقوله (وقد يتساح بذكر ما يستتبع مكانه) اى بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه لازما له (كتولهم للكلام التصحيح هو كالتسلسل في الخلاوة فان الجامع فيه لازمها) اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الخلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص الطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الامن حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه في التحقيق لا يكون الاعقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش من هذا التسامح ومنفرد عليه وذلك لانهم لما تسامحوا بفعلوا وجه الشبه ههنا هو الخلاوة مثلا وهو امر حسى قطعاً جعلهم ذلك على ان يتسامحوا فيفعلوا وجه الشبه متسماً الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الخلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الخلاوة لازيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحجرة هى الحجرة التى هى من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحجرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل (وايضاً تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه (وهو) انه (اما قريب مبتذل وهو ما) اى التشبيه الذى (ينقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادية الرأى) اى في ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فحناه في اول الرأى وظهور وجه التشبيه في بادية الرأى يكون (لوجهين) لامرين (اما لكونه امر اجليا لا تفصيل فيه) فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ اوجسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على الجمل وشئ اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الخواص فان الرؤية تصل اولاً الى الجملة ثم الى التفصيل ثانياً ولذلك قيل

النظرة الاولى حقا وفلان لم يمن النظر ولم ينعمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية مالا يدرك في المرة الاولى (او قليل)
عطف على امرأ بجليا اى اولكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور
المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه بقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة
الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار
والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (او مطلقا) عطف على
قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره)
اى تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر
غير مخفف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر مخففا (كالتشمس)
اى كتشبيه الشمس (بالرأة المجلوة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه الشبه
تفصيلا ما لكن المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر
للتفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب
قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية
يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه
الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه امر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق
في القسم الاول (واما بعيد غريب) عطف على قوله اما قريب مبتذل (وهو بخلافه)
اى هو التشبيه الذى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر
(لعدم الظهور) اى خلفاه وجهه في يادى الراى وعدم الظهور يكون لامرين (اما الكثرة
التفصيل كقوله والتشمس كالرأة) في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراى للرأة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمملا (او ندور) اى
اولندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر) من تشبيه
البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه
وهيا) كآيات الاضوال (او مركبا خياليا) كاعلام ياقوت منشورة على رماح من
زبرجد (او) مركبا (عقليا) كتل الحجار يحمل اسفارا (كأمر) اشارة الى ما ذكرنا
من الامثلة المذكورة (اولقاة تكرره) اى تكرر المشبه به (على الحس كقوله والتشمس
كالرأة في كف الاشل) فان المرأة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما
يقتضى الرجل دهره ولا يفتق له ان يرى مرأة في يداش ولا يداش وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليد لكونه

المشترك والجامع بينهما فلا بد وأن يحضر الطرفان أولاً لم يطلب ما يشتركان فيه (فالمراد به) أي في تشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرار المشبه به على المحس (والمراد بالتفصيل أن ينتظر في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو امرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضاً) من الأوصاف (وتدع بعضاً) أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله) أي قول امرئ القيس (جئت رديفاً كان سناناه * سنالهب لم يتصل بدخان * وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ في أسرار البلاغة اعلم أن قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه أن مذكور وصفين أو أوصافاً فانت تنظر فيها واحداً فواحد أو تفصيل بالتأمل بعضها من بعض وأن لك في الجملة حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيء واحد وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة ثم أنه قد يقع على أوجه أحدها أن تأخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني أن تنظر من المشبه في أمور لتعبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الأنجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها في مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحة مثل ذلك والنالث أن تنظر إلى خاصة في المجلس كما في عين الديك فأنك لا تنقص فيه إلى نفس الحجر بل إلى ماليش في كل حجرة ثم قال واعلم أن هذه القصة في التفصيل موضوعة على الأغلب للأعرف والأدقائه لا تكاد تفهم (وكما كان التركيب) خيالياً كان أو عقلياً (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر كقوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا * الآية فأنها عتبر جهل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) أي من البعيد القريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أي لكون هذا الضرب غريباً غير مبتذل للسمع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى أن المعاني القرينة أبلغ وأحسن من المعاني المبتذلة (ولأن نيل الشيء بعد طلبه الذ) وموقعه من النفس اللطف والمسرة أولى ولهذا ضرب المثل لكل ما اللطف موقعه يبرد الماء على الظمأ ونعني بعدم الظهور في بادئ الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على البعض فإن المعاني الترفيفة قلما تنفك عن بناء نان على أول وردت إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتأمل وهل أحلى من الفكر إذا صادف نجماً قوياً وطريقاً مستقيماً يوصل إلى المطلوب ويطفر بالمقصود وخفاء المردود المعبود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الفاظ واختلال الانتقال من المعنى

المذكور الى المعنى المقصود (وقد تصرف في) التشبيه (القريب المبتذل بما يجعله
 غريبا) ويخرج عن الابتذال (كقوله) اى قول ابى الطيب (لم تلق هذا الوجه
 شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء) فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
 لكن حديث الحياء قد اخرج من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء
 ولم تلق وان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنتى غير مصرح وان كان
 من لقيته بمعنى قابلته ومارضته فهو فعل ينهى عن التشبيه اى لم يقابله ولم يعارضه
 في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر * ان السحاب للشمس اذا
 نظرت * الى نداءك قفاسته بما فيها (وقوله) اى قول اللوطاوط (عزمانه مثل النجوم
 ثواقبا) اى لوامعا (لولم يكن للثاقبات افول) فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن
 الشرط المذكور اخرج الى الغرابة (ويسمى هذا التشبيه) التشبيه (المشروط
 وهوان بقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدى يدل عليه بصريح
 اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هى بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض
 وهذه القبة فلن ساكن اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار
 الطرفين والوجه اشار الى تسميته باعتبار الاداة بقوله (وباعتبار) اى والتشبيه باعتبار
 (اداته امامؤكد) وهو ما حذف اداته مثل (وهى تمر السحاب) اى مثل مر السحاب
 (ومنه) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه به حذف الاداة (نحو والريح
 تعبت بالفصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء) اى على ماء كاللجين اى
 الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب بوصف بالصفرة
 قال الشاعر * ورب نهار لفراق اصيله * ووجهى كلا لونيها متناسب * فذهب
 الاصيل صفوته وشعاع الشمس فيه وعبت الريح بالفصون عبارة عن امالتها اياها
 وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالمهر قال الايوردى * ليلاليه
 اسهار وفيه هو اجر * كما خضلت والشمس تنعس آصال هكذا يجب ان يتقد
 الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كاسبق الى بعض الاوهام القاعدة للبصار
 الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط من
 الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو التجر الذى له اصل وعرق وذهب هو
 ورقه الذى اصفر يبردا خريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين
 ابرد من الآخر (او مرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) اى ما ذكر
 اداته فصار مرسلا من التأكيد المستغاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر
 ان المشبه هو المشبه به (كما مر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه
 (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول وهو الراى باقائه) اى باقائه الغرض
 (كان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه التشبيه في بيان الحال او) كان يكون

المشبه به (اتم شيء فيه) اى فى وجه الشبه (فى الحاق الناقص بالكمال او)
 كان يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) اى فى وجه الشبه (معروفة عند مخاطب
 فى بيان الامكان او مردود وهو بخلافه) اى ما يكون قاصرا عن افاضة الغرض وقد
 ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع (خاصة) فى تقسيم التشبيه بحسب القوة
 والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانها او بعضها وقد سبق ان اركانها اربعة
 فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما
 ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور
 او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصوير ثمانية ثم
 اختلاف مراتب التشبيه قد يكون اما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد
 او كسرطان فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد
 وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى
 المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والاخوسط وهذا هو المقصود فى هذا
 المقام فلهذا قال (واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانها كلها
 او بعضها) قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى
 المراتب انما يكرن بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة
 اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها (حذف وجهه واداته
 قطع) اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد (اومع حذف المشبه) نحو اسد فى مقام
 الاخبار عن زيد (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم التراتى فى الرتبة (حذف
 احدهما) اى وجهه واداته (كذلك) اى قطع اومع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
 ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد
 فى التجمعة فى الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيره) اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان
 نحو زيد كالاسد فى الشجاعة او كالاسد فى التجمعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان
 الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان متساويتان فى عدم القوة والاربعة الباقية
 متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما مبهم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء
 المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الطاهر فا شتمل عليهما كالاوليين فهو
 فى غاية القوة واما خلا عنهما كالآخرين فلا قوة له وما شتمل على احدهما فقط
 فهو متوسط فى القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة
 اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الطاهر بقى هنا بحث
 وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد رعى ولقيت فى الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد
 او اسد فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك
 انه اذا جرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على

وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكور او لا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
 اى رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لاتشبيه والناس ان يكون المشبه
 مذكورا او مقدرا وحيث قد قسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
 كخبر باب كان وان والفعل الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
 تشبيها لاستعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواضع كان الكلام موضوعا لاثبات
 معناه لما اجرى عليه او نعيه عنه فاذا قلت زيد اسد فسوق الكلام في الطاهر لاثبات
 معنى الاسد على زيد وهو بمنزلة على الحقيقة فيحصل على انه لاثبات شبه من الاسد له
 فيكون الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به
 انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاثبات بالمشبه به ليس لاثبات
 معناه لئى بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
 فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت
 الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
 احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة
 وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعنى نحو زيد اسد
 استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لعطى راجع الى تفسير
 التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او
 في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت يزيد اسد او لقيت منه اسد فلا يسمى استعارة
 بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت
 اسدا او لا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا
 لان الاثبات باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المساركة واما
 التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكى فانه يسمى مل ذلك
 تشبيها وهذا الخلاف ايضا لعطى سم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ايت
 الان نطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول
 اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو
 زيد الاسد وهو خمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو خمس النهار وان لم يحسن
 دخول شئ من الادوات الابتغية لسورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب
 لموضع تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لاتلائم المشبه به
 نحو فلان بدر يسكن الارض وسم لا تعيب قال التمام سمس تألق والعراق
 غروها - عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في سى
 من هذه الامثلة الابتغية صورته نحو هو كاليدر الا انه سكن الارض وكالسمس الا انه
 لا يغيب وعلى هذا القياس وقديكون في الصفات والصلاة التي تجب في هذا الصل

ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب اطلاق اسم الاستعارة أكثر اطلاق وزيادة قرب
كقوله اسددم الاسد الهز خضابه * موت فر يص الموت منير عد * فانه لا ميل الى
ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهز الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل
على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البصري * وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا *
وموضع رحلي منه اسود معل * فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون
المعنى هو كاليد الزم ان يكون قد جعل اليد المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر
انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة البهيمة التي لم تعرف لليد
فهو معنى على تمثيل انه زاد في جنس اليد واحده تلك الصفة فليس الكلام
موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم
المنسبه في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم
من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر
قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة العربية وكما يمنع دخول الكاف في هذا
ونحوه يمنع دخول كان وحسبت لاقتضاها ان يكون الخبر والمفعول النائي امرا
ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول متكوك فيه كقولك كان
زيدا الاسد او خلاف الطاهر كقولك كان زيدا اسد والتكررة فيما نحن فيه غير مائة
فدخول كان وحسبت عليها كالتقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت
وتحقت سره وجدت محصولة انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور
الا انه اخضع بصفة بهيمة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا
قولنا دم الاسد الهز برخصابه صفة بهيمة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور
جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المنسبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه
لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى
(الحقيقة والمجاز) اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد
علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن
الحقيقة ايضا لما منها من سبه تقابل العدم والملكة حيث استعمل الحقيقة على استعمال
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب
(وقد بينا باللعوبين) ليعبرنا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد

والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي أو العرفي فالقيد بالعقل ينصرف إلى ما في الاستناد والطلق إلى غيره سواء كان لغويا أو شرعيا أو عرفيا (الحقيقة) في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء إذ ثبت أو بمعنى مفعول من حقت الشيء إذا ثبته ثم نقل إلى الكلمة الباتية أو المبتنة في مكانها الأصلي والناء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعند صاحب المفتاح الناء للتأنيب على الوجهين أما على الأول فظاهر لأن فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء أجرى على موصوفه أو لا نحو رجل طريف وامرأة طريفة وأما على الثاني فلأنه لا يقدر لقط الحقيقة قبل النقل إلى الاسمية وصفا لمؤنث غير مجرأة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول إنما يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا أجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل وأما إذا لم يجز على موصوفه فالتأنيب واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أي في معنى (وضعت له) تلك الكلمة (في اصطلاح به الخطاب) أي وضعت له في اصطلاح به يقع الخطاب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة إذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبموله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مستيرا إلى كتاب بن يديك فإن لفظ العرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز والنائي المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لاقى اصطلاح الخطاب ولا في غيره كالاسد في الرجل السجاع لأن الاسعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الإطلاق لا يفهم منه إلا الوضع بالتفريق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح الخطاب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به الخطاب كالصلوة إذا استعملها الخطاب يعرف السرعة في الداء فانها تكون مجازا لكن الداء غير ما وضعت هي له في اصطلاح السرعة لانها في اصطلاح السرعة إنما وضعت للاركان والادكار المحصورة مع انها موضوعة للداء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ابتداء المرد والركب قلت لا سلم إطلاق الحقيقة على المجمع المركب فقول لما كان تعريف الحقيقة غير بصود في داء العلم لم تعرض إلا لها هو الأصل اعني الحقيقة في المرد (و الوضع) أي وضع اللفظ (تعين الله) للدلالة على معنى نفسه) أي ليدل بعينه لا بفرسه تصم اليه (فيخرج الجار) عن ان يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازي يعني ان تعين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وصفا (لا دلالة) إنما تكون (بقرنة) فان قلت فلي هذا يخرج

الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الافرادى بذكر متعلقه قلت لانسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار بعض المحققين من النجاة ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم (دون المشترك) اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احدهما على التعيين لعارض الاشتراك لاننا في ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء ملامدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما معنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسبا الى الوصفين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فانه حينئذ منتسب لدلالة على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مراعاة العبر وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطاهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لان تكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوصفين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احدهما عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لانسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو طاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لقطعية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكساية وهو سهو من الناسخ لانه ان ارد ان الكساية بالنسبة الى المعنى الذى هو سماها موضوع فالحجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يراد موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المعترض وان اراد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكساية فمصادره واضح للهور ان دلالة على اللام ليست بمسند بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لقطعية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيب اخذ الموضوع في تعريف الوضع والساني يستلزم انحصار قرينة المجاز في الاعطى حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة

فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتضربان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) من الجائز في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو نظر الى لفظ الابضاح توهم ان هذا من تمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحدان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برئ عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برئ منه والعجب انه لم ينتبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فايق بهذا الحال قول من قال * حفظت شيئا وغابت عنك اشياء * فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من تخصص لتساوى نسبتها الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان التخصص هو الوضع وتخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليميا بالوحى او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحد او جماعة من الناس او بخلق علم ضرورى في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان التخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى اختصاصا لدلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لا متناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا متناع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا متناع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى السابق كما في الاعلام المقولة وغيرها من المقولات الترحية والعرفية لما ذكر ولا متناع وضعه مشتركا بين المتنافين كالتاهل للمعاشان والريان والمتضادين كالجلون للأسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو تاهل او جون اتصافه بالمتنافين او المتضادين وهذا

أولى من قولهم لأن الاسم الواحد لا يناسب بالذات التقيضين أو المتضادين لأنه ممنوع (وقد تأوله) أي القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاني) أي صرفه عن ظاهره وقال أنه تقيبه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن الحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يحمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالتصميم بالقاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين والتصميم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وأن لهجات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والقعل بالتحريك كالترأون والحيدى لما في سماهما من الحركة وكذا باب فعل يضم العين مثل شرف وكرم للافصال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والجواز) في الأصل مفعول من جاز المكان يجوزوه إذ تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة أي المتعدية مكانها الأصلي أو الكلمة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها مكانها الأصلي كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة وزعم المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجاز إلى حاجتي أي طريقا لها على أن معنى جار لمكان سلكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغير اعتبار المعنى في وصف شيء بتى كسمية إنسان له حجرة بأجر ووصفه فإن اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة إطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحجرة لا يصح وصفه بأجر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بما بل لا أولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية أن ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب) وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته) أي إرادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما تستعمل فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة ويقول في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتبلا كان أو منقولا أو غيرها وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدماء مجازا فإنه وإن كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب أصنى اصطلاح الشرع وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المفصولة مجازا (فلا بد من العلاقة) المعتبرة نوعا لأن هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة

(فيمخرج المثلث) من تعريف الجواز كما تقول خذ هذا القرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة (و) يخرج (الكنائية) ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدماء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدماء فانه في اللغة حقيقة في الدماء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على القرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية القرسية والديب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللفظ اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصفة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الديب وبخلاف الجواز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصفة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الديب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دماء (وكل منها) اى من الحقيقة والجواز (امرى وشرعى وعرفى خاص) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى القوي كالتعوى والصرفى والكلامى وغير ذلك (او) عرفى (عام) لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والافريقية عامة او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع اما الجواز فلان الاصطلاح الذى به وقع الخطاب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالجواز لغوى وان كان اصطلاح الترفع فترعى والافريقى عام او خاص (كاسد لسبع والرجل التجماع) يعنى ان لفظ اسد اذا استعمله الخطاب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل التجماع يكون مجازا لغويا (وصلوة للعبادة والدماء) يعنى اذا استعمل الخطاب بعرف الجواز بعرف الصلوة في العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدماء تكون مجازا (وقيل لفظ والحدث) يعنى اذا استعمله الخطاب بعرف النعم في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذا ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والجواز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين استارة الى المعنى الحقيقي والمجازي

(والجواز مرسل ان كانت العلاقة) المحسنة (غير المشبهة) بين المعنى المجازي والحقى (والاستعارة) فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الاصلى كاسد في قولنا رأيت اسدا يرى (وكثيرا ما يطلق الاستعارة) على فعل المتكلم اعني (على استعمال اسم المشبهة في المشبه) وحيث يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبهة مستعارا والمعنى المشبهة مستعارا منه والمعنى المشبه مستعار له والى هذا اشار بقوله (فهما) اى المشبهة والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) اى لفظ المشبهة (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طلب طارية من المشبهة لاجل المشبه (و) الجواز (المرسل) وهو ما كان العلاقة غير المشابهة (كالتد في النعمة) وهى موضوعة للجراحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجراحة المخصوصة بمنزلة العلة القاصية لها وايضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الضرورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنع مثل كثرت ايدى فلان عندى وجلت يداى لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد (والقدرة) اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه السلام + المؤمنون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم + فن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تصادهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبهة اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحمل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم (والراوية فى المزايدة) اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزايدة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للرسول عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقعون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقعوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيب على النيات وهذا معنى قولهم الجواز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى

وأنواع العلاقة المعبرة كثيرة ترتقي ما ذكرناه الى خمسة وعشرين والمصنف قد
 اورد ههنا تسعة غير ماسبق اولاً في الحلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية
 الصورية والحلاق الزاوية على الزادة بعلاقة المجاورة قسماً (ومنه) اى من المجاز
 المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) يعنى ان في هذه التسمية مجازاً مرسلًا وهو اللفظ
 الموضوع لجزء الشئ عند العلاقة على ذلك الشئ لان نفس التسمية مجاز في العبارة
 تسامح (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (في الريئة) وهى الشخص الرقيب
 والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة في كون الرجل ريئة لان
 غيرها من الاعضاء مما لا يفتى شيئاً بدونها صارت العين كان الشخص كله فلا يد في الجزء
 المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلاً
 لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الريئة وان كان كل منهما جزء منه (وعكسه)
 اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كلاصابع في الانامل) في قوله
 تعالى * يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواحق * والانملة جزء من الاصابع
 والقرص منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيئاً من الصاخقة
 (وتسميته) اى ومنه تسمية الشئ (باسم سبه نحو رعين الفيت) اى النبات الذى
 سبه الفيت (او) تسمية الشئ باسم (سبه نحو امطرت السماء نباتاً) اى غسلاً لكون
 النبات مسبباً عنه واورد في الايضاح في املة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان
 اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية
 والحب انه قال في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم (او ما كان عليه) اى تسمية
 الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه في الزمان الماضى (نحو وآتوا النياحى اموالهم)
 اى الذين كانوا يتاحى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ (او) تسمية الشئ باسم (ما يؤل)
 ذلك الشئ (اليه) في الزمان المستقبل (نحو اى ارانى اعصر خيراً) اى عصيراً
 يؤل الى الخمر (او) تسمية الشئ باسم (محله نحو فليدع ناديه) اى اهل ناديه الحال
 فيه والتادى المجلس (او) تسمية الشئ باسم (حاله) اى باسم ما يحل في ذلك الشئ
 (نحو قوله تعالى * واما الذين ابيضت وجوههم في رحمة الله * اى في الجنة) التى
 تحل فيها الرحمة (او) تسمية الشئ باسم (آلته نحو واجعل لى اسان صدق في الآخرين
 اى ذكر احسنًا) والاسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوح خفاً صرح به
 في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من المألوم
 الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد لزوم فكيف قلت يعتبر
 في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص
 اوصاف المشبه فينتقل الذهن من المشبه اليه لا بحالة فالاسد مثلاً انما يستعار

للشماع لا يزيد او محرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى التجماعة
 واما في غيرها فيظهر بآراء كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق
 على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير بما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له
 في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز
 بالقوة كالسكر الخمر التي اريدت واذا كان ذلك الغير بما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
 فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لابقوة ولا بالفعل
 فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقي
 اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصور و الزوم اما ذهني محض كاطلاق
 البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وحينئذ
 اما ان يكون احدهما جزء للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه
 واللزوم بينهما قديهما يحصل احدهما في الآخر كالحل والحل اوسيبية احدهما
 للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم
 ولهذا بشرط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كارقبة والرأس مثلا
 فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما
 اطلاق العين على الرينة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا
 المعنى بالما يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين المشيئين علاقة فلا محالة يكون
 انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى الزوم في هذا المقام
 (والاستعارة) وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى
 بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها
 بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة وان اريد ان اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
 المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى
 الواحد يجوز ان يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين (قد قيد بالتحقيقية) وبهذا
 التقيد تميز عن التخييلية والمكتنى عنها وانما تسمى تحقيقية (تحقق معناها) اى ما عني
 بها واستعملت هى فيه (حسا او عقلا) بان يكون ذلك المعنى امر معلوما يمكن ان ينص
 عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل من معناه الاصلى
 فعمل استعماله المعنى على سبيل الاعارة للبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالخس
 (كقوله) اى قول زهير بن ابي سلى (لدى اسد شاكى السلاح) اى تام السلاح
 وكذا شاكى السلاح وشاكى السلاح والخذف (مقذف) اى قذف به كثيرا
 الى الوقائع وقيل قذف بالحم ورمى به فصار له جسامته ونبالة وتمامه له لبد اظفاره
 لم تقلم له لبد الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع
 فالاسد ههنا مستعار للرجل المجمع وهو امر متحقق حسا (وقوله) اى والعقل

كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لاجسادنا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى * فاذا قمنا لله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الجمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحتمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وثغيره ورثائه هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشف مشعر بانه استعارة حقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ماغشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس والحادث الذي غشى يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتفاع اللون ورثائه الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه وهو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لاستعارة غلط قال المصنف والاستعارة مائضن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ماغشى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى وان هذا لا يتناول قولنا مائضن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له تضمن تشبيه شئ به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاشتماله تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا مائضن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والاسد في الاثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كافي رأيت اسدا يرعى بقرينة جملة على زيد ولادليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسدا وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بمحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لانسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصححة جملة على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرعى ان اسدا استعارة فلا نغنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولادلالة له عليه وانما نغنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبه به واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله ٦ اسد على وفي الحروب نعامه اي يجترى على صايل وكقوله ٧ والطير اغربة عليه * اي باكية وكقوله عليه السلام * هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبدالقاهر وكذا الكلام

في نحو لقيت اسدا اى تجمعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه
 الشبه نحو رأيت اسدا في النجاعة ونحو قوله « ولاحت من بروج البدر بعدا »
 بدورها بوجهها اكتنان « قيد اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم
 المشبه عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون
 تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد في النجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
 في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل
 هذا من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقبلا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام
 كافى قوله تعالى « صم بكم اويكون في الكلام ما يقتضى تقديره كما في قولنا رأيت
 اسدا في النجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى : حتى يتبين لكم
 الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفير تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالعجور قرينة
 على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام
 صاحب الكشف من ان قوله تعالى : ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
 ورجلا سلا رجلا وقوله تعالى : وما يستوى البحران هذا حذب فرات سائغ تراه
 وهذا مع الاجاج « من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كافي الاستعارة وليس باستعارة
 وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن ان ينص عن هذا لاشكال
 بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم
 المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت
 رجلا تجمعا وهذا ليس كذلك فلو يكون استعارة على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح
 ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمنين والكافر لان قوله تعالى « ومن كل تأكون للمطاطريا
 ونسخرجون منه حلية تلبسونها » يفي عن انه تعالى قصدا لتشبيهه بالاستعارة واراد
 تمثيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والتكافر خلو من المنفعة
 فهو في طريقة قوله تعالى : فهي كالنجارة او اشد قسوة وان من النجارة لما يتغير
 منه الانهار ولحقه ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة
 وان صاحب الكشف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ
 الكشف (ودليل انها) اى الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة للمتشبه به
 (للمشبه ولا لاعم منها) اختلوا في ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى فذهب
 الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
 والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت اسدا يرعى موضوعة
 للمتشبه به اعنى السبع المخصوص باللمشبه اعنى الرجل التجماع ولا لاعم من
 المشبه به والمشبه كالتجماع مثلا ليكون اطلاقه على كل منها حقيقة كاطلاق الحيوان
 عليها وهذا معلوم قطعا بالنقل عن أئمة اللغة فينبذ يكون استعماله في المشبه

استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مائة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لقويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا قلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الاقيا وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واظهرته وكسوته قلت نعم ماضلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المصليين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام و ارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لادالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومثشاء عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه (وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لقوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) اي دخول المشبه (في جنس المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان استعمالها) اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا (قيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد مازيا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا او اراد زيدا انه جعله اسدا كما يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويقيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لقويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلمه (قامت تظلمني) اي توقع الظل على (من الشمس نفس اعز على من نفس قامت تظلمني ومن عجب) و يروى فاقول يا عجبيا ومن عجب (شمس) اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء (تظلمني من الشمس) فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) اي ولهذا صح النهي عن التعجب

(في قوله لا تهبوا من بلا غلاته) هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
 ايضا (قد زر الزراره على القمر) تقول زررت القميص عليه ازره اذا شدت
 زراره عليه فلولاً انه جملة قرا حقيقاً لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
 انما يصرع اليه البلى بسبب ملاسته القمر الحقيقي لاسبب ملاسته انسان كالقمر
 في الحسن (ورد بان الادماء) اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس
 المشبه (لا يقتضى كونها) اى كون الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم
 الضرورى بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص
 وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق
 التأويل على قهين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل
 تلك الجنة وهاتيك الصورة والهئية وتلك الاياب والمخالب الى غير ذلك والثاني
 غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لافى تلك الجنة والهيئة
 المخصوص ولقد الاسد انما هو موضوع للتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
 في غير ما وضع له والقرينة مائعة من ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف
 وبهذا يتدفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب
 القرينة المائعة من ارادة السبع المخصوص (واما التعجب والنهي عنه) في البيتين
 المذكورين وغيرهما (فلبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على
 ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه اصلا حتى ان كل ما يرتب على المشبه من التعجب
 والنهي عنه يرتب على المشبه ايضا (والاستعارة تفارق الكذب) بوجهين (بالبناء
 على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) بمعنى ان في الاستعارة دعوى
 دخول المشبه في جنس المشبه مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه قسمين
 كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لانه في الاستعارة من قرينة مائعة عن ارادة
 المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه
 لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويح ظاهره
 وزعم صاحب الفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى وبها اى
 في الاستعارة على التأويل وتنفرد الكذب بنصب القرينة المائعة عن ارادة الطاهر
 والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على
 خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور
 واختاره السكاكي ومع هذا فلا حاجة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة
 بمفارقة الكذب اذ يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جيعا ثم فرق
 بين الباطل والكذب فان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو
 كون الخبر مطابقا لواقع قياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا لواقع بقياسه

الى الواقع فهما متضدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر
بعد (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه في جنس
المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لما قلناه
الجنسية) لانه يقتضى التخصيص ومنع الاشتراك والجنس يقتضى العموم وتناول
الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بسبب اشتهاؤه بوصف من الاوصاف
كما انه يتضمن الاتصاف بالجوهر وكذا مادر في البطل وسحبان في القساحة وباقل
في القهاهة وحيث يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود وتناول في حاتم فيحصل
كانه موضوع للجود سواء كان ذلك الرجل المهود من طي او آخر غيره كما جعل
اسد كانه موضوع للتجاع سواء كان متعارفا او غيره فهذا التأويل يكون حاتم
متناولا للفرد المتعارف المهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن
استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو
رايت اليوم حاتما (وقريتها) اى قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بدله من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له (اما امر واحد كافي قولك رايت اسدا يرمى او اكثر)
اى امر ان او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) اى تذكروا
(العدل والايان) فان قاعانا نيرانا اى سيوف نلع كتعل النيران فتعلق قوله فان
تعافوا بكل من العدل والايان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تعارون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف (او معان ما شئت)
مر بولة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لاكل واحد وحيث لا يخفى صحة كونه
قسما لقوله او اكثر (كقوله) اى قول البصري (وصاعقة) روى بالجر على اضمار
رب وبارفع على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نصله) اى من نصل سيف الممدوح
وخبره قوله (تكنى) من انكفا اى انقلب والباء في قوله (بها) للتعدية والمعنى
رب نار صاعقة من حد سيفه فقلبيها (على ارؤس الاقران خمس سمائب) اى انامله
الخمس التى هى في الجود وعموم العطايا سمائب اى نصبها على اكفائه في الحرب
فتهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كل من صفة
جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السمائب لانا مل الممدوح ذكر ان هناك
صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد
الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسمائب الانامل (وهى) اى
الاستعارة تقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار التلة وباعتبار اللفظ
وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له (قسمان
لان اجتماعهما) اى اجتماع الطرفين (فى شئ) اما ممكن نحو احييناه فى او من كان
مينا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل النسي

حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء والهداية
 مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن
 اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل الا لا يمكن اتصاف
 الميت بالضلال فلماذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه (و لتسم) هذه
 الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (واقاية) لما بين الطرفين من الاتفاق
 (واما تمتنع) عطف على قوله اما يمكن (كاستعارة اسم المعلوم للموجود لعدم
 غناه) هو بالفتح النفع اي لانتهاء النفع في ذلك الموجود كافي المعلوم ولا شك
 ان اجتماع الوجود والعدم في شيء تمتنع وكذلك استعارة الوجود لمن عدم وقد
 اذا بقيت آثاره الجلية التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم
 الميت للمحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما
 في شيء قال المصنف مم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم
 الاشد للضعف اولى فكل من كان اقل علما واطرف قوة كان اولى بان يستعار له
 اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل
 في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة
 بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان نقصان فيه اشد تبعا
 له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما
 او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان
 الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والجهز ولم يستمر
 اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر
 باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق
 ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك (و لتسم) هذه الاستعارة التي
 لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعانده الطرفين (ومنها) اي ومن العنادية
 الاستعارة (التهمكية والتعليكية) وهما ما استعمل في ضده (اي الاستعارة التي استعملت
 في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما امر اي لتزليل التضاد او التناقض منزلة المناسب
 بواسطة تمليج او تهكم على ماسبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبتترهم بعداب اليم)
 اي انذرهم استعبرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور الخبر له للانذار
 الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا
 وانت تريد جبانا على سبيل التمليج والطرافة والاستهزاء (و) الاستعارة
 (باعتبار الجامع) اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
 وجها ههنا جاء (قسيان لانه) اي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين)
 المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان

فرسه (كما سمع هيمة غار اليها) اورجل في شقة في خنية حتى يأتيه الموت قال
جار الله الهيمة الصيحة التي يفرح منها واصليها من هاع يبيع اذاجين والشقة
رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله
اورجل اعزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غم له قليل يراها ويكتفي
بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران العدو والجامع داخل
في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل
فيهما) اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال
الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك
في صفة توجد في جنتين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران العدو فانهما
جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها
تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مان في كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس في الانف والعدوان خصوص الوصف الكائن في غار
مرعى في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذ لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافعد استعارة
وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع
الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة
وخلطوها بها فاعتدت بكلامهم في الجملة ونهت على ذلك بان تسميته استعارة غير
مقيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له
كالمرسن في الانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة
اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب
ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مقيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جره
الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين
قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من المجموع
المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه التشبيه انما جعل
داخلا في مفهوم الطرفين لان الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قديكون ماهية
حقيقية وقديكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون
الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجنح وليس
السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترقة بعضها ببعض

لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى * وقطعناهم في الأرض إنما *
والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخيالة الموضوعية لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع
الضم الداخلة في مفهومها الاشد في الاول (واما غير داخل) عطف على قوله اما
داخل (كجامر) من استعارة الاسد لرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو
ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة
لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره
قلت اما كلام الشيخ فيه يجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان
المخصوص والنجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة
لا بالمجموع المركب منها وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له
هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل
في مفهوم المستعار منه اعني الاسد (وايضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع
وهو انها (امامية وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية
وهي التربة) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة
العامة (والتربة قد تكون في نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة
(كما في قوله) اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسالة بانه مؤدب وانه اذا
زلعه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه (واذا احتج
قربوسه) اي مقدم سرجه وفي الالتصاح القربوس السرج (يعناه) حلك الشكيم
الى انصرف الزائر + الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم القرس واراد
بالزائر نفسه بدليل ما قبله « عودته فيما ازور حبابي » اجماله وكذلك كل مخاطر +
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج تمتد الى جانبي ثم القرس
بهية وقوع الثوب موقعه من ركبة الخنجر تمتد الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء
وهو ان ينجح الرجل ظهره وساقيه بسوب او غيره لوقوع العنان في قربوس
السرج فجاءت الاستعارة خرية لمرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه
هيئة وقوع العنان في القربوس تمتد الى جانبي القهم بهية وقوع الحبة في ظهر
الخنجر تمتد الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان
يمثلن رأس القرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولاً لأن الركبتين متضامتين اشبه
بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلوم يتد تسقلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي ثم القرس (وقد يحصل الغرابة
بأنصرف في العامية كما في قوله) ولما قضينا من في كنى حاجة + ومسح بالاركان من هو

ماسح * وشدت على دهم المهاري رحالسا * ولم ينظر القاذي الذي هوراج *
 اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسألت باعناق المطى الاباطح) الدهم جمع الدهماء
 وهي السواد والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن
 من قضاعه والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا
 من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال
 على المطايا وارتملنا ولم ينتظر السارون في الغداة السارون في الرواح للاستبجال
 اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة
 في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتتة على لين وسلاسة والشبه
 فيها ظاهر ماحى لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابية (اذا سجد القمل) يعنى
 قوله سالت (الاباطح دون المطى) او عناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في
 قوله تعالى * واشتمل الرأس شيئا (وادخل الاعناق في السير) لان السرعة والبلو
 في سيرا الابل يظهر ان غالبا في الاعناق وتبين امرهما في الهواذى وسائر الاجزاء تستند
 اليها في الحركة وتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابية بالجمع بين عدة استعارات
 للاحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس * قللت له لما عظمى بصلبه *
 واردف اعجازا وناء بكلكل * اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يغطي به
 اذا كان كل ذى صلب يزيد شئ في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف
 بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشتتة فاستعار له
 كما كلابه به اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبل الاستعارة بالكناية كايده للتشمال
 (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) اى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام
 لان المستعار منه والمستعار له اماحسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار
 له عقلى او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الاعقليا
 لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اماحسى
 او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى فالجميع ستة اقسام والى هذا اشار
 بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اماحسى نحو ما خرج لهم مجلا فان المستعار
 منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) التى
 سبكتها نار السامرى عند القائه في تلك الحلى القرية التى اخذها من موطن فرس
 جبريل (والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال
 للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس يجمع الشكل (والجميع) اى المستعار منه
 والمستعار له والجامع (حسى) يدرك بالبصر ومما عده السكاكى من هذا القسم
 قوله تعالى * واشتمل الرأس شيئا * فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب
 والجامع هو الانبساط الذى هو في البار اشده واقوى والجميع حسى والقرينة هو

الاشتعال النور هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكنية
صح للسكاكي ان يثل به لإن كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصروفة والمكفي
عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصروفة وزعم المصنف ان فيه تشبيها الاول
تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والاثارة وهذا استعارة بالكنية والثاني
تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلاقيه
فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقل (واما عقلي) عطف على اماحسى
يعنى ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقل (نحو وآية لهم الاليل تسلم
منه النهار فان المستعار منه كسط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء
من مكان الاليل) وموضع اقاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر
على آخر) اى حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كسط
الجلد وترتب ظهور العلة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان
ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس
قد سلخ النهار من الليل اى كسط وازيل كما يكشف عن الشيء السى الطارى عليه
الستر له فجعل ظهور العلة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المساوخ بعد سلخ اهابه
دنه ووقع في عبارة الشيخ عبدالقاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار
من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو رايد ذلك لقل فاذا هم مبصرون ولم يقل
فاذا هم مظلون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل
انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل
من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى
الزوال كما في قول الحماسى وذلك عاريا ابن ربطة ظاهر + قال الامام المرزوقى ذلك
عارظا اى زائل قال ابو ذؤيب + وعيرها الواشون اى احبها + وتلك شكاة
ظاهر عكس عارها + فالعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام
من مقام عن فيكون مواظا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السمع قد يكون
بمعنى الزرع نحو سلخت الاهاب من الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت
الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبدالقاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما
الى الاول فاستعمل العاء في قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهما واما على
قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما بعد في العادة مترتبة غير مترسخ وهذا
يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضى عدم
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه
مما ينبغي ان لا يحصل الا في اصعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كله

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التسليغ والجامع التأنيـ
وهما عقليان) والمعنى ان الامر ابانه تنحى كالا يلتزم صدع الزجاجه وكذلك
قوله تعالى : ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطه بهم كما يضرب القـ
والحجة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى تزنهم ضربة لازب كما يضرب
الناين على الحائط فيزده فالمستعار منه ضرب القرة على الصفص او ضرب الطين
على الحائط وهو حسي والمستعار له تليت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة
او الروم وهما صليان والمستعاره تعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالعبـ
او الطين ويكون القرمة اسناد الصرب العدى يعلى اليها فيكون استعارة بالكناية
(واما عكس ذلك) اى الطرفان محتلفان والحسي هو المستعار له (نحو انا لما طغى
الماء) جلداكم في الحاربه (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكرـ
والجامع الاسعلاء المرط وهما عقليان) والاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار
(تسمان لانه) اى اللفظ الستمار (ان كان اسم حسن) وهو مادل على نفس الذات
الصالحه لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف (فاصلية)
اى فالاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الدجاج (وقتل) اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والباقي اسم معنى وكذا ما يكون متا ولا نام حسن
كاعلم في نحو رأيت اليوم حاتميا (والافعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم
حسن فالاستعارة بعية (كالفعل وما يستق منه) من اسم العاقل والمفعول والصفة
المسماة وامل التفصيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف) اعما كانت
تعيه لان الاستعارة تعتمد التسييه والتسبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه
السند او تكره ساركا للسند في وجه السند واما يصلح للوصفية الخفايق اى
الادور المتترة الساتة كقولك جسم ابيض وباض صاف دون معنى الافعال
والصفات المستعارة منها لكونها متحدة غير متفرقة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او سوسه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو صمغ ناسل
وسواد فياننى وعالم تحرير محمدوى اى رجل نخاع ناسل كذا ذكره القوم وهما
نلر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير تناول لاسماء الزمان والمكان والآله
لا تسليح للو وقسة بحر مقام واسع ومحاس مسج ومبت طب وغير ذلك
و دح او - انا التة وهم ايضا ند حصصرا ما يستق من الفعل بالصفات المستتقة
وهـ لسد الصفات بالاتباق ولماذا صرحنا ان ترمب الصفه بمادل على ذات
ناسر مى هـ التة د غير حج لا يقامه باسم الزمان والمكان والآله فان المقتل
لا اسم للكان ما تثار ودوع القتل فيه فحب ان تكون الاستعارة فيها اصلية
لامية وار بقدر التسييه في بعضها لاقى سادرها رلاستك اما اذا قلنا بلعنا مثل

فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضرباً شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هنا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فإذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحيث ان يكون الاستعارة فى جميعها تبعية (فالتشبيه فى الاولين) أى الفعل وما يشق منه (لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معنى) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء القاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفاً بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا افادت هذه الحروف معانى رجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) غير صحيح كاستنساخه (هـ) فيقدر التشبيه (فى نقطت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أى يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق فى ايضاح المعنى وابصالة الى الذهن ثم تدخل الدلالة فى جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه القول والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر اصلية وفى الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق الملق عليها مجازاً مرسلأ باعتبار ذكر المروم واردة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قتلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلأ وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيق نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرهما كاستعمال المشفر فى ثقة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير فى مطلق الثقة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق المطلق على الدلالة وحيث يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه) أى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزناً للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلة) أى حلة الالتقاط (العامة) كالحبة والبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة فى المجرور هذا الذى ذكره المصنف مأخوذاً من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى التعاليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى

الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن النية والنية غير ان ذلك لما كانت نتيجة
 التناقلهم وعمرته شبه بالداهية الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب
 المصنف لان المشبهة يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهب سواء كانت
 اصلية او تبعية غاية ما في السبب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
 نعم هذا موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس الجورور لانه اخبر في النفس
 تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغاية ولم يصرح بعير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص
 المشبه وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على
 مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به
 اعني العلة الغاية ادماء بقرينة لام التعليل فتصحيح الاستعارة التبعية في ذلك انه
 شبه ترتب العداوة والخرن على الالتقاط بترتب العلة الغاية عليه ثم استعمل في المشبه
 اللام الموضوع للدلالة على ترتب العلة الغاية التي هو المشبه به ففرت الاستعارة
 او لا في العلية والفرضية وتسميتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام
 حكم الاسد حيب استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال
 ذلك فيما دخل عليه الحرف فلا استعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي
 كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان
 قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والطرية وما شابه ذلك فلا استعارة
 تبعية (ومدار قرينتها) اي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) اي في الفعل
 وما يشق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يسند
 الى الحال (او المفعول) نحو جمع الحق لنا في امام (قتل البطل واحيي السامح)
 فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يعلقان بالبطل والجود (ونحو) قول القطامي
 لم تلق قوما هم سر لاخوتهم - ماعشية يجرى بالدم الوادي (نقريهم لهدميات)
 نعد بها ما كان حاط عليهم كل زراد المهزم من الاسنة القاطع واراد لهدميات
 طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للبالغة كاجرى
 والعد القاطع وردد الدرع وسردها لتعجبها فالفعول الباني اعني الالهذباب قرينة
 على ان نقريهم استعارة وفديكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول
 الحريري - وقرى السامع اما نطقت - يا ما يقود الحرون السموسا - فان تعلق
 اقرى بكل من السامع والبيان دليل على انه استعارة (او المجرور نحو فبسرهم
 بهذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على ان يسر استعارة او ابى الجميع اعني الفاعل
 والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بنى فلان اعناق الاعادي بالسيف طحات
 واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول السامر - تقرى الرياح رياض الحرن مزهرة -
 اذا سري اليوم في الاجزاء ايقاطا - فبسر صحح لان الجورور اعني في الاجزاء

متعلق بسرى لا يتبقى وما ذكره الشارح من انه قرينة على أن سرى استعارة
لأن السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة
لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز أن يكون القرينة غير ذلك
كقارئ الاسوال نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف
فغير منضبطة (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
(ثلاثة اقسام) لأنها اما أن لا تقرن بشئ يلازم المستعار له او المستعار منه او قرنت
بما يلازم المستعار له او قرنت بما يلازم المستعار منه الاول (مطلقة وهي مالم يقرن
بصفة ولا تفرع) اى تفرع كلام بما يلازم المستعار له او المستعار منه نحو عندي
اسد (والمراد بالصفة المعنوية لا اللفظية) التصوى على مامر في بحث القصر
(و) الباقى (مجردة وهي ما قرن بما يلازم المستعار له كقوله) اى تقول كبير (٢٤
الرداء) اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرصى صاحبه كما يصون
الرداء ما يلحق عليه ثم وصفه بالفهر الذى يلازم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام اعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) اى شارحا في الضحك آخذا
فيه - غلقت بضمه كنهه رقاب المال يقال - غلق الرهن في يد المرتين اذا لم يقدر
على انفسكا كى معنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى
فاذا قمنا الله لباس الجوع - حيث لم يقل فكساها لان الترتيج وان كان ابلغ لكن
الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اسما اذ
بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو
موت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم ازهما جميع البدن
عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع - من الضر وانتفاء اللون
ورناعة الهيئة على مامر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد
بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذى استعمله اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقة العذاب والذى يلوح من كلام القوم
في هذه الآية أن في لباس الجوع استعارتين احديهما تصرهجة وهوانه شبه ما غشى
الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم
استعمله اللباس والاخرى مكنته وهوانه شبه ما يدرك من اثر الضر والام ما يدركه
من طعم المرو والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشف فلي هذا تكون
الاذاقة بمنزلة الاظفار للنية فلا يكون ترشيحا (و) الثالث (مرشحة وهي ما درن
بما يلازم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فارتبحت تجارتهم)
فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختبار ثم فرع عليها ما يلازم للاشتراء من الرث
(والضارة)

والتجارة ونظير الترشيع بالصفة قولك جاوزت اليوم بحرا زاجرا متلاطم الامواج
(وقد يجتمعان) اى التجريد والترشيح (كقوله لدى اسد شاكى السلاح)
هذا تجريد لانه وصف يلايم المستعار له اعنى الرجل الشجاع (مقذف له
لبد اظفاره لم تقلم) هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه اعنى
الاسد الحقيقى (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح
والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة
فى التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق بذلك وتقوية (ومبناه)
اى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه
لاشئ مشبه به (حتى انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى
على علو المكان كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يرى بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علوه (ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة فى السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم
بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولوا ان قصده ان يتناسى
التشبيه ويصر على انكاره فيصعله صاعدا فى السماء من حيث المسافة المكانيّة لما كان
لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان
لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله * قامت تظللنى ومن عجب * شمس
أطللنى من الشمس (والنهي عنه) اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلا غلاته
لانه لولم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف
يتمتع بثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على القرع)
اى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه
ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفي
وهنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به قرعا فزعم ان المراد بالاصل هو
التشبيه وبالقرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى لبناء على الاستعارة مع
الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح فى الابضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله
واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على القرع
(كافى قوله) اى قول عباس بن احنظ (هى الشمس مسكنها فى السماء فعز) امر
من عزاء حله على العزاء وهو الصبر (القواد عزاء جحلا فلن تستطيع) انت (اليها)
اى الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) الشمس (اليك النزول) وبحس تقديم

الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة (فمع جمعه أولى) هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جازى قال بناء على الفرع مع جمعه الاصل كما في الاستعارة الاولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني التشبه به وجعل الكلام خلوا عنه وحاز الحديث مع التشبه فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد (واما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما) اي في المعنى الذي (شبه بمعناه الاصل) اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد (للمالفة) في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها تطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدا بال لمطابقة على الصورة المشبهة بها (كما يقال للتردد في امرأتى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) وكما كتب وليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البعثة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايها شئت شبه صورة تردده في المباينة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يربد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه التشبه وهو الاقدام تارة والاجسام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لان وجهه منتزع من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر التشبه به واربد التشبه وترك التشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تفيد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه بتمثيل او تشبيه بتمثيلي وههنا يحس وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع منلاهيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالانبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله « هو اي مع المركب اليائنين مصعد » البيت فان المركب موضوع للاخبار والقرض منه اظهار التحزن والتحزن فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب (ومتى فشا استعماله) اي استعمال المجاز المركب او التمثيل (كذلك) اي على سبيل الاستعارة لانه على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصل (يسمى مثلا ولهذا) اي ولكون المل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تفر الامثال) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرقت تغيير الى المل لما كان لفظ

المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون لفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكر او تأنيثا وافراد او ثنية وجمع بل انما ينظر الى مورد المثل مثلاً اذا طلب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وشارة اليه ولكون المثل بحافيه غرابه استعير لفظه للمحال او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابه كقوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * اى حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى * وله المثل الاعلى * اى الصفة الجيبة وكقوله تعالى * مثل الجنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم من الجائبات قصة الجنة العجينة

فصل في

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اطعم العارضية نبتت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اضطربت في تخصيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفطان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والتانى ما ذهب اليه السكاكى وسيمى بانها والتالث ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلاً في ذيل بحث الاستعارة تخيلاً لاقسامها وتكميلاً للمعاني التى تطلق هي عليها فقال (قد يضم التشبيه في النفس) اى في نفس المتكلم (فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه) فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية (وبدل عليه) اى على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك امر متحقق حساً او عقلاً يجرى عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه المضمر في النفس (استعارة بالكناية او مكنيا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل اتبادل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه) استعارة تخيلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به الثابت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثانى ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله

(كما في قول) أبي ذؤيب (الهدلى واذا النية انشبت) اى عقلت (الظفارها) القيت
كل نية لا تنفع والنيمة الخرزة التى تجعل معادة يعنى اذا خلق الموت محطيه في شئ
ليذهب به بطلت عنده الحيل روى انه هلك لابن ذؤيب في عام واحد خمس بين
وكانوا فين هاجروا الى مضر فرأهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله * اودى
بنى واعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع * حتى ان الحسن بن على رضى الله
عنهما دخل على معاوية رضى الله عنه يعود فلما رآه معاوية رضى الله عنه قام وتجلى
وانشد * تجلدى للشامتين اريهم * انى ريب الدهر لا تضضع فاجابه الحسن على
القول وقال واذا النية انشبت البيت (شبه) في نفسه (النية بالسبع في اغتيال
النفوس بالقرى والغلبة من غير تفرقة بين تقاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا
على ذى فضيلة (قائمت لها) اى للنية (الظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه)
اى في السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبه النية بالسبع استعارة بالكناية
وابتات الاظفار للنية استعارة تخيلية و اشار الى الثانى بقوله (وكفى قول الآخر
ولئن نطقت بشكر برك مصحح * فلما نالى بالشكاية انطق * شبه الحال بانسان متكلم
في الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (قائمت لها) اى للحال
(السان الذى به قوامها) اى قوام الدلالة (فيه) اى في الانسان المتكلم وهذا
استعارة تخيلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والنية حقيقة مستعملة
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوى وانما الجواز هو ابانت شئ لشيء
ليس هو له وهذا على كائيات الابيات للربيع على ماسبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية امران متوحيان وهما فعلا للتكلم وتلازمان في الكلام لا تتفق
احدهما بدون الاخرى لان التخيلية يجب ان تكون قرينة للكناية البتة وهى
يجب ان تكون قرينتها التخيلية البتة فان قلت فاذا يقول المصنف في مثل قولنا
اظفار انية الشبهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
انه ترجيح للتشبيه كما يسمى اطول لكن في قوله عليه السلام * اسرعكن لحوقا في اطولكن
يدا * ترشحا للمجاز اعنى اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير
الاستعارة بالكناية شئ * لامتدله في كلام السلف ولا هو يبنى على مناسبة لغوية وكأنه
استنباط منه فالتفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان
لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه و - زمه الدال عليه فالقصود بقولنا اظفار
انية استعارة السبع لنية كاستعارة الاسد للرجل التجماع في قولنا رأيت اسدا لكننا
لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه ليتقل منه الى
القصود كى هو شان التكنية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه
هو الحيوان المفترس والمستعار له هو النية وبهذا شعر كلام صاحب الكشف في قوله

فقال * يتخضون عهد الله * حيث قال شجاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تمعينهم العهد بالحيل على سبيل الاستعارة لمسا فيه من اثبات الوسيلة بين المتعاهدين وهذا من اصرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فنبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه فنبه عليه ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكننا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد وسيمى الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار النية استعارة بمعنى انه اثبت للنية ماليس لها بناء على تشبيهها بماله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اصرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن معناه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اى رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته وبوضع موضع لا يثبت فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد * وغداة ربح قد كشفت ورة اذا أصبحت يد الشمال زمامها * جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجرب عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا أصبحت بشي مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأني ذلك لتشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فنقول اذا أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فبعد الشبه المنزع لا يلفك من المستعار نفسه بل بما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فجعل المستعاره اعني الشمال مثلا ذاتي وعرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لاختلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا (وكذا قول زهير صحا) اى سلا حجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى واقصر باطله) يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عند وتركه بحاله (وعرى افراس الصباور واحله) هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعد جعلها على الحقيقة تنفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار الى بيان التخييلية وقال (اراد) زهير (ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن الحبة من الجهل والنسي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته) اى آلات

ما كان يتكبه وكذا التصغير في معاودة (فشيء) زهير في نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كاللجج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر قاهلته آلتها) ووجه الشبه الاستعمال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المظهر في النفس استعارة بالكناية (فأنت له) يعنى بعدان شبه الصبي بالجهة المذكورة أثبت له بعض ما يختص بذلك الجهة اعنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فأنبت الافراس والرواحل استعارة تحيلية (فالصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والقوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا) أى مال الى الجهل والقوة كنا في الصحاح لامن الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباه مل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان وأشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل أنه) أى زهير (أراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات أو) أراد بها (الأسباب التى فلما تأخذ في أنواع الغنى الآ فى اوان الصبا) وعنفوان الشباب مل المال والمال والإخوان والأخوان (ف تكون الاستعارة) اعنى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) احقق معناها عتلا اذ اريد بها الدواعى وحسب اذا اريد بها اسباب اتباع الغنى ولما كان كلام صاحب المصاح في بحث الحقيقة والمجاز ونسب الاستعارة بالكناية والاستعارة التحيلية محال لما ذكره المحضف في عدة مواضع أراد ان يستر بها والى ما فيها وما عليها فومع لذلك فصلا وقال

فصل في

(حرف السكاكى الحقيقة الانوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لقوى لكونها مستعملة في غير الموصوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها وإما على القول الآخر وهو أنها مجاز محتمل بمعنى ان التصرف في امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا أو ان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فأما) أى إما وقع الاحتراز هذا القيد عن الاستعارة (لأنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المصنف في جنس المسببه به بجعل افراد المنسبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فجرد قول المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة دل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكى لكن عبارته قصيرة عن ذلك لانه قال وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين ولا نسما حقيقة

بل مجازاً لغوياً لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وصفت له لا بقوله
ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها
مجازاً لغوياً ام عقلياً لا في كونها مستعملة فيما وصفت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وصفت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين
ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز
به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلماً (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة
الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله
بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة
موضوعه له في اللغة او الشرع او العرف غيراً بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فتكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح
به الخطاب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال (في غير
ما وصفت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته) اي ارادة
معناها في ذلك الاصطلاح (واي السكاكي) بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله
غير ما وصفت له بقوله بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي
مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وصفت له بالتأويل لا بالتحقيق فلم يقيد
الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير
ما وصفت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق
احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لازمة مثله في قوله تعالى «لثلاث يعلم» وقال
ايضاً وقولي استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون
الكلمة مستعملة فيما وصفت له لالانسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة
لهط العاطف في فضلات الانسان مجازاً او صاحب السرعة لعط الصلوة في الدعاء
مجازاً او صاحب العرف لعط الدابة في الجمار مجازاً وهذا ايضاً في الطاهر فاسد لان
مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك (ورد) ما ذكره السكاكي (بان الوصف)
وما يستق منه (اذا اطلق لا يتناول الوضع بأوّل) لانه نفسه قد فسر الوضع
بتعريف اللفظ براه المعنى بمسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه
بقريته ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل السجاع وتعيينه بازاءه انما هو بواسطة

القرينة فحينئذ لا حاجة الى تشديد الوضع في تعريف الحقيقة بدم التأويل وفي تعريف
المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تخيم الحد وان اراد ذلك قتوله
بصريح من كذا وكذا مبني على يجوز وتسامح واجب بان لا نسلم ان الوضع عند
الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتشديد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز
عن المجاز المرسل لاجل الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بآراء المعنى بنفسه
بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك
فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما
هي لتفني التعارف لتعيين المراد اعني غير التعارف لالتفني الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء
المذكور فلا يكون استعارة ولا ينبغي عليك ضعف هذا الكلام (و) رد ايضا ما ذكره
السكاكي (بان التشديد باصطلاح به الخطاب) او ما يؤدى معناه كالا بد منه في تعريف
المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدماء مجازا
فكذا (لا بد منه في تعريف الحقيقة) ايضا ليمرجه عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما
وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل في هذا
الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد
في تعريف الحقيقة محل به ولا ينبغي عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن
بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به الخطاب لاجل العبارة المتاح اذ قولك هي الكلمة
المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها
لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف
المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره
فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البصث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام
لا ينبغي ان يلتفت اليه لاحكاما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام
المعهد اعني من هذا القيد لانا نقول المجهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما
هي موضوعه له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه الخطاب اذ لا دلالة عليه
ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع في قوله فيما هي موضوعه له بالوضع
الذي فيه وقع الخطاب ولا ينبغي بنفسه التعريف سوى هذا بل الجواب ٤ ان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا ينبغي سألته اى من حيث انه
جواد فالعني ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من حيث
انها موضوعه له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع
في الدماء لان استعماله اياها في الدماء ليس من حيث انها موضوعه للدماء والا لما
احتجج الى القرينة بل من حيث ان الدماء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي
ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا

٤ بل الجواب ان
الامور التي
تختلف باختلاف
الاضافات لا بد
في تعريفها من
التحديد بقولنا من
حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا
ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن
اليه من العلم بكونه
اضافيا كما حذفه
جميع المنطقيين من
تعريف الكلمات
الجس والمنتقدون
من تعريفات
الدلالات الثلاث
ومعلوم ان الكلمة
بالنسبة الى معنى
واحد ايضا
قد يكون حقيقة
ومجازا لكن
بحسب وضعين
كأمر ننضه

أما هو اعتذار عن تركه وقاها أنه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى أنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له من حيث أنه غير ما هي موضوعه له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض أيضا بأن تعريفه للمجاز مدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بأنه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها ألا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لأن اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا العرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على أنه لم يرد بالقرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا القرس (وقسم) السكاكي (المجاز) القوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر احد طرفي التشبيه وترد به) اى بالطرف المذكور (الآخر) اى الطرف المتروك (مدعى دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعى أنه من جنس الاسد فثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه كما تقول انشبت النية اظفارها وانت تريد بالنية السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها ما يخص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسب الحيوان القرس والنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في أنه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعار له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكنابة هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له النية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار ملا وسيجيء من كلامه ما يافي جميع ذلك في الجملة قد وقع منه على زعم القوم خطأ في تحقيق الاستعارة بالكنابة (وقسمها) اى قسم السكاكي الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعن المصرح بها ان يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) اى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) وانما لم يقل قسمها اليهما لان التبادر الى العمم من التحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير (وفسر التحقيق بعمام) آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير (وفسر التحقيق بعمام) اى بما يكون المشبه المتروك متعقبا حسا او عقلا (وعند التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى (مها) اى من التحقيق حيب قال في قسم

الاستعارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين
 منزهتين من أمور لو وصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم)
 للتركيب التامى للأفراد) فلا يصح عدمه من الاستعارة التى هى قسم من أقسام المجاز
 المفرد لأن تنافى الهوازم يدل على تنافى الملزومات والائتم اجتماع المتنافين ضرورة
 وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه أنه عدم التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
 لأن الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمه المجاز المفرد الى الاستعارة
 وغيرها أن يكون كل استعارة مجازا خردا كما يقال الايض اما حيوان او غيره
 والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على أنه لم يعمل مطلق
 الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أنه
 قال بعد تعريف المجاز أن المجاز عند السلف قسمان لقوى ومقتلى واللغوى قسما
 راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسما حال
 من العامة ومتضمن لها والمتضمن للعامة قسما استعارة وغير استعارة وظاهر أن
 المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعروف بالكلمة
 المستعملة فى غير ما وضعت له فلم أنه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه آخر الاول
 أن الكلمة قد تطلق على مايم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حل الكلمة
 فى تعريف المجاز على اللفظ ليم المفرد والمركب وفيه نظر لأن استعمال الكلمة فى اللفظ
 مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة مع أنه قد صرح بأن
 النقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلما ذلك لكما نقول بعدما اريد
 بالكلمة مايم المفرد والمركب فإن اريد بالوضع الوصف بالصفة لم يدخل المركب
 فى التعريف لأنه ليس له وضع شخصى وان اريد ماهو اعم من الشخصى والوعى
 فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وصفا بوعيا
 على ما بين فى علم الاصول التامى انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة
 مبنية على التشبيه التمثيل والتشبيه التمثيل قد تكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى
 ملهم كل الذى استوقد ناراً الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه
 يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح رد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب
 ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيق مل قولنا اراء تقدم
 رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس بما عبر عن التشبيه بمفرد ولا مجاز فى مفرد
 من مفرداته بل هو فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل أنه
 ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كافى فى الاعتراض بالتألف ان
 اصافة الكلمة الى شئ اوتقيدها واقتربها بال شئ لا يخرجها عن ان تكون كلمة
 فلا استعارة ههنا هو التقديم المصاف الى الرجل المقرون بتأخير اخرى والمستعار له

هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي والمجازا ما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البیان (وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية) بما لا تحقق لعناء حسا ولا عقلا بل هو (اي معناه) صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي (كلفظ الاظفار في قول الهدلي) واذا المنة انشبت اظفارها (فانه لما شبه المنة بالسبع في الاعتقال اخذ الوهم في تصورهما بصورته) اي تصوير المنة بصورة السبع (واختراع لوازمه لها) اي لوازم السبع للمنة وعلى الخصوص ما يكون قوام اعتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) اي للمنة صورة مل (صورة الاظفار) المحققة (ثم اطلق عليه) اي على المل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار (لعلنا لاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورته وهمية سيئه بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنة والتضدية عنده لايجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مل لها بنحو اظفار المنة الشبيهة بالسبع ولبان الحال الشبيهة بالذكاء وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقى ماء الملام طائي ف صلب قد استعذيت البكاء فرفع السكاكي انه استعارة تخيلية غير تابعة للكناية عنها وذلك بانه توهم للام شيئا شبيها بالماء فاستعاره لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بطرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخيلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاصاف المشبه به الى المشبه كما في جرس الماء فلا يكون من الاستعارة بسى وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) اي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) اي اخذ على غير الطريق لمسافيه من كثرة الاعتسارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدهو اليه حاحة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانه يسمون حكم الوهم تخيلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخذه وهى التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني

الجريئة وتسمى عند استعمال العقل اياها مكررة وعند استعمال الوهم موهلة
 (ومخالف) تفسيره التخييلية (تفسير غيرها) اى غير السكاكى التخييلية (بجعل
 النقي للشيء) بجعل اليد للشمال وجعل الاطعام للية فعلى تفسير السكاكى يجب
 ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة
 تضرعية تخيلية واستعمالا للفظ في غير ما وصح له وعند غيره الاستعارة هوانات
 اليد للشمال ولعل اليد حقيقة لحيوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ
 عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد
 قد نقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه تشبه بينا باليد بل المعنى على انه
 اراد ان يستعمل لشمال بدلا لعمال اما تحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير
 السكاكى دون المعنى لان الاستعارة في شيء يقتضى تشبيهه معاه عما وضع له اللفظ
 المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد حمل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه
 معاه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان حصرنا التفسير المذكور بغير
 الصياغة بغير الراع لفظيا ويكون محالها لما اجتمع عليه السلف من ان الاستعارة
 التخييلية قسم من اقسام المحار المعوى لا ما يقول ما ذكر من معنى الاستعارة
 يقتضى التشبيه اما هو الاستعارة التي هي من اقسام المحار المعوى وهو
 غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة
 في التخييلية انه استعارة لليد ما ليس لها وهو الاطعام والراع في ان لفظ الامام
 مستعمل في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعنى الصورة
 الوهمية السببية لا لاطعام ليكون محارا لغويا وقسما من الاستعارة الضمنية
 كما هو مذهب السكاكى وظاهر ان هذا الراع ليس بلفظي والمول ناجح
 السلف على ان اخصائية من المحار المعوى خلط محض بل لا بعد ان يدعى
 اجسامهم على خلافه (وقضى) مادكره السكاكى في التخييلية (ان يكون
 الترخيع) استعارة (تخييلية للروم بل مادكره) السكاكى في التخييلية من اسات
 صورة وهمية (فيه) على الترخيع لا في كل من الترخيع والتخييلية اسات بعض
 ما يخص المنسب له نفسه فكما ان اللمة التي هي المشد ما يخص بالوسع الذي
 هو المشد من الاطعام كذلك امت لاختار الصلالة على الهدى الذي هو المنسب
 ما يخص المنسب له الذي هو لاستزاء الخلق من الرشح والحارة فكما ان رهاث
 صورته وهمية شبيهة بمحلاصه اذ رهاثها اعمامه هي شدة بالخارة وآد شبيه
 مرسى يكون استعمال الحارة والرشح فيهما استعارة من محباتين ادلا فرق بينهما
 فان لم يميز عن نفسه الذي امت له ما يخص المنسب به كناية مدلا في التخييلية
 مع الموضوع لكاهه المبدية وفي الترخيع بغير لعد كما الاشتراء المعبره عن

الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموصوع له وهذا
 منى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه
 غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموصوع له وفي التزييع بغير لفظ فالمشبه
 في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المجهود الذي اختله بعض لوازم المشبه به
 وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية
 الشبيهة بالصورة الحقيقية فاعترض بان التعريف عند انصاف ليس بالمعطل بل بالمعط المشبه به
 اعني الاطعام التي هي موضوعة للصورة الحقيقية التي هي المشبه بها وهو سهو
 ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب استتار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
 في التزييع فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم وبما يدل على ان التزييع ليس
 من المحار والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى : واعتصموا
 بحبل الله ، انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام به استعارة
 للوقوف بالعهد او هو ترسخ لاستعارة الحبل بما ياسبه وحاصل اعتراض المفسر
 مطالبه بالمرق من التخييلية والتزييع وحواله ان الامر الذي هو من خواص
 المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمسك ملاجانه على الحماز وحملناه مناره
 عن امر متوهم يمكن اسائه للمشبه وفي التزييع لما قرن بلفظ المشبه به لم يتخج الى
 ذلك لانه حمل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يعترس
 اقرانه ورأيت نمرأ يتلاطم امواحه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
 الخفيق والبحر الموصوف بالتلاطم الخفيق بخلاف اطعام المسكة فاما محار عن
 الصورة المتوهمه ليصح اضافتها الى المسكة فان قيل فعلى هذا لا يكون التزييع
 خارجا عن الاستعارة رائدة عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو
 الموصوف والصفة خارجة عنه فالمجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان
 الاستعارة تامة بدو به (وعني بالماضي عنها) اي اراد السكاك بالاستعارة المكثي عنها
 (ان يكون الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المسك) و رادته المسك به (على ان
 المراد ناسية) في قوله واد المسكة انشئت اطعامها هو (السبع بادعاء السعية لها) وانكار
 ان يكون سيناعير السبع (بقراءة اضافة الاطعام) التي هي من خواص السبع (اليها)
 اي الى المسكة فقد ذكر المشبه اعني المسكة واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة
 بالكمالية لا تنك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على
 سبيل الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاك من تفسير الاستعارة المكثي عنها (ان لفظ
 المسك ههنا) اي في الاستعارة بالكمالية كلفظ المسكة ملا (مستعمل فيما وصع له تحقيقا)
 لقطع ما المراد ناسية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرنا بان
 يذكر احد طرفي التشبيه وتراد به الطرف الآخر وحملها قسما من المحار العلوي

المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له بالتحقيق (وإضافة نحو الألفاظ) التي
 جعلها قرينة الاستعارة إنما هي (قرينة التشبيه) المضمرة في النفس أصلي تشبيه المنية
 بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فغاصي
 إضافة الألفاظ اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه
 ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالاً وهو ان الاستعارة
 تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً غيره ومبنى
 الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراضاً بحقيقة الشيء اكل
 من التصريح باسم جنسه ثم اجاب باننا نعمل بهنا باسم المشبه مانقل في الاستعارة
 المصرح بها يسمى المشبه فكما ندعى هناك الشجاع مسمى لفظ الاسد بارتكاب تأويل
 كما مر حتى يتبين لنا التفصي عن الناقض بين ادعاء الاسدية ونسب القرينة المانعة
 عن ارادة الهيكل الخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسماً للسبع مراد باللفظ
 السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه
 يجعل افراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم تذهب على سبيل الضمير الى
 ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفى المنية والسبع لحقيقة واحدة
 ولا يكونا مترادفين فهنا لنا هذا الطريق دعوى السبعيد للمنية مع التصريح بلفظ
 المنية قلت سلنا جميع ذلك لكن لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له
 على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
 فكما اننا اذا حملنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصح
 استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازاً فكذا اذا حملنا اسم المنية
 مراد بالاسم السبع بالتأويل لم يصح استعماله في الموت بل يربق المجاز حتى يكون
 استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا
 هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازاً البتة وعلى هذا
 يدفع ما قيل ان لفظ المنية بعدما جعل مراداً للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما
 وضع له ادعاء لا تحقيقاً فلا يكون حقيقة بل مجازاً وكذا ما قيل ان المراد به اي السبع
 وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
 لا الادعاء الغير المتعارف لان الادعاء انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو بل
 الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة
 المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
 ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها
 استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
 انه جعل فرداً من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور

ويبان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا
دنت مئة فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من
افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة
بمخلاف الاعتبار النسائي فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما يمكن
في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع
المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المية المرادف له اداء والمية مستعار له
والحيوان المقترس مستعار منه على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية
بذكر المشبه وارادة المشبه به ارادها المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز
اللفوى ارادها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم
المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية
بان المية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن التكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر
فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بفناء الاشكال
فالوجه ان يحمل مل هذا على حذف المضاف اى ذكر المية استعارة بالكناية
حال كونها عبارة عن السبع اداء على ان المراد بالاستعارة معادها المصدر اعنى
استعمال المشبه في المشبه به اداء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح
يندفع الاشكال بمخالفته (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى
ان تكون في الحروف والاقفال وما ينتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها يجعل
قرينتها) اى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها) جعل الاستعارة (التبعية
قرينتها) اى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) اى قول السكاكى
(في المية واطفارها) حيب جعل المية استعارة بالكناية واطفارها اظفار اليها
قرينتها في قولنا نطق الحمال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال
حقيقة لا استعارة لكن حقيقة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحمال استعارة
بالكناية عن التكلم ويجعل نسبة الطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا
نقريهم لهذميات يجعل الهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على
سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر
الامثلة في قوله تعالى ، ليكون لهم عدوا وحربا يجعل العدواة والحرب استعارة
بالكناية عن العلة العائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا
في قوله تعالى ، ولا صلبكم في جذوع النخل ، يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الطروف والامكة واستعمال في قرينة على ذلك بالجملة ما جعله القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعله استعارة تبعية

يجعله قرينة الاستعارة بالكناية، وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لمسايفه من تقليل الأقسام (ورد ما اختاره) السكاكي (بأنه) أي السكاكي (أن قدر التبعية) كمنطقت في قولنا نطق الحلال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) استعارة (تخييلية لأنها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها التي هي من أقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وإرادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا أو عقلا بل يكون صورة وهمية محضة وإذا لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) لوجود المكنى عنها في مثل نطق الحلال واشباهه بدون التخييلية حيث وجود المزوم بدون اللازم محال (وذلك) أي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية (باطل بالاتفاق والآ) أي وإن لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كمنطقت مثلا (استعارة) لأجبارا مرسل ضرورة أن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نفى بالاستعارة سوى هذا (فلم يكن ما ذهب إليه) السكاكي من رد التبعية إلى المكنى عنها (مقنيا بما ذكره غيره) أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يأت له أن يجعل نطق في قولنا نطق الحلال بكذا حقيقة بل لزمه أن يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية وما يقال أن مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل إنما يكون إذا كانت جليلة مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الأمرين ممنوع فما لا ينبغي أن يلتفت إليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف أنا لا نسلم أن لفظ نطق إذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لأنها ليست في نطق بل في الحلال بأن يجعل لها لسانا وإضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فإذا قلنا فلفظ لسان الحلال وأردنا باللسان الصورة التخييلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية أما إذا قلنا نطق الحلال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فأنها من قسم المصريح بها ولا تصریح بالمشبه به في نطق الحلال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والجهل بمن يقوم بالذب عن كلام واحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظرة فإن قلت أن أراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على إبطال كلامه لأنه بصدد الخلاف معهم على أنه قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى «ويقتضون عهدا لله» أن في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحلل والنقض استعارة لإبطال العهد وهذا أمر محقق عقلا

يصير الفاذا اذا روى شراطة حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كالو ثم رايحة التشبيه فلا يصير الفاذا لكن يفوت الحسن (كالو قيل في) الحقيقة (رايت اسدا واريده انسان ابغرو) في التمثيل (رايت ابلا مائة لانجد فيها راحلة واريده الناس من قوله عليه السلام * الناس كابل مائة لانجد فيها راحلة * وفي الفائق يبعدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جهلا كان او ناقة يريد ان المرضى المتعجب في عزة وجوده كالتجبية التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان ليعبدون وليست مع مافي حيزها في محل النصب على الحال كانه قبل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة (وهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا) اي كل ما يتأني فيه الاستعارة الحقيقة او التمثيل يتأني فيه التشبيه وليس كل ما يتأني فيه التشبيه يتأني فيه الاستعارة الحقيقة او التمثيل يجوز ان يكون وجه الشبه خفيا فبصر كعمية والفاذا وتكليفيا بما لا يطاق كالمثاليين المذكورين (ويصل به) اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لتحسن الاستعارة وتعين التشبيه (انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى انحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة) لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لثلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كائن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقت في ظلمة ولا تقول كافي في ظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالحقيقة) في ان حسننها برماية حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التضيلية حسننها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كامر فحسنها تابع بحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلا يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسننها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلا يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استعجن ماء الملام والمائل ان يقول لما كانت التضييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسننها برماية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في الحقيقة والمكنى عنها

فصل في

اعلم ان الكلمة كما توصف بالجهاز لتقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به ايضا لتقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع في الجواز هو الاحراب وهذا طاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعنى المضاف واما في الجواز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كئله مجاز والمقصود في فن البيان هو

الجواز بالفتح الاول لكنه قد حاول التنبه على الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا
 بضم السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالجواز بهذا الاعتبار فقال (و قد
 يطلق الجواز على كلة تغير حكم امرابيا) الظاهر ان اضافة الحكم الى الامراب
 للبيان وبه يشعر لفظ القتاح اى تغير امرابيا من نوع الى آخر (بحذف لفظ اوزيادة
 لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) وقوله تعالى (واسئل القرية) والثاني
 مثل قوله تعالى ليس كمثلته شئ اى (جاء امر ربك) لاستحالة مجئ الرب (و)
 اسئل (اهل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
 على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا امر رجوع
 الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون
 كلام رجل قد مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعطا
 ومذكرا اول نفسه متعظا ومعتبرا سئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال
 سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى اثمارك فالحكم الاصلى لربك
 والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف
 المضاف (و) ليس (مثله شئ) فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس
 وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شئ مثله
 تعالى لانفى ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون
 من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفى لازمه لان نفي اللازم
 يستلزم نفي الملوم كما يقال ليس لآخ زيد اخ فآخو زيد ملوم والاخ لازمه لانه
 لابد لآخ زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملومه اى ليس
 لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون للمل
 الله مل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه
 موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم قد قالوا منلك لا يضل فنفوا
 الضل من مثله والفرض نفية عن ذاته فسلخوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة
 لانهم اذا نفوه عما يمانه وعن يكون على اخص او صافه فقد نفوه عنه كإ
 يقولون قد ابغضت لذاته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق
 بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثلته شئ الا ما تعطيه الكناية من قائمتها
 وهما عبارتان متعبدتان على معنى واحد وهو نفي المماناة عن ذاته ونحوه قوله
 «بل يدها مبسوطان» فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا يسط لها
 لاحها وقت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فحين لا يدها
 وكذا يستعمل هذا فحين له مثل ومن لا مل له قال صاحب القتاح ورأى في هذا
 النوع ان يعد ملحقا بالجواز ومشابهة لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير ذلك

الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم ادكر الحد ساملا له لكن المهددة في ذلك على
السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده عن المحار اطلاق لفظ الجواز عليه فلا راع له
في ذلك سواء كان على سبيل الجواز او الاستراك وان اراد اهم جعلوه من اقسام
المحار العموى المقابل للحقيقة المصير بتفسير يتناولوه وغيره فليس كذلك لانما
السلف على وجوب كون المحار مستملا في عمر ما وضع له مع اخلاف عدا اترهم
في تصرفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلة اريد بها غير
ما وصفت له في وضع وابع للاسطة بين الساني والاول فظاهر انه لا يتناول
هذا النوع من المحار لانه مستعمل في معناه الاصلى والا لدخل في تعريف السكاكي
ايضا واما تقسيم المحار الى هذا النوع وغيره فمما ايد بطلان قوله كما يقال
المتى متصل ومقطع ولا يعرف للسكاكي ههنا رأيا محده (الكناية) في الامة
مصدر قولك ديت داء عر كذا وكوب اذا تركت التصريح به وهي
في الاصطلاح يطلق على معينين احدهما معنى المصدر الذي هو في التحلیم على
ذكر الزم واردة المروم مع حوار ارادة اللارم ايضا فالله مكى عند الناس
بمعنى اعطوه وهو اندى اثار اليه المحب بقوله اذاعة (لفظ اريد به لارم معناه
مع حور ارادته معه) اي ارادة ذلك المي مع ارادة كمال طويل النضاد
ولما اذ لارم معناه احمي طول القامة مع حوار ان يراد حقة طول النضاد ايضا
(تسمي محال المحار من جهة ارادة المعنى) الحق لفظ (ارادة لارم) كرده
طول محاد مع ارادة طول القامة بخلاف الجواز فانه لا يصح ان اراد المي الحق
ملا لا يور في قول ساريت اسحاق لحلم اريد به الحيوان المتروك لانه
يبرم ان يكون في المحار قرية سابعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو اتى هذا انى
المحار لانه المروم ايضا اللارم وهذا معنى قولهم ان المحار يوم قره سائدة
لارادة الحقيقة ومروم سائد السبي سائد لذلك انسى والارم صرق المروم
هو اللارم وهو المحب وهو الميعوم من تعريف المدور ان المراد بالكناية
هو لارم المعنى ارادة المعنى جائزه واحدة ومبدأ يسعر قوله في المباح ان
الكناية لا تافى ارادة الحقيقة فلا تمتع في قولك فلان طويل النضاد ان يراد طول
نجدده مع ارادة طول قامة وهذا هو الحق لان الكناية كبير اما شفا عن راده
المعنى الحقيقي وكانت حائزه لاتع حده دون وان اريد به ان يزل
سادق وقوا حد الكبار سهل البصر وان تزل ولاصل وفي
ومع حرس المباح تصرح به في لارم هو انى ولازمه به مالا به
قال امداد الكلمة مستممة ما به رده رسير الجواز وحده اذ رسير
مروم حقة وادى حاروا سائدة والحقيقة رالة سائدة تركان

في كونهما حقيقتين ويعترفان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر قول المصنف
 انما يخالف الجواز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيراً الى ان ارادة
 اللزوم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء
 فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى
 قوله من جهة ارادة المعنى من جهة حوار ارادة المعنى تقريرة ماسبق من التعريف
 واما قوله في الايضاح والعرق بينهما وبين المحار من هذا الوجه اي من جهة ارادة
 المعنى مع حوار ارادة لازمه فلس يصحح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني
 وهو لازم المعنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما عني (و فرق)
 اي فرق السكاني وبينه من الكفاية والمحار (بان الانتقال بها) اي في الكفاية
 (من اللزوم) الى المروم كالانتقال من طول الصاد الذي هو لازم لطول القائمة اليه
 (وفيه) اي في المحار (من المروم) الى اللزوم كالانتقال من الحب الذي هو ملزوم
 الحب الى الحب ومن الاسد الذي هو ملزوم الضم الى الضم (ورد) هذا
 الق (بان اللزوم مالم يكن ملزوما لم ينتقل به) اي المروم لان اللزوم من حيث
 انه لازم به ان يكون اعم من المروم ولادلاله للعام على الخاص بل بما يؤول ذلك
 على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة
 فلما حدث لا يتق اعم ولا يسلم فلم لا يجوز ان يكون المحار ايضا كذلك (وح) اي
 اذا كان اللزوم ملزوما (ذكر) الانتقال من المروم الى اللزوم كما في المحار
 فلا فرق العرق والسكاني ايضا معتزف بان اللزوم مالم يكن ملزوما اوسع الانتقال
 من المروم الى اللزوم في الاموال من اللزوم الى المروم وهذا شوق على
 مساواة اللزوم للمروم وح يكونان ملازمين فيصير الانتقال من اللزوم الى المروم
 ح من الانتقال من المروم الى اللزوم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من
 حواس الامية دون المحار فوسط لها دونه فلما لا يسلم ذلك وما الدليل عليه
 في المحار ان مرادهم باللزوم ما يكون وحده على سبيل التبعيه كطول الضماد
 انما يقع للزوم القائمة ولهذا حوزوا كثر اللزوم احصى كالمصاحف بالعمل للاداء
 فالامة ان يذكر من الملازمين ما هو تابع ورديف ورايه ما هو متووع ومردوف
 والمحار بالعكس وفيه نظر لان المحار قد يكون من الطرفين كاستعمال العيب
 من الاستعمال والذات (اي) امر الكفاية (بأنه اقسام الاولى)
 ان الاسم الاول والثاني باعتبار كونهما من الامية هي الاولى من الكفاية
 (انما) اي من مذهب (بأنه) اي من مذهب (ماهي) اي من مذهب (واحد) وهو
 ان الحق في صحة ما لا يعاب اختصاصه في صرفه عن عارض وقد ذكر تلك الصفة
 لية دلالة الالزام في كونهما العارض لكل اصص محمدم والطاعين

(جامع الاضغان) الضم القاطع والضم الحقد وجامع الاضغان معنى واحد كناية
 عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر
 وآخر لتصبح جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية على
 الانسان في مستوى القامة عريض الاظفار) ويسمى هذا خاصة مركبة (وشرطها)
 اى شرط هاتين الكنيتين (الاختصاص بالكنى عنه) ليحصل الانتقال من العام
 الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعنى
 ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القرية
 في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
 لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما
 خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من معنى مستوى القامة عريض الاظفار
 الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة
 المأخذ ليساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلقيق بينهما وتكلف
 في التساوى والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك (الثانية) من اقسام الكناية الكناية
 (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحوه
 ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب
 (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم
 كناية عن طويل القامة طويل نجاهه وطويل الجاد) ثم اشار الى الفرق بين الكنيتين
 اعنى قولنا طويل نجاهه وقولنا طويل النجاد بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها
 شيء من التصريح (وفي الثانية تصريح ما تتضمن الصفة الضمير) اراجع الموصوف
 ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له
 والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاهه وهند طويل نجاهها والزيدان طويل
 نجاههما والزيدون طويل نجاههم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر
 وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويل النجاد والزيدون طويل النجاد
 فتؤنت وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة
 الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية
 على المسبب في اللفظ خبرا واحلا او نمتا وفي المعنى دالة على صفقه في نفسه سواء كانت
 هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت
 خبرا نحو زيد ابيض الحية اى شيخ وكثير الاخوان اى متقوهم بخلاف نحو زيد اجر
 فوسه واسود بوجه فانه يقع فيه الاضافة وكذا يقع هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند
 الصفة الى ضمير الموصوف فلم يزعم انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحاً
 كما قال تعالى - حتى يتبين لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود من الضمير - ونحو

ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لاستعارة مشوبة بالتشبيه
قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب اما هو
لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على
واضحة وخفاتها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل وإجمال روية (كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على
بلاهة الرجل وهو ملوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع
خفا لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود
بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لافي بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيد وجعل
صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى
قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه
الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع ان يكون الكناية بعيدة
بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال
منه الى المطلوب بواسطة فبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون
هو الوصف المقصود المصريح وقد يكون ماهو كناية عنه هذا كله ان لم يكن
الانتقال بواسطة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة
فبعيدة كقولهم كثيرا الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة
احراق الخطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فيها
طائد الى الكثرة التى قبله (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل
(ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو
المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاً
وعليك يتبع الامثلة فانها اكثر من تحصى (الثالثة) من اقسام الكناية (المطلوب
بها نسبة) اى انبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح
ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له
هنا (كقوله) اى قول زياد الاعمى (ان السباحة والمروة) اى كمال الرجولية
(والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات) اى نبوتها له سواء كان على طريق الحصرام لا (فترك التصريح)
باختصاصه بها (بان يقول انه مختص بها او نحوه) مجرور معطوف على ان يقول
اى او بمنزلة القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو
قولا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالإضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سباحة ابن الحشرج او السباحة لابن الحشرج او سمع ابن
الحشرج او حصل السباحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة

بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها او اسنادها الى الموصوف
 او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول التجاد مضاف الى ضميره في قولنا
 طويل التجاد وسند الى ضميره في قولنا طويل التجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا
 في المحتاج وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو المحصر فنترك التصريح
 باختصاصه بها (الى الكناية بان جعله) اى جعل تلك الصفات (في قبة) تنبئها على
 ان محلها ذوقية وهى يكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) اى على
 ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب في الدنيا كثير بن فاذا اثبات
 الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له (وتنحوه)
 اى نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به
 ويشتمل عليه (قولهم المجددين توبيه والكرم بين رديه) حيث لم يصرح بتبوت المجد
 والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين رديه وتوبيه وفي هذا اسارة الى دفع
 ما يشوهم من ان قولهم المجددين توبيه والكرم بين رديه من القسم الثانى اعنى طويل
 تجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة التجاد اليه
 وليس كذلك لان اسناد موبل الى التجاد تصريح باثبات العلول للتجاد وهو قائم
 تمام طول القامة فاذا صرح باضافة التجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحاً باثبات
 طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير تصريح وليس في قولنا المجددين
 توبيه دلالة على تبوت المجد لتبوين فضلاً عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح
 باضافة التبوين الى الضمير تصريحاً باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا
 القسم ايضا اكثر من ان نحصى فان قات ههنا قسم رابع وهو ان يكون المذابوب
 بها صفة ونسبة مما كفى في قولنا يكثر الرماد في ساحه عمرو كناية عن نسبة المضافية
 اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنباتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة
 وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهو جعلها في ساحه
 ليفيد انبائها له (والموصوف في هذين) القسمين اعنى الثانى والثالث (قد يكون
 مذكوراً كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم
 من سلم المسلمون من امانه وبه) فانه كناية عن ذوق صفة الاسلام عن المؤذى وهو
 غير مذكور في الكلام وكما نقول في عرض من شرب الخمر ويتمتع حلها وانت ترد
 تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد رتب
 عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير
 مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
 للموصوف او تنبئها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحية
 من اى وجه جئته بفعل نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية

(قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة) وذكر في شرح المتنازع انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام لكناية قط بل هو اعم وفيه نظر (والمناسب للعرضية التعريض) اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان ولفلان اذا قلت قولاً وانث تعينه فكانت اشترت به الى جانب وتريد جانباً آخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية بالتى من الشئ وقال صاحب الكشف الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً يدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للحجاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية مادل على معنى يجوز حله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه (ولغيرها) اي والمناسب لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمعلوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول القصيل (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (ان قلت) الوسائط (مع خفاء) في الازوم كعرض القاء وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلاخفاء) كما في قوله او ما رأيت المجد القى رحله * في كل طلحة ثم لم يتحول (الاعاء والاشارة) ثم قال السكاكي والعريض قد يكون مجازاً كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انساناً مع مخاطب دونه (اي لا تريد مخاطب وان اردتها) اي مخاطب وانساناً آخر معه جميعاً (كان كناية) لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معاً والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلى (ولابد فيهما) اي في الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع مخاطب وحده ليكون مجازاً وفي الثانية كلاهما جميعاً ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المتنازع ليس هو ان التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معاه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كافي الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملوم الى لازم وقد تكون

مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ
فما هي موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم
وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه
احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة
من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا
آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد المخاطب بسبب الايذاء يلزم منه
التهديد الى كل من صدر منه الايذاء ان استعملته وارتدت به تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراك
للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً واما فرضاً وتقديراً كان مجازاً

فصل

(الطبق البلاء على ان المجاز والكناية ابغى من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيها من المزموم الى اللازم فهو كدهوى الشيء بيينة) فان وجود المزموم يقتضي
وجود اللازم لا متناع انفكاك المزموم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان
الزوم في سائر انواع المجاز (و) اطبقوا ايضاً (على ان الاستعارة) الحقيقية
والتشبيهية (ابغى من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم ان المجاز ابغى من الحقيقة
وانما قيدنا الاستعارة بالحقيقة والتشبيهية لان التخيلية والمكنى عنها ليستا من انواع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابغى ان واحداً من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه
يفيد تأكيداً لا نفي المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسداً على
قولنا رأيت رجلاً هو والاسد سواء في التجمعة ان الاول افاد زيادة في مساوئه
الاسد في التجمعة لم يفدها الثاني بل التفضيلة هي ان الاول افاد تأكيداً لا نفي
تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير
القرى ان الاول افاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيداً
لا نفي كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه
والاصل في وجه التشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واطهر فتولنا
رأيت اسداً يفيد للرمع شجاعة اتم مما يفيد قولنا رأيت رجلاً كالاسد لان الاول
يفيد شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان
ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم اجاب بان
مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس

بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في التجمعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة تجمعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على بوث المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في التجمعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا بتغير حال المعنى في نفسه بان يكفى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكفى عنه بكثر الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجمعه اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا فقارها الى تأمل واقر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله مشكور على نواله وهو المسؤول لانعام القسم الثالث بالتالي آله

في العلم الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتقاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وبقبحها وجوه آخر تورب الكلام حسنا وقوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) اى بالخلو عن التعقيد المعنوي لتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدر على اساق الخنازير قوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك بما يورب الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة بما يتبين في علم المعاني والبيان واللفظ والصرف والنحو لانه يدخل فيها حيثئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التناسف ملامع انه ليس من علم البديع (وهى) اى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) اى راجع الى تحسين المعنى بحسب العرافة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ

(ولفظي) راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنى لان المقصود الاصلي والغرض الاولى هو المعاني والاتقاط وتوابع وقوابلها فقال (اما المعنوي) فالذكور مند في الكتاب تسعة وعشرون (فقه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا) والتطبيق والتكافؤ ايضا (وهي الجمع بين المتضادين اى معنيين متقابلين في الجملة) يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامر من الوجوديين المتواردين على محل واحد ينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اهم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الایجاب والسلب او تقابل العدم والملكية او تقابل التضائف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجي من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع بلفظين (من نوع) من انواع الكلمة (امين نحو ونحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلى نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضضر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا تضضر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والتركتشبه النفس وتغذب اليه فكانت اجرد في تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمه تقتضى ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الوجود هو الاول فقط (نحو او من كان ميتا فاحيئه) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو) اى الطباق (ضربان طباق الایجاب كامر وطباق السلب) وهوان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي واحدهما امر والاخر نهى فالاول (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحبة الدنيا (و) الثاني (ولا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق) ماسماه بعضهم تدبجا من دبج المطر الارض اذازينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكتابة او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا دخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي رأسه قد دبج الكتابة (نحو قوله) اى قول ابى تمام في مرثية ابى نفضل محمد بن حنيد حين استشهد (تردى نيا الموت جراغا اتي لها) اى ثلث التياب (الليل الا وهى من سندس خضر) اى ارتدى الثياب التلطيفة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة الا وقد صارت الثياب خضرا من تياب الجنة فقد ذكر لون الحجرة والحضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا يفيه الامن لا يعرف معنى الكناية

أو ما تدعى التورية فكقول الحريري * قد أغبر العيش الأخضر وأزور الصبوب
 الأصفر * أسود بوى الأبيض * وأبيض قودى الأسود * عنى رثى لى العدو
 الأزرق * فياخذ الموت الأحمر * فالمعنى القريب للصوب الأصفر هو الإنسان
 الذى له صفرة والبعد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويلاحظ به)
 أى بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع
 تعلق مثل السبية والأزوم (نحو أشده على الكفار رجاء بينهم فإن الرحمة) وإن
 لم يكن متقابله لشدة لكنها (مسبية من الهين) الذى هو ضد الشدة ونحو قوله
 تعالى * ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فإن ابتغاء
 الفضل وإن لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله
 تعالى * أغرقوا فادخلوا مارا * لأن ادخال النار يستلزم الإحراق المضاد
 للإغراق والثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما
 الحقيقيان (نحو قوله) أى قول دعبل (لا تهبى باسم من رجل) يعنى نفسه
 (صحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهورا تاما (فبكى) أى ذلك الرجل فانه
 لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى
 يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء (ويسمى الثانى إيهام التضاد) لأن المعنيين
 المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
 يوهمان بالتضاد نظرا إلى الطاهر والحجل على الحقيقة (ودخل فيه) أى فى الطباق
 بالتفسير الذى سبق (ما يخص باسم المقالة) التى جعلها السكاكى وغيره قسما
 برأسه من الحسنات المعنوية (وهى أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر) أى بجمان
 متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) أى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة
 (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لأنه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين
 فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لأن يكونا متناسين ومتماثلين فإن ذلك
 غير متروط كما يجهى من الأمثلة ثم يخص اسم المقالة بالإضافة إلى العدد الذى وقع
 عليه المقالة مثل مقابلة الأثنين بمقالة الثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير
 ذلك مقابلة الأثنين بالأثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أى بالضحك
 والمقالة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقالة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله) أى
 قول أبى دلالة (ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا أقبح الكفر والأفلاس بالرجل)
 قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والأفلاس على الترتيب (و) مقابلة
 الأربعة بالأربعة (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى) فسنسره لليسرى وأما
 من نحل واستغنى وكذب بالحسنى فسنسره لليسرى ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا
 الامتياز الاتقاء والاستغناء بينه بقوله (المراد باستغنى أنه زهد فيما عدا الله كاه

مستغن عنه) اى عما عند الله (فلم يتق اواستغنى بشهوات الدنيا عن لعب الجنة
 فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المتقابل للاتقاء فى هذا المثال تبييه
 على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل
 مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبل الحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة (وزاد
 السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى ان تجمع بين شيئين متوافقين
 او اكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) اى فيما بين التوافقين او المتوافقات (امر
 شرط منه) اى فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهاين
 الآتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده)
 اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتريكا بين
 اضدادها) اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى
 هذا لا يكون بيت ابنى دلالة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع
 ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده (ومنه) اى من المعنوى (مراعاة النظر
 وتسمى تناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (ايضا وهى جمع امر وما يناسبه
 لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
 الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين (نحو والنس والقمر بحسبان) وقد يكون
 بالجمع بين نكلة امور (نحو قوله) اى قول البهترى فى صفة الابل (كالقسي المعطفات)
 اى الخنايب من عطف العود وعطفه خناه (بل الاسم مبرية) اى منحوتة من برأه
 نحتة (بل الاوتار) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
 بعضهم للهلبى الوزير انت ايها الوزير اسماعيلى الوعد شعيبى التوفيق يوسفى
 العهد محمدى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق «اصح واغوى ماسمعناه
 فى الندى» من الخبر المأثور منذ قدم «احاديت تروىها السيول عن الحيا عن البحر
 عن كف الامير تميم» فانه ناسب فيه بين القوة والصحة والسماع والخبر المأثور
 والاحاديت والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحياه والبحر وكف تميم مع
 ما فى البيت الثانى من صحة التركيب فى الصنعة اذ جعل الرواية لصاغر عن كبر كايقع
 فى سند الاحاديت فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر
 اصله كف الممدوح على ما دأبه الشاعر (ومنها) اى من مراعاة النظر (ما يعميه
 بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى) و التناسب
 قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو العليلف الحخير)
 فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والحخير يناسب كونه مدركا للاشياء
 لان المدرك لشيء يكون خيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى «ان تعد بهم
 فأنهم عبادك وان تعمر لهم فانك انت العزيز الحكيم» فان قوله ان تعمر لهم يؤهم

ان القاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز
اي الغالب من من يعزه عليه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا
يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع
استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما قلته (ويحقق
بها) اي بمراعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما
معنان متاسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم) اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لاساق له كاليقول (والنجم)
الذي له ساق (يسجدان) اي يتعاد ان الله تعالى فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان
يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (و)
لهذا (يسمى ايهام التناسب) كما في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط *
وحرف كنون تحت راء ولم يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقط * الحرف الناقصة
المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الزهط في البيت السابق * تجل عن الزهط
الاماني مائة * والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبهه الناقصة في الرقة
والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراء اسم فاعل من رأته اذا ضربت
رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط متقاطر
على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان
تركب من النوق ماهي في الضمر والانحناء كالتون يركبها الاصراحي لزيادة الاطلاق
فيضرب ريتها اذا لامرحة بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان
ذوات اسمنة في ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها
معانيها المناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم بردفوف للذي على لون
وفيه خطوط بيض على الطول وهو يؤتى في الكلام بمعان متلاعبة وجل مستوية
المقادير ومتقاربة المقادير كقول من يصف سميا تسربل وشيثا من خروز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالبرقوشى بلارقم ونقش بلايد ودمع بلاعين وضحك
بلاثر تسربل اي ليس السربال والوشى ثوب منقوش والخروز جمع خز وتطرزت
اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام
والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر وضر وانقع
ولن * واحشن ورش وابروا تدب للمعالي * اي كن حلوا للاولياء مرا على
الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لئلا يلاين خشنا لمن تخاشن ورش اي
اصلم حال من يحتل حاله وابر من برى القلم اذا تحته اي افسد حال المفسدين
واتدب اي اجب للمعالي واجمعها يقال ندبه لامر فأتدب اي دماه له فاجاب قالوا

داخل في مراعاة التطير لكونه جعابين الامور المناسبة والثاني داخل في الطباقي لكونه
 جعابين الامور المتعاقبة (ومنه) اي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب
 في الطريق من رصده اي رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليصيب والرصد القوم
 يرصدون كالخرس يسوى فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويجيبهم بمقتهم التسليم)
 وبردسهم فيه خطوط مستوية (وهو ان يجعل قبل الهز من العقرة) وهي في الشئ
 بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه قرة ويقرع الاسماع
 بزواجير وعطه قرة اخرى وهي في الاصل حلى بصاغ على شكل قرة الظهر
 (او) من (البيت ما يدل عليه) اي على الهز وهو آخر كلمة من البيت والعقرة
 (اذا صرف الروي) الطرف متعلق يدل اي اما يجب فهم الهز في الارصاد بالنسبة
 الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الايات او الفقر ويجب
 تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه الهز لعدم معرفه حرف
 الروي كقوله تعالى : وما كان الناس ائمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سقت
 من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي الون
 ربما توههم ان الهز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احللت
 دحي من غير جرم وحرمت : بلا سبب يوم اللقاء كلاي : فليس الذي حللته بمحلل
 وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مل سلام وكلام ربما توههم
 ان الهز محرم فالارصاد في العقرة (بحو قوله تعالى وما كان الله ليطأهم ولكن كانوا
 اشقيهم يظلمون) وفي البيت (بحو قوله) اي قول عمرو بن ممدى كرب (ادالم
 تستطع شيئا فدعه - وجاوزه الى ما نستطيع ومنه) اي من المعنوي (المشكلة
 وهو ذكر النبي بلطخ غيره لوقوعه في حصه) اي لوقوع ذلك السي في حصه
 ذلك العير (تحقيقا او تقديرا) اي وقوما محققا او متقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح
 شيئا) من اقترحت عليه شيئا اذا سأله اياه من غير روية وطلبته على سبيل
 التكايف والحكم لامن اقترح السي اندعه ومنه اقترح الكلام لارجاله فانه
 غير مناسب على ما لا يخفى (بجد) مجرور على انه جواب الامر من الاجادة وهو
 تحسين السي (لك لمخه قلت المصحوالى جبة وقبصا) اي خيطوا ذكر خياطة
 الجبة بلطخ لوقوعها في حصه طبع الطعام (وبحوه تعلم ماني تقسى ولا اعلم
 ماني نفسك) حيب اطلق العس على ذات الله تعالى (والسائق) وهو ما يكون
 وقوعه في حصه العير تقديرا (بحو قوله تعالى) قولوا آمنا بالله وما نزل اليها الى قوله
 (صعة لله) ومن احسن من الله صعة ويحس له ما يدون (وهو) قوله صبة الله
 (مصدر) لانه فعلة من صبغ كاجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصغ
 (مؤد لانه بالله اي تطهير الله - ان الايمان يطهر العوس) فيكون آسا مشتق على تطهير

الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله اما بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في محبة ما يعبر عنه بالصبيغ بقوله (والاصل فيه) اى في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلمط الصبيغ (ان النصارى كانوا يمسحون اولادهم في ماء اصمر ليمونه المعمورية ويقولون انه) اى النفس في ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصارىنا حقاً فامر السلطان بان يسلوا لهم قولوا آمنا بالله وصفتنا الله بالايمان صبغة لامل صبغتنا وطهرناه تطهيرا لامل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبيغ صبغكم ايما النصارى (مهر عن الايمان بالله صبغة الله لتساكلة) لوقوعه في محبة صفة النصارى تقديرا (بهد القرينة الحالية) التى هى سبب النزول من محس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لعلنا وهذا كما تقول لمن يعرس الاتجار اخرس كما يعرس فلان يريد رجلا بصطب الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطنا بلمط المرص لتساكلة بقرينه الحال وان لم يكن له ذكر في المال (ومنه) اى من المعنوى (المراوجة وهو ان تراوج) اى توقع المزاجه على ان العمل مستند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنز وان (بين في السرط والجراء) اى يجعل معنيين واقعان في السرط والجراء مردوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر (كقوله) اى قول الهمزى (ادا مانهى الناهى) ومعنى ص حبا (فلح في الهوى) ولزمى (اصاخب الى الواسى) اى استمت الى العام الذى يسي حديه وزيه فصدقه مما افترى على (فلح بها الهمز) راوج بين نهى الناهى واصاخبها الى الواسى الواقعين في السرط والجراء في ان يرتب عليهما لجاح سى ومله قوله ايضا اذا احترمت يوما ففاضت دماؤها تذكرت الرى فصارت دموعها راوج بين الاحتراب وتذكر القرى الواقعين في السرط والجراء في ترتب فيصان سى عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمراوجة علم ان معاها مادكرنا لماسق الى الوهم من ان معاها ان يجمع بين معسن في السرط ومعنين في الجراء كما جمع في السرط بين نهى الناهى ولجاح الهوى وفي الجراء بين اصاخب الى الواسى ولجاح الهمز ادلا يعرف احد يقول مالوا ما في مل قولنا اذا جاء في زيد فسلم على اجلسه فاقامت عليه (ومنه) اى من الماء (العكس) والسديل (وهو ان يقدم جرة في الكلام على جرة آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجرة الاخير والعسارة الصريحة مادكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جرة ثم تعكس فتقدم ما اخرت

وتؤخر ما قدمت وأما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى * وتخشى
الناس والله أحق أن تخشاه وقول الشاعر * سريع إلى ابن الم يلطم وجهه *
وليس إلى داعي الندى سريع * ولا عكس فيه (ويقع) العكس (على وسوءه
نحو أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أصيف إليه) ذلك الطرف (نحو عادات
السادات سادات العادات) فإن العكس قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي أضيف إليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم العادات
على السادات ثم عكس تقدم السادات على العادات (ونها) أي من الوجوه
(أن يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى)
قد وقع العكس بين الحى والميت بأن قدم الحى واجر الميت ثم عكس تقدم الميت واجر
الحى وهما متعلقان لتعطين في جملتين (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي
جملتين نحو لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) قد وقع العكس بين هن وهم حيث
قدم هن على هم ثم عكس فآخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين
ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما قلت * طويت بأحرار الصون ونيلها رداء شاني
والجوارح صون * فحين تعاطيت الصون وحطتها * تين لي أن الصون جيون (ومنه)
أي من المصوى (الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالقص) أي بقضه
وابطاله (لكنة كقوله) أي قول زهير (قف بالديار التي لم يعمها القدم : على
وغيرها الأرواح والديم) دل الكلام السابق على أن تطاول الزمان وتقدم العهد
لم يعمف الديار ثم عاد إليه ونقصه ما قد عيرها الرياح والأطوار لئلا وهو الظاهر
الكائن والحزن والحيرة والدهشة حتى كانه أخبر أولا بما لم يتحقق ثم رجع إليه عقله
وافق بعض الأفاقة فقص كلامه السابق قائلا بل عمها القدم و غيرها الأرواح والديم
ومنه قال لهذا الدهر لابل لاهله (ومنه) أي من المصوى (التورية وتسمى الإيهام
أيضا وهي أن يطلق لفظه معنيين قريبين وتعدو راد البعيد اعتمادا) على قرينة خفية
وهي ضريان محردة وهي (التورية التي لا تتجمع شيئا ما يلازم) المعنى (القريب
نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد ما استوى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقر به سى مما يلازم المعنى القريب الذي هو الاستمرار (ومرخصة) عطف
على محردة وهي التي تتجمع شيئا ما يلازم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد
المراد أما لفظ قلته (نحو والسماء نسائها ياد) فانه أراد ما يد معساها البعيد أعز
القدرة وقد قرن بها ما يلازم المعنى القريب أعنى الجارحة المخصوصة وهو قو
نفيها أو لفظ بعده كقول القاضى فى العصيل عياض يصف ريعا ناردا
أو العرائنه من طول المدى خرقت - ما تحرق بين الجدوى والحل : يعنى كان الدمر
من كبرها وطول مدتها صارت خروقة قليلة العتلى فزلت فى ريج الجدوى فى أواد

الجلول يرج الحبل اراد بالعرالة معذاها البعيد اعنى الشمس وقد قرن بها ما يلام
 المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشاد حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدوى
 والحبل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للآخرى كبيت السقط * اذا صدق
 الجد افترى الم لفتى * مكارم لا تخفى وان كذب الحمال * اراد بالجد الحظ وبالم
 الجماعة من الناس وبالحال الفضيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشف فى قوله
 تعالى * الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش
 وهو سرير الملك بما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
 الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى * وقالت اليهود يد الله مغلولة اى هو يحيل بل
 يده مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولاخل ولا بسط والتفسير بالتمعة
 والتحمل للثنية من ضيق العطن والمسافة فى علم البيان مسيرة احوام وكذا قوله
 والسماء بيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه بجلاله من غير ذهاب
 بالابدى الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام
 من غير ان يتحمل لمرداته حقيقة او مجازا وقد شدد التكرير على تفسير اليد بالتمعة
 والابدى بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ فى دلائل الاجاز
 انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على الجملة وقصد الى
 نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه
 والافكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف فى جعل الايتين منسالتين
 لتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اى ومن المعنوى
 (الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنان احدهما) اى احد المعنيين (ثم) يراد
 (بضميره) اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه (الآخر او يراد باحد ضميريه)
 اى ضميرى ذلك اللفظ (احدهما) اى احدى المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) اى
 ضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارضى قوم * رعيناه
 وان كانوا غضابا) اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه التنب
 (والثاني كقوله) اى قول البهترى (فسقى الغضا والساكنيه وان هم * شبهه
 بين جوامع وضلوع) اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور
 فى الساكنيه المكان وبالأخر وهو المنسوب فى شبهه النار اى اوقدوا بين جوامع
 نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا (ومنه) اى من المعنوى (الف
 والنسر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجال ثم ذكر مااكل) من احاد هذا
 لمتعدد (من غير تعيين بقة بان السامع يرد اليه) اى يرد مالكل من احاد هذا
 المتعدد الى ماهوله (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان
 لان النشر اما على ترتيب اللف) بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني

لثاني وهكذا على الترتيب (نحو ومن راحته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الاستغناء من فضل الله على الترتيب (واما على غير ترتيبه) اي ترتيب القلب وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النسر للآخر من القلب والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب (كعوله) اي قول ابن حيوش (كيف اسلو وانت حقف وغصص وعزال لخط وقدا وردما) فالخط للعزال والقدر للعضن والزدف للحقف وهو القاء من الرمل شبه به الكامل في العظم والاستدارة اولا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جود او مياه وصحافة (والساني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فان الصمير في قالوا لليهود والنصارى وذكر العريمان على طريق الاجال دون التفصيل ثم ذكر كل منهما فالتعدد المذكور اجالا وهو العريمان ولك ان تجعله قول القريظين فانه قدلف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح قدلف بين القولين فان مالب يجمعان في هذا الباب هو المدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيب قال هو ان تلف بين السيئين في الذكر ثم تقدمهما كلانا مستقلا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين (اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين القريظين او القولين اجالا (لهدم الاتناس) والدقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله (لعل تفصيل كل فريق صاحبه) واعتماده انه اما يدخل الجنة هو لاحد وقالت اليهود ليست النصارى على سي* وقالت النصارى ليست اليهود على سي* وهذا الصرب لا يصور فيه الترتيب وعدده وهما وخ آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده ذكر ذلك المتعدد على الاجال ملحوظا او مقدرا فيقع النسر بين ليعين احدهما معصلا والآخر محيل وهذا معنى لطيف المسلك وذلك كما تقول ضربت زيدا واعليت عمرا وخرحت من لدكدا وللتأديب والاكرام ومحامه السر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى * من شهد منكم الشهر فليصمه * ون كان مرصا او على سبعة من ايام اخر يريد الله *م اليسر ولا يريدكم العسر وتكلموا العدة ولتأبوا الله عني ما هديكم ولكم تسكرون * قال صاحب الكشاف العمل المعلن محذوف مدلول عليه مما سبق تقديره وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هديكم ولما كنتم تشكرون - سارع ذلك يعنى جملة ما ذكر من مر الساهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة علة ما افطروه ومن لتريحص في اعادة العطر قوله اكبروا علة الامر بمراعاة

العدة وتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج من عهدة العطر ولعلم تشكرون
 اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من الفلف لطيف المسلك
 لا يكاد يمتدى الى تبينه الا القاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال
 وهو انه جعل الاول من تعاضل المملات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا
 من العلل راجعا اليه وجعل وتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو ما لم يذكره
 في تعاضل المملات فذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير
 الكلام ويمكن التعصبي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل
 المملات ليس لانه باستقلاله معلل بسبب من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد
 ليرجع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه وشهد بذلك انه لم يزل ومن
 امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالخامس ان المذكور فيما سبق
 من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
 عدة ما افتر لعمومها في انام اخرى في هذا دلاله واضحه على تعليم كيفية القضاء
 فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر بلغة احدهما امرخص له بمراعاة العدة والباقي
 تعليم كيفية القضاء والسالب الترخيص وجب ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر
 بل جعل كلام العلل راجعا الى واحد من هذه البلد وقد يقال ان قوله ولكموا علة
 الامر بمراعاة العدة سائل الامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله
 في الشاهد وعدة ايام الايام في المرخص له وفيه نظر ادلا معنى لتعلل امر الشاهد
 بصوم الشهر كمال عدة ايام الشهر على انه لا ترتيب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله
 وتكموا علة الامر بمراعاة العدة اسار الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
 عدة ما افتر يده (و.ه) اى من المعوى (الجمع وهو ان يجمع بين معددين حكم)
 وذلك المتعدد قديكون اسين (كقوله تعالى الذ والسرورية الحية الدنيا) وقد
 يكون اكبر (نحو) قول ابي العتاهية علمت يا مجامع من معدن (ان الساب والفرع
 والحدة) اى الاسماء يقال وحد في المال وحدا ووحد او وحد او وحدة اى استثنى
 (مفسدة للراى مفسدة) هي ما يدعو بناحه الى الفساد (ومنه) اى من المعوى
 (التفريق وهو انقضاء تراس بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله) اى قول
 الوطواط (ماوال تمام وقت ربيع كموال الامير يوم سحابة هوال الامير بكرة
 عين) هي عشرة آلاف درهم (وبوال تمام قدره ماء ومه) اى من المعوى
 (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التبيين) وهذا القيد يخرج عنه
 اللب والسرور اهمه السكاكي فيكون التقسيم عنه اعم من الفلف والسرور ولقائل
 ان يقول ان ذكر الاضافة من عن هذا القيد ادليس في الفلف والسرور اضافة ما لكل
 اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يصيغه السامع اليه و رده عليه فليتلأمل فانه دقيق

(كقوله) أى قول المتكلم (ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به) الضمير راجع الى
 المستثنى شبه المقدر الهام أى لا يقيم أحد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الأحد
 (الآلادلان) هذا استثناء مفرغ وقد أسند اليه العمل اعنى لا يقيم فى الطاهر وان كان
 فى الحقيقة مسندا الى الصام المصنوف (عيرالحى) العير الحمار الوحشى والاهلى
 وهو المناسب ههنا (والوند هذا) أى عيرالحى (على الحسف) أى الذل (مربوط
 برمته) وهى قطعة حبل مالية (وذا) أى الوند (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرى)
 أى لا يرى ولا يرحم (له أحد) ذكر العيرو الوند ثم اضاف الى الاول الربط مع الحسف
 والى الثانى الشج على التمين فان قلت هذا وذا متساويان فى الإشارة الى التريب فكل
 منهما يحتمل ان يكون إشارة الى العيرو الوند فلا يتحقق التمين وحيثك يكون البيت
 من قبيل الف والنسر قلت لانسلم التساوى بل فى حروف التنبيه اياه الى ان القرب فيه
 اقل وانه يفتر الى تنبيه ما فىكون إشارة الى عيرالحى ولوسل فسواء جعلت هذا
 إشارة الى عيرالحى وذا الى الوند او بالعكس لم يحصل التمين غاية ما فى الباب
 ان التمين محتمل ومنه هذا ليس فى الف والنسر فلي تأمل (ومنه) أى من المعنوى
 (الجمع مع التعريق وهو ان يدخل شيان فى معنى ويعرق بين جهتي الادخال كقوله)
 أى قول الوطواط (موجهك كالنار فى ضوئها وقلبي كالنار فى حرها) ادخل قلبه
 ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة
 الضوء وادخال القلب من جهة الحرو والاحتراق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع
 مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) أى تقسيم متعدد ثم
 جمعه تحت حكم (فالاول كقوله) أى الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب (حتى اقام)
 الممدوح وهو سيف الدولة وتضمن الإقامة معنى التسلط عداها يعلى فقال (على
 ارضى) جمع رضى وهو ماحول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد الروم
 (تلقى به الروم والصلبان) جمع صليب البصارى (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء
 وسكون الباء وهى متعبد البصارى وحتى متعلق بالعمل فى البيت السابق اعنى
 قاد المقائىب يعنى قاد العساكر حتى قام دخول هذه المدينة وقد شقيت به الروم
 وهذه الاشياء قد جمع فى هذا البيت نسفا الروم بالممدوح اجالا لانه ينعمل القتل
 والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال (للسى ما تكبوا
 والقتل ما ولدوا) لم يقل من تكبوا ومن واد واليومق قوله (والنهب ما جمعوا
 وانار ما روعوا) ولا فى التعبير عنهم باعط مادلالة على الاهانة وقلة المالات هم
 حتى كاهم ليسوا من حسن دوى العقول وذكر صاحب المتناح قل هذا البيت
 قوله الدهر مشتر والسيف مستطر وارضهم لك مصطفى ومرتبعا وقد جمع
 فيه ارض العدو وما فيها فى كونها حالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمدكور

فبارأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اوردته المصنف
 وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما تكسوا بايات كثيرة (والتسالي كقوله)
 اى التقسيم ثم اجمع كقول حسان ابن ثابت (قوم اذا حاروا ضر واعدوهم
 او حاولوا) اى طلبوا (النفع فى اشياهم) اى اتباعهم وانصارهم (تفعوا سجية)
 اى غريزة وخلق (فلك منهم خير محدثه ان الخلايق) جمع خليفة وهى الطبيعة
 والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث فى الدين بعد
 الاستكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لاما هو كالغرايز منها قسم فى البيت
 الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعا فى البيت الثانى
 فى كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم (ومنه) اى من المعنوى (الجمع مع التفريق
 والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور
 الثلاثة (كقوله تعالى * يوم يأتى) يعنى يوم يأتى الله اى امره او يأتى اليوم
 اى هوله والظرف منصوب باضمارا ذكرنا وبقوله (لا تكلم نفس) بما يقع من جواب
 او شفاعة (الاباذنه) اى باذن الله كقوله تعالى * لا يتكلمون الا اذن له الرحمن *
 وهذا فى موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف آخر
 والمأذون فيه هو الجواب الحق والمنوع عنه هو العذر الباطل (فهم) اى من اهل
 الموقف (شقى) وجبت له النار بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى
 الوعد (فاما الذين شقوا فى النار لهم فيها زفير وشهيق) الزفير اخراج النفس
 والشهيق رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) اى سموات الآخرة
 وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هى عبارة عن التأيد ونفى الانقطاع كقول
 العرب ما اقام نير ومالاح كوكب ونحو ذلك (الاماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد
 واما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ربك
 عطاء غير مجذوذ) اى غير مقطوع ولكنه تمتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى
 الاستثناء فى قوله تعالى * الاماشاء ربك قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار
 ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده
 بل يعذبون بالزهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة
 لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها وهو رضوان الله وما يفضل به الله عليهم مما لا يعرف
 كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فنعناه
 ان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف
 الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه
 ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فى الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا
 الجنة ايام عذابهم والتأيد من مبدأ معين كما ينتضى باعتبار الانتهاء فكذلك ينتضى

باعتبار الابتداء والاطلاق السعادة عاينهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان
والثوحيد وان شقوا بسبب المعاصي قد جع الاتفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان التكره في سياق النبي تم م فرق بان اوقع التباين بينهما بان
بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فتم شقى وسعيد اذا لانفس واهل الموقف
واحد م قسم واطاف الى السعداء مالمهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالمهم من
عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره (وقد يطلق التقسيم على امرين
آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به
كقوله) اى قول ابي الطيب * سأ طلب حقى بالقفا ومشايخ * كانهم من طول
ما التسموا مرد (يقال) لشدة وطأتهم على الاعداء ونباتهم عند اللقاء (اذا لا قوا)
اى حاربوا الاعداء (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم
ومداقة خطب (كثير اذا شقوا) لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة (قليل
اذا ادعوا) ذكر احوال المشايخ واطاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر
(والثانى استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم
ذكرانا وانانا ويجعل من يشاء عقيم) فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون
فان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكر او انثى وقد استوى جميع الاقسام
وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء
لاما يتاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يتاؤه الانسان
اهم لكسبه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه
قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا تخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما
من التقديم قدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى آخر (ومنه) اى من المأوى (التجريد) وهو ان ينتزع من امر ذى صفة
امر آخر مله فيها) اى مما دل ذلك الامر ذى الصفة في تلك الصفة (مبالغة لكما لهافد)
اى لاجل المبالغة نكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حجب بصح ان ينتزع منه موصوف آخر ملك الصفة
(وهو) اى التجريد (اقسام منها) ان يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى
من فلان صديق حيم) فى الصحاح حيمف قريك الذى تهتم لامره (اى بالغ
ملان من الصداقة ح - مع ٠٠) اى مع ذلك الحد (ان يستخلص ٠٠) اى من
فلان صديق (اخره لا ٠٠) اى فى الصداقة (ومما) ما يكون بالياء التجريدية
الداخله على المترفع مد نحو (قولهم لى سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ
فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه شرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والد التجريدية على حذف المضاف معنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من

لقائه اسدا والفرس تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا
ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لى من فلان صديق جيم لقوات المبالغة
في تقدير حصل لى من حصوله صديق قليلا مل (ومنها) ما يكون بدخول به
المعية والمصاحبة في المنزعة (نحو قوله وشوها) من شأته الوجوه فبقت
وفرس شوها صفة محودة يراد بها سعة اشدقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه
لما اصابها من شدة الحروب (تعدي) تسرع (بى الى صارخ الوغى) اى المستغيث
فى الوغى وهو الحرب (بمستليم) اى لابس لامة وهى الدرع والبلاء لللابسة
والمصاحبة (مثل الفتيق) هو العمل المكرم عند اهله (المرحل) من ربح
البعير انقصه عن مكانه وارسله اى تعدوى ومعنى من نفسى لابس درع لكمال
استعدادى للحرب بالغ فى انقصه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعد آخر
لابس درع (ومنها) ما يكون بدخول فى المنزعة منه (نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها
معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرهم ومبالغة فى انصافها بالشدة
(ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله) اى قول قتادة بن مسلمة
الحظى (فلان بقيت لارحلت لغزوة تحوى) اى تجمع (الغنائم) الجملة صفة
غزوة وروى نحو الغنائم فالطرف منصوب بارحلت (او يموت) منصوب بان
مضرة كانه قال الا ان يموت (كريم) يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من
فى نفسه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى +
اما اعطيناك الكوز فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه (وقيل تقديره
او يموت معنى كريم) فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية (وفيه
نظر) اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرى التكلم نفسه
من ذاته ويجعلها مخاطبا لئلا ينافى الالتفات بالاعتدال فى قوله اقول لها
اذا جشأت وحاشت مكانك تحمى او تترحمى (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو
قوله ياخير من يركب المطى ولا يذرب كأسا بكف من بخلا) اى يشرب
الكأس بكف جواد قد انتزع من الممدوح جوادا يسرب هو الكأس بكفه على
لر ينى الكناية لانه اذا نفي عنه السرب بكف البخيل فقد اثبت له السرب بكف
كريم ومعلوم انه يذرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم لدقته
فزمع ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد فى تنهى بل انما هو
كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه

ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله (ومنها مخاطبة
الانسان نفسه) وبيان التبريد انه يتزعج من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي
سبق لها الكلام ثم مخاطبه (كقوله) اى قول ابن الطيب (لاخبل عدك تهديها
ولا مال) فليسعد النطق ان لم تسعد الحال * واراد بالخال العنى فكانه انزع
من نفسه شخصا آخر مثله في قد الحيل والمال والخال ومثله قول الاعشى * ودع
هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا ابنا الرجل (ومنه) اى من المعنوى
المبالغة (المقبولة) لان الردودة لا تكون من الحسنات وفي هذا اشارة الى الرد
على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ماخرج مخرج الحق وبجاه على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه * على الجالس
ان كيسا وان حقا * وان اشعر بيت انت قائله * بيت يقال اذا انشدته صدقا *
وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعرا كذبه
وغير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك المبالغة على حسان في قوله لنا الجفائن
القر تلحن بالصحن * واسياقنا يقطرن من نجدة دما * حيث استعمل جمع
القلة اعنى الجفائن والاسياق وقد ذكر وقت الصحو وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسكن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغة منها
مقبولة ومنها مردودة فالصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تفسيرها ليتبين
المقبولة من الردودة ولذا لم يقل وهى بل قال (والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف جدا) مفعول بلوغه (مستحيلا او مستبعدا) وانما يدعى ذلك
(لتلاطن انه) اى ذلك الوصف (غير متشاء فيه) اى في الشدة او الضعف
وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين (وتختصر) المبالغة (في التبليغ
والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا ومادة فتبليغ كقوله) اى قول
امرء القيس يصف فرسالة بانه لا يعرق وان اكثر العدو (فعادى عداء) في الصحاح
العداء بالكسر الموالة بين الصديقين يصريح احدهما على اثر الاخر في طلق واحد
(بين نور و لجة) اراد بالنور الذكر من بقر الوحش وبالجعة الانثى منها (دراکا)
متا بعا (فلم يتضح بجماء فيغسل) مجزوم معطوف على يتضح اى لم يعرق فلم يفصل
ادعى ان هذا القرس ادرك نور او لجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا
ممكنا عقلا ومادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام
فيها * وتنعمة الكرامة حيث مالا) ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو
يرسل الكرامة والعطاء على ارضه وهذا ممكن عقلا منتهى مادة (وهما) اى التبليغ
والاغراق (مقولان والا) اى وان لم يكن ممكنا لعقلا ولاعادة لامتناع ان يكون
ممكنا مادة متمما عقلا (فقلو كقوله) اى قول ابى نواس (واخست اهل السرك

لعقائه (الضمير للشان) (تحاشك السلف التي لم تخلق) ادعى انه يخاف من
 الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا بمنع عقلا ومادة (والقبول منه) اى من
 الغلو (احتشاق منها ما ادخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو) لفظ (يكاد في يكاد
 زيتها يضيئ) ولولم تحسده نار) وعليه ثبت السقط * شجار كبا وافراسا وابلا *
 وزاد فكاد ان يشجوا الرحالا (ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التفضيل كقوله) اى
 قول ابي الطيب (عقدت سنا بكها عليها) الضمير ان الجياد اى عقدت سنا بك تلك
 الجياد فوق رؤسها (عبرا) اى عبرا (لو يتقى) تلك الحياد (عتقا) هو نوع
 من السير (عليه) اى على ذلك السير (لا مكننا) اى امكن العنق ادعى ان العنابر
 المرتفع من سناك الحبل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا
 يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا بمنع عقلا ومادة لكنه تمثيل حسن (وقد
 اجتمعا) اى ادخل ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التفضيل (في قوله)
 اى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل (يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى *
 وسدت باهد اى اليهن اجفاني) اى وقع في خيالي ان الشهب محكمة بالسامير
 لا تزول عن مكانها وان اجعان عيني قد سدت باهدا بها الى الشهب لطول
 سهرى في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقاطها وهذا امر بمنع عقلا ومادة لكنه
 تمثيل حسن ولقد يخيل مما يقرب به الى الصحة (ومنها ما اخرج مخرج الهزل
 والخلاعة كقوله اسكر بالاس ان عرمت على * الشراب غدا ان دامن العصب *
 ومنه) اى من المعنوى (المذهب الكلامي وهو ايراد حجة المطلوب على طريقة اهل
 الكلام) وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب (نحو لو كان فيهما
 آلهة الا الله لمسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض مائل لان المراد به
 خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا المروم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل
 بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه اراد
 بذلك ما يكون رهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل
 القيص بوجه ما الاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للمساد
 وانما هو من المشهورات الصادقة (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها
 الى نعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جصة بالشام فذكر النعمان من ذلك (حلعت
 علم اترك لفسك رية) وهى ما يرب الانسان ويقلقه واراد بها الشك (وليس
 وراء الله للمرء مطلب) اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف (لئن كنت
 قد بلغت عنى جسايب لمملك الواشى اعش) من غش ادا حان (واكذب) واللام
 في لئن كنت موثقة للقسم وفى ليلعت جواب القسم (ولكنى كنت امرأى جاسب
 من الارض فيه) اى في ذلك الجاسب واراد به الشام (مسترداد) اى موضع يتردد

فيا لطلب الرزق ومتبجح من راد الكلاء وارثاده (ومذهب ملوك) اى فى ذلك
 الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفضلك) اى
 يحصلون لى حكمها فى اموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كاتفضل انت (فى قوم
 اراك اصطنعتهم) واحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا) يعنى لا تلنى
 ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كالاتلوم قوما مدحوك وقد احسنت
 اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة
 على صورة التمثيل الذى يسميه القهاء قياسا ويمكن رده الى سورة قياس استثنائى
 بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايضا ذنبا لكن اللازم
 باطل فكذا المردود وبما ورد على صورة القياس الاقتضى فى قوله تعالى + وهو الذى
 يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه + اى الامادة اهن واسهل عليه من البدء وكل
 ما هو اهن فهو ادخل فى الامكان فالامادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية +
 فلما اقل قال لاحب الاقلين + اى القمر اقل وربى ليس باقل فاقهر ليس برى
 (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار
 لطيف غير حقيق) اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما
 فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا
 لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اماديه لدفع
 ضررهم وبهذا يظهر فساد ما ينوهم من ان هذا الوصف غير مقيد لان الاعتبار
 لا يكون الا غير حقيق ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب العقول يطلقون الاعتبارى
 على مقابل الحقيق ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقلى
 غير مطابقة للواقع (وهو اربعة اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة
 (اما نابتة قصد بيان علتها او غير نابتة اريد اباتتها والاولى اما ان لا يظهر لها
 فى العادة علة) وان كانت لا تخلو فى الواقع من علة (كقوله) اى قول ابى الطيب
 (لم يحك) اى لم يشابه (ناثلك) اى عطاك (الصحاب وانما حجت به) اى صارت
 محجومة بسبب ناثلك وتوقعه عليها (فصبيها الرخصاء) اى فالمصوب من الصحاب
 هو عرق الحمى فنزل المطر من الصحاب صفة نابتة له لا يظهر لها علة فى العادة
 وقد علله بانه عرق جاحا الحادثة بسبب عطاء الممدوح (او يظهر لها) اى تلك
 الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) ادلو كانت علتها هى المذكورة لكانت
 المذكورة علة حقيقة فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) اى قول ابى الطيب
 (ما به قتل اماديه ولكن تبقى اخلاف ما يرجوا الذباب فان قتل الاعداء) اى قتل
 الملوك اعداءهم انما يكون (فى العادة لدفع مضرتهم) حتى يصفوا لهم مملكته من
 مازعته (لالمذكورة) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبه ان يصدق رجاء

الراجين بشته على قتل اماديه لما علم انه لما غدا للحرب خدبت الذباب ترجو ان
يسمع عليها الرزق من قتلهم وهذا مبالغة في وصفه بالجلود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالجماعة على وجه تحصيلي اى تنهى في التجماعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
من الذباب وغيرها فاذا غدا للحرب رجعت الذباب ان ينالوا من لحوم اعدائه
ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس بمن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحق اى ليست
قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امه منهم
وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها
(اما ممكنة كقوله) اى قول سلم بن الوليد (يا واشيا حسنت فينا اسامته نجى حذارك)
اى حذارى اياك (انساني) اى انسان عني (من الفرق) فان استحسن اسامة الواشي
ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه (حيث لا يستحسن الناس اسامة الواشي وان
كان ممكنا) عقبه (اى عقب الشاعر استحسن اسامة الواشي) (بان حذاره) اى حذار
الشاعر (منه) اى من الواشي (نجى انسانيه) اى انسان عني الشاعر (من الفرق
في المدح) حيث ترك البكاء خوفا منه (او غير ممكنة) عطف على اما ممكنة
(كقوله) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجحه (لو لم
يكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق) من انتطق اى شد التعلق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطق الجوزاء نية الجوزاء خدمة الممدوح
صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان القهوم من الكلام
على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع التشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه ارد ان الانتطاق صفة
متممة الثبوت للجوزاء وقد اثبتا الشاعر وعلاها بنية خدمة الممدوح قد اخطأ
مرتين لان حديث نطق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ
المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
بمخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى *
لو كان فيهما آلهة الا الله لقد دنا بمعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء التشرط
فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اى
دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة
المذكورة قد يغمد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين
لان نبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بنبوته
بل الغرض ايساره فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب

الأول وإذا جعل الإطلاق دليلاً على كون البنية خدمة للممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلته لا يخلو من تكلف لأن الطاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا العلم به (والحق به) اى بحسن التعليل (مابقى على الشك) وتكونه مبنياً على الشك لم يحصل من حسن التعليل لان فيه ادماء واصرار والشك يابيه (كقوله) اى قول اى تمام (كان السحاب المر) جمع الاخر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (حين تحتها حبيبا ثاقراً) اراد ترقاه بالهجرة فحفظها اى ما تسكن (لهن مدامع) والضمير فى تحتها لرى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربي شعت ربح الصا نفسيها الى المرن حتى جادها وهو ما معنى ساقط الريح المرن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والها مع السائل فقد علل على سبيل الشك زول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الريا فهي تبكى عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب « ملان طال عليهما الامد ، درسا فلاحلم ولا نفسد » ليسا البلا فكانوا وجد ، ابعد الاحبة مثل ما جدد » وقال بعض القاد فسر هذا البيت قوم قالوا اراد حبيبا نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملازمة لمطلع القصيدة وهو قوله « الا ان صدرى من عزائى بلاقع » عشية شاقنتى الديار البلاقع » وفى بعض النسخ من الدبوان هذا البيت قل قوله كان السحاب المر وعلى هذا الضمير فى تحتها لديار البلاقع وكان نفس اى تمام هو الحبيب الذى قدّمته السحاب فى تلك الديار (ومه) اى من المعسوى (التريع وهو ان يبت لتعلق امر حكم بعد ابنته) اى اسات دلائل الحكم (لتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتريع والتعيب وهو احتراز من نحو قولنا علام رد راكب واياه راحل (كقوله) اى قول النكبيت من قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم لسقام الجهل ساقية كما دماؤكم تشقى من الكلب) الكلب يفتح اللام تسه جنون يحد للانس من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب يأكل لحوم السام فىأخذه من ذلك شبه جنون لا بعض اقسامه الاكل ولادواه له اتبع من شرب دم ملك يعنى اثم ارباب العقول الراحمة وملوك واشراف وفى طريقته قول الحماسى بناء مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشعاء قد فرع على وصفهم بشعاء احلامهم لسقام الجهل وصعهم بشعاء دماؤهم من داء الكلب (ومه) اى من المعسوى (تأكيد المدح بما يشبه الدم) الطر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والاقد يكون ذلك فى غير المدح والدم ويكون من محسات الكلام كقوله تعالى « ولا تكسوا ما كنح آناؤكم من النساء الا ما قد سلف » يعنى ان امكن لكم ان تكسوا ما قد سلف فاكسوا فلا يحمل لكم غيره وذلك غير ممكن والعرض البالغة فى تحريره وليس تأكيد البلى مما يشبه تعبيه (وهو ضرابان افضلهما ان يستنى من صفة دم ممية عن الثى صفة مدح) لذلك

الشيء (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله) أي قول
 الهاية الذي يأتي (ولا يصيب فيهم غير أن سيوفهم بن قلول) أي كسور في حادها
 والواحد قل (من قرأح الكتابيب) أي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منتجة
 قد استثنى منها صفة مدح هو أن سيوفهم ذوات قلول (أي أن كان قلول السيف
 عيباً فأنبت شيئاً منه) أي من العيب (على تقدير كونه منه) أي كون قلول
 السيف من العيب وهذا زيادة توضيح المقصود وتصریح به والافهوه فهم من
 بانه على الشرط المذكور (وهو) أي هذا التقدير وهو كون القلول من العيب
 محال لانه كناية من كمال الشجاعة (فهو) أي أثبت شيئاً من العيب (في المعنى
 تطبيقاً بالحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (فالتأكيد
 فيه) أي تأكيد المدح ونفى صفة الذم في هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى
 الشيء بنية) لانه قد علمت تقيض المطلوب وهو إثبات شيئاً من العيب بالحال والمعلق
 بالحال محال لعدم العيب ثابت (و) من جهة (أن الأصل في مطلق الاستثناء) هو
 (الاتصال) أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
 عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى إخراجاً له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك
 لان الاستثناء المقطع مجاز على ماقرر في اصول الفقه وإذا كان الأصل في الاستثناء
 الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها) وهو المستثنى (يوهم إخراج شيء)
 وهو المستثنى (بما قبلها) أي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يقع في وهم
 السامع وطنه أن فرض المتكلم أن يخرج شيئاً من أفراد ما فاه من النفي ويريد إثباته
 حتى يحصل فيهم شيئاً من العيب يقال توهمت الشيء أي ظننته وأوهمته غيري
 (فأدأولها) أي الاداة (صفة مدح) وتحويل الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع
 (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يحد فيه صفة ذم حتى
 ينبت ما يضطر إلى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلاصة وتأخذ للقلوب (و)
 الضرب (الباقي) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشيء صفة مدح
 ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة
 الاستثناء (يلها صفة مدح أخرى) أي لذلك الشيء (محوماً أقصع العرب
 بيداني من قريس) ويد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) أي
 في هذا الضرب ايضاً (أن يكون مقطوعاً) كما أن الاستثناء في الضرب الأول مقطوع
 لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينسب في قوله أن الأصل في مطلق
 الاستثناء هو الاتصال فليأمل (لكه) أي الاستثناء المقطع في هذا الضرب
 (لم يقدر متصلاً) كما في الضرب الأول بل يبق على حاله من الانقطاع لانه ليس
 في هذا الضرب صفة ذم مفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وإذا لم يقدر

الاستثناء في هذا الضرب متصلا (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني) من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر ادائه قبل ذكر المستثنى بوجه اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا
ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يتأني فيه التأكيد من الوجه
الاول اعني دعوى الشيء بینه لانه مبني على التعليق بالحال المبني على تقدير
الاستثناء متصلا (ولهذا) اي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه
الثاني فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما
قوله تعالى * لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب
الثاني بان لا يقدر ذلك ويحصل الاستثناء من اصله منقطعاً ويحتمل وجها آخر وهو
ان يحصل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدماء بالسلامة واهل الجنة اغنياء
عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من قائمة الاكرام
فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا
ولا تأنيما الا قسلا سلا سلا ما يمكن جله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه
الذم كما مر ولا يمكن جله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان
قولهم سلا سلا وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأنيم
وهو النسبة الى الانتم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء
المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت
ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل (ومنه) اي من تأكيد المدح بما يشبه
الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفرقا ويكون العامل بما فيه معنى
الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح (نحو ومانتم منا الا ان آمنابايات ربنا) اي وما
تعييب منا الاصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله يقال نعم منه
وانتم اذا طابه وكرهه وعليه قوله تعالى * قل يا اهل الكتاب هل تتقون منا الا
ان امنابالله وما نزل النينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النبي وهو
كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ
لكن (في هذا الباب) اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء) في افادة المراد
(كافي قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الحمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخر اسوى انه الضرعام لكنه الويل) فالاولان استثناء
مثل قوله يمداني من قربى وقونه لكنه الويل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد
هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والافيه بمعنى لكن (ومنه) اي من
المعنوي (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة

المدح تنفية من الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها) أى دخول صفة الذم في صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسمى إلى من أحسن إليه وثانيهما أن ثبت للشيء صفة ذم وإسقط بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى له كقوله فلان فاسق إلا أنه جاهل) فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (تحقيقهما على قياس مأمور) ويأتى منه الضرب الآخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الاجتهاد والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) أى من المعنوى (الاستبصار وهو المدح يسمى على وجه يستتب المدح بتى آخر كقوله) أى قول أبى الطيب (نهيت من الاعمار مالو حويته) أى جمعته (لنهئت الدنيا بآل كحالد مدحه بالنسبة في التجمعة) إذ كثر قتله بحب لو ورث أعمارهم خلل في الدنيا (على وجه استتب مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) حيث جعل الدنيا تنهى بخلوته ولا معنى لتهنية أحد يسمى لأفائدة له فيه قال علي بن عيسى الربيعي (وفيه) أى في البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (أنه نهى الأعمار دون الأموال) وهذا مما يفتى عن حلو الهمة (و) الثاني (أنه لم يكن ظلما في قتلهم) أى قتل مقتوليه لأنه لم يقصد بذلك الإصلاح الدنيا وأهلها وذلك لأن تهنية الدنيا انما هي تهنية لاهلها ولو كان ظلما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوته (وسنه) أى من المعنوى (الادماج) يقال ادع النسي في اللوب اد الف فيه (وهو ان يضمن كلام سبى لمعنى) مدحا كان أو غيره معنى (آخر) منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصحاحه ولا يكون في الكلام اسعار بأنه مسوق لاجله فن قال في قول الشاعر ٢ أبى دهرنا اسعافا في نفوسنا ١ واسعفنا فبين نحب وبكرم ٣ قللت له نعباك فيهم اتمها ٤ ودع امرنا ان المهم المقدم ٥ انه ادع شكوى الزمان في التهنية قد سهى لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحجة ولو جعل التهنية مدحجة لكان اقرب (فهو اعم من الاستبصار) لسموله المدح وغيره واختصاص الاستبصار بالمدح (كقوله) أى قول أبى الطيب (أقلب فيه) أى ذلك الليل (أجفاني كآني اعدبها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) يعنى لكثرة تغايبي لأجفاني في ذلك الليل كآني اعدبها على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت أبى الطيب أو أكثر كما في قول ابن نباتة ١ ولا بدلى من جهله في وصاله ٢ من يخل أودع الحكم عدده ٣ فانه ادع في العزل العجز بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستعظام من وجود خليل صالح لان يودعه حله وضمن العجز بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان

بحيث اخرج الاستعظام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح
 لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يصرم على مفارقة حمله ايدا لكنه لما كان مراد
 الوصول هذا المحبوب الموقوف على الجهل الملقى للحلم حرم على انه ان وجد من
 من يصلح لان يودعه حمله اودعه اياه فان الودائع تستمر آخر الامر (ومنه) اى
 من المعنوى (التوجيه) ويسمى بمحمل الضدين (وهو ابراه الكلام محتملا لوجهين
 محتملين كقول من قال لاهور) يسمى عمر احاطلى عمرو قبا (ليت عينيه سواء)
 فانه يحتمل بمعنى ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وبمعنى خيرا وبالعكس
 فيكون ذما قال (السكاكى ومنه) اى ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار)
 وهو احتمالها للوجهين المخالفين وتعارفه باعتسار آخر وهو انه يجب في التوجيه
 استواء الاحتمالين وفي المشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال
 السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قليل التورية والابهام (ومنه) اى من
 المعنوى (الهرل الذى يراده الجدل كقوله) اذا ما نهي اناك معاخرا قل عد
 عن دا كيف اكلت للضب * ومنه) اى من المعنوى (تجاهل العارف وهو كاستماء
 السكاكى سوق العلوم مساق غيره لكثرة) وقال لاحب تسميته بالتجاهل لوروده
 في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية ايا سجر الخابور) هو من واصل
 ديار بكر (ما لك مورقا) من اوراق الشجر اى صار ذا ورق (كالك لم تجرع على
 ابن طريف) فهم تعلم ان الشجر لم تجرع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
 لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد
 يستعمل في مقام الشك في الحكم (والمبالغة) اى وكالمبالغة (في المدح كقوله) اى
 قول البصري (المع برق سرى ام صوء مصباح * ام ابتسامتها بالمظفر الصاخي) اى
 الطاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وصوء المصباح (او)
 المبالغة (في الذم في قوله) اى قول زهير وما ادرى وسوف احال ادرى (اقوم آل
 حصن ام نساء) فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة (والبدلة) اى والتحقير
 والداهش (في الحب في قوله) اى قول الحسين بن عبدالله (تالله يا طيبات العاقل)
 هو المستوى من الارض (قلن لسا ليلاي مكن ام ليلي من البسر) في اضافة
 ليلي الى نفسه اولا والتصریح باسمها الطاهر نايا تلدد ومن هذا القبيل خطاب
 الاطلال والرسوم والمنازل والاستعظام عنها كقوله * منزلتي حى سلام عليكما
 هل الا زمن اللاتي مصين رواجع * وهل يرجع التسليم اويكشف العمى * تلب
 الاماني والديار البلاع * والتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار * هل ندلكم
 على رجل ينشك ادا مرقة كل مرق انكم لبي خلق جديد * يعنون محمدا عليه
 افضل التسلييات والصلوات كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل

ثم هو عندهم اظهر من التمس وكالتعريض في قوله تعالى وانما اياكم لعلى هدى
او في صلال مين وكثير ذلك من الاعتبارات (ومنه) اى من المعنوى (القول
بالموجب وهو ضربان احدهما ان يجمع صفة في كلام الغير كناية عن شئ انبت له)
اى لذلك الشئ حكم (فتثبتها لغيره) اى فتثبت انبت في كلامك تلك الصفة لغير
ذلك الشئ (من غير تعرض لثبوت له او نفيه عنه) اى من غير ان يتعرض لثبوت
ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير (بحو يقولون لئى رجعتنا الى
المدينة ليخرجن الاخر منها الادل ولله العزة ورسوله والمؤمنين) فالأمر صفة
وقعت في كلام المناقب كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا
لغيرهم المكنى عنهم بالأمر الاخراج فثبت الله تعالى باراد عليهم صفة العزة لغير
فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى
هو الاخراج للموصوفين بالعمة اعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لغيره عنهم
(والساقى حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) اى حال
كون خلاف مراده من المساقى التى يحتملها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق
بالحل اى يحتمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت
قلت اذ اثبت مرارا قال قلت كاهلى بالايادى) فلفظ قلت وقع في كلام الغير
بمعنى جعلت المؤنة وثقلت بالاثيان مرة بعد اخرى وقد جعله على تقيل مائقة
بالايادى والمى وبعده قلت طولت قال لايل تطولت واربمت قال حبل
ودادى اى طولت الأقامة والاثيان واربمت اى املت وارم ايضا احكم والتطول
الانعام فتولاه اربت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر * واخوان حسبتهم
دروما * فكانوها ولكن للامادى * وختلهم سهاما صائيات * فكانوها ولكن
في فؤادى * وقالوا قد صغت ما قلوب * وقد صدقوا ولكن عن ودادى *
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على
معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في طه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى
(ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو ان يأتى باسماء الممدوح او غيره و) اسماء
آنامه (على ترتيب الولادة من غير تكلف) في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء
في تحديرها كالماء الجارى في اطراده وسهولة انسجامه (كقوله * ان يقتلوك قد
دلت عروسهم * بتينة ان الحارث س شهاب) يقال بل الله عرشهم اى هدم
ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عرهم وتضعصت حالتهم قد بل عرشهم اى ان
تصعصعوا قتلوا وصاروا يبرحون به قد اربت عرهم وهدمت اساس مجدهم بقتل
رئيسهم عتية اس الحارث ومه قوله عليه السلام الكريم اس الكريم اس الكريم
ابن الكريم يوسف اس يعقوب س اسحق س اراهيم هذا تمام الكلام في الضرب

المعنوي (واما الضرب) (اللفظي) من الوجوه الخمسة الكلام فانه
 في الكتاب سبعة (منه الجنس بين الثنتين وهو تشابههما في اللفظ) اي في الضرب
 فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب
 وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يعمى
 تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام (والتام منه ان يتغنا) اي اللفظان
 (في انواع الحروف) فكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع آخر من انواع
 الحروف وهذا يخرج نحو مروح وريح (وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق
 والمساق) (و) (في هيأتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد بضع احدهما وضم الآخر
 فان هيئة الكلمة هي كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكانتها فمضو
 ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول
 (و) (في ترتيبها) اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه وبه يخرج نحو
 القمع والخمف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الالف مع ان صورته
 صورته الامادة (فان كانا) اي اللفظان المتجانين في جميع ما ذكر (من نوع واحد)
 من انواع الكلمة (كاسمين) او فعلان او حرفين (سمى متجانسا) لان المماثلة هو
 الاتحاد في النوع م الاسماء اما متجانين في الاعداد او الجمعية بان يكونا مفردين
 (نحو يوم تقوم الساعة) اي القيمة (يقسم المجرمون ما لساوا غير ساعة)
 من ساعات الايام او جميع نحو قول الشاعر
 امره قتال الاول جمع اجل بالكرم وهو القطيع من بقر الوحش والباقي جمع
 اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري
 وقت بالعهد دمه ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والباقي
 جمع دمه وهي النثر القليلة الماء وفلان طويل اتحاد وطلاع الجهاد الاول مفرد
 والباقي جمع مجد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) اي اللفظان المتجانين فيما
 ذكر (من نوعين) اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف (يسمى مستوفين)
 ولهم والفعال (كقوله) اي قول اي تمام (مامات من كرم الزمان فانه يحكى لدى
 يحكى من عند الله) لانه كرم يحكى الكرم ويحدده (وايضا) تقسيم آخر للتام وهو
 (ان كان احد لفظيه) اي لفظي تجنيس التام (مركبا والآخر مفردا يسمى
 جناس التركيب) وبعد ان يكون لتجنيس جناس التركيب (فان اتفقا) اي لفظا
 تجنيس الله احدهما مركب والآخر مفرد (في الخط خص) هذا النوع من
 جناس التركيب (باسم التشابه) لاتفاق لفظيه في الخط ايضا (كقوله) اي قول
 في القمع (اذا لم يكن ذادبة) اي صاحب هبة (فدعه قدوته داهية) اي
 غير امينة - قول ابي العلاء (مطايا مطايا وجدك مازل مازل منها ليس

حتى يتلحق * فصل في التبيين أو بالحرف لعدم وطائيا مفادى (والا) أى وان لم
 ينطق الفظان اللذان احدهما حرى والآخر مركب في الخط (شخص) أى شخص
 هذا النوع من جناس فصل في التبيين (بسم المروق) لافتراق القطعين في الخط (كقوله)
 أى إلى الفتح (تلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا * ما الذى ضم مبدى الجام لوجامنا)
 أى جامنا بالجمل فان قلت يدخل في قوله والآخر بسم المروق ما يكون الاتفاق
 المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحرى ، ولاتله عن نكار ذبك وابك *
 يدع يضا هى الوبل حال مصابه * ومثل لعينيك الحمام ووقعة * وروعة ملقاء
 ومطم صابه * قالنى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصاره شجرة
 مرة والصاب الاول بالفتح فعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متعقن في
 الحذف فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المروق ان لا يكون المركب مركبا
 من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض
 كلمة يسمى الجنين مرفوا والا فهو متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح
 في عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللعنان متعقن في انواع الحروف واعدادها
 وهياتها وترتيبها وان لم يكونا متعقن في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق
 في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هياتها
 او في ترتيبها لاسما لو اختلفا في اثن من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع
 والعدد مثلا او في الهيئة او العدد لم يعد ذلك من باب الجنين لعد التشابه
 بينهما فلهدا حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال (وان اختلفا وهو عطف
 على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتسام منه ان تفقا او على مقدراى هذا ان اتفقا
 فيما ذكر (وان اختلفا) أى لفظا البجائسين (في هيات الحروف فقط) واتفقا
 في النوع والعدد والرتيب (سمى) البجيس (محرفا لا بحرف هيئة احد القطعين
 من هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جبة البرد)
 والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجبة فن البجيس اللاحق
 (ومحوه) أى نحو قولهم جبة البرد جبة البرد في كونه من البجيس المحرف وكون
 الاختلاف في الهيئة هبط قولهم (الجاهل اما معرط او معرط) لان الزاء في معرط وان
 كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون معرط ومعرط مختلفين في عدد
 الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة تحرف واحد
 عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كية والى هذا اشار
 بقوله (والحرف المشدد) في هذا الباب (في حكم المحفف) فعلى هذا الزاء من معرط
 حرف مكسور كالأء في معرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان القاء من
 الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير

قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون (كقولهم
 البدعة شرك الشرك) فان البشيين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والزم
 من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا في اعدادهما) اى وان اختلف
 لفظ المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث
 اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب (سمى) الجنس (ناقصا)
 لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او
 اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار
 بقوله (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (في الاول مثل والتفت الساق
 بالساق الى ربك يومئذ الساق اوفى الوسط نحو جدى جهدى اوفى الآخر كقوله)
 اى قول ابى تمام (يمدون من ايد عواصم) تمام تقصول باسياف قواض
 قواضب من فى من ايد سفة محذوف اى يمدون سواعد من ايد اوزانه على مذهب
 الاخفش او التميمي منها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول
 يمدون وعواصم جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه
 وجاء وقواض جمع قضية من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضب من قضبه
 قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايدى ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات
 على الافراس يسوف حاككة بالقتل طامعة (وربما سمي) هذا القسم الذى يكون زيادة
 الحرف فى الآخر (مطلقا) ووجه حسه انه يروم قبل ورود آخر الكلمة كاليم من
 عواصم انها هى الكلمة التى مضت اتى بها تأكيد الاولى حتى اذا تمكن آخره فى
 نفسك ووعا سمعت انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس
 منها (واما باكثر) عنف على قوله اما يعرف ولم يذكر منه الاقسما واحدا وهو
 ما يكون الزيادة فى الآخر (كقولها) اى قول الحنفاء (ان البكاء هو الشفاء من الجوى)
 اى حرفة التلب (بين الجوانح وربما سمي) هذا الذى يكون اكثر من حرف (مذيلا
 وان اختلا فى انواعها) اى ان اختلف لفظ المتجانسين فى انواع الحروف (فيشترط
 ان لا يقع) الاختلاف (ياكر حرف) واحد والى بعد بينهما التشابه فيجرى ان
 المتجانس فى انواع الحروف كلعلى نصر ونكل ولعضى ضرب وفرق ولعطى
 ضرب وسلب (م الحرفان) المئذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين)
 فى المخرج (سمى) هذا الجنس (مصارعا وحر) نامة انواع لان الحرف الاجنبى
 (امامى) اول نحو بينى وبين كنى ليل داسم والحريق طس اوفى الوسط نحو وهم
 ينهوسه ويأون عنه اوفى الآخر نحو الخيل معقود بواذ بها الخير ولا يخفى ما بين
 الدال والطاء وما بين له والهمزة وما بين اللام وانراء من تقارب المخرج (والا)
 اى وان لم يمس الحرفان متقاربين (سمى) نحا وهو ايضا امامى الاول نحو ويل لكل

الهمزة لزمة) الهمز الكسر والرز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض
الناس والطنع فيها وبناء فعلة يدل على الاحتياط لايقال ضحكة ولعنة الا للكثر
التعود (او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم
تفرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشديد وانه جلب الخير لشديد *
لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويين نظرا (او في الاخر نحو فاذا جاءهم امر من
الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبهما) اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب
الحروف بان يتعاقبا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف
ما هو مؤخر في اللفظ الاخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القلب) وهو ضربان لانه
ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذي قبله نائيا وهكذا على
الترتيب يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض واليها اشار بقوله (نحو حسامة
فتح لاوليائه حنت لاعدائه) قال الاخنف حسامك فيه للاجباب فتح ورحك منه
للاعداء حنت وبسمى قلب كل (ونحو اللهم استر عورتنا وآمن رواتنا ويسمى قلب
بعض واذا وقع احدهما) اي احد المتجانسين تجنيس القلب (في اول البيت و)
المتجانسين (الاخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حيث (مقلوبا مجحفا) لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله * لاح انوار الهدى من كفة في كل حال (واذا ولي احد
المتجانسين) سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره باسم الطاهر دون المضمير
المتجانسين (الاخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا ونحو وجئتك من سبأ
بنبا يقين) ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم البيذ بغير النغم وبغير
الدسم سم ومنل عواصم وعواصم وقواض قوادب وكقولك حسامك للاولياء وللاعداء
فتح وحنت وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى * والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه
السلام * عليكم بالابكار فانهم اشد حبا واقل خبا * وكقولهم غرك غرك فصار
قصار ذلك ذلك فاختش فاحسن فعلك فعلك تهذا وقديعد في هذا النوع ما لم ينظر
فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود وفي السنتنصرية
جنة المني تضربه حده وقيل لفاضل استنصح نقية ايش تصحيفه فقال اتيت
بتصحيفه (ويلحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق
الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والا تفاق في اصل المعنى (نحو قائم وجهك
لدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والساني ان يجمعهما) اي اللفظين
(المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين
جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
(نحو قال اتى لعمركم من القالين) فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله

إلى الأرض التي تسمى بالثوباء الدنيا وبها يرقى أن ليس في الدنيا
 الاشتقاق الكثير وذلك لأن الاشتقاق الكثير هو الاتصال في الحروف
 الأسنولة من غير رطبة الترتيب مثل الثمر والرق والرق ونحو ذلك والأرض
 مع أن لا يتبين ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن أنواع التجميع تجميع الإشارة
 وهو أن لا يظهر التجميع في اللفظ بل بالإشارة كقوله * حلفت لحيه موسى بأعمه *
 ويجهون إذا ما قلبا (ومنه) أي من الغنى (رد الفخر على الصدر وهو في النثر
 أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أي المتقين في اللفظ والمعنى (أو المتحاسبين) أي
 المتشاكسين في اللفظ دون المعنى (أو المتقين بهما) أي بالمتحاسبين والمراد بهما العطاء
 اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها
 (و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام أحدها أن يكون
 اللفظان مكررين (نحو وتغشى الناس والله أحق أن تغشاه و) الثاني أن يكونا
 متحاسبين (نحو سائل القيم يرجع ودمعه سائل) الأول من السؤال والثاني
 من السيلان (و) الثالث أن يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو استعروا ركنكم أنه كان
 عمارا و) الرابع أن يجمعهما شبه الاشتقاق (نحو قال أي لعلكم من القابل و)
 هو (في السطر أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو المتحاسبين أو المتقين
 بهما (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الأول أو خشوه أو آخره
 أو صدر المصراع الثاني) واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو أن يكون اللفظ
 الآخر في خشو المصراع الثاني نحو في علمه وحمله ورهده وعهده مشتبه مسير
 ورأى المصنف تركه أولى إذ لا معنى فيه رد الفخر على الصدر إذ لا صدر له خسر
 المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الأول فالعبر عنه أربعة وهو أن يقع اللفظ
 الآخر في صدر المصراع الأول أو خشوه أو مجرؤه أو صدر المصراع الثاني وعلى كل
 تقدير فالعطاء أما مكررا أو متحاسبان أو متقين بهما نصيرا أي عسر حاصلة من
 ضرب أربعة في ثلثة واعتبار أن المتقين قسما لانه أما أن يجمعهما الاشتقاق
 أو شبه الاشتقاق نصير الأقسام ستة عسر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة لكن
 المصنف لم يورد من شبه اشتقاق الامتلا واحدا أما لعدم الطفر بالامثلة اللمة
 الدقيقة وأما اكتفاء بامثلة اشتقاق فهذا الاعتبار أورد ثلثة عسر مالا أما ما يكون
 اللفظان مكررين أي يكون أحد اللفظين في آخر البيت والألفظ الآخر في صدر المصراع
 الأول (كقوله سريع إلى أس الم يلطم وجهه * وليس إلى داعي البدى سريع)
 وما يكون اللفظ الآخر في خشو المصراع الأول مثل (قوله) أي صمته من عبد الله
 القشيري (تمتع من شيم عرار محمد - فابعد العشي من عرار) هي وردة ناعمة
 صغر - طيبة لرايحته - ووضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن رائدة وتمتع مقول

القول في قوله * أقول لصاحبي والعيس نهوى * ما بين النبتة والضمير * يعني أبا جري
رفيق وأباه قصتنا وإرواحل تمرح بين هذين الموضعين وأقول في أثناء ذلك متلفها
استمع لنسيم همار بجذ قانا نعدمه إذا أمسينا نغزو حنا من أرض نجد ومناته
وما يكون اللط الآخر في آخر المصراع الأول مثل (قوله) أي قول أبي تمام
(ومن كان باليمن الكواصب) جمع كاصب وهي الجارية حين يبدو فيها للهود
(معرما) مولما (هارلت باليمن) يعني السروف (القواضب) القواطع (معرما)
وما يكون اللط الآخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله) وإن لم يكن الامعرج
ساعة * قليلا فاني نافع لقليلها) وقدا الما على الدار التي لو وجدت بها أهلها
ما كان وحشا مقيلها ، الامام البرول القليل والتعريح على السبي الإقامة عليه
وانصب معرج على أنه خير لم يكن واسمه ضمير الامام وقليل صفة مؤكدة لأن القلة
تعمم من اصافة التعريح الى الساعة ويحور ان يريد الاتعريحا قليلا في الساعة
يكون الصفة معدة وقليلها فاعل نافع او هو متدا نافع خيره والصغير في قليلها
للساعة أي قليل التعريح في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدت بها أهولة
ما ان موضعها سوحت حاليا لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها وإن لم يكن الما مكما
با الاربع ساعة فان قلدها سمى وسمى غليل وحدي وأما اذا كان اللط
تقاسس ايتم احد هما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل (قوله)
أي قول القاصي اذ رحاني (دعائي) أي اتركاني (من لأمكها ساعها) هو الجملة وقلة
ال (بدائي السوف قاصدا) من ادعاء وما يكون المحاسن الآخر في حشو
المصراع الاول مثل (قوله) أي قول الدالي (وادالال) جمع بلبل وهو الطائر
المروء (اصحت بلعنا ما باللال) جمع بلبل وهو الحرن (احسنه للال)
جمع بلبله بالصم وهو ارق يترس فيها لحر والاحتسا الدرب والمقصود بالتليل
هو اللال الثاني بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون الصف وما يكون المحاسن الآخر في آخر المصراع
الاول مثل (قوله) أي قول الحرري (شمره بايات المساق) أي القرآن قال
الحوهر الثاني من الرؤا ما كان أقل من المائتين ويسمى فائمة الكتاب مائة
لأبائنا في كل صلوة يسمى جميع القرآن مائة لاقتران آية الرحمة مائة العذاب
(وعتور ربات الداني) أي سمات اوتار الرامير التي صم طاق منها الى طاق
الراند مسمى مصلن النمر (و) ما يكرر المحاسن الآخر في صدر المصراع الثاني
مثل (قوله) أي قول القاصي اذ رحاني (املتهم سم تأملتهم فلاح) أي ظهر (لي)
(انايس فيهم دلاح) أي موروحة (و) أما اذا كان اللط ملحقين بالمحاسنين
فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل (قوله) أي

قول المتن (ضرائب ابدتها في الشهادة * فلسنا نرى لها ظهرا ولا خفيا)
 فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والنجاسة التي ضربت للرجل فطبع الرجل
 عليها والضريبة المثل واصله المثل في ضرب القداح فصار راجعا الى اصل واحد
 في الاشتقاق وما يكون الملقب الآخر في حشو المصراع الاول مثل (قوله) اي قول
 امرئ القيس (اذا لم ألقن عليه لسانه * فليس علي شيء سواء بخران) اي
 اذا لم يخبرن المرأ لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخبرنه على
 ضيره ولا يحفظ مما اضطره فيه فيخبرن وخران مما جمعها الاشتقاق (قوله) اي قول
 ابي العلاء (لو اختصرتم من الاحسان رزقكم والعذب) من الماء (يعبر للافراط
 في الحظر) اي البرودة يعنى ان تعذب عنكم لكثرة اعانكم على وهذا ايضا مال
 لما وقع احد المتقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من
 القسم الثاني من الالحاق اعني ما جمعها شبه الاشتقاق (و) (ما يكون الملقب
 الآخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله) قدح الوعيد ما وعيدك مساري * اطمس
 احصه الداب يصير) صابر ويصير مما جمعها الاشتقاق (و) (ما يكون الملقب
 الآخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله) اي قول ابي تمام من مربة محمد بن
 نهسل حين استشهد * بوى في الزى من كان يحبي به الوري * ويحمر صرف
 الدهر ماله العمر (وقد كانت البيض القواص) اي السيوف القواطع (في
 الوعى وائر) اي قواطع يحسن استعمالها اياها (وهي الآن من بعده نثر) جمع
 انثر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيهم والنثر مما جمعها الاشتقاق وكذا
 الوائر والنثر واما الامثلة الباقية التي اهملها المصنف حال ما يقع احد المتقين
 اللذين يجمعها شبه الاشتقاق في آخر البيت والملقب الآخر في صدر المصراع
 الاول قول الحريري ولاح يلحى الى حراء العسان الى ما هي مصقولة من لاج
 لاح * ذلول ماضى يلوح والآخر احم فاعل من لحاء ومسال ما وقع الملحق
 الآخر في آخر المصراع الاول قوله * وسططح تليص المعان ومطلع الى
 تخايف عاني فالاول من عني يعنى والساني من عايه وامنال ما وقع الملحق
 الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الريا مكابه را
 فاصحى الآن مواء في الري فالراء واوى من البروة والري ياقى (ومسه)
 اي من الاعطى (الصنع) وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاحيرة من العقرة
 باعتبار كونها موافقة للكلمة الاحيرة من العقرة الاخرى كما سمين وقد يطلق على
 توافقها والى هذا اشار بقوله (قيل هو تواطؤ العاصيتين من البر على حرف
 واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) اي الصنع (في التراكبية
 في الشعر) وفيه محب لار القافية هولاء في آخر البيت اما الكبد رأسها او الحرف

الأخير منها أو غير ذلك على تعيين المذهب ولا تعلق الخاصة على توافق الكلمتين
 من أواخر الآيات على سرف و احد وانما أراد السكاني بالإجماع حيث قال
 انما هي في النثر كالتوافق في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في أواخر العقر وهي
 التي يقال لها فواضل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالإجماع معنى
 المصدر كما اراده المصنف قوله وهو معنى قول السكاني معناه ان هذا مقصود
 كلام السكاني ومحصوله يعني كما ان التوافق هي الالفاظ المتوافقة في أواخر الآيات
 كذلك الإجماع هي الالفاظ المتوافقة في أواخر العقر وكما ان التسمية منه توافقها
 فكذا الصنع بمعنى المصدر ههنا توافقها (وهو) أي الجمع على بلدة اضرب
 (مطرف أن اختلافا) أي العاصلتان (في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا
 وقد خلطكم اطوارا) قالو قار والاطوار مختلفان وربا (والآ) أي وان لم تختلف
 العاصلتان في الوزن (ما كان مافي إحدى القرنيتين) . الالفاظ (أو) كان
 (اكتره) أي أكثر مافي إحدى القرنيتين (مثل ما قاله) أي يقابل مافي إحدى
 القرنيتين (من الأخرى في الوزن والتعدي) أي التوافق على حرف الآخر
 (فترصيع نحو فهو نطع الإجماع بجواهر لعمد ويقرع الاسماع زواجر وعطاء)
 بجمع مافي القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الأولى في الوزن والتعدي واما لعملة
 فهو فلا يبقا بلها تتي من القرينة السابعة ولو قيل بدل الاسماع الادان لكأن اكبر
 مافي السابعة مواظما لما يقابله من الأولى (والا خوار) أي وان لم يكن مافي إحدى
 القرنيتين ولا اكتره سل ما يقابله من الأخرى فهو الجمع المتواري وذلك
 بان يكون مافي إحدى القرنيتين أو اكتره وما يقابله من الأخرى مختلفان في الوزن
 والتعدي جميعا (نحو مها سر مرفوعة واكواب موصوعة) وفي الوزن فقط
 نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصا ، أو في التعدي فقط كقولنا حصل
 الباطق والصامت وهلك الحاسد والشامت أو لا كثر لكل كلمة من احد القرنيتين
 مقابل من الأخرى نحو : انا اعطيناك الكور فصل لربك وانحر قال ابن الأثير
 الصنع يصاح الى أربعة سرائط اختيار معردات الالفاظ واختار التأليف وكون
 اللفظ ناعما للمعنى لاعكسه وكون كل واحد من القرنتين دالة على معنى آخر والا
 لكأن تطويلا كقول الصافي لا تتركه الاعين لمخاطبة ولا شدة الابتن
 بالفاظها ، ولا تخلطه العصور بمرورها ، ولا نهزم الدهور بمرورها ، والصلوة
 على من لم يركعها الا اطمسه ومجاهد ولا رسما الا اراله وعطاء ، الأفرق بين
 مرور العصور وكرور الدهور ولا بين مرور الار وعطاء الرسم (قيل واحس
 الجمع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح ، صود وطل بمدود م) أي
 بعد ان لم يتساو قرائنها فالاحس (ما طالت قرينته السابعة نحو والجم اذا هوى

ماضل صاحبكم وماجوى او) قرينه (الثالثة نحو خذوه حملوه ثم ابطم صلوه
 ولا يحسن ان يلقى قرينه) اخرى (اقصر منها) قصيرا (كثيرا) قال اس الابد
 الصبح ثلثة اقسام الاول ان تكون العاصلتان متساويتين كقوله تعالى * فاما اليبم
 فلا تقهر واما المائل فلا تنهر ، والساق ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا
 يخرج من الاعتدال كثيرا والا كان مجما كقوله تعالى * وقالوا اتخذ الرحمن
 ولدا لقد حتم شيئا ادا * تكاد السموات يتعطرن منه وتنشق الارض وتخضر
 الحبال هذا ، فان الاول مماثل لعطاف والساق نسع وله في القرآن غير دليل
 ويستنى منه ما كان على ثلثة فقر فان الاولين يحسبان في عده واحدة ثم تأتى
 الثالثة بحسب تزيد عليهما طولا ويجوز ان يتبحر متساوية لهما كقوله تعالى ، واصحاب
 اليين ما اصحاب اليين في سدر محضود وطلع محضود وطل ممدود فهذه اللمة كل
 منها من لعطين ولوحملت الثالثة منها جس لعطاف اوستا كان حسا والمالب
 ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عدى عيب فاحسن لان السمع قد استوفى
 امده في الاول بطوله فاذا جاء الساق قصيرا بقي الانسان عند معناه كمن يريد
 الانتهاء الى غاية فيعبر دوها ثم الصبح اما قصير واما طويل والقصير هو احسن
 لقرب العواصل المشحوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا
 صبح بالعاط قابلية عسر مواطئه الصبح فيه واحسن القصير ما كان من لعطين ومنه
 ما يكون من لمة الى عشرة وما راد عليها فقر من الطويل ومنه ما يعرب من
 القصير بان يكون تأليه من احدى عشرة الى سبى عشرة واكره جس عمة
 لعطه كقوله تعالى ، واذا ادق الانسان مارجة لآيه فالاولى احدى عشرة
 والساية لمة عشرة (والاصح منية عن سكون الاعمار) اى او احر هو اصل
 القرائن لان العرص من اصح ان تراوح بين العواصل ولا يتم ذلك في كل صورة
 الا بالوقف والساء على السكون (كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب ما هو آت)
 فانه لو اعتد الحركة لغوات اصح من التمد من فاة مفتوح ومن آت مكسور
 من وهذا غير جائز في اقواى ولا وف بالعرض عنى تراوح العواصل واذا
 رايتهم يخرجون الكهم عن وصاهم الردواح فيعرفون انيك بالمدايا والاسايا
 اى بالدوات وهذا بطسام مراى اى امرانى واحد ماظم وما حرت اى
 حذب ما منح مع اى عدد ركة انجذاب البتة ماضل اى م * دل * ١٠٧٠
 في اقرب اصح) ر صبح في اى س * ر الجاء ردا (ل ر ل د ا ل)
 وهذا شعر اى اصح هـ نكها لا حيد مـ قصرا ١٠٧٠ الى اى الا ا
 اوتى اصح خير محضى ١٠٧١ - ر ر ل اى مـ (ومسا) اى مـ
 بـ مـ مـ (حى) مـ M

القليل واسمه في المساء (واورى به زندي) اي سارذ اورى وهذا عبارة عن
 الظفر المطلوب واما اورى بطم الهزة وكسر الزاء على انه مضارع مثلكم من
 اوريت الزند اخرجت ناره فخلط وتصف والضمائر فيه تعود الى نصر المذكور
 في البيت السابق وهو قوله « ساجد نصرا ماحيت وانى » لانه ان قد جعل
 نصر من الحمد (ومن الجمع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص
 بالذئ (ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت « جمعة مخالفة لآختها »
 اي السبعة التي في الشطر الآخر وقوله « جمعة ينبغي ان ينتصب على المصدر
 اي يجعل كل من شطرى البيت مسجوما « جمعة مخالفة للسبعة التي في الشطر الآخر
 لانه ان الفعول الاني لجعل لان الشطر ليس بجمع ويجوز ان يسمى كل قهرتين
 مسجعتين « جمعة تسمية لكل باسم جزئه قول الحريري « لما اقتعدت غارب الاضراب »
 وانا انى المتربة عن الاتراب « جمعة وقوله طوحت بي طوايح الزمن » الى صنعاء
 البين « جمعة اخرى (كقوله) اي قول اى تمام يمدح المتعصم بالله حين قبح
 عمورية (تدبير معصم بالله منتقم لله مرتعب في الله) اي راغب فيما يقربه من رضوانه
 (مرتعب) اي منتظر واه او خائف عقابه فالشطر الاول « جمعة مبنية على الميم
 والاني على الباء وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله « لم يرم قوما
 ولم يهد الى بلد » الاتقدمه جيش من الرعب « ومن الجمع على القول بجر يانه
 في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
 هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابي الاثير
 التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم
 معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس « اظلم مهلا بعد هذا التذلل »
 واز كنت قد ازمنت « جري فاجلى » الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني
 فاذا جاء مرتبطابه كقوله ايضا « قنابك من ذكرى حبيب ومزل » بسقط
 الاولى بن الدخول فقول الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
 « ما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان *
 خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالاني ويسمى التصريع
 ناقص كقول ابي الطيب « معاني الشعب طيبا في المغاني » بمنزلة الربع من الزمان *
 الخامسة ان يكون التصريع بلعطة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر
 وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص *
 فكل ذى غصة يرب - وغائب الموت لا يؤب - وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى
 لكثرة مجازا كقول ابي تمام « فتى كان شربا للعناء ومرثعا » فاصبح للهدية البيض
 مرثعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة باقى ذكرها في اول

الثاني لا ينحى التطبيق كقولهم اسرى القيس * الا بالاول المشعور ان
 يصح وما الاصح منك بمثل * لان الاول يتعلق بالفتح وهذه هيبت السائر
 ان يكون التصريح في البيت محالاً لقافيه ويسمى التصريح المشعور كقول ابي
 نواس * اقلني قد ندمت من الذوب * و بالاقترار حدثت من الجعود * مصرع بالياء
 ثم قاء بالذال اشئ كلامه ولا يخفى ان السابعة طارئة مما نحن فيه (ومه) اى
 من المعطى (الموازنة وهى تساوى العاصلتين) اى الكلمتين الاخيرتين من العربيين
 او من المصرعين في الوزن (دون التقية نحو وعارق مصعوفة وزر اى مشوبة)
 فلفظا مصعوفة ومسونة متساويان في الوزن لافى التقية لان الاول على العاء والثاني
 على الهاء اد لاهرة تاء الألب على ماى في علم القوافى ومثل قوله هو السمس
 قدرا والملوك كواكب * هو الصرجودا والكرام حداول * والطاهر من قوله
 دون التقية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى العاصلتان في التقية السة وحيث
 يكون فيها وبين السمع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوى في الوزن
 ولا يشترط التساوى في التقية وحيث يكون بينهما وبين السمع عموم وخصوص
 من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق المواره
 بدون السمع في مثل وعارق مصعوفة ووراني مسوبة وبالعكس في مثل ما لأم
 لا ترحوون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما مادكره اس الايرى في المثل السائر من
 ان الموازنة هى تساوى فواصل البر وصدور البيت وعجزة في الوزن لافى الحرف
 ايضا كما في السمع وكل جمع مواراة وليس كل مواراة سمعا على اى يستقر
 في السمع تساوى العاصلتين في الوزن ولا يستقر في الموازنة تساويهما في الحرف
 الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فان كان) اى ثم اذا تساوى العاصلتان في الوزن
 دون التقية فان كان (ماى احدى القرينتين) من الالفاظ (او اكثر) اى اكر
 ماى احدى القرينتين (من ما يقاله) من الالفاظ (من) القرية (الاخرى في الوزن)
 سواء كان ماله في التقية او لم يكن (حص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة)
 فهمى من الموازنة عبرة التزصيع من السمع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة
 المعصرة بما فسر به المماثلة بما يختص بالسعر او رد لها مثلا من البر ومالا من الشعر
 تنبها على انها تجري في البر والطيم جريا ولا يختص بالطيم على ما هو مذهب البعض
 وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالبر لما سبق الى الوهم من قوله هى تساوى
 العاصلتين فقل (نحو وآتيهما الكتاب المتبين وهديهما الصراط المستقيم
 وقوله) اى قول ابي تمام (مما الوحش) اى بقر الوحش (الا ان هاتان اودس
 اى هذه اسما تأس لك ويحدثك ومما الوحش بواهر (فما الخط الا ان تلب)
 اى (دوان) والسبا واحر لادول فيها الطاهران الآية والبيت بما يكون اكر

شاقى أحدى القريئين مثل ما يشاء من الأخرى لأجيبهم ألا يصحق بمثل القولين
 في اتيناهما وهدينا هما وكذا في هاتما وثلاث ومثال الجميع قول البصري * فاجم
 لمسلم يحد فيك مطمعا * واقدم لما لم يحد عنك مهريا (ومنه) اى من الغنى
 (القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابدأت من حرفه الاخير الى
 الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هنا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد
 يكون في النثرا في النظم قد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر
 كقوله ارا ما الاله هلالا انارا * وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت
 قلبا لمجموعه (كقوله) اى قول القاضي الاربائى (مودته تدوم لكل هول *
 وهل كل مودته تدوم) واما في النثر فاستار اليه بقوله (وفى التنزيل كل في ملك
 وربك فكبر) والحرف المشدد في هذا الباب في حكم الخفف لان العتبه هو الحروف
 المكتوبة (ومنه) اى من القفى (التسريع) وبمعنى التوشيح وذا القافيتين ايضا
 (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) اى من
 القافيتين وكان ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه
 يجب في التسريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقت لانهم فسروه بان
 بنى الشاعر ايات القصيدة ذات القافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
 فعلى اى القافيتين وقت كان سعا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مسعر بذلك
 فليتأمل (كقوله) اى قول الحريرى (يا حاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية)
 الحسية (ايها شرك الردى) اى حباله الهلاك وقرارة الاكدار) اى مقر
 الكدورات * دار متى ما اصحكت في يومها * ابكت غدا بعد الهما من دار *
 عاراتها لا تقضى واسيرها لا يمتدى بعلايل الاخطار * وكذا سائر الايات
 فهذه الايات كلها من الكامل الا انها على القافية النائية من ضربه الباقى وعلى
 القافية الاولى من ضربه الباقى من القافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول
 ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن وبرى عنه ايضا ان المتحرك الذى
 قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا حاطب الدنيا من حركة
 الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كاردى والقافية النائية من قصة
 الدال من الاكدار الى الآخر او لطة دارمنه وهما اقوال اخر من كورة في علم القوافى
 ولو قال هو ساء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليسمى نحو قول الحريرى *
 حودى على المستهتر الصب الجوى * وتعلبنى بوصاله وترجى * ذا السلى المتكر
 القلب السحى * اكشف عن حاله لا تطلبى * فان قيل ادا وجد البناء على اكثر من قافيتين
 فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الطاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين ان يكون
 مبينا عليهما فقط (ومنه) اى من الاعطى (لزم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين

والتشديد والاهانت ايضا (وهو ان يحمي قبل حرف الروى) وهو الحرف الذي يحمي
 عليه القصيدة وتسب اليه فقال قصيدة لامية اونونية ومثلا يحمي بذلك لانه يجمع
 بين الايات من رويت رويث الحبل اذا ثلثه وهذا لان القتل يجمع بين قوى
 الحبل او من على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحال
 او من الروى لان البيت يروى عنده فيقطع كما ان عند الارواء ينقطع الشرب
 (او مافي معناه) اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروى (من الفاصلة)
 يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروى في قوافي الايات
 (ماليس بلازم في السجع) مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله
 من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ماليس بلازم فاعل يحمي والمراد ان يحمي
 ذلك في بيتين او اكثر او قريبتين او اكثر والافق كل بيت يحمي قبل حرف الروى
 ماليس بلازم في السجع مثلا قوله * قنابك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط
 اللوى بين الدخول لحوم * قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في
 السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لوجي في البيت الثاني ايضا بيم وقوله ماليس
 بلازم في السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل مافي
 معناه من فاصلة الفقرة بنسب لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لوجعل
 هاتان القافيتان او الفاصلتان مجعنتين لم يجمع الى الاتيان بذلك الذي ويصح
 ان السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ماليس بلازم
 في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او مافي معناه يجب ماليس بلازم
 في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروى من الفاصلة (نحو قافا اليتيم فلانتهر
 واما السائل فلانتهر) فراء بمنزلة حرف الروى وقد يحمي قبلها في الفاصلتين بالهاء
 وهو ليس بلازم في السجع تحقق السجع بدون ذلك مثل فلانتهر ولا تنصر ولا تنصر
 ونحو ذلك وكذا قصة الهاء تحقق ان السجع في نحو لا تنهر ولا تنصر ولا تنصر كما ذكر
 في قوله تعالى * اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرسلوا ويقولوا موهوم
 مستمر (و) بجيشه قبل حرف الروى (نحو قوله ساشر عمرا ان تراخت ميتي *
 ايادي لم تمن وان هي جلث) اي لم تقطع اولم تخلط بمنه وان عطمت وفي الاساس
 سكرت لله نعمته وانسكروا لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكاه اراد
 سا نسكر لعمر فحذف الجر او جعل ايادي بدل استمال من عمرو (فتي) اي هو في
 (غير محبوب القنى عن صديقه ولا يظهر السكوى اذا لنعل راب) يقال في الكساة
 عن نزول السر وانحسان المرء زلت اقدم به وزلت النعل به اي لا يظهر السكاية
 اذا نزل به ابلايا وابلى بالشدة بل يصير على ما ينز به من حوادب الزمان وفي طريقته
 قول الآخر اذا افتقر امرار لم رقره وان يسر المرار ايسر صاحبه (راى خلتي)

اى قبرى (من حيث ينفى مكانها) لاني كنت استزها بالتجمل (فكانت) حلقى
 (قدى عينيه حتى تجلت) اى انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعنى من حسن
 اهتمامه جعله كالامر الملازم له حتى تلاقه باصلاح حرف الروى هو التاء وقد يحى
 قبلها فى الايات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع تصفى
 السجع فى نحو جلت ومدت ومنت وانشتت ونحو ذلك فى كل من الآيه والايات
 نوتان من زوم مالا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام قصهما
 وقد يكون الاول بدون الثانى كاشمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومى * لما تؤذن
 الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد * والاغما يبكى منها وانها *
 لاوسع بما كان فيه وارعد * حيث التزم قبح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف
 فى الابضاح ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما استثار
 العسل من اختار الكسل فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السنين
 التى يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم فى استتار واختار التاء التى يحصل
 السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله
 قبل حبه، الروى او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة
 او غيرها لان جميع ما فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى
 وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى استتار واختار انه قبل اللام
 التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والطاهر ان زوم مالا يلزم انما يطلق
 على ما يكون فى القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم فى السجع والتقنية
 قبل حرف الروى مالا يلزم من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر
 وان قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه يعنى من حروف القافية او الفاصلة
 والا لكان المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة وقوله فى الابضاح وقد يكون
 ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى يسمى زوم مالا يلزم
 قد يحى فى كلمات القفر او الايات غير النواصل والقوافى (واصل الحسن فى ذلك
 كاه) يعنى فى الضرب القلى من المحسنات (ان تكون الالفاظ تابعة للمعنى فى ذلك
 العكس) اى لا ان تكون المعانى توابع للالفاظ وذلك ان المعانى اذا تركت على
 سبيلها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جيمعا وان اتى بالالفاظ
 متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كان كطاهر بموه على باطن مشوه ولباس
 حسن على منظره قبيح وعد من ذهب على فصل من خشب قبيح ان يجتنب
 عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شئ من المحسنات اللفظية
 فيصرفون العناية الى جميع عدة من المحسنات ويعلمون الكلام كانه غير مسوق
 لاثادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى قال المصنف هذا ما تيسرلى

يأتى الله تعالى بجده ونحوه من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء لم يذكرها
 في علم الديق بعض المصنفين وهو فهارس الأول بالتيين اسماءه ويجب ترك التعرُّض
 له ما لعمد دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
 وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى تحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه
 من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
 وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري * فتننى
 فتننى بجنى بجنى يفتن فبى بجنى * ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول
 الطوطا * وادرك ان زرت دار ودود * درا ووردا ووردا *
 ومثل الحيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى تكون حروف احدى كلمتها منقوطة
 باجمعا وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعا كقول الحريري * الكرم نبت الله
 جيش سعود * يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة
 منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر
 فى آتى رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف الجهم والباء ما لا اثر له
 فى التحسين قطعاً مثل التردد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى
 ثم تعلق بمعناها معنى آخر كقوله تعالى * مثل ما أوتى رسل الله اعلم * وكقول
 زهير * من يلق يوما على علاته هراما يلقى السجاجة فيه والندى خلقا * وقول
 ابى نواس * صفراء لا تنزل الا حزان بساحتها * لومها حجر مسته سراء * ومثل
 التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
 ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة
 فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماء بعض التأخرين الايضاح وهو
 ان ترى فى كلامك خفاً دلالة فتأتى بكلام بين المراد ويوضحه فانه داخل
 فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد اورده فى الحسنات
 او لكونه مشتملا على تخطيط مثل ما سماء حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى
 النفس فانه قد يحمى مع الایياز وقد يحمى مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
 الثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول
 فى السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتها والمص
 قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة
 انما هى خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن القنون الثلاثة
 كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

به خاتمه

(فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد

والحل والتلخيص (وغير ثالث) مثل القول في الإجداد والخصم والالتزام والافتقار
القائلين أن كان في العرض على الصوم كالوصف بالجماعة والصفة (وحسن
الوجه والبهاء ونحو ذلك) فلا يمد معرفة (ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك
بما يؤدي هذا المعنى) لتقرر (أي لتقرر هذا العرض العام (في العقول والمعادات)
بشرك فيه الفصيح والاعم والشاعر والمصمم (وأن كان) اتفاق القائلين (في وجه
الدلالة) على العرض وهو أن يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشهادة
والضياء وغير ذلك (كالنسيب) والمجاز والكناية (وكذكر هيشات تدل على
الصمة لاختصاصها من هي له) أي لاختصاص تلك الهيشات بمن يثبت تلك
الصفة له (كوصف الجواد بالتبذل عند ورد الغاة) أي السائلين (و) كوصف
(البصيل بالعبوس مع سعة ذاب اليد فإن اشترك الناس في معرفة) أي معرفة وجه
الدلالة على العرض (لاستقراره فيها) أي في العقول والمعادات (كنشيبه الشجاع
بالأسد والجواد بالصر فهو كالاول) أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على
العرض كالاتفاق في العرض العام في أنه لا يعد سرقة ولا اخذا فقولوه فهو كالاول حزا
لقوله فإن اشترك الناس وهذه الجملة السريضة جزء لقوله وأن كان في وجه الدلالة
(والا) أي وإن لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل أحد لكونه مما لا يزال الابعكر
(جارا يدعي فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين
القائلين فيه بالتفاضل وإن أحدهما فيه أكل من الآخر وإن الباقي زاد على الاول أو نقص
عنه (وهو) أي لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على العرض (ضربان)
أحدهما (حاصي في نفسه قريب) لا يزال الابعكر (و) الآخر (عامي تصرف فيه
بما أخرجه من الابتدال إلى العرابية كأمري) في باب التنبيه والاستعارة من نفسيهما
إلى العريب الخاصي والمتبدل العامي أما مع البقاء على الابتدال أو مع التصرف
فيه مما يخرج من الابتدال إلى العرابية كما في الأمثلة المذكورة وإذا تقرر
هذا (فالأخذ والمعرفة) أي ماسي مبدئين الاسمين (نونان طاهر وغير طاهر أما
الطاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أما مع اللط كاه أو بعضه أو وحده) عطف على
قوله أما مع اللط أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللط كله ولا بعضه فالنوع
الطاهر بهذا الاعتبار ضربان أحدهما أن يؤخذ المعنى مع اللط كله أو بعضه والثاني
أن يؤخذ المعنى وحده والصرح الاول قسما لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللط
أو بعضه أما مع تغيير العلم أو بدونه فهذه عدة أقسام أشار إليها بقوله (فإن أخذ
اللط كله من غير تغيير لفظه) أي لكيمة الترتيب والتأليف الواقع بين المعردات
(فهو مدموم لانه سرقة محضة ويسمى لثما وانتحالا كاحكى عن عبدالله بن زير
أنه فعل يقول معن س أوس إذا انت لم تصف احاك) يعني إذا لم تعط صاحبك

النصفة ولم توفه حقوقه متواليا المعلقة ولم توجسه بخلك مثل ما توجهه لتجيبك
 (وجعته على طرف العبران ان كان يعقل) اى وجعته هاجراتك متدلا بك
 وبما حاثك ان كانت به مسكة وله عقل وعبرة (ويركب حد السيف) اراد
 ركوب حد السيف يحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره اواراد الصبر
 على الحرب والموت (من ان تصيد) اى بدلا من ان تعصيه (اذا لم يكن عن شفرة
 السيف) اى عن ركوب حد السيف (مرحل) اى معداى لا يالى ان يركب من
 الامور ما يؤثر فيه تأخير السيف مخافة ان يدخل عليه صيم او يلحقه جاروا هتضام متى لم يجد
 عن ركوبه معدا ومعدلا قد حكي ان عبدا لله بن زبير دخل على معاوية فرضى الله به
 فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت نعدى يا اما بكر ولم يعارق عبدا لله
 المجلس حتى دخل معن بن اوس المرقى فاشد قصيدته التى اولها * لعمرك ما ادرى
 وادى لا وحل ١ على ايا تعد والمية اول ٢ حتى اتتها وفيها هذان البيتان فاقبل
 معاوية على عبدا لله بن زبير وقال له الم تضرى انما قلت فقال اللطع والمعنى له وبعد
 فهو اخي من الرضاة واما احق بشعره (وفي معناه اى فى معنى ما لم يشير فيه الطعم
 ان بدل بالكلمات كلها او بعضها ما اراد فيها) يعنى انه ايضا مدموم وسرقة
 محصنة كما يقال فى قول الخطيبه دع المكارم لا ترحل لبعيتها واضعد فاك انت
 الطاعم الكأس ٣ در المأر لا تذهب لمطلبها ٤ واحلس فاك انت الاكل اللاس ٥
 وكقول امرئ القيس وقومها صحى على مطيبهم * يقولون لانهلك اسى وتجهل *
 اورده طرفه فى داليه الا انه اقام خادما مقام يحمل وقال عباس بن عبد المطلب ٦
 وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كست تعلم فاورده العرردق
 فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الصرب ان يبذل بالعاط
 ما يصادها فى المعنى مع رعاية الطعم والتراتب كما يقال فى قول حسان بعض
 الوحوه كريمة احسانهم ثم الاوف من الطرار الاول سود الوحوه لثمة
 احسانهم ١ فطس الاوف من الطرار الاول (وان كان) احذ اللطع كله (مع تيمره
 حذم) اى لطمه اللطع (او اخذ من اللطع) لا كله (يسمى) هذا الاخذ (اجارة ومسحا
 وهو ثلثة اقسام لان الباقى اما ان يكون الملح من الاول او دونه او مله (فان كان
 لثنى ملح) من الاول (لا يختص به مصيلة) لا توجد فى الاول تكسب السبك
 او لاختصار او اياصاح ورا ٢ معى (ممسوح) اى فالدق بمدوح مقبول كقول
 سار (من رقب الدار) اى حادهم فى الاساس رقعة ورقعة حادده لان الحائف
 يرتب اعصاب ويوقعه (لم يصبر شعاعته وقار بالطينات العاك اللهم) اى السحاب
 القتل اى له واوع بالقتل (وتول سم) احاسر الحاء المنجمة يسمى بذلك الحساره
 من تحرته فى الاساس يسمى سمل الحساره لانه ناع محصا وره واسترى عند عودا

يضرب به (من راقب الناس مات هماً) أي حزنه انصب على أنه مجهول له أو لغيره
 (وقال بالذلة الجسور) أي الشديدة الجرأة فيتم سلم أجود سبكا والخضر لفظاً
 روى عن أبي معاذ رواية بشار أنه قال انشدت بشاراً قول سلم قالت ذهب والله
 بيتي فهو اخف منه واهذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر *
 خلقتناهم في كل عين وحاجب بصر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته
 بعد خلقتنا بالحرف القنا في ظهورهم * هيونا لها وقع السيوف حواجب * فييب
 ابن نباته ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الإشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن
 والضرب على ظهورهم (وان كان) الثاني (دونه) أي دون الاول في البلاغة
 لقوات فضيلة توجد في الاول (فهو) أي الثاني (مذموم) مردود (كقول أبي
 تمام) في مزية محمد بن حيد وكان قد استشهدا في بعض غزواته (هيئات) أي
 بعد ان يأتي الزمان بمنله بدليل مابعده او بعد نسيان له بدلالة ما قبله وهو قوله *
 انمي ابا نصرت نسيبت اذن يدي * من حيث يقتصر الفتى ويقل (لا يأتي الزمان
 بمنله ان الزمان بمنله ليخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ
 في هذا البيت تقصير لان النرض في هذا الصوفى التل وان يقال انه يعزوا انه
 لا يكون فاذا جعل سبب قد منله بخل الزمان به قد اخل بالفرض وجوز وجود
 المل ولم يمنع من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يعود بمنله (وقول أبي
 الطيب اعدى الزمان سخاؤه فخاؤه ولقد يكون به بخيلاً) فالمصراع الثاني مأخوذ
 من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام أجود سبكا لان قول الطيب
 ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان
 فان قلت ههنا مضاف محذوف والقول المضارع على معناه أي يكون الزمان بخيلاً
 بهلاكه ابدالعله بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالنسي هو بذله
 لا غير فالزمان اذا سخاؤه قد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او ببخل كذا
 ذكره المصنف واعترض عليه باناسلنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلاً
 للحاصل واما اعدامه واقناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان ببخل فتبقى
 التناحر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فخااً بايجاده لكنه لا يسخو
 باعدامه قط لكونه سبباً لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع
 ابي تمام أجود سبكا لاستغنائاه عن تقدير المضاف الذي لا تظهر قرينة يدل
 عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من فسر البيت قال ابن جني أي
 تعلم الزمان من سخائه فسخاؤه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي
 استمد منه الخلق به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا بأويل فاسد
 وترض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخاؤه على وكان

على عما اهدى سخطه اسدى الى وهدى له وعلى المشايخ
 فاصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان جهنم تشق الرومان بلاك او بالجماد او
 باصالة الى انقضاء كما ان مصراع ابي تمام بمله بمنى ولو اشتق في الاخذ
 اتصافهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كاسبق الى بعض الاوهام لما كان
 مأخوذا منه على واحد من التفسير لان اتمام قد علق البطل بمله صريحا ولهذا
 قال الامام الواحدى بعد ما ذكر قول ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني
 من قول ابي تمام هيات البيت (وان كان) الثاني (مثله) اى مثل الاول (قابعد)
 اى قال شاعر اسد (من الدم والمضل للاول كقول ابي تمام * لوجار مرثاة المنيبة
 لم تجد * الا العراق على العوس دليلا *) الارتباد الطلب واصافة المرتاد الى
 المنيبة لبيان اى السية الطالبة للعوس لو تحجرت في الطريق الى اهلاكها ولم يحكمها
 التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا العراق (وقول ابي الطيب لولا مارقة
 الاحباب ما وجدت * لها المايا الى ارواحا سبلا) الضمير في لها للمايا وهو حال
 من سبلا وقبل انه جمع لها وهو قاعل وجدت اضيحت الى المايا وروى يد المايا ضد
 اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والعراق والوحدان وبدل الغوس الارواح
 وكذا قول القاضي الارجاني لم يكن الا حديث فراقكم * لما اسره الى مودعي *
 وهو ذلك الدر الذي اودعتم في سمعي التيه من مدمعي * وقول جارية في مرثية
 استاده وقالة ماهرة الدر التي * تساقطها عينك سمطين سمطين * فقلت هي الدرر
 التي قد حشاها * او مضر ادنى تساقط من عيني * وقوله فهو اهد من الدم امامه
 على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على المنة فاقام الورن والقافية والا فهو
 مذموم جدا كقوله ابي تمام * مقبم الطس عدك والاماني * وان قلقت ركابي في اللاد
 ولا سافرت في الاثاق الا * ومن حدواك راحلتى ورادى * وقول ابي الطيب
 رجة الله عليه واني عك بعد غد لعاد وقلبي عن فائك غير عاد * بحث حبيب
 ما تنجحت ركابي وصيكت حبيب كنت من اللاد * ولما فرع من الضرب الاول
 من النوع الطاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ
 المعنى وحده فقال (وان اخذ المني وحده) وهو عطف على قوله وان حد اللفظ
 (يسمى) اخذ المعنى وحده (الناما) من الم مالتى اذا قصده واصله من الم فالمرل
 اذا رل * (وسلما) وهو كشط الجلد عن الشاة وبحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد
 فكاه كسطه المعنى جلدا والسه جلدا آخر (وهو ملية اقسام كذلك) اى مثل
 ما يسمى اصرة ومسح يعنى ان الداني اما ابلغ من الاول اوده اومه (اولها) اى
 اوله الاقبه وهو ان يكون الداني المع من الاول (كقول ابي تمام هو) الضمير
 لاسار (انصع) اى الاحسار وهو متدا وخبر الجملة السرطانية ابنى قوله (ان

لم يزل يفترون ان ابن ابي اسير قد ركب في بعض القوم الضم والجمل ابن اسير
 ومن الخبر بطوسيك اني تأخر طهاكث عني اسرع السحب في السير الجهم اي
 السحاب الذي لا مليل يكون قل تأخر طهاكث عني يدل على كونهما كالسحاب انما
 يسرع منها ما كان بجها مالا فيه وما فيه المالي كون ثقل المشي فبيت ابن الطيب
ابلع لاشغاله على زيادة بيان للقصود حيث ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) اي
ثان الاقسام وهو ان يكون الباني دون الاول (كقوله البصري واذا تألق) اي لمع
(في الندى) اي في المجلس الفاص بان عرف الناس (كلامه المصقول) المنع (خلت
لسانه من غصبه) اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه (وقول ابن الطيب كان الستم
في السلق قد جعلت على رماحهم في الطنن خرصا) خرصان الشجر قضاياها
وخرصان الرماح استها واحد ها خرص بالضم والكسر يعني لقرط مضاء اسنة
رماحهم ونفاذها كان السفهم عند الناطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطنن
فصارت الاسنة في الفاذ كالسهم فبت اي الطيب دون بيت البصري لانه قد
فاته ما افاده البصري لعل تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت
التألق والصقالة للكلام كاتب الاعفار للنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف
وهو الاستعارة بالكناية (وثالثها) اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل
الاول (كقول الامري) اي زيد (ولم يك اكثر العتيان مالا) وروي وما ان
كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوام الابل الراحية (ولكن كان ارحبهم
دراما) وفي الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحبها اي مضى (وقول
اسجع) يمدح جعفر بن يحيى (وليس باوسعهم في الغنى) الضخيم في اوسعهم للكوك
في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع (ولكن معروفه
اي احسانه) (اوسع) وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن
كلها الاعليك فانه مدموم وقول ابن تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما
فاصح يدعى حازما حين يجزع - هذا هو الوع الطاهر من الاخذ والمرقة (واما
غير الطاهر فه ان ياشابه الغنيان) اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الباني
(كقول جرير فلا يمعك من ارب) اي حاجة (لهاهم) بالضم جمع لحبة (سواء
ذو العمامة والجسار) اي لا يمعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان
الرجال منهم والسواء في الضعف (وقول ابن الطيب) في سيف الدولة يذكر
خضوع بنى كلاب وقائل العرب له (ومن في كفه منهم قاة كن في كفه منهم خضاب)
فتصير جرير عن الرجل مدى العمامة كتصير ابن الطيب عنه بن في كفه منهم قاة
وكذا التصير عن المرأه بذات أشجار وبن في كفه خضاب ويحوز في تسائه المعنيين
ان يكون احد البيتين نمينا والآخر مديحا او هجا او افتخار او غير ذلك فالشاعر

الخائف اذا قصده الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن توجهه
 من السيف او المخرج او غير ذلك عن وزنه ومن قافيته (ومنه) اى من غير الطاهر
 (ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البصري * سلبوا) اى يا بهم (واشرقت
 الدماء عليهم بحجرة فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
 (وقول ابى الطيب يمس الجميع عليه) اى على السيف (وهو مجرد عن عده
 فكأنما هو مفرد) لان الدم اليابس صار بمنزلة غدله فنقل المعنى من القتل والجرح
 الى السيف (ومنه) اى من غير الطاهر (ان يكون معنى الباقى اشمل) من معنى
 الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنوعيم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم
 يقومون مقام كلهم (وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد)
 الاول يختص بمعنى العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما بلغ
 هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه عار عليه غيره
 اغضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الايات قولا
 يا هارون امام الهدى عند احتقال المجلس الحائذ انت على ما بك من قدرة فلست
 مثل الفضل بالواحد ليس من الله البيت فامر هارون باطلاقه (ومنه) اى من غير
 الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الساقى تقيض معنى الاول كقول ابى الشيص
 اجد الملامة في هوالك لذيذة ، حبا لذ كرك قليلنى اللوم . وقول ابى الطيب صاحبه)
 الاستفهام للانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة)
 كما يقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجوز تصدير
 المضارع المبني بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احبه واذا
 جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه
 يعنى لا يكون الا واحدا (ان الملامة فيه من اعدائه) وما يكون من عدو الحبيب
 يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا تقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن في هذا النوع
 ان يبين السبب كافى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كافى قول ابى تمام ٢ ونعمة
 معتف جدواه احلى على اذنيه من فم السماع وقول ابى الطيب ١ والجراحات
 عده نعمات سبقت قبل سببه بسؤال + واراد او تمام ان الممدوح يستلذ نعمات
 السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة
 من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من الجروح لان عادته ان يعطى
 بغير سؤال (ومنه) اى من غير الظاهر (ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
 كقول الافوه ترى الطير على آمارنا رأى عين) اى عيانا (نقة) حال اى واثقة
 على ان المصدر اقيم مقام الصفة او معمول له من العمل الذى يتضمه قوله على
 آمارنا اى كاثرة على آمارنا لو بوقها واعتمدها (ان سمار) اى ستطم من لحوم من

يستلهم من القتل (الاول) في غير هذا وقد ظلت عقبات كثيرة في هذا الباب
 (ضغني = يقتلان طير في الدماء) من سهل اذا لم يبق نقيض حطش (الاول)
 اي عقبان الطير (مع الرايات) اي الاعلام اعقادا على انها ستعلم لحوم قتلاهم حتى
 كانوا من الجيش الا انها لم تسال (يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد
 صارت مطلقة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للجزو
 وتسار العقبان فرق راياته لا كل لحوم القتلى فتلق طلالها عليها) فان امامهم لم يبق شيء
 من معنى قول الافوه رأى عين (و) من معنى قوله (سعدان سمار) يعني ان ابائهم انما اخذ بعض
 معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيس لانها اذا
 تعدت كانت مضطربة لا مرتبة رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع المربة وهذا يؤكد
 المعنى المتصور اعني وسمعهم بالجماعة والاقدار على مثل الامادي ثم قال بقية ان سمار
 جعل الطير وانه بالمربة لانه اذا دال وهذا ايضا يؤكد المقصود واما او تمام فلم يلم
 بسى مما افاد قول الافوه رأى عين وقوله بقية ان سمار لا يقال ان قول افى تمام ظلت
 امام معنى قوله رأى عين لا وقرع الظل على الرايات يسر بقربها من الجيس لاما
 بهول هدام وح اذ قد وقع ملل السير على الرامة وهو في حو السماء بحيث لا يرى اصلا
 (لكن راد) او عام (ضاه) اي على الافوه رمادات محسنة لبعض المعنى الذي
 اخذه من الادوية وهو تسار الطير على آبارهم (بقوله الا انها لم تقاثل وبقوله
 في الدماء واهل وناقسها مع الرايات حتى كانوا من الجيس وبها) اي باقامتها مع
 الرايات حتى كانوا من الجيس (ثم حسن الاول) اعني قوله الا انها لم تقاثل لانه
 لو قيل ظلت عقبان الرايات يقتلن الطير الا انها لم تقاثل لم يحسن هذه الاستثناء
 المقطع ذلك الحس لان اقامتها مع الرايات حتى كانوا من الجيس مظنة انها ايضا
 تقاثل مد الجيس يحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم السامى من الكلام
 السابق بخلاف وقوع طلبها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن
 الاول ان سرر الرايات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تسار الطيور على
 آبارهم وما ذكرناه اولاً في موافقنا في الايضاح وعليه التعويل (واكرر هذه
 انواع) المذكورة لغير الطائر (وعودا مودع بل بها) اي من هذه الانواع
 ما يخرج من حسن التصرف من قيل الاساع الى حير الانتداع وكل ما كان (اي
 كل نوع من هذه الانواع يدرى) (ادرجاء) بحيث لا يعرف ان الباى - اخذ من
 الاول الامد اعمال روية مره قاتل (كان اقرب الى القول) لكونه ابعد من
 الاخذ والسرقة وادخل في الانتداع وانصرف (هذا) الذي ذكره في الطاهر
 وعيره من ادعاء سبق احدهما واتبع ادبى وكونه معدولا او مرودا وسمية كل
 بالاسمى المذكورة وغيره - لست بمائة كما يكون (اذا علم ان الباى احد من

الاول) بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يحبر هو عن
 اخذه منه والا فلا يصحكم سبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام
 المذكورة (لجواز ان يكون الاتفاق) اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا
 او المعنى وحده (من قبيل توارد الخاطر اى بحيثى على سبيل الاتفاق من غير قصد
 الى الاخذ) كما يحكى عن ابن ميادة انه اتشد لنفسه * مفيد ومثلا اذا ما اتيت به *
 تملل واحترز احترز المهند * فقال له ابن يذهب بك هذا الخطية فقال الآن علت انى
 شاعر اذا واقفته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان ابن عبد الملك اتى باسارى
 من الروم وكان القرزدي حاضرا فامرهم سليمان بضرب واحد منهم فاستمعى فاهقى
 وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال القرزدي بل اضرب
 بسيف ابى رغووان سيف مجاشع يعنى نفسه وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف
 الا ظالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نباه السيف فضحك
 سليمان ومن حوله فقال القرزدي ايجب الناس ان اصحك سيدهم خليفة الله
 يستسقى به المطر * لم ينب سبى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر *
 ولن يقدم نفسا قبل منيتها جمع اليدى ولا الصمصامة الذكر * ثم اغمد سيفه وهو
 يقول * ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب صارم اذا نبا * ولا يعاب شاعر
 اذا كبا * ثم جلس يقول كاتى بآبن المراخة يعنى جريرا قد هباني فقال * بسيف
 ابى رغووان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف
 وحضر جرير فغبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشاد يقول بسيف ابى رغووان سيف
 مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاجيب سليمان ماشاهم ثم قال جرير
 يا امير المؤمنين كاتى بآبن القين يعنى القرزدي وقد اجابني فقال ولا تقتل الاسرى
 ولكن نفكهم * اذا نقل الاضناق جل المغارم * ثم اخبر القرزدي بالعصو دون
 ماعداء فقال مجيبا * كذلك سيوف الهند تنبوظباتها * وتقطع احيانا مناط القمام *
 ولا تقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا انقل الاضناق جل المغارم * وهل ضربة الرومى
 جاعلة لكم * ايا من كليب واخا مثل دارم * (فاذا لم يعلم) ان الثانى اخذ من الاول
 (قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليقتنم بذلك فضيلة الصدق
 ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى
 بالقول فى السرقات الشرعية (القول فى الاقتباس والتضييع والعقد والحد والتلميح)
 بتقديم اللام على الميم من لحد اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات
 ان فى كل منها اخذ شئ من الآخر (اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان
 او نطحا (شيئا من القرآن او الحديد لاعلى انه منه) اى لاهلى طريقة ان ذلك الشئ
 من القرآن او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث

وهذا احذر ان يحاشي في حديثه الكلام قال الله تعالى كذا او قال الله عليه السلام كذا
في الحديث كذا ونحو ذلك ونحو ذلك في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس امان القرآن
او من الحديث وعلى التقديرين قال كلام امانه او منظوم فالاول (كقول الحريري
فليكن الاكسح البصر او هو اقرب حتى اشتد فاضربوا) الثاني مثل (قول الآخر
ان كنت ازمعت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم قصر بجيل * وان تبدلت
بنه فغيرنا بحسب الله ونعم الوكيل ١ و) الثالث (مثل قول الحريري قلنا شأهت
الوجوه وقبح الكعب ومن يرجوه) فان قوله شأهت الوجوه لقط الحديث على ما
روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصاه فرمى
بها وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه اى فبعت بالضم من القبح تقيض الحسن
وقول الحريري وقبح الكعب اى لعن الكعب وقيل ابعد من قصه الله بفتح العين اى
ابعد عن الخير (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبى سبي
انطلق قداره) من المداراة وهى الجمالة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب (قلت
دعنى وجهك الجنة خفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام خفت الجنة بالمكاره
وخفت النار بالسهوات يقال خفته بكذا اى جعلته مخفوا محاطا بمعنى ان وجهك
جنة فلا بدلى من تحمل مكاره الرقيب كالأبد لطالب الجنة من مشاق التكليف (وهو)
اى الاقتباس (ضربان) احدهما (ما لم يقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم)
من الامثلة الاربعة (و) الثاني (خلافة) اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى
(كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى معنى لقد انزلت
حاجاتى بواد غير ذى زرع) قوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية *
ربنا انى اسكن من ذرى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم * لكن معناه
فى القرآن بواد لاماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب
لاخير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم * فى صبيح الوجه دخل
الحمام فخلق رأسه ٢ تجرد الحمام عن قسر لؤلؤ ١ والبس من بوب الملاحه ملبوسا +
وقد جردا موسى لتزين رأسه ٣ قتلته لقد اوتيت سؤلكت ياموسى * (ولا بأس
بتعير يسر) فى اللفظ المقتبس (لوزن او غيره) كالتقية (كقوله) اى قول بعض
المغاربة عند وفات بعض اصحابه (قد كان) اى وقع (ما خفت ان يكونا * انا الله
راجعوا) وفى القرآن انا الله وانا اليه راجعون (واما التضمن فهو ان يضمن الشعر
شيئا من شعر الغير) يتناكرا او ما فوقه او مصراعا او مادونه (مع التنبيه عليه) اى
على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مسهورا عند البلغاء) وان كان مسهورا
فلا احتياج الى التنبيه وهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر
الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ماد ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته

البيت مع
 على من شعر الغير فكقول هذا الشاعر بن الطاهر النجدي * اذا صاق شذرا
 وشفت القدي * بخلت رجا بحالي يلقى * بالله ألمع ما ارتضى * والله ادفع مالا
 اطيع * وبدون التنبه كقول بعضهم * كانت بلهنية الشبهة سكرة * صحت
 واستدلت سيرة بجل * وقصدت انظر السماء كراكت * عرف الحمل مات دور
 المنزل * البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ومحمية فيه على انه من شعر العير
 مع كونه مشهورا لاحاجة اليه قوله اس العميد * كانه كان مطويا على احس * ولم
 يكن في قديم الدهر انشدني * ان الكرام اذما اسهلوا ذكروا * من كان يألمهم في المنزل
 الحسن * البيت الثاني لابي تمام وتضمن المصراع مع التنبه على انه من شعر آخر
 (كقوله) اي قول الحريري يحكي ما قال العلامة الذي عرسه اوريد لسبع (على ابي
 سائند يوم يحيى * اضاعوني واى فنى اضاعوا) المصراع الثاني للمرجى وهو
 عبدالله بن عمر بن عثمان بن صفان رضى الله عنه نسب الى المرح وهو منزل
 بطريق مكة قيل هو لامية بن ابي الصات ومحمه * ليوم كريمة وسداد ثمر * اللام
 في اليوم للوقت والكريمة من اسماء الحرب وسداد التغري كسر السين لافرو وهو سده
 بالخل والرجال والثمر مودع الخافه من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب
 وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى احوج ما كانوا الى واى فنى اي كاملا من القتيلان
 اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبه فكقول الآخر * قد قلت لما اطلعت
 وجناته * حول الشقيق العضى روضة اس * اعذاره السارى الجوز توقفا * ما في
 وقوفك ساعة من بأس * المصراع الاخير لابي تمام * واما ان تضمن مادون البيت
 ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آتفا والثاني ان لا يتم بدونه
 كقول الشاعر * كنا معا اس في بؤس تكابده * والعين والقلب ما في قذى واذى *
 والآن اقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * اشار الى بيت ابي
 تمام لابد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه (واحسن) اي احسن التضمن
 (مازاده على الاصل بنكتة) اي يشمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني
 على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول (كلتورية) وهو ان يذكر لفظه معنيين قريب
 وبعيد ويراد البعيد (والتشبيه في قوله) اي قول صاحب النصير (اذا الوهم ابدى) اي
 اظهر لي (لماها) اي سمرة شفتيا (ولغرها تذكرت ماين العذيب وبارق * ويذكرني)
 من الاذكار (من قد هوه داعي مجر عوالينا ومجرى السوايق) ينصب مجر على انه
 مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الزهم وقوله تذكرت ماين العذيب وبارق
 مجر عواني ومجرى السوايق مطلع تصريه لابي الطيب والعذيب وبارق مرادمان
 مبروز من بين شرب تذكر او المجرى والمجرى وقد عرفت جواز تنديم الطرف

على المصنفين والذين هم في الحقيقة من المصنفين
والمعنى أنهم كانوا من المصنفين في الحقيقة
القرمان وبسابقين في الحقيقة الشاعرا الهام في الحقيقة بالقرمان وبسابقين
البعدين لأنه من المصنفين المصنفين من به ثقة الكيفية وبسابقين تعرفها الشيعية
بالبرق وبسابقين ريشها وشبهه بغير قدومه بما قبل الرخ وجرمان دمه على التسايع
بميراث الخليل البهواقي فراد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه (ولا يضر)
في التضمن (التضمين اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم
في مودى به داء الثعلب * أقول لمعشر غلطوا وعضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه *
وهو ابن جلا وطلاع والثنايا * متى يضع العمامة يعرفوه * قاليت لسحيم بن وثيل
واصله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى امتس العمامة تعرفوني * فقير إلى طريق
الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وعضوا أي وقعوا في الغلط في حقه وخطوا
من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الفؤى على
طريق التهكم (وربما سمي تضمين البيت غا زاد) على البيت (استعانة وتضمن
المصراع فما دونه أي أما) لأن الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئا من شعر الأول
هو بالنسبة إلى شعره قليل مغلوب (ورموا) لأنه رفا خرق شعره بشعر الغير
(وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لأعلى
طريق الاقتباس) وقد عرفت أن طريق الاقتباس هو أن يضمن الكلام شيئا من
القرآن أو الحديث لأعلى أنه منه فالتنثر الذي قد قصد قصده أن كان غير القرآن
والحديث فنعلمه عقد على أي طريق كان إذا دخل فيه للاقتباس (كقوله)
أي قول أبي الصاهية (ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يغير) حال أي ما باله
مفتضرا (عقد قول على رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره
جيفة) وإن كان قرأنا أو حديثا فأنما يكون عقد إذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله
في الاقتباس أولم يغير تغييرا كثيرا ولكن أشيرا إلى أنه من القرآن أو الحديث
وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * أنلني بالذي استعرضت خطا *
وأشهد معشرا قد شاهدوه * فإن الله خلاق البرايا صنت لجلال هيته الوجوه *
يقول إذا تدابرتم بدني إلى أجل مسمى فاكثبوه * وقال الإمام الشافعي رحمه الله
عدة أخير عندنا كلمات أربع قالهن خير البرية * اتق التشبهات وأزهد ودع ما ليس
بصينك واعلم بنبة * عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور
متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس وقوله أزهد في الدنيا يحبك الله وقوله عليه
السلام من حسن إسلام المرء تركه لا يغيثه وقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات
(وأما الحل فهو أن ينثر نظم) وشرط كونه مقبولا أن يكون سيكده مختار الاختصار

من هذا العلم لا يزل يقول شعر الميم يستحق في حقه غير العلم (كقوله بعض الظهيرة
 طامه لما قصبت غلاته وحملت غلاته) اى صارت ثمار الحملات كالمنظرة في المرات
 (لم يزل سنوية الظن بقتابه) اى يؤوله الى تحيلات فاسدة وتوهيمات باطلة (ويصدق)
 هو (توهمه الذى يتبادر) اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه (حل
 قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونك * وصدق ما يعتاده من توهم)
 يشكو سيف الدولة واستقامه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قصبت
 ظنونه فيسمى ظنه باولياته وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره (واما
 التلميح صريح بتقديم اللام على الميم من لمح اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسميهم
 يقولون في تفسير الايات هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان
 الى غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر
 اذا اتى بشئ ملح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل
 الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما بان يشار الى قصة او
 شعر ثم صار العلط مستمرا واخذ مذهباً لعدم التمييز (فهو ان يشار) في لغوى
 الكلام (الى قصة او شعر) او مثل سائر (من غير ذكره) اى ذكر تلك القصة
 او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح سنة لانه
 اما ان يكون في النظم او في الشئ وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة
 او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة (كقوله) اى قول ابي تمام
 لحقنا باخريم وقد حوم الهوى - قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع * فردت علينا
 الشمس والليل راغم * بنمس لهم من جانب الحر تطلع * نضاضوه ها صبغ الدجعة
 وانطوى * لهجة نوب السماء المجرع (فوالله ما ادرى احلام نام * المت بنا ام كان
 في الراكب يوشع) الضمير في اخريم ولهم للاعبة المرتحلين وان لم يحركهم
 ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره ونضاضوه ها ذهب به وازاله
 الضمير في ضوءها وبهجتها للنمس الطالعة من الحنر الدجعة الطلعة انطوى انضم
 المجرع دولونين وقوله احلام نام استعظام لما رأى واستغراب (اشار الى قصة
 يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه النمس) اى طلبه وقوف
 النمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تقيب
 قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فردله
 النمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح الشعر (كقوله لمرو مع الرضاه) ارض
 رمضان اى جارة رضى فيها القدم اى يحترق (والبار تلتطى * ارق) من رقى له
 اذارجه (واحق) من حقى عليه تلتطى وتشفق (منك في ساعة الكرب) اللام
 للابتداء وعمر مبدأ خبره ارق ومع الرضاه حال من الضمير في ارق والبار عطف

على الرضعة فطلب من ابيه ان يشار اليه الى البيت الذي يقيم فيه
(بهمز وفتح كرى به) الطبيب الموصوف الى هو الذي يقيم في البيت الذي
(كالتجوير من الرضعة) فطلب من ابيه ان يشار اليه الى البيت الذي يقيم فيه
ان البسوس (الرضعة) هي ام حساس بحار لها من جرم بن يزل له
ناقة وكليب قد جى ارضا من العالية فلم يكن يرماها الا ابل حساس لصاهرة بينهما
فخرجت في ابل حساس ناقة الجرى ترى في جوى كليب فانكرها كليب فرماها
فاختل ضرعها فولت حتى رصكت فضاء صاحبها وضرعها يشخب دما وفيها
وصاحت البسوس واذلا واضربناه فقال لها حساس ايها الحرة اهدئي * فوالله
لاعقرن فلا اعز على اهله منها فلم يزل حساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتبعد
عن الجوى فبلغ حساسا خروجه فخرج على فرسه فابعد فرمى صلبه ثم وقف عليه
فقال يا عمر واغنى بشربة ماء فجهز عليه قليل السجير بعمر والبيت ونشب الشربين
تغلب ويكر اربعين سنة كلها لتلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح
الى المل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المل السائر
دون حليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب
اذا سمع قول حساس لاعقرن فلا يطن انه يعرض بفعل له يسمى عليان والخرط
ان تمريديك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى تنثر شوكةا واما في النثر فالتلميح
الى القصة والى الشعر كقول الحريري * فبت بلبلة نابضة واحزان يعقوبة اشار
الى قول النابغة فبت كافي ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم نافع * والى
قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المل كقول العتي فيالها من هرة تعق
اولادها اشار الى المل اعق من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب ينسبه
للغركما روى ان نمييا قال لشريك النخري ما في الجوارح احب الى البازي فقال
شريك النخري وحاصته اذا كان بصيد قطا اشار التميمي الى قول جرير * انا البازي
المطل على نخير * اتبع من السماء لها انصاها * واسار شريك الى الطرماع * عجم
بطرق اللؤم اهدى من القطا * ولو سلكت طرق المكارم ضلت * وروى ان رجلا
من بني محارب دخل على عبدالله بن زيد الهلالي فقال عبدالله ماد القيسا النارحة
من شيوخ محارب ما تركونا تام واراد قول الاخطل * تكس بلاشي شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريس ولا تبرى * صفادع ظلمة ليل تجاوت * فدل عليها صوتها حية
الجر فقال اصلحك الله تعالى اصلوا النارحة رفعا وكانوا في طلبه اراد قول
القائل لكل هلالى من اللوم رقع ولان يزيد رقع وجلال

فصل في

من الحاممة في حسن الانتداء والخلص والانتها (ينبغي للتكلم) شاعر اكان او كاتبا

(أن تأنق) أى اى يعمل عمل المثانير فى الرياض من تتبع الآتى و الأسيس بقسال
تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متمعا لما يقته أى تحمه (فى ثلثة مواضع من كلاله
حتى تكون) تلك المواضع الستة (احبب لعلها) ما يكون من ثابة العبد من التامر
والقل (واحسن سكا) ما يكون فى عاة العبد من التقدير والتقديم والاحير
المثلث وان تكون الاعطاف متعارفة فى الحراله والثانية والرفقة والسلالة وكون الاماى
مباشرة لالاعطاف من غير ان يكتفى العبد بالمعريف المنفى الضعيف او على الكس
بل يصامان صياغة تناسب وتلازم (واصح معنى) ما يسلم من التناقض والامسح
ومخالفة العرف والاسال وهو ذلك وما يجب لمخالفة علة ان تشمل الاعطاف
الرقية فى ذكر الاشواق بوصف امام العباد وفى اسخلاف المرداب ولاسا
الاستعطاف واسال دعات (احدها الاسداء) لانه اول ما تفرغ الجمع ما كان هذا
حسن السك صحيح المعنى اقل السامع على الكلام فوعى سيد والاسرى سيد
وربهم وان كان الساق فى عاة الحس فالاشياء الحسنى فى يد كسار الاحبة والمائل
(كقولها) أى قول امرئ القيس (هناك نذكرى حبيب ومرل) استطال ليرى
بين الدخول وخوئل استطال مقطوع ارملة حبيب رقى والى رمل روح داوم
الدخول وخوئل موضعان والى بين احراء الدخول فيه يد الدخول كاسم لمع
مل اتوم والام صرح الماء وقد صرح بهم فى ما التت ما عيه من عدم التناك
لانه وقف واستوقف وبكى واسدى وذكر الحبيب والمزل فى نصف ما سدر
القط سبل السك ثم لم يتفق له ذلك فى النص السابق بل اى به ما قيلة و
الاعطاف شريفة ما بين الاول فاحسن من هذا بيت الناجية كاي لهم يامية ما ت
وليل اقسية نطش الكواكب (وكتوله) اى وحسن الانتداء فى وصف الديار
كقول امصع لىلى (قصر عليه تحية وسلام) خاضت دلمه بجائها الايام) فى
الاساس حلع عليه اذا ربح وبه فطرحة عليه وفى ذكر العراق قول ان العا
وراق ومن عارقت غير مدم وام ومن عمت ميرمم وفى السكاية قوله اسبا
فوق دماسليه ادم وعمر مل ما بهت اليبام وفى الال رلة له ادا ارذل
ام ماء السمامة ام جر دعى رود وهو فى كسب حذر (وبنى اى رى
المدح مما يظن به كموله) اى اس مقاتل الصرصر من طلع قصيدة اذ دها الداعى
العلوى (مود احالك بالمرتة عد) فلله اى موعدا حنابل يا اعمى هلاب
لمل السؤ وروى يدا انه دسل على يدعى فى رمل الرجال وادسه لاقتل اى
ولكن سرمان عرة الدعى يوم لى ما ن ظفيرة الدعى رمال ما لى
هد يوم لمدرحان وقيل لظمة اى لته على رمل وصرر رمل من صاوتان
ممدوح اى لى مده (راحته) اى احسن الاساء (ما انا المدا)

يكون فيه اشارة الى ماسبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانهاء
 ناظر الى الانتهاء (ويسمى) كون الانتهاء مناسباً للمقصود (رعاة الاستهلال) من
 ريع الرجل رعاة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره (كقوله في التوبة) اى كقول
 اى محمد الخاور بهي الصاحب يولد لانيته (نشرى فقد انحر الاقبال ما وعدا)
 وكوكب المجد في افق العلا صعدا (وقوله في المربة) اى قول ابي العرج الساسي
 في مربة فجر الدولة (هي الدنيا تقول عملاً فيها حذار حذار) اى احذر (من
 بطش) اى اخذ السدد (وفتى) اى قتلى بعنة وكقول ابي تمام بهي
 العتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل النجم زعموا انها لا تنفتح في ذلك الوقت
 السيف اصدق اداء من الكتب في حده الحد من الحد والهب يبص الصعاج
 الاسود الصائف في توبه حلاء الشك والرب وكقول ابي الملاء في
 حرصه سكت اعصم لعمري ان لم اعظم يأكل سلى وا نام سمه و قول
 ابي الطيب في لتهمة رول المرسل المدعوى ادعوفت والكرم والوالك
 الى اعدائك لسقم وده مايسر في افتتاح الكتب الى لمن المصنف فيه كقول
 حر الله في الاشاف الحمد لله الذي ارسل العراب كذا ما مولها طما وفي الفصل الله
 احد على ان حماى من علماء العربية (وماسا) اى بان المواضع اللثة التى يعنى
 لتكلم ان يتأق فيها (المخلص) اى الحروح (مناسب الكلام به) اى امدى
 واضح قال الامام الواحدى معنى التديب ذكر ايام السداب والاهو والعزل وذاك
 يكون في اتداء قصائد الشعر فسمى باتداء كل امر تسبيا وان لم يكن في ذكر التديب
 (تسب) اى وصف الحال (او غيره) كالادب والافهار والشكاية وغير ذلك
 الى المقصود مع رعاية الملايحه (بها) اى من مناسب به الكلام وبين المقصود
 واحترق بهذا القدح من الاتصاف وقوله انخلص اراده به اى القدوى ولا
 فالتخلص هو الادخال مع اقتضاه الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله
 مما شئ به الكلام كان ياتى ان يقول امداه الكلام او انتج لان السب هو
 التسبب بعينه وهو ان وصف السامر بجال اراة وحالده معها في العصى بها هو
 تسبب بعلة اى تشبها بتسبب الكلام بالسبب او حوه بما لا يظهر مماه في
 الالة اللهم الا ان هناك ما كان اكرا ما خرج به التصاد والمدايح تسببا وسيدا ذكر
 التسبب واراد بمجرد الاتد والافتتاح وانه كان لمخلص من اوسع الى باى ان
 سابق لان اسامع يكون سرقا للامة من لادتاح ان المقصود كى يكون واد
 بان حسام ربح المرحه حرله من سماء لدمع واعل سلى امداه ماله واد
 فالمراد اخص ايل في كلام القدره راكرا منهم من مثل الاتد بام
 الماسرور قد صوره فيه من حسن رده به سلى رعه (كرا) ح

قول ابي تمام في عبدالله بن طاهر (يقول في قومس) اسم موضع (قومي وقد اخذت *
 من السري) اي اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسري مصدر سريت اذا سرت ليلا
 ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسري وبعض العرب يؤنس
 السري والهندي وهم بنو اسد توها اصحاب جمع سرية وهدي لان هذا الوزن من ابنية
 الجمع ويقال في المصادر كذا في الصحاح (وخطى المهريه القود) الخطى جمع خطوة
 وهي ما بين القدمين والمهريه منسوبة الى مهر بن حيدان الى قبيلة ينسب اليها الابل
 المهريه والقود الطويلة الطهور والاصفاق والواحد اقود اي يقول قومي في قومس
 والحال ان مرأوله السري ومسايرة المطايا بالخطى قد ابرت فيها ونقصت قواها
 فتوله وخطى المهريه عطف على السري لاصلي قوله منا يعني ان السري اخذت
 منا واخذت من خطى الابل على ما توهم ويقول يقول قوله (امطلع الشمس تبني
 ان تومنا ، قلت كلا) ردع للقوم وتنبه (ولكن مطلع الجود) واحسن التخلص
 ما وقع في بيت واحد كتول ابي الطيب نودعهم والين فينا كانه * قنا اس الى الهجاء
 في قلب فياق (وقد يقسمه) اي مما شبهه الكلا (الى مالا يلايه ويسمى) ذلك
 :الانتان (الانصب وهو) الاقتطاع والارتجال (وهو) اي الانقضاب (مذهب
 العرب) الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المجتمين وهما الذين
 ادركوا الجاهلية والاسلام مل له تال في اساس ناقة مخضرمه جذع نصب ادنها
 ومنه المخضرم الذي اركب الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية
 والانقضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميه انصافه
 يتعنونهم في ذلك ويمجرون على مذهبهم وان كان الاكبر فهم التخلص (كقوله) اي
 قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلاميه في الدولة العباسية (لورأى الله ان
 في النبي خيرا - جاوزه الارار في الخلد شيئا) جمع اسيد وهو حال من الارار
 ثم انتقل من هذا الكلام الى مالا يلايه فقال (كل يوم تبدى صروف الياالي
 خلقا من ابي سعيد غريبا ومه) اي من الانقضاب (ما يقرب من التخلص) في انه
 يتوهم شي من الملاية (كقوله نه - جد الله اما بعد) ثاني قد فلت كذا وكذا
 وهو انقضاب من جهة انه قد انتقل من جد الله والنساء على رسوله الى كلام آخر
 من غير رمية * لئمة لئمة لكسبه يشده التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر
 -ة من غير قصد الى رتط وتعليق عاقله الى ابي الملقط اما بعد اي مهما يكن من
 شيء نه - جد الله في فعلت كد وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه
 (وب هو) اي قوله بعد جد الله اما نه - (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والسي
 جمع عايله المحتسبون من عياله اي بيان فصل الخطاب هو اما نه - لان المتكلم يمتنع
 كلامه في كل امر ديس من شكر الله وتحميده فاذا راد ان يخرج منه الى العرض

المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي
 يقرب من التخلّص ما يكون بلفظ هذا (كقوله تعالى) بعد ذكر اهل الجنة (هذا
 وان للطاهين لتسرّاب) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده الحال
 ولقطة هذا اما خبر مبتدأ محذوف (اي الامر هذا) او مبتدأ محذوف الخبر (اي هذا
 كما ذكر و) قد يكون الخبر مذكورا (مثل قوله تعالى) حيث ذكر جمعا من الانبياء
 واراد ان يذكر عقبيه الجنة واهلها (هذا ذكر وان لتقين لحسن مآب) قال ابن الاثير
 لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة
 بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن
 موقعا من التخلّص (ومنه) اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلّص (قول الكاتب)
 عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط
 حيث لم يتبدى الحديث الاخر فجاءه ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين
 من الكتاب (ونالها) او نالت المواضع التي ينبغي ان يتأق فيها (الانتهاء) فيجب
 على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر
 ما يسمع ويرسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى
 جبر ما وقع فيما سبق من التخصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة
 الثقمة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة
 فيما سبق (كقوله) اي قول ابي نواس في الخطيب بي عبد الحميد (واني جدبر)
 اي خليلي (اذا بلغتك بالمني) اي جدبر بالعوز بالاماني (وانت بما ملئت منك جدبر)
 فان تولني اي تعطيني (منك الجليل فاهله) اي فانت اهل لاعطاه ذلك الجليل
 (والا فاني عاذر) اياك في هذا المنع عما صدر عني من الابرام (وشكور) لما صدر
 منك من الاصفاء الى المديح او من العطايا السابقة (واحسنه) اي احسن الانتهاء
 (ما اذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) اي قول المعري
 (بقيت بقاء الدهر يا كيف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب نكون البرية
 في امن وثمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
 يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع و براعة المقطع (وجميع فوائح السور
 وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها) من البلاغة فانك اذا انطرت الى فوائح
 السور جلها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر على
 كنه وصفه العبارة واذا انطرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال
 لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعد الى غير ذلك من الخواتم
 التي لا يبق للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله وعن
 وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من القصاحة وقد اعجز مصارع

البلعاء واخرس شقائق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض
الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافراع واحوال الكفار
وامثال ذلك كقوله تعالى « يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم »
وقوله ثبت يداي له وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى «
غير المضروب عليهم ولا الضالين وان شئت هو الاثر ونحو ذلك اشار الى ان
هذا انما يظهر عند التأمل والتدبر لاحكام المذكورة في على المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا لا يضمن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله (يظهر ذلك
بالأمل مع التذكر لما تقدم) من الاسود المذكورة في القون البلية وساصيل ذلك
مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كتبها الا لصلام العيوب وهذا
آخر ما اردنا جعده من المرتد ونظمه من القرائد - مع توزيع البال وتشتت
الاحوال وتضام الاحزان والمحس - وتكرار الافراع والعتق - وتواتر حوادث
اورنت الطبع ملالا - والحاطر كلالا - لكن الله جل جلالته قد وقفا
الانعام وحقق لنا الفوز بهذا المرام وتهدى المراه من نقله الى البياض
يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة

حراة صانها الله من الآفات وكان الاضاح يوم الاسن

من رمضان الواقع في سنة ثمان واربعين وسبعمائة بخرجاية

خرارزم جاءه الله تعالى عن البليات والحمد لله

على التوفيق - زه - الهداية الى سره

الطريق - والصلوة على نبيه

محمد خير البرية وعلى

آله واصحابه دوى

القلم امسية



